

علوم الحديث عند الزيدية والمحدثين

تأليف

عبد الله بن حمود العزفي



مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية



علوم الحديث عند الزيدية والمحدثين

تأليف

عبد الله بن حمود العزي



مؤسسة الإمام زين العابدين الثقافية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

تم الصف والإخراج والتحقيق

بمركز العدل والتوحيد للدراسات والبحوث والتحقيق

الجمهورية اليمنية، صعدة، ت: ٥١٤٠٠٦ ٩٦٧٧ ، ص.ب. ٩٠١٦٨



مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

ص.ب. ١٤٣٦٨٤، عمان ١١٨٤٤، المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف/فاكس: ٥٣٤٨١٢٨ ٩٦٢٦

P.O.Box 10754, McLean, VA 22102, USA

Website: www.izbaccf.org ; email: info@izbaccf.org



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله الطاهرين، وبعد : فقد اطلعت على المؤلف القوم حول علوم الحديث وقواعده للسيد العلامة التقي / عبدالله بن حمود بن درهم العزري حفظه الله ، فوجدته مؤلفاً عظيماً قد استوفى فيه معرفة علوم الحديث وقرب ذلك للمطلع وقسمه إلى أبواب متنوعة بعد أن أورد مقدمة مفيدة في نشأة علوم الحديث ، ثم ذكر قواعد أهل البيت عليهم السلام ، وفي الأبواب تناول أقسام الحديث من متواتر وآحادي وحسن وضعيف .. إلى غير ذلك من أقسام أنواع الحديث على قواعد المحدثين والزيدية وتناول الحديث الصحيح وشروطه عند أهل البيت عليهم السلام ، ووضع الجرح والتعديل على قواعد المحدثين والزيدية ، وما هو رأي أهل البيت فيمن جرحه المحدثون من أتباعهم وتعرض إلى ذكر الأحاديث المتعارضة وشروط الترجيح بينها ، مع التنبيه على بعض الشيعة المخروحين عند المحدثين والرد عليهم بأوضح رد ، وذكر أهم مصنفات الزيدية في الحديث وفي الرجال وفي الهامش ترجم لكثير من أئمة الزيدية وعلمائها .

وخلاصة القول فهو كتاب حافل احتوى على قواعد الحديث عند الزيدية والمحدثين ، وهو كاسم ، وهو الآن لا يزال في المثارة والمجاهدة بنفسه وماله في سبيل نشر وإحياء علوم آل محمد صلوات الله عليهم وسلامه بالتحقيق والتأليف والنشر ، فجزاه الله أفضل الجزاء ، وأسأل العلي القدير أن يعينه إلى ما فيه رضاه وتقواه ، وأن يوفق الجميع إلى ما يحب ويرضا آمين .

محمد بن الحسن العجري عفى الله عنه



مَقَدِّمَةٌ:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ،
سيدنا محمد الأمين ، وعلى آله الطاهرين ، ورضي الله عن صحابته المتقين .

— وبعد —

فإن السنة النبوية محل عناية المسلمين جيلاً بعد جيل ، وقبلاً إثر قبيل ،
وذلك لما لها من أهمية بالغة بعد القرآن الكريم في التشريع الإسلامي .
ومنذ فجر الإسلام بذل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
جهدهم ، ليستوعبوا هديه الكريم وستة المطهرة ، وأقواله الشريفة في جميع
أحواله سفرًا وحضرًا ، ليلاً ونهارًا ، وعملوا على تعلم الحديث وحفظه ،
وتناوبوا في مجالس الحضرة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة وأتم
التسليم .

وكان الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم دائم الحث لهم على
الثبوت والتقيد بما تلقوه حتى يبلغوه كما سمعوه ، قال صلى الله عليه وآله
وسلم : (نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه ، فرب مبلغ أوعى من
سامع)^(١).

(١) — رواه الإمام الموقد بالله عليه السلام في شرح التحريد — خ — ، وأخرجه الترمذي : ٣٣/٥ ،
وقال : هذا حديث صحيح ، وابن ماجة : ٨٥/١ ، وغروه .

وفي رواية : (نضر الله امرأً سمع مقالتي فبلغها ، فرب حامل فقه إلى غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه)^(١) .
 وحذر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحديث عنه بما لم يقله أو يقصده ، فقال : (أيها الناس إياكم وكثرة الحديث ، من قال عني فلا يقول إلا حقاً وصدقاً ، ومن قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار)^(٢) .
 ففطن البعض لما حذر منه صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يفتن البعض الآخر ، فحدث بالروهم وعمل بالشبه والظن .

أنواع الرواية في عصر الصحابة :

وقد صوّر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الحالة التي كان عليها الرواة في عصر الصحابة فقال : (إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً ، وصدقاً وكذباً ، وناسخاً ومنسوخاً ، وعاماً وخاصاً ، ومحكماً ومتشابهاً ، وحفظاً ووهماً) ولقد كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عهده حتى قام خطيباً فقال : (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)^(٣) . وإنما أتاك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خامس :

١- (المنافقون) : رجل منافق ، مظهر للإيمان ، متصنع بالإسلام ، لا يتأثم^(٤) ، ولا يتحرج ، يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستعمداً ، فلوعلم الناس أنه منافق كاذب لم يقبلوا منه ، ولم يصدقوا قوله ،

(١) — رواه الإمام أبو طالب عليه السلام في أماليه : ١١٧ .

(٢) — رواه الإمام أبو طالب عليه السلام في أماليه : ١١٧ .

(٣) — سيأتي ترجمته .

(٤) — أي لا يخاف الإثم .

ولكنهم قالوا : صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رآه وسمع منه ولقف عنه ، فيأخذوا بقوله ، وقد أخرجك الله عن المنافقين بما أخرجك ووصفهم بما وصفهم به لك . ثم بقوا بعده فتقربوا إلى أئمة الضلال والدعاة إلى النار بالزور والبهتان^(١) ، فولوهم الأعمال ، وجعلوهم حكماً على رقاب الناس فاكلوا بهم الدنيا ، وإنما الناس مع الملوك إلا من عصم الله فهذا أحد الأربعة .

٢- (الحافظون) : ورجل سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً لم يحفظه على وجهه ، فَوَرَّهم فيه ، ولم يتعمد كذباً ، فهو في يديه ، ويسرويه ويعمل به ، ويقول : أنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلو علم المسلمون أنه وهم فيه لم يقبلوه منه ، ولو علم هو أنه كذلك لرفضه .

٣- (أهل الشبهة) : ورجل ثالث سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً يأمر به ثم إنه غي عنه وهو لا يعلم ، فحفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه ، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه إنه منسوخ لرفضوه .

٤- (الحافظون الصادقون) : وآخر رابع لم يكذب على الله ولا على رسوله ، مبغض للكذب خوفاً من الله ، وتعظيماً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يَهم^(٢) ، بل حفظ ما سمع على وجهه فجاء به على ما سمعه لم يزد فيه ولم ينقص منه فهو حفظ الناسخ فعمل به وحفظ المنسوخ فحُتِّب عنه ، وعرف الخاص والعام والحكم والمتشابه فوضع كل شيء موضعه .

(١) - سيأتي أمثلة على ذلك في الباب الثاني .

(٢) - لم يخطئ ولم يغلط سلاف الواقع .

كلام ذو وجهين :

وقد كان يكون من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكلام له وجهان: فكلام خاص ، وكلام عام ، فيسمعه من لا يعرف ما عني الله سبحانه به ، ولا ما عني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فيحمله السامع ويوجهه على غير معرفة بمعناه وما قصد به وما خرج من أحله ، وليس كل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممن كان يسأله ويستفهمه حتى إن كانوا ليُحِبُّون أن يبيح الأعرابي والطارئ فيسأله عليه السلام حتى يسمعوا ، وكان لا يمر بي من ذلك شيء إلا سألت عنه وحفظته فهذه وجوه ما عليه الناس في اختلافهم وعللهم في رواياتهم ^(١) .

درجات الصحابة :

ومن هنا ندرك أن الصحابة ^(٢) لم يكونوا طرازاً واحداً في الفقه والعلم ولا مغطاً متساوياً في الإدراك والفهم ، ولا نموذجاً واحداً في العدالة والاستقامة ، وإنما كانوا في ذلك طبقات متفاوتة ودرجات مختلفة .

ومن المعروف أن الإمام علي عليه السلام كان أعلمهم بالكتاب والسنة على الإطلاق قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (أنا مدينة العلم وعلي بابها) ^(٣) ، وقال (علي مع الحق والحق مع علي) ^(٤) ، وغيرهما كثير

(١) — ليج البلاغة (٣٢٥ — ٣٢٨) بتحقيق صبحي الصالح .

(٢) — بيان الكلام عن الصعبة والصحابة في بحث خاص .

(٣) — حديث المدينة من الأحاديث الصحيحة المشهورة رواه أئمتنا وجمع من المحدثين ، رواه الإمام الهادي عليه السلام في كتاب العدل والتوحيد ٦٩ (رسائل العدل والتوحيد) ، ورواه الشريف الرضي في مجازات السنة ٢٠٣ — ٢٠٤ ، وأخرجه الحاكم في المستدرک (١٢٦ / ٣ — ١٢٧)

من الأحاديث الصحيحة .

وقد تأصلت قاعدة فحص الأحاديث في عصر الصحابة ، مثلها مجموعة منهم ، وكان الإمام علي عليه السلام على رأسهم ، بل وأشدهم حفظاً لها وتحريماً في نقلها وروايتها .

روى أحمد بن حنبل في مسنده عن أسماء بن الحكم الفزاري قال : (سمعت علياً قال : كنتُ إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً نفعتني الله به بما شاء أن ينفعني منه ، وإذا حدثني غوري عنه استحلقت ، فإذا حلف لي صدقته ^(١) ، واستحلفه عليه السلام لمن حدثه لم يكن لتهمة ، وإنما للإحتياط ، إذ لو كانت لما قبله أصلاً .

كما ردت السيدة عائشة بعضاً من الأحاديث التي أدركت مخالفتها للقرآن أو عدم قدرة راويها على روايتها بإتقان ، ومن الأمثلة على ذلك ردّها لحديث (إن عمداً رأى ربه) ^(٢) ١١ .

من طرق وصححه ، والطبراني في الكبير (١١ / ٦٥ - ٦٦ رقم ١١٠٦١) وابن أبي حاتم في المجرى والتعديل ٦ / ٩٩ ، وقال : سألت أبي عنه فقال : ما أراه إلا صدقاً ، وقد ألف السيد العلامة الحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الفمري كتاباً حول هذا الحديث استكمل فيه طرقه ، وبين صحته ، ثمّاه (فتح الملك العلمي بصحة حديث باب مدينة العلم علي)

(١) - رواه الإمام أبي طالب في الأسالي : ٣٩ ، عن أم سلمة ، وكذلك الهنسي في مجمع الزوائد (١٣٤ / ٩) ، وأخرجه الحاكم في المستدرک (١٢٤ / ٣) عن علي عليه السلام وأخرجه ابن عساکر في تاريخ دمشق ٢ / ١٥٣ عن أبي سعيد ، وله مصادر كثيرة ، وشواهد ومتابعات كلها تؤكد اقتران الحق بأمر المؤمنين علي عليه السلام ودوراته معه ومسائرته له .

(٢) - المسند : ١٠ / ١ .

(٣) - انظر صحيح مسلم : ١ / ١٥٨ ، وبالنسبة لمسألة الرؤية سواء في الدنيا أو الآخرة فقد استوفيت الكلام عنها في كتابنا رؤية الله تعالى بين العقل والنقل .

روى البخاري بسنده عن مسروق : قال قلت لعائشة رضي الله عنها : (ها أنته هل رأى محمد ربه ؟ فقالت : (لقد قَفَّ شعري مما قلت . أين أنت من ثلاث من حدثنكهن فقد كذب : من حدثك ان عمداً رأى ربه فقد كذب ، ثم قرأت : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (الأنعام : ١٠٣) ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ ^(١) (الشورى : ٥١) ، كما ردت حديثاً من رواية عمر بن الخطاب وابنه عبدالله ، وهو حديث : (إن الميت ليعذب ببكاء أهله) ^(٢) .

وقالت يغفر الله لأبي عبدالرحمن أما إنه لم يكذب ، ولكنه نسي أو أخطأ ، إنما مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على يهودية يُمَكِّي عليها فقال : (إنهم ليكون عليها ، وإنما لتعذب في قبرها) ^(٣) ، قال الحافظ النووي : (وهذه الروايات من رواية عمر بن الخطاب وابنه عبدالله رضي الله عنهما ، وأنكرت عائشة ، ونسبتها إلى النسيان والإشتياء ، عليهما ، وأنكرت أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك ، واحتجت بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْزِرْ وَآزِرَةً وَزَرَ أُخْرَى ﴾ (الأنعام : ١٦٤) ، قالت : وإنما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يهودية أنها تعذب ، وهم يكون عليها يعني تُعَذَّب

(١) — وبقيّة كلام عائشة هو : (ومن حدثك أنه يعلم ما لا غد فقد كذب ، ثم قرأت : ﴿ وَمَا كُنَّا نَدْرِي أَنَّهُ نَفْسٌ نَقَانٌ لَكَيْسٌ غَدًا ﴾ (النمل : ٢٤) ، ومن حدثك أنه كذب فقد كذب ، ثم قرأت : ﴿ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ اللَّهِ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (المائدة : ٦٧) ، والحديث أخرجه البخاري : ٢٣٨ / ٤ ، فتح : ٦٠٦ / ٨ ، ومسلم : ١١٠ / ١ ، وغيرها .

(٢) — رواه البخاري : ١٥١ / ٣ — ١٥٢ ، ومسلم : ٦٣٨ / ٢ .

(٣) — شرح صحيح مسلم : ٢٢٨ / ٥ .

بكفرها في حال بكاء أهلها لاسبب البكاء) (١).

وأُنكرت حديثاً آخر رواه أبو هريرة ، روى أبو داود الطيالسي في مسنده عن علقمة قال : (كنا عند عائشة فدخل عليها أبو هريرة ، فقالت يا أبا هريرة أنت الذي تحدث أن امرأة عذبت في هرة لها ربطتها لم تطعمها ولم نسقها ؟ فقال أبو هريرة سمعته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت عائشة : أتدري ما كانت المرأة ؟ قال : لا . قالت : إن المرأة مع ما فعلت كانت كافرة ، إن المؤمن أكرم على الله من أن يُعذب في هرة ، فإذا حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانظر كيف تُحدث) (٢).

كذلك لم يقبل عمر بن الخطاب حديثاً سمعه من أبي موسى الأشعري إلا بعد أن أتى عليه ببينة تؤكد صحته ، قال الذهبي في ترجمة عمر بن الخطاب : (وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب ، فروى الجريدي عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يردن له ، فرجع فأرسل عمر في أثره فقال : لم رجعت ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : (إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يُحبّ فليرجع) (٣).

قال لتأنيبي على ذلك ببينة أولأفعلن بك ، فجاءنا أبو موسى منتقياً لونه ونحن جلوس ، فقلنا : ما شأنك ؟ فأخبرنا وقال : فهل سمع أحد منكم ؟ فقلنا : نعم كلنا سمعه ، فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر ، فأخبره (٤) ،

(١) — شرح صحيح مسلم : ٢٢٨/٥ .

(٢) — رواه أبو داود الطيالسي في مسنده : ١٩٩ .

(٣) — البخاري فتح : ٢٧/١١ ، والسند : ١٠/١ .

(٤) — تذكرة الحفاظ : ٦/١ .

المنافقون والإسرائيليات :

ومما لاشك فيه أن المنافقين والوضاعين لم يستطيعوا نيل ما يطمحون من الوضع على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته خوفاً من فضيحتهم ، وانكشاف أمرهم ، وكما أدرك الرسول صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً من ذلك قام خطيباً وقال : (مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلَيْتُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)^(١) ، ونسب الصحابة في كثير من المواضع على ضرورة التقيد بما قاله وإبلاغه إلى من لم يسمعه بأمانة ودراية ، فربما مبلغ أوعى من سامع .

وأما بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم فقد كثر الحديث عنه وضعاً وتديساً وتليساً على مراحل متفرقة ، وفي أوقات مختلفة ، ولأغراض متعددة ولم تسلم الأحاديث من اسرائيليات^(٢) كعب الأخبار^(٣) الذي جالس

(١) — حديث صحيح ، رواه الإمام أبو طالب عليه السلام في الأمالي : ١١٧ ، والبخاري : ١٦٢/١ فتح ، وابن القيم في تحذيره : ٢٤٨/٥ ، وأورده صاحب اللامع المتأثرة في الأحاديث المتواترة عن نحو سبعين صحابياً ، وفي بعض الفاظه (متعمداً) ، وبعضها بدون ، ومن المعروف أن الكذب هو الإخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه ، سواء كان عمداً أم خطأ ، والآن هنا لا شك هو المستعمد ، (وَمَنْ لَا لَوَاعِظَنَا بِنَاصِيَتِنَا أَوْ أَخْطَأْنَا) (البقرة ٢٨٦) ، وبما أنه قد ثبت الكذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنه يجب التثبت عند رواية الأخبار ، وعدم الإكثار إلا بعد الفحص ، لأنه مظنة الوقوع في الخطأ المذموم الذي قد يأتى صاحبه .

(٢) — سيأتي الكلام موسعاً عن الإسرائيليات في الفصل الرابع من الباب الرابع .

(٣) — كعب بن سنان الحميري ، ويكنى بأبي إسحاق ، أسلم في عهد عمر بن الخطاب إسلاماً ظاهراً ، لبعد عن المسلمين بإسرائيلياته ، وقيل أسلم في عهد أبي بكر وكان من أكثر أخبار اليهود وغرف بكعب الأخبار ، وسكن في المدينة في عهد خلافة عمر وحمله معاوية من مستشاريه ، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ : أنه قدم من اليمن في عهد عمر فأخذ عنه الصحابة وغيرهم . مات بمصر سنة (٣٨ هـ) وقيل غير ذلك ، بعد ما ملأ الشام وغيرها من البلاد الإسلامية بروايته وقصصه المستمدة من الأخبار ، وقد حذره عمر بن الخطاب عن الحديث عنهما تبه إلى خطره

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأخذ عنه بعضهم . قال الذهبي : (إن كعباً جالس أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية)^(١) .

وقد تنبه لخطره عمر بن الخطاب فقال : (لتُركن الأحاديث أو لألحقنك بأرض القردة)^(٢) ، ومقاله ابن عباس رضي الله عنهما لبشير بن كعب العدوي ، يعد وصفاً دقيقاً للحالة التي وصل إليها الحديث في عهد الصحابة . وذلك أن بشيراً أنه فجعل يحدثه ويقول : قال رسول الله . قال رسول الله ، وابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه .

فقال : يا ابن عباس مالي أراك لاتسمع لحديثي ؟ أحدثك عن رسول الله ولا تسمع !!

قال ابن عباس : إنا كنا مدة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا بأذنا ، فلما ركب الناس الصعبة والذللول لم نأخذ إلا مانعرفه)^(٣) .

فقال : لتُركن الحديث أو لألحقنك بأرض القردة وبواسطته وغره من اليهود تسربت إلى الحديث طائفة من الأفاصيص الإسرائيلية انظر كتاب سر أعلام النبلاء : ٤٨٩/٣ ، تذكرة الحفاظ : ٤٩/١ ، حلية الأولياء : ٣٦٤/٥ ، المنار : ٤٧٦/٩ .

(١) — سر أعلام النبلاء : ٤٨٩ / ٣ .

(٢) — تاريخ أبي زرعة : ٥٤٤/١ .

(٣) — رواده مسلم في مقدمة جامعه ، وتوضيح الأفكار : ٢٦٩/١ .

دور الدولة الأموية في وضع الحديث :

فإذا كان الناس قد ركبوا الصعبة والذلّول في عهد ابن عباس فكيف بما بعد عهده؟ وقد كان معاوية يُجْزِلُ العطاء ، ويعطي الإقطاعات الواسعة ، والمراتب السرفيعة لمن وضع حديثاً يذم فيه علماً وشيعته ، ويمتدح معاوية وحاشيته ! ، ولم يقتصر على ذلك ، بل ضَيَّقَ الخناق على أهل البيت عليهم السلام ، وشيعتهم رضوان الله عليهم ، وحاصرهم فكراً ، وقد وجه بتبع أهم مسائل الفكر الإسلامي التي حملها أهل البيت عليهم السلام ودافعوا من أجلها ، وأمر بعمل نقيضها ، فأبدل التنزيه بالثبيح ، والإختيار بالجير ، والحرية بالقهر ، وتحركت المنابر من وسائل إرشاد وهداية إلى وسائل شتم وغواية .

ومن العجيب أن كل ذلك يحدث تحت ذريعة إتباع السنة والمحافظة على الجماعة !!! .

تدوين علم الحديث ومراحل تطوره :

فمن الطبيعي أن ينشأ مع هذه الاختلالات المذكورة تدوين قواعد علمية، يعرف بها الحديث الصحيح من السقيم ، والمعروف من المنكر ، والناسخ من المنسوخ ، وسميت هذه القواعد بعلم الحديث ، أو مصطلح الحديث ، قام بتدوينها مجموعة من المحدثين ، ولا يعني هذا إنما لم تكن معروفة من قبل في عهد الصحابة ومن بعدهم ، بل كانت معروفة بدليل ماتقدم ، ولأنهم كانوا يعتمدون توثيق الأحاديث لوناً من أحقاق الحق ، وإزهاق الباطل مع تأكيد القرآن على ذلك : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ (المحصرات : ٦) ، وكذلك الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

كما في حديث العرض المتقدم ، وحديث (رب مُبْلَغ أَوْعَى من سامع) .
ولكن لقرهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحتاجوا إلى
المصطلحات الكثيرة ، والمسميات المتعارف عليها اليوم . والتي توسع العلماء
فيما بعد في البحث عنها ، وذلك كمعرفة المتصل ، والمنقطع من الأسانيد ،
ومعرفة العلل الغامضة ، ووسائل معرفة الناسخ والمنسوخ ، وهكذا كلما جاء
زمن نتج عنه مصطلح أو قاعدة تتعلق بالحديث سواء من ناحية ضبطه ، أو
كيفية تحميله وأدائه ، أو من ناحية معرفة قوته من ضعفه ، وكان العلماء
يتناقلونها شفويًا .

ثم دونوها في أماكن متفرقة من الكتب ، ممزوجة بغيرها من العلوم الأخرى
كالفقه وأصوله . ثم تطور الأمر فأفرد العلماء علم الحديث أو المصطلح في
كتاب مستقل ، شأنه شأن العلوم الأخرى . وذلك في منتصف القرن الرابع
الهجري تقريباً ، ويعتبر المحدث الشهير ، والحافظ الكبير أحمد بن محمد بن
عقدة^(١) ، المتوفى سنة (٣٣٢) هـ من أوائل المهتمين بهذا الفن . وله عدة
كتب في علم الرجال ، كما أفردته بالتصنيف العلامة الحسن بن عبد الرحمن
الرأهمزي المتوفى سنة (٣٦٠) هـ . فصنف كتاب (المحدث الفاصل بين
الراوي والواعي) ، ولكنه لم يستوعب جميع أبحاث المصطلح ، ثم تبعه أبو
عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة (٤٠٥) هـ .
فصنف كتاب (علوم الحديث) ، ولم يستوعب ، ثم تبعه أبو نعيم أحمد بن
عبد الله الأصفهاني المتوفى سنة (٤٣٠) هـ فصنف كتاب (المستخرج على
معرفة علوم الحديث) استدرك فيه على الحاكم ما فاتته في كتابه ، ثم تبعه أبو

(١) - سني ترجمته ، والكلام حول مولفاته ، وأبحاثه في هذا الفن .

بكر أحمد بن علي الخطيب المتوفى سنة (٤٦٣ هـ) . فصنف كتاب (الكفاية في علم الرواية) ، وهكذا تابعت المؤلفات والتصنيفات التي بطول ذكرها .

علم الحديث عند الزيدية :

والحقيقة التي قد يكون ذكرها هاهنا من الأهمية بمكان إن بعض المحدثين عمد إلى غمط جهود الشيعة عموماً والزيدية خصوصاً ، في خدمة الحديث وعلومه ، بل إن أكثرهم تعدى ذلك ونغطاه ، فعمد إلى جرحهم ، والغمز ، واللمز في أي حديث يروونه أو كتاب يسطرونه ، بلا ذنب ارتكبهوه أو جرم فعلوه ، وإنما لكونهم أحبوا مَنْ جَعَلَ الرسولُ صلى الله عليه وآله وسلم حَبَّةَ علامةٍ للعدالة والإيمان ، وَبُغِضَ علامة للنفاق والخسران .

والعجب كل العجب أن بعض المحدثين جعل الحبَّ علامةً للحرع ، والبغض علامةً للتعديل ، (فجرح الشيعة مطلقاً ، ووثق النواصب غالباً)^(١) ، وهم في ذلك متأثرون بما فرضته الدولة الأموية ومن بعدها العباسية من الأحاديث الموضوعية والقواعد المرفوضة ، وإذا كان علماء الحديث قد تجشموا مشقة السفر في تلقي الحديث ومشاهدة الشيوخ ، فإن أهل البيت عليهم السلام اقتحموا القفار ، وشافهوا السيوف ، في سبيل إحياء السنة وإماتة البدعة ، فصححوها بالدماء ، وفدوها بالأرواح .

وما خروج الإمام الحسين بن علي عليه السلام وحفيده الإمام زيد بن علي عليه السلام على الدولة الأموية ، إلا أحد الأدلة على ذلك ، وقد قال الأول :

(١) — انظر العتب الجليل على أهل الجرح والتعديل / للسيد العلامة محمد بن عقيل .

(لم أخرج أشيراً ولا بطيراً ولا مفسداً ولا ظالماً ، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي)^(١) .

وقال الثاني : (والله لو ددت أن يدي ملصقة بالثريا ، ثم أقع منها حيث أقع ، فأقطع قطعة قطعة ، ويصلح الله بذلك أمر أمة محمد)^(٢) ، إنهم أخذوا على عواقبهم مهمة تصحيح السنة النبوية ، وإصلاح أمر الأمة المحمدية ، (وإن تباهى أهل دين بشهادتهم ، فإنه يحق للمسلمين أن يتباهوا بشهداء الزيدية)^(٣) .

ويعتبر الإمام زيد بن علي عليه السلام^(٤) المتوفى سنة ١٢٢ هـ أول من جمع كتاب حديثي في مواضع الفقه ، وهو المعروف اليوم باسم (مسند الإمام زيد) ، وأكد في كثير من رسائله على ضرورة الالتزام بضوابط قبول الحديث ومن أهمها مقارنتها بنصوص الكتاب العزيز .

قال عليه السلام لبعض أصحابه حين سأله عن الأحاديث المختلف فيها : (أعلم يرحمك الله أنه ما ذهب نبي قط من بين أمته ، إلا وقد أثبت الله حججه عليهم ، لئلا تبطل حجج الله وبياناته ، فما كان من بدعة وضلالة فإنما هو من الحدث الذي كان من بعده ، وأنه يُكذَّب على الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (اعرضوا الحديث إذا سمعتموه على القرآن ، فما كان من القرآن فهو عني وأنا قلته ، وما لم يكن

(١) — عاشوراء : ١١١ .

(٢) — رسائل الإمام زيد : خ .

(٣) — الزيدية : د / صبحي : ص ١٠٠ .

(٤) — سناني ترجمته .

على القرآن فليس عني ولم أقله ، وأنا بريء منه ^(١) .

وكانت السيدة المحدثة نفيسة ^(٢) بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي عليهم السلام المتوفاة سنة ٢٠٨هـ ، راوية ، محدثة من خيرة المحدثين في عصرها ، وكان يجلس في حلققتها مشاهير المحدثين ، ومن أخذ عنها الإمام الشافعي ^(٣) رحمه الله . وهكذا استمر العطاء الحديثي عند الزيدية حتى القرن الثاني الهجري .

وفي أوائل القرن الثالث الهجري اشتهر الإمام القاسم بن إبراهيم ^(٤) عليه السلام ، المتوفى سنة ٢٤٦هـ ، والإمام أحمد بن عيسى بن زيد عليه السلام ، المتوفى سنة ٢٤٧هـ ، والإمام الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد عليه السلام ، المستوفى سنة ٢٦٠هـ ، والمحدث محمد بن منصور المرادي رضي الله عنه

(١) - الرسالة المدنية - خ - وسيأتي الكلام عن حديث العرض مفصلاً .

(٢) - نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي عليهم السلام محدثة عالمة ، مشهورة بالفضل والزهة والعبادة ، قرأ عليها كثير من المحدثين والعلماء ، ومنهم : الإمام الشافعي رضوان الله عليه ، وهي التي عنها الإمام الهادي بقوله : (وفي ذلك ما حدثني أبي عن أبيه أنه قال : قرأت مصحف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند عحوذ مسنة من ولد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ... إلى قوله : فقرأته فإذا هو هذا القرآن الذي في أيدي الناس حرفاً حرفاً لا يزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً) ، [الموسوعة الفاعرة : ٥٤٩] . ولما توفي الشافعي طلب الناس منها أن تصلي عليه ، فأمرت بأن يدخل إلى محرابها ، وصلت عليه ، ولما توفيت سنة ٢٠٨هـ تشفع أهل مصر لدى زوجها بأن تدفن لديهم ، فدُفنت في محرابها ومشهدا مصر شهرور عزور ، معروف بمشهد السيدة نفيسة . (ابن خلكان في وفيات الأعيان : ٢١٠/٣ ، والشذرات : ٢١٢/٢ ، حسن المحاضرة : ١١٨/١ ، والنظم التعليمية عند المحدثين : ١٤٣ ، تاريخ التربة الإسلامية : ٣٢٨-٣٢٩) .

(٣) - سبأ ترجمته .

(٤) - سبأ ترجمته وترجمته من ذكر بعده .

المتوفى سنة ٢٩٠هـ .

وفي أواخر القرن الثالث الهجري ، وأوائل القرن الرابع الهجري ، اشتهر الإمام الهادي عليه السلام المتوفى سنة ٢٩٨هـ ، وله في ذلك كتاب شرح معاني السنة ، والإمام الناصر الأطروش عليه السلام المتوفى سنة ٣٠٤هـ ، والإمام المرتضى بن الهادي عليه السلام المتوفى سنة ٣١٠هـ ، وشقيقه الناصر بن الهادي عليه السلام المتوفى سنة ٣٢٥هـ .

وفي منتصف القرن الرابع الهجري حتى أوائل القرن الخامس الهجري اشتهر الإمام أبو العباس الحسيني المتوفى سنة ٣٥٣هـ ، والإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الماروني المتوفى سنة ٤١١هـ ، والإمام الناطق بالحق أبو طالب المتوفى سنة ٤٢٤هـ ، والإمام أبو عبدالله محمد بن علي العلوي المتوفى سنة ٤٤٥هـ ، والإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الجرجاني المتوفى سنة ٤٧٩هـ ، وهكذا استمرت خدمتهم للسنة النبوية عبر مختلف القرون حتى يومنا هذا .

قواعد أهل البيت في كيفية قبول الأحاديث :

وقد يكون من المفيد هنا التأكيد على أهم انطلقوا في التعامل معها من منطلقات صحيحة ، وقواعد قوية ، وهم وإن لم يدونوا أكثرها نظراً للحصار المفروض عليهم من جانب ، والجهد في سبيل الله وقمع أعداءه من جانب آخر ، فإنهم قد التزموها في مناهجهم ، وطبقوها في مروياتهم ، وهنالك نوابت تجمعهم في التعامل مع الأحاديث ومنها :

• العرض على كتاب الله تعالى :

وتعبر قاعدة العرض على كتاب الله من أهم القواعد الأساسية عندهم

لأنه: (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) (فصلت : ٤٢) ، ولحديث العرض المتقدم .

• تواتر الحديث :

لأن الحديث المتواتر معلوم الصحة بلا خلاف بين جميع المذاهب ، قال الإمام القاسم بن محمد^(١) : (اختلف الناس فيما يؤخذ به من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فعند القاسم بن إبراهيم ، والهادي إلى الحق وأبائهما عليهم السلام — ممن لم يدرك رسول الله ، ولا يسمع منه مشافهة — لا يقبل من الحديث إلا ما كان متواتراً ، أو مجمعاً على صحته ، أو كان رواه ثقات ، أو له في كتاب الله أصل وشاهد)^(٢) .

• تلقي الحديث بالقبول :

وإذا لم يكن متواتراً ، لكن تلقته الأمة بالقبول ، فإنه مقبول ، قال الإمام القاسم بن محمد : (وإننا لا نعلم صدق الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، إلا إذا جاء متواتراً ، أو تلقته الأمة بالقبول ، أو وافق كتاب الله ، وماعدا ذلك فإننا لا تأمن أن يكون كذباً على رسول الله ، إما عمداً ، وإما خطأ)^(٣) ، وكذلك ماتلقاه أهل البيت عليهم السلام .

• تقديم ماورد عن أهل البيت :

وذلك استناداً إلى مكانتهم ، وإلى تحريمهم وصدقهم في الرواية ، ولما ورد فيهم من آيات الكتاب كآية التطهير ، والمودة ، والمباهلة وغيرها .

(١) — ستأتي ترجمته ، وترجمة من ذكر من الأئمة في هذه المقدمة .

(٢) — الاعتصام : ١٠ / ١ .

(٣) — الاعتصام : ٢٣ / ١ — ٢٤ .

• اعتبار ماصح عن الإمام علي موضع احتجاج :
استناداً إلى علمه ومكانته ، ولما ورد فيه من الكتاب والسنة كحديث الغدير ، والمنزلة ، والراية ، والمدينة^(١) .

• اعتبار إجماع أهل البيت حجة :
يجب الأخذ به ، فإذا أجمع أهل البيت على مسألة ما ، في عصر ما ، قدمت على ما عايناهم ، لما ورد في جماعتهم من آيات ، والأحاديث كحديث الثقلين ، وحديث السفينة ، وحديث الأمان^(٢) وغيرها ، وإجماعهم حجة الإجماع^(٣) .

• قبول مراسيل الأئمة عليهم السلام :
لأنهم جعلوا الإمامة فيمن ملئ إيماناً وعلماً وزهداً وورعاً وصدقاً ونزاهة وفضلاً وعدالة وغيرها من خصال الفضل ، ولأن المرسل قد نقح رواته ، وجعل الإرسال كالحكم بصحة الحديث ، وأدلة قبول الأحاد تشملها ، قال الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد : (وعن بعضهم أنه قال : المرسل من العدل أرجح من المسند ، لأن راويه قد عرف رواته ونقح ، فالإرسال كالحكم بصحته ، والمسند أحال النظر إلى غيره)^(٤) .

(١) - ستان هذه الأحاديث .

(٢) - ستان هذه الأحاديث .

(٣) - انظر كتاب إجماع أهل البيت عليهم السلام للإمام الموفق بالله الحسين الجرجاني - خ - نحن بمسند غفيله ، ولوامع الأنوار للسيد العلامة محمد الدين المولدي ، والإرشاد للإمام القاسم بن محمد عنه السلام ، والشافعي للإمام عبد الله بن حمزة عليه السلام ، والموعظة الحسنة للإمام المهدي الموحدي الحسيني .. وغيرها .

(٤) - الاعتصام : ١ / ١١ .

• عدالة وضبط الراوي :

ولا يقبلون الحديث من الراوي إلا إذا كان عدلاً ضابطاً فبقدر ما يتحرون في عدالة الراوي في الرواية يتحرون عدالته في الديانة ، وأكثرهم عليه في الأصح .

• الرواية عن المخالفين من باب الإحتجاج على من يثق بهم :

وإذا روى أهل البيت حديثاً عن من يثلم في ديانته عندهم ، فليس إلا من باب الإحتجاج على من يثق بذلك الراوي عند غيرهم في الأصح ، قال الإمام الهادي : (وإنما جمعنا في هذا الباب من هذه الأخبار برواية الثقات من رجال العامة ، لئلا يحتجوا فيه بحجة ، فقطعنا حججهم برواية ثقافتهم)^(١) ، وإذا ورد حديث في كتبهم بخلاف ماصح عندهم فلا يعني قبولهم له .

• سلامة الإسناد من المطاعن والمثق من الإحتتمالات :

وإذا كان الحديث مسنداً فلا بد أن يكون سليماً من المطاعن الخاصة بالسند ، ومع ذلك لا بد أن يكون المتن سليماً من الإحتتمالات والعلل القادحة الخفية ، وهنا نجد ربطاً بين السند المتن لأنهما كالدعامتين لبناء واحد .

قال الإمام عبد الله بن حمزة : (أن يكون — أي الخبر — سليم الإسناد من المطاعن ، سليم المتن من الإحتتمالات)^(٢) .

• الاعتدال في نظرية عدالة الصحابة :

ولهم نظرية خاصة في عدالة الصحابة ، فالصحابي هو : من طالة مجالسته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، متبعاً له ، ولم يخالفه بعد موته — فمن انطبقت عليه هذه المواصفات فهو صحابي جليل ، يستحق التعظيم والتبجيل ،

(١) — المنتخب : خ ، الفلك الدوار : ٢٣٤

(٢) — الاعتصام ١ / ١١ .

وخرج بذلك من ظهر فسقه أو نفاقه .

تلك أيها القارئ الكريم بعض المبادئ والقواعد الأساسية عند الزيدية^(١) ،

(١) - الزيدية تعتبر امتداداً أصيلاً للدعوة المحمدية النقية ، التي حننها أهل البيت عندهم السلام ، وضحووا من أجلها ، ومثل خط الالتقاء والوسطية بين جميع المذاهب ، تدعو إلى الانفتاح الفكري ، والإبداع الإنساني ، بلا إفراط أو تفريط . وسُميت زيدية نسبة إلى الإمام الأعظم زيد بن عني بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، الذي أعاد فتح باب الجهاد والاحتهاد ، والانشهاد في سبيل ما يؤمن به من أهداف سامية . قال الإمام محمد بن عبدالله النفس الزكية عليه السلام : (أما والله لقد أحياء زيد بن علي ما دثر من سنن المرسلين ، وأقام عمود الدين إذا اعرج ، ولن ننحو إلا أثره ، ولن نقبس إلا من نوره ، وزيد إمام الأئمة ، وأول من دعا إلى الله بعد الحسين بن علي عليه السلام) ، ونسبة الزيدية إلى الإمام زيد نسبة إسماء واعتزاء - أي لموافقتهم إسماء في القول بالعدل والتوحيد والإمامة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والخروج على أئمة الجور والظلم ، كما هو اعتقاد سائر العترة النبوية المطهرة ، وليست نسبة فقهية بمقتضى النحو المعروف ، والمتبع في المذاهب الأخرى كالإنتساب مثلاً إلى المذهب الحنفي ، أو الشافعي ، أو المالكي ، أو الحنبلي ، كما توهم الكثيرون .

إذ أن المذهب الزيدي يحرم التقليد على كل عالم مجتهد ، قادر على الوقوف على الأدلة ، واستنباط الأحكام من الكتاب والسنة ، ولا يبيحه إلا للعامة ، وغير المتمكن من ذلك ، وبذلك اتسم نهج الفكر الزيدي بطابع الأصالة والاستقلالية البعيدة عن شوائب التقليد ، والمحاكاة ، ويميز مدارس الفقهية المتعددة ، حتى يمر كثيراً من مفكري المذاهب الأخرى ، والزيدية هم أتباع آل البيت عليهم السلام ، الذين أمرنا باتباعهم ، وإنما أضافوا مذهبهم إلى الإمام زيد باعتبارهم العلم المميز لامتداد خط بيت النبوة ، ومعدن الرسالة ، ولما ورد فيه من البشارات عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ، وعن أمير المؤمنين عليه السلام ، وكونه المجدد للدين في عصر الظلمات ، ولذلك قال الإمام الكامل عبدالله بن الحسن عليه السلام : (القُلُوبُ بيننا وبين الناس على بمن أبي طالب ، والقُلُوبُ بيننا وبين الشيعة زيد بن علي) ، وقال الإمام المنصور بالله تعالى سبحانه في حجة : (واختصت الفرقة من هذه العترة وضيعتهم بالزيدية ، وإلا فالأصل علي عليه السلام والشيعة له ، فعروج زيد بن علي على أئمة الظلمة ، وقتالهم في الدين ، فمن صوبهم من الشيعة وصوبه وحلوه فهو زيدي بفقر خلاف بين أهل الإسلام) .

أتباع أهل البيت عليهم السلام التي نسيها أو تناساها المحدثون ، أو تجاهلها بعض التيار المتميز داخل الزيدية نفسها .

أهم الملاحظات على المشتغلين بالحديث ومصطلحه :

وهناك بعض الملاحظات التي لا حظوها على المحدثين ومن أهمها :

- تكثير المصطلحات التي يصعب تطبيقها في الغالب .
- تجنب الرواية عن أهل بيت النبوة ، ومعدن الرسالة ، الذين قال الله فيهم : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾^(١) (الأحزاب : ٣٣) .

- تجاهل قواعد أهل البيت عليهم السلام ، في كيفية قبول الرواية .
- توثيق النواصب في الغالب ، وهم الذين يغضون الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وينكرون فضائله ، ويوالون أعدائه ، وقد قال فيه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : (لا يحبك إلا مؤمن ، ولا يعضدك إلا منافق)^(٢) ، والمنافق كاذب بشهادة رب العالمين : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (المنافقون : ١) .

- جرح الشيعة الذين أحبوا أهل البيت المأمور بحبهم ، بلا إفراط أو تفريط ، مع قول الله تعالى فيهم : ﴿ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾^(٣) (البينة : ٧) .

(١) — سيأتي الكلام عمن هذه الآية ، والأدلة على أن المقصود هم الخمسة أهل الكساء ، وأبناء الحسين .

(٢) — سيأتي تفريجه .

(٣) — روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى علي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : (والذي نفسي بيده إن هذا وشيعته هم الفائزون يوم)

- تشددهم في عدم قبول مراسيل الأئمة مع قبولهم لها في مسألة الجرح والتعديل.
- إضطرابهم في الجرح والتعديل وتباين أقوالهم في الشخص الواحد بحيث لا يكاد يسلم من ألسنتهم ، واتهامهم أحد .
- المبالغة في عدالة الصحابة بلا استثناء .
- الإهتمام بأسانيد الأحاديث ، والتغافل عن متونها ، التي قد تتعارض مع كتاب الله تعالى ، ومع العقل ، وغيرها من الملاحظات التي يدركها الباحث المنصف .

دواهي التآليف :

وقد يقول قائل ما فائدة هذا البحث ، وقد كتب عنه كثير من المؤلفين والكتاب ؟ أقول : صحيح أن هنالك كتابات واسعة ، وتآليفات متعددة ، ولكنها خالية من قواعد أهل البيت عليهم السلام في كيفية قبول الأحاديث والتعامل معها . بالإضافة إلى التطويل الممل لبعضها ، أو الإختصار المخل للبعض الآخر ، فرأيت أن أقرب ما حصلوه من القواعد والمصطلحات ، متجنباً التطويل الممل ، والتقصير المخل ، ومضيفاً إلى هذا وذاك قواعد أهل البيت التي تناساها أو تجاهلها من كتب في هذا الفن ، تاركاً الحكم في ذلك كله للقارئ الحصيف ، راجياً الثواب من الكريم اللطيف .

القبامة (ونزلت : (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية) (البينة : ٧)
أورد هذه الرواية المحدث ، والمفسر الحنفي في تفسيره / ٣٢٨ ، وللحديث شواهد ومتابعات
كثيرة ، انظر فتح القدير : ٤٦٤/٥ ، والدر الثور : ٣٧٩/٦ ، والرهان : ٤٩١/٤ ، والمناقب
للخوارزمي ٦٢ ، ولسان الميزان : ١٧٥/١ ، والصواعق المرفقة : ٩٦ وغيرها .

خطة البحث :

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة .

أما المقدمة فهي التي تصافح أناملك ، وأما الأبواب فهي كما يلي :—

١ الباب الأول : ناقش الحديث المتواتر ، والآحادي ، واشتمل على أربعة فصول :

◀ الفصل الأول : تعريفات لابد منها .

◀ الفصل الثاني : تقسيم الخير باعتبار رواته .

◀ الفصل الثالث : خير آحاد من ناحية القوة والضعف ، والإشارة

إلى قواعد أهل البيت عليهم السلام

◀ الفصل الرابع : تقسيم الخير المقبول إلى معمول به وغير معمول به .

□ الباب الثاني : ناقش الخير المردود ، وأسباب رده ، واشتمل على

أربعة فصول :

◀ الفصل الأول : الخير المردود وأسباب رده .

◀ الفصل الثاني : الخير المردود بسبب سقط الإسناد .

◀ الفصل الثالث : الخير المردود بسبب الطعن في الراوي .

◀ الفصل الرابع : الخير المشترك بين المردود والمقبول .

□ الباب الثالث : ناقش علم رجال الحديث ، واشتمل على تمهيد ،

وأربعة فصول :

◀ التمهيد : نبذة عن هذا الفن .

◀ الفصل الأول : الإسناد وأهميته .

◀ الفصل الثاني : الجرح والتعديل .

◀ الفصل الثالث : عدالة الصحابة .

◀ الفصل الرابع : بقية أنواع علم رجال الحديث .

الباب الرابع : ناقش طرق رواية الحديث والتصنيف فيه ،

والحديث دراية ورواية ، واشتمل على أربعة فصول :

◀ الفصل الأول : طرق رواية الحديث ، وصيغ أدائه ، وألقاب المحدثين .

◀ الفصل الثاني : أهم المصنفات في الحديث النبوي ، والكتب المعتمدة

عند الطوائف الثلاث المشهورة

◀ الفصل الثالث : الحديث بين الرواية والدراية .

◀ الفصل الرابع : بطلان الاحتجاج بالإسرائيليات .

□ **وأما الخاتمة :** فكانت خلاصة لما سبق ، وتضمنت كيفية

التعامل مع الأحاديث النبوية .

وفي الأخير :

أتقدم بالشكر الجزيل للوالد العلامة الحجة السيد محمدالدين بن محمد بن منصور المويدي، والوالد العلامة المجتهد السيد بدر الدين بن أمير الدين الحرثي، والوالد العلامة السيد المحدث محمد حسن العجري، والأخ السيد العلامة عبدالسلام عباس الوجيه، والأخ السيد العلامة عبدالله بن محمد بن إسماعيل حفظهم الله تعالى، وذلك على استعراضهم لهذا الكتاب، واتحافنا ببعض ملاحظاتهم القيمة، فجزاهم الله خير الجزاء. وأرجو من كل باحث منصف أن لا ينخل علينا بملاحظاته البناءة، وآراءه الصديدة.

وأسال الله العظيم أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يكتب لنا جميعاً الثواب الجزيل ، والأجر العظيم ، وهو ولي الهداية والتوفيق ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الأمين وآله الطاهرين .

عبدالله حمود درهم الغزي

صعدة : ٣ / ٨ / ١٤١٩ هـ

الموافق : ٢٢ / ١١ / ١٩٩٨ م

الباب الأول

ويشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : تعريفات لا بد منها .

الفصل الثاني : أقسام الخبر باعتبار مرواته .

الفصل الثالث : خبر الآحاد من حيث القوة والضعف .

الفصل الرابع : تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به .

الفصل الأول

تعريفات لا بد منها وفوائد ينبغي فهمها

١- تعريف الحديث :

الحديث لغة : الجـديد

الحديث اصطلاحاً : ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قول ، أو فعل ، أو تقرير .

٢- تعريف الخبر :

الخبر لغة : النبأ

الخبر اصطلاحاً : فيه ثلاثة أقوال :

أ - بمعنى الحديث أي أنه مرادف للحديث .

ب - عكس الحديث : أي أن الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخبر ما جاء عن غيره .

ج - أعم من الحديث أي أنه ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن غيره وهذا هو الظاهر ويفسر قولهم : (بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل حديث خبر ولا عكس) ^(١) .

٣- تعريف الأثر :

الأثر لغة : بقية الشيء .

الأثر اصطلاحاً : فيه قولان :

أ - مرادف للحديث .

(١) - تدريب الراوي : ٤ وانظر أيضاً علوم الحديث ومصطلحه : ١٠٠ .

ب — مغاير للحديث أي أنه ما أضيف إلى الصحابة ، والتابعين من أقوال ، أو أفعال

تعريف علم الحديث :

هو عبارة عن قواعد يعرف بها الحديث من ناحية قبوله من رده ، وقوته من ضعفه ومعرفة أحوال رواه ، وما يتصل بذلك .

موضوع علم الحديث :

سند الحديث ، ومتمه من حيث القبول ، والرد ، وما يتعلق بذلك .

فوائد علم الحديث:

- ١ — فحص الأحاديث النبوية ومعرفة مدى صحتها .
- ٢ — إيضاح درجة الحديث المقبول وأقسامه .
- ٣ — الإرشاد إلى كيفية التعامل مع الأحاديث الضعيفة .
- ٤ — تصحيح المفاهيم حول الأحاديث ومعرفة ما يترتب عليها .

الفصل الخامس

أقسام الحديث باعتبار رواته

ينقسم الحديث باعتبار عدد رواته إلى قسمين هما :

١- المتواتر : (معلوم الثبوت)

٢- الآحادي : (مظنون الثبوت)

أولا المتواتر :

(ويسمى القطعي بذاته) وهو مارواه جماعة عن جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب .

شرح التعريف :

أي هو الحديث الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواية يحكم العقل عادة بإستحالة أن يكونوا قد اتفقوا على إختلاق الحديث .

شروط الحديث المتواتر :

١- أن يرويه عدد ، وقد اختلف المحدثون في حد العدد على أقوال ، والمختار منها عند أكثر المحدثين أن أقل العدد عشرة ، والمختار عند الزيدية : ما ذكره الإمام الحسن بن يحيى القاسمي ^(١) : (وضابط شرط التواتر حصول العلم بصديق الخبر ، فإذا علم ذلك علم وجود الشرائط ، ولا حصر لعدده ،

(١) - الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي ، أحد علماء الزيدية الأحناء ، له العديد من المؤلفات ، منها : السحفة المسحوبة في علم الكلام ، والفوائد النامية في أصول الفقه ، ومنية الراغب في السنعو ، والأخبار في الخطب ، والإدراك في المنطق ، وبعائن الأنظار في الحديث ، والمنهل الصافي في العروض ، وغير ذلك . توفي عليه السلام سنة ١٣٤هـ .

بل هو ما أفاد العلم ، ويختلف باختلاف القرائن اللازمة للخبر التي لا تنفك عنه ، وهي اختلاف المخبر في التدوين والحزم والتنزه عن الكذب وتباعد الديار وارتفاع هم الأغراض وفي انتفائها وفي اختلاف المخبر في تفرس آثار الصدق والإدراك والفطنة في انتفائها واختلاف المخبر عنه ، وهي الواقعة ككونها قرية الوقوع فتحصل بإخبار عدد أقل أو بعيدة فتفتقر إلى أكثر^(١) .

وقال السيد العلامة صارم الدين الوزير : (أقل الكثرة حمسة في الأصح)^(٢)

٢- أن يفيد العلم في كل طبقة من طبقاته .

٣- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب وذلك كأن يكونوا في الغالب من بلاد مختلفة وأجناس متفرقة والعبرة بالخال . لأنه قد يكثر عدد المخبرين ولا يثبت للخبر حكم التواتر ، وقد يقل نسبياً ويثبت للخبر حكم التواتر حسب أحوال الرواة .

٤- أن يكون مستند خبرهم إحدى الحواس كأن يقولوا سمعنا ، أو رأينا .

حكم الحديث المتواتر :

المتواتر يفيد العلم^(٣) الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً جازماً كمن يشاهد الأمر بنفسه .

أقسام المتواتر : وينقسم إلى قسمين :

١- متواتر لفظي : وهو ما نقله الرواة بلفظه مثل قول النبي صلى الله عليه

(١) - الفوائد العامة : ١٦ .

(٢) - فلك الدوار : ١٩٥ .

(٣) - قال السيد العلامة صارم الدين : (وهو ضروري عند أئمتنا والجمهور ، خلافاً للبشادة ، والملاحمة ، وبعض الأشعرية ، وتوقف الموسوي ، والأمدي) (فلك الدوار : ١٩٥) .

وآله وسلم لعلني (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) ^(١) ونحوه .

٢- متواتر معنوي : وهو ما تواتر معناه دون لفظه ، كحديث الثقلين ^(٢) ، ونحوه ويسمى هذا النوع القطعي بذاته .

(١) - حديث متواتر صحيح ، أخرجه الإمام الأعظم زيد بن علي عليه السلام في المجموع : ٤٠٧ - ٤٠٨ ، والإمام الهادي (ع) في الأحكام ٣٨/١ ، والإمام أبو طالب في أماليه (٣٢، ٣٥) ، وعبد بن سليمان الكوفي في المناقب رقم ٤١٩ ، والمؤيد باقر في الأمالي الصغرى (١٠٤) (٢٠) ، والبحاري ٩٩/٥ ، ١٨/٦ ، ومسلم ١٨٧٠/٤ (٢٤٠٤) ، الترمذي رقم (٣٧٣١) ، ابن ماجة ٤٢/١ رقم (١٧٥) ٤٥/١ رقم (١٢٠) ، والحاكم في المستدرک ١٠٩/٣ ، وتبع طرقه ابن عساکر في نحو عشرين ورقة عن نيف وعشرين صحابياً ، والسيوطي عن عشرين صحابياً ، وأوردته الزبيدي في لفظ اللآلئ المنتثر في الأحاديث المتواترة .

(٢) - حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة معني ، ورد بأسانيد صحيحة عن بضعة وعشرين صحابياً ، انظر لوائح الآثار : ٥٢/١ . وقد تبع السيد عبدالعزيز الطباطبائي طرقه ، وموافقه المختلفة في مجلة تراثنا العدد ١٤ السنة ١٤٠٩ هـ ص ٨٤ - ٩٣ ، تحت عنوان ((أهل البيت في المكتبة العربية)) ، وكتب العلامة القمي رسالة سماها حديث الثقلين ، وذكر فيها عدداً من الرواة ، وهناك كتاب اسمه : طرق حديث ابن تارك فيكم الثقلين) لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ومن أخرجه الإمام زيد بن علي عليهما السلام في المجموع : ٤٠٤ ، والإمام علي بن موسى الرضا في الصحيفة : ٤٦٤ ، والإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في مقدمة الأحكام : ٤٠ ، والنوائي في الذوق الطاهرة ١٦٦ رقم (٢٢٨) ، والبيزار ٨٩/٣ رقم (٨٦٤) عن علي عليه السلام . وأخرجه مسلم ١٧٩/١٥ ، والترمذي ٦٢٢/٥ رقم : ٣٧٨٨ ، وابن عزيمة ٦٢/٤ رقم (٢٣٥٧) ، والمطحاوي في مشكل الآثار ٣٦٨ - ٣٦٩ ، وابن أبي شبة في المصنف : ٧/٤١٨ ، وابن عساکر في تاريخ دمشق : ٣٦٩/٥ (تخذه) ، والطبري في دوائر المعنى : ١٦ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٣٠/٧ ، والطبراني في الكبير : ١٦٦/٥ رقم (٤٩٦٩) ، والنسائي في الخصائص ١٥٠ رقم ٢٧٦ ، والدارمي : ٤٣١/٢ ، وابن المغازلي الشافعي في المناقب : ٢٣٤ - ٢٣٦ ، وأحمد في المسند ٣٦٧/٤ وابن الأثير في أسد الغابة ١٢/٢ ، والحاكم في المستدرک : ١٤٨/٣ ، وصححه وأقره الذهبي ، عن زيد بن أرقم ، وروي بطرق أخرى كلها تؤكد تواتره وصحته .

وأما المتواتر بغيره (أو القطعي بغيره) : فهو ما يفيد العلم مع غيره وهو :

- إما متلقى بالقبول : وهو ما حكم بصحته الأمة ، أو العترة^(١) .
- وإما معلوم بالقرائن : وهو ما كان معه شواهد تؤكد صدوره ، وهو قليل جداً ، وقيل : بل يعدم. قال السيد العلامة صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير^(٢) رحمه الله في سياق حديثه عن المتواتر (أو بقرائن تنضم إليه كالأخبار الملك بموت ولد له مُدنف^(٣) مع صُراخ وإنتهاك حرم ونحو ذلك فهو:المعلوم بالقرائن ، وأنكره الجمهور ويعزُّ وجوده في الشرع وقيل بل يَعْدَم^(٤)).

ثانياً الآحادي (مظنون البُوت) :

وهو ما نقله واحد أو أكثر ولم يبلغ حد التواتر . فإذا كان المخبر ثقة فخيرهُ مظنون الصدق ، وإن كان متهما فخيرهُ مظنون الكذب ، وإن كان مجهولاً فخيرهُ غير مظنون الصدق ولا الكذب .

(١) — لما ورد في حقهم من الآيات القرآنية كآية التطهير والمودة وغيرها ، وكذلك من السنة النبوية كحديث الثقلين والنجوم وغيرها .

(٢) — السيد ، العلامة ، البارع ، صارم الدين ، إبراهيم بن محمد بن عبدالله ينحدر نسبه إلى أحمد بن الإمام الهادي عليهم السلام ولد في شهر رمضان سنة (٨٣٤) هـ . ونشأ في أسرة علمية فاضلة وتلمذ على كثير من المشايخ منهم والده ، والإمام المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي ، وأبو العطاء عبدالله بن يحيى بن المهدي ، وغيرهم . وبرز على يديه كثير من تلامذته منهم : الإمام شرف الدين يحيى بن حمس الدين ، وكذلك ولده أحمد بن شرف الدين ، وغيرهم كثير . وكان على جانب كبير من العبادة والزهد والورع ، وله مصنفات عظيمة منها (هداية الأفكار إلى معاني الأثرار) ، (والفصول اللؤلؤية) في أصول الفقه (والفلك الدوار) في علوم الحديث والآثار ، (والتلخيص على التلخيص) ، في علم المعاني والبيان . وتوفي رحمه الله سنة (٩١٤) هـ وقبره في جربة الروضة في صنعاء عند قبور أهله وهو مشهور مزور .

(٣) — أي مشارف على الموت .

(٤) — الفلك الدوار : ١٩٥ .

حكم الحديث الآحادي :

يفيد (الظن) المتوقف على النظر ويجوز العمل به في المسائل الفرعية ولا يعمل به في شيء من المسائل القطعية كأصول الدين ونحوها .

الأدلة على جواز العمل بخبر الآحاد في المسائل الظنية :

١- إن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث بالآحاد إلى البلدان ليعلموا الناس مسائل العبادة ونحوها .

٢ - أن الصحابة كانوا يقبلون خبر الآحاد في المسائل الفرعية وهذا معلوم لا شك فيه .

أقسام الحديث الآحادي (من حيث العدد) :

ينقسم الحديث الآحادي بالنسبة إلى عدد رواته إلى ثلاثة أقسام :-

١ - غريب ٢ - عزيز ٣ - مشهور

قالـغريب : هو ما رواه شخص واحد في كل طبقة من طبقات السند أو في بعضها ، وينقسم إلى قسمين : -

١ - غريب مطلق : وهو ما كانت الغرابة في أصل السند .

٢ - غريب نسبي : وهو ما كانت الغرابة في أثناء السند كأن يرويه أكثر من راوٍ في أصل السند ثم يتفرد بروايته راوٍ واحد عن أئلك الرواة .
صريح نقله :

١ - قول المحدثين لم يروه ثقة إلا فلان .

٢ - مثل قولهم تفرد به فلان عن فلان .

٣ - تفرد به أهل بلد أو جهة ، كقولهم تفرد به أهل مكة ، أو تفرد به أهل بلد أو جهة ، عن أهل بلد أو جهة كقولهم تفرد به أهل البصرة عن

أهل المدينة .

والعزیز : هو ما رواه اثنان في جميع الطبقات .

والمشهور: هو ما رواه ثلاثة في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر .

الفصل الثالث

غير الأحاد من حيث القوة والضعف

ينقسم غير الأحاد بأنواعه الثلاثة (مشهور — عزيز — غريب) بالنسبة إلى قوته وضعفه إلى قسمين : —

١ — مقبول .

٢ — مردود .

القسم الأول : المقبول :

وهو ما ترجح صدق المخبر به .

أقسام المقبول :

ينقسم إلى قسمين رئيسيين^(١) هما :

١ . الصحيح ٢ . الحسن

١ — الحديث الصحيح :

وهو : ما رواه عدل ، تام الضبط ، من بداية السند إلى نهايته ، واتصل

سنده ، وسلم من الشذوذ والعلّة . هذا عند من لا يقبل الحديث المرسل .

أما تعريفه : عند من يقبل الحديث المرسل فهو : ما نقله عدل غير مفقّل ، ولا قابل لمجهول ، أو نحوه بصيغة الجزم^(٢) .

(١) — ويندرج تحتها المرسل ونحوه عند قائله .

(٢) — الفلك الدوار : ١٩٧ .

شروط الحديث الصحيح عند من لا يقبل المرسل : —

١ — العدالة : وهي محافظة دينية تحمل ، صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ، ليس معها بدعة^(١) .

٢ — تمام الضبط إما بالحفظ أو بالكتابة .

٣ — اتصال السند: أي أن كل راوٍ أخذه مباشرة عن فوّه .

٤ — عدم العلة : وهي سبب غامض يقدح في صحة الحديث .

٥ — عدم الشذوذ : وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه .

شروط الحديث الصحيح عند من يقبل المرسل :

١ — العدالة .

٢ — عدم الغفلة (الضبط) .

٣ — غير قابل لمجهول أو نحو المجهول ككثير الخطأ أو المجروح .

٤ — أن يكون بصيغة الجزم كقال .

وعند التأمل لشروط الحديث الصحيح عند الفريقين نرى أن محور الخلاف يدور حول اتصال السند حيث لم يشترطه القابلون للمرسل ، واشترطه غير القابلين له .

حقيقة هامة :-

وهنا لا بد أن نشير إلى حقيقة هامة ، وهي : أن من اشترط الإسناد واتصاله في صحة الحديث قال بضعف الحديث المرسل ، والمنقطع ، والمعضل ، والمعلق . ومن لم يشترط الإسناد واتصاله قال بالأخذ بالحديث المرسل ، والمنقطع ، والمعضل ، والمعلق ، على حسب شروط ومواصفات .

(١) — الكاشف لنوري العثول : ٤٧ ونسب التعريف لابن الحاجب .

الحديث الصحيح من وجهة نظر أهل البيت

أما أهل البيت عليهم السلام ، فلهم قواعد محكمة في كيفية قبول الأحاديث ، وطرق تصحيحها، منها : ما ذكره الإمام القاسم بن محمد^(١) عليه السلام في مقدمة كتاب الاعتصام : (اختلف الناس فيما يؤخذ من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فعند القاسم بن إبراهيم^(٢) عليه السلام

(١) — الإمام المحدث لدين الله ، المنصور بالله ، القاسم بن محمد بن علي . أحد أئمة الزيدية وعظماؤها ولسد سنة (٩٦٧ هـ) في قرية الشاهل من قضاء الشرفين — حجة — ونشأ في بيئة علمية عريقة ، وأكب على العلم بمهنة صادقة وعزيمة عالية حتى أعتبر من أهم الشخصيات العلمية وقد عُرف بالتواضع الجم والشجاعة الفائقة ، والكرم وإلى غير ذلك من الصفات الكريمة . وفي عام (١٠٠٦ هـ) وجد نفسه ملزماً بالدفاع عن الضعفاء ، والمهرومين وقمع الطغاة والمستعمرين ، وإقامة حكم الكتاب والسنة . فألزمه علماء عصره بقيادة الأمة ، فنزل عند رغبتهم ، وأقبلوا إليه جماعات ، وأفراداً ، مبايعين له ومتشرفين بقيادته .

وكانت له صولات وجولات ، ووفائع مع قوات الأتراك ، حتى أُلحق بهم الخسائر الكثيرة . أما على الصعيد العلمي والمعرفي ورغم انشغاله فقد أثرى المكتبة الإسلامية بمؤلفاته الضخمة وأنكاره السيرة . ومن مؤلفاته : (الأسس لعقائد الأكياس) — ط — ، (الاعتصام بحبل الله المتين) وصل فيه إلى الصيام وأمنه زيارة — ط — ، (مرقاة الوصول إلى علم الأصول) ، (الإرشاد إلى سبيل الرشاد) — ط — ، (تفسير القرآن) — خ — ، (التمهيد في آداب التقليد) — خ — ، وغيرها من المؤلفات المفيدة في شتى الفنون . وتوفي رحمه الله سنة (١٠٣٩ هـ) في حصن شهارة من بلاد الأحنوم وهناك دفن وقبره مشهور مزور .

(٢) — الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام — بضم الال الأكرمين . ولد بالمدينة سنة (١٦٩ هـ) قال أقرانه ، وكان وحيد عصره ، وفريد دهره ، وعين زمانه ، فقهياً وعلمياً ، وتواضعاً ، وورعاً ، وشجاعاً — مكث بمصر ما يقارب عشر سنوات نشر خلالها عقائد أهل البيت ، وكان المأمون يشدد في طلبه . ولما تنوَّى شقيقه محمد بن إبراهيم قام بأمر الإمامة ، وبايعه رؤساء الفترة ، حتى سميت بيته البيعة

، واخادي إلى الحق^(١) ، وآبائهما عليهم السلام ممن لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا سمع منه مشافهة : أن لا يقبل من الحديث إلا ما كان متواتراً ، أو مجتمعاً على صحته أو كان رواته ثقات ، أو له في كتاب الله أصل وشاهد^(٢) .

وكلام المنصور بالله عبدالله بن حمزة^(٣) عليه السلام في الأولين مثل ذلك

الجامعة لإجماعهم عليها . طارده الجيش العباسي مراراً في اليمن والحجاز ، خلف لنا تراثاً فكرياً رائعاً ومنه : (كتاب العدل والتوحيد) ، (والدليل الكبير على الله) ، (الرد على الروافض) ، (السرد على الملحد) ، وله الكثير من المؤلفات التي تزيد على العشرين مؤلفاً . أخباره كثيرة ، وسنابقه غزيرة — توفي سنة (٢٤٦) هـ بالرس رحمه الله تعالى .

(١) — الإمام الهادي إلى دين الله القويم ، يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم . أحد أئمة الزيدية العظماء ، ورموز الأئمة الأكرمين . حم الفضائل ، كثير المناقب . ولد سنة (٢٤٥) بالمدينة المنورة ، انتشر فضله في الأفاق وذاع صيته في أصقاع البلاد . طلبه ملوك اليمن وعلماؤها ، فخرج إلى اليمن ، فعمل بحلوله الخير . أصلح بين القبائل المتحاربة ، وجاهد أصحاب العقائد الفاسدة من الباطنية ، ونشر الدين الإسلامي بكل إخلاص وبجرأة . وألف المؤلفات العظيمة في كثير من الفنون ومن هذه المؤلفات : (كتاب الأحكام) — ط — في الفقه — ، وكذلك (المنتخب والفنون) — ط — وكتاب (التفسير) ، وله (المجموعة الفاعرة) التي تحتوي على نيف وعشرين رسالة تعالج قضايا المعقدة ولم يزل بمجاهداً ناشراً للعلم حتى توفي سنة (٢٩٨) هـ بصعدة وقبره بجامعه المشهور ، مشهور مزور .

(٢) — الاعتصام : ١ / ١٠ .

(٣) — الإمام المنصور بالله ، عبدالله بن حمزة ، بن سليمان ، بن حمزة بن الحسين . أحد أئمة الزيدية وعظماؤها ، غزير العلم والمعرفة ، واسع الإطلاع ، نادرة عصره في الحفظ والذكاء والشجاعة ، وغرورها من الصفات النبيلة . ولد سنة (٥٦١) هـ . ودعا إلى الله سنة (٥٨٣) هـ أولاً ، ثم جدد دعوته وعممها سنة (٦٩٤) وأجابته كثير من فضلاء اليمن وقبائلها ، له العديد من المؤلفات النافعة في كثير من الفنون منها : (كتاب الشافي) ، (المهلب) ، (وحديقة الحكمة) ، (صفوة الإختيار) ، في أصول الفقه ، (والعقد الثمين في تبين أحكام الأئمة الهادين)

وقال في الثالث : هو أن يكون — أي الخير — سليم الإسناد من المطاعين ، سليم المسن من الاحتمالات ، متخلصا من معارضة الكتاب والسنة وكلام الإمام شرف الدين عليه السلام^(١) مثل ذلك في القسمين الأولين وقال في الآخر : أو صححه آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم^(٢) .

وفي الجامع الكافي^(٣) : قال الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليهم السلام : المخرج من الاختلاف في الحلال والحرام : إتباع المحكم المنصوص عليه من كتاب الله سبحانه ، والأخذ بالأخبار المشهورة المتفق بها الخير من غير تواطؤ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أو عن علي عليه السلام ، أو عن أعيان العترة الموافقة للمحكم من كتاب الله ، وإتباع الأبرار المتقياء الأعيان من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فهذه الحجج الواجبة على المسلمين ولا يجوز الأخذ بما عدا ذلك^(٤) .

، وغيرها وتوفي عليه السلام سنة (٦١٤) هـ بكوكبان ، ودفن لها ، ثم نقل إلى بكر ثم إلى ظفار ومشهد بها مشهور مزور .

(١) — الإمام ، المتوكل على الله ، يحيى شرف الدين ، من شمس الدين ، بن الإمام أحمد بن يحيى المرتضى (ع) ، حارب عامر بن عبد الوهاب الطاهري ، وانتصر عليه وله مؤلفات عظيمة منها : (القصص الحق في سيرة نبي الخلق) ، (والأخبار) حذب بها الأذهان توفي عليه السلام سنة (٩٦٥) هـ ، ومشهد في بلاد حجة ، يشهد جده الإمام أحمد بن يحيى المرتضى عليهما السلام ، ولالإمام شرف الدين الآثار الحسنة ، والمناقب الكثيرة فني أيامه كانت حياة العلم والدين والدنيا ، وكان بطهاده الأثر الأكبر في تثبيت قواعد الدين انظر التحف : ٢١٩ وما بعدها .

(٢) — الاعتصام : ١٠/١ .

(٣) — سائر الكلام حوله .

(٤) — الجامع الكافي — خ — ، الاعتصام : ١٠/١ — ١١ .

وقال الإمام المرتضى محمد بن يحيى بن الحسين^(١) سلام الله عليهم في بعض أجوبته: (وقلت: لأي معنى لم ندخل الأحاديث في أقوالنا، ولسنا ندخل من الحديث ما كان باطلاً عندنا، وإنما كثر من الأحاديث مخالف كتاب الله سبحانه وتعالى، ومضاد له؛ فلم نلتفت إليها، ولم نحتاج بما كان كذلك منها، وكل ما وافق الكتاب، وشهد له بالصواب — صح عندنا، وأخذنا به، وما كان أيضاً من الحديث مما رواه أسلافنا أباً فأباً عن علي عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ فنحن نحتاج به، وما كان مما رواه الثقات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبلناه وأخذناه وأنفدناه، وما كان خلاف ذلك لم ندره صواباً، ولم نقل به. وأما ما سألت من تفسيرنا الكتاب بما نفسره بتوفيق الله وعونه؛ فمن خصه الله به، وأعانه على معرفته فسرره واستبطه، واستشهد بعضه على بعض واستخرج غامضه بما فضله الله به من معرفته، وما كان يخرج من اللغة بينه وفصره وشرحه، لأن الله سبحانه يقول: ﴿قُرْآنًا غَرِيبًا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ (الزمر: ٢٨) ولم يخاطب الله العرب إلا بما تعرف من لغتها.

ومنه ما نفسره بالرواية عن السلف بالإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلقيناً وتعريفاً، مع توفيق الله وتمديده لمن قصده من أهل طاعته،

(١) — الإمام المرتضى لدين الله محمد بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم عليهم السلام، أبو القاسم، جليل أهل الأرض، أحد أئمة الزيدية وعظمائها الأفاضل. ولد سنة (٢٧٨ هـ). دعا بعد وفاة أبيه، ثم تولى عن الإمامة. وله مؤلفات في مختلف الفنون ومنها كتاب (الأصول) في الفصل والتميز، وكتاب (الإيضاح) في الفقه، وكتاب (الرد على الروافض)، وكتاب (الرد على القرامطة)، وكتاب (الشرح والبيان) لثلاثة أجزاء، وكتاب (تفسير القرآن) تسعة أجزاء، وغيرها كثير، توفي سلام الله عليه سنة (٣١٠ هـ) وفوه بمشهد أبيه مشهور مزور.

كما قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ (محمد :

١٧) .

وفي الحديث الذي ترويه العامة مالا تقوم به حجة ، ولا تصح منه بينة ، ولا شهد له كتاب ولا سنة ، وكل ما قلناه وأجبنا به فشاهده كتاب الله عز وجل ، والسنة المجمع عليها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أوحجة من العقل يصدقها الكتاب ، فكل ما كان من هذه الطرق فهو أصح مطلوب وأنور حجة^(١).

وقال الإمام القاسم بن محمد عليه السلام (وإنما لا نعلم صدق الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم إلا إذا جاء متواتر — أو تلقته الأمة بالقبول — أو وافق كتاب الله ، وما عدا ذلك فإننا لا نأمن أن يكون كذباً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم إما عمداً وإما خطأ)^(٢) .

وقد أحسن العلامة المحدث رزين بن معاوية العبدي^(٣) في مقدمة جامعته حين قال: (فلا يتم تمييز الحق من الباطل ، والدليل من التخييل ، والحجة من الشبهة ، إلا بالمقايسة بين الأقوال بالعدل ، بلا ميل ولا جور ، ولا حية ولا عصبية ، وأن تعرض الأقوال على كتاب الله العزيز ، الذي ﴿يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ (فصلت : ٤٢) ، ولا تلتبس به الأهواء ، ولا تشيع منه العلماء ، وما صح من سنة نبيه ... إلى قوله : وقد روي

(١) — الرسالة المنقذة : ٦٢ .

(٢) — الاعتصام : ٢٣ / ١ — ٢٤ .

(٣) — رزين بن معاوية بن عمار العبدي الأندلسي محدث مؤرخ ، وهو من العلماء مات بمكة سنة (٥٣٥) هـ وله الجامع بين الصحاح السنة .

في هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحبار عن طريق أهل البيت عليهم السلام .

إلى قوله : وقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر أن يعرض ما جاء من الحديث على القرآن فما وافق القرآن من ذلك قبل ، وما خالفه ترك ، وقد بين ذلك بمحدث آخر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : وما لرسول الله أن يقول ما يخالف القرآن وبالقرآن هداه الله ... إلى قوله : وروي أيضاً عن صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : (إذا جاءكم الحديث تفشع من جلودكم ، وتشمئز منه قلوبكم ، وترونه منكم بعيداً فأنابعدكم عنه فردوه ، فلا أقول المنكر وليس مني وإذا جاءكم الحديث عني تلين له جلودكم وقلوبكم وأشعاركم وأبشاركم ، وترونه منكم قريباً فأنابعدكم عنه فاقبلوه عني)^(١) وتفسير هذا نقبل ما شهد القرآن بصحته ، وما شهد بصحته الثابت من السنن ، وما وافق أصول الدين)^(٢).

وقال القاضي العلامة أحمد بن سعد الدين المسوري^(٣) : فليت شعري

(١) - روى هذا الحديث أحمد في مسنده : ٥ / ٤٢٥ وابن حبان : ١ / ٢٦٤ وابن سعد في الطبقات : ٣٨٧ / ١ .

(٢) - الرسالة المنقذة : ٦٤ .

(٣) - القاضي العلامة حواري آل محمد أحمد بن سعد الدين بن الحسين بن محمد المسوري ، والده أحد كبار العلماء ورجال الدولة القاسمية . ولد سنة ١٠٠٧ هـ في بلاد الشرف من محافظة حمص . أخذ عن الإمام القاسم بن محمد ، وأخذ عن عمه علي بن الحسين المسوري ، حتى بلغ مبلغاً من العلم ، وتصدر للتدريس ، وتلمذ على يديه نوابغ طلبة العلم ، منهم أبناء الإمام القاسم بن محمد بما فيهم المؤيد ، والمتوكل ، وكذلك المؤرخ أحمد بن صالح بن أبي الرجال ، وله مؤلفات منها : (تنوير البصيرة بتحقيق أئمة سورة) ، (الزهراء المئين من كتب الأئمة الهادين) ،

أي الحديث أقرب إلى أن تلين له القلوب ، وترى أنه قريب ؟ أو تنكره وترى أنه بعيد ؟ أحدث من جعل كتاب الله أصله وحكم — كما أمر الله ، فيما يجوز على الله ورسوله ، وفيما لا يجوز — عقله ؟ أم حديث من روى : **تَحَاجَّ مُوسَى وَآدَمُ^(١) ، وَحَدِيثُ (اللَّهُمَّ مِنْ لَعْنَتِهِ أَوْ سَبِيئِهِ فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً)^(٢)**.

الذي قال فيه الذهبي في النبلاء^(٣) لما ذكر قول النسائي لما سئل عن فضائل معاوية : أي شيء أخرج ؟ حديث (اللهم لا تشيع بطنه)^(٤) فسكت السائل ، فقال الذهبي : فقلت لعل أن هذه متعبة لمعاوية ؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : (اللهم من لعنته أو سببته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة) اهـ .

قُلْتُ : قاتل الله من يفتري على الله ، وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقل كيف يقول صلى الله عليه وآله وسلم : (من لعنته أو سببته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة) وهو صلى الله عليه وآله وسلم شهيد للناس وعليهم ؛ فمن لعنه فهو ملعون ، ومن زكاه فهو مزكى وإلا فما معنى قول الله عز وجل : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (النجم : ٣ — ٤) . ومعنى قوله في حديث الغدير : (اللهم وال من والاه ، وعاد من

(مجموع في الأسانيد) ، (تحفة الأبرار من أخبار العترة الأطهار) ، وله (ديوان شعري) .
 تولى رجه الله تعالى في سنة ١٠٧٩ هـ .

(١) — انظر البحاري (٦/ ٢٤٣٩ رقم ٦٢٤٠ . القدر) وانظر كتاب السنة النبوية للشيخ الغزالي ص ٣٤ .

(٢) — مسلم (٤/ ٢٠٠٨ — ٢٠٠٩ ، كتاب البر والصلة والآداب) .

(٣) — سم أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٩ — ١٣٠) .

(٤) — أخرجه مسلم (٤/ ٢٠١٠ رقم ٢٦٠ عن ابن عباس) .

عاداد ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله (١) .

وليت شعري ما يقول الذهبي ونحوه في قول الله عزوجل : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (البقرة : ١٦٦) ، وقوله عز وجل : ﴿ لَعْنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ... ﴾ (المائدة : ٧٨) . أكانت هذه اللعنة زكاة لهم ورحمة لما كانت من الله وعلى ألسنة الملائكة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؟ أم عذاباً ونقمة ؟! انظر أيها الناظر ، وتفكر أيها المتفكر كيف حملوا النقص على الله وعلى رسوله ؛ لينزها معاوية بن أبي سفيان وأشباهه .

وحديث : من يغري عباد الله بالمعاصي براويته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : (لو لم تذببوا لذهب الله بكم وجاء قوم آخرون يذببون ...) الخير (٢) وهو يسمع كتاب الله بخلاف ذلك في قوله عزوجل : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾ (محمد : ٣٨) وقوله في صدر سورة هود عليه السلام : ﴿ وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴾ ، (هود : ٣) وقوله فيها في قصة هود : ﴿ وَيَأْقُومُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ... ﴾ (هود : ٥٢) إلى قوله : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَهْلَكْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ ... ﴾ (هود : ٥٧) ، وقوله في سورة

(١) — هذا الحديث من الأحاديث المتواترة وسأني تخريجها .

(٢) — رواه مسلم (٤ / ٢١٠٦) برقم (٢٧٤٩) والترمذي (٤ / ٥٨٠) برقم (٢٥٢٦) ، وابن حنبل

في مسنده (١ / ٦٢٠) برقم (٢٢٢٣) بالفاظ مختلفة عن أبي هريرة وابن عباس .

برأية : ﴿ اَلَا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا اَلِيْمًا وَيَسْتَبْدِلْ فَوْقًا غَيْرَكُمْ ﴾ (التوبة : ٣٩) وأشباههن في كتاب الله عز وجل (١) .

قاعدة

عرض الأحاديث على كتاب الله تعالى

ومن العجيب أن المحدثين من المذاهب الأخرى قد اشترطوا شروطاً كثيرة ومصطلحات واسعة عديدة ، لكنهم لم يطبقوها على أصحابهم إلا في السادر، فوقعوا في تناقضات وطامات لا حصر لها ، وما تقدم ليس إلا أحد الأدلة على ذلك ، ونسوا أو تناسوا أهم قاعدة في كيفية قبول الحديث ، ألا وهي قاعدة العرض على القرآن الذي : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ خَمِيدٍ ﴾ (فصلت : ٤٢) ، وقد عمل بقاعدة العرض أهل البيت عليهم السلام ، وردوا ما اختلف فيه من الأخبار إليها .

وعندما نرجع إلى شروط المحدثين في الحديث الصحيح نجدها خمسة ومنها أن لا يكون الحديث شاذاً وقد عرّف الحفاظ الشاذ : بأنه (مارواه الثقة مخالفاً به الثقات) فإذا روى الثقة حديثاً مخالفاً به الثقات أعتد حديثه مقدوحاً فيه على قاعدتهم هذه .

فما بالك إذا خالف الثقة القرآن المقطوع بصحته ؟ هل يعتبر حديثه مقدوحاً فيه أم لا ؟ نعم ولا شك في ذلك بل لا يقبل بالمرّة ويرد بلا تردد أو وجل فما خالف القرآن رد مهما كان وممن كان .

ولذلك نجد أهل البيت عليهم السلام يؤكدون على ضرورة عدم مخالفة

الحديث للقرآن فإذا خالفه طرح بالمرّة وهذا مسلك عظيم وقاعدة قوية ، يجب العمل بها ويجب أن تحاكم إليها جميع الصحاح .

ولم تأت هذه القاعدة من فراغ ، بل إن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أكد عليها فقال : (سيكذب عليّ كما كذب على الأنبياء من قبلي فما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله ، فما وافقه فهو مني وأنا قلته ، وما خالفه فليس مني ولم أقله) ^(١) ، فاستند إليه أهل البيت عليهم السلام وعملوا على تطبيقه ، وقد تنبّهت له عائشة فعندما سمعت عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يحدثان بحديث : (إن الميت ليعذب ببكاء أهله) أنكرته وحلفت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقله وقالت بياناً لرفضها إياه أين منكم قول الله سبحانه : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ (الأنعام : ١٦٤) .

يقول الشيخ محمد الغزالي حول رد عائشة للحديث : (الماترد ما يخالف القرآن بجملة وثقة ، ومع ذلك فإن هذا الحديث المرفوض من عائشة ما يزال مثبتاً في الصحاح بل إن (ابن سعد) في طبقاته الكبرى كررها في بضعة أسانيد !! ... وعندي أن ذلك المسلك الذي سلكه أم المؤمنين أساس لحاكمه

(١) — حديث العرض من الأحاديث الصحيحة عند أهل البيت عليهم السلام أخرجه الإمام زيد بن علي عليه السلام في الرسالة المدنية ، ورواه الإمام الهادي في الحلق في كتاب شرح معاني السنة ، وأورده الإمام القاسم بن محمد في كتاب الإعتصام (٢١/١) وهو يلتقط مقارب في أول تفسير الرهان لأبي الفتح الدبلي وهو في كنز العمال (١٧٦/١ — ١٧٥ ، ونحوه في ١٦٠) ، وذكر أنه أخرجه أبو نصر السجزي في الإمامة ورواه الطبراني في الكبير (٩٦/٢) ، وجمع الزوائد (١٧/١) ، وفي المجمع الصغير للسيوطي (٧٤/١) . للمزيد حول الإشكالات راجع كتاب (مجمع الفوائد) للسيد العلامة الولي محمد الدين الموهدي وكتاب (تحرير الأفكار) للسيد العلامة بدر الدين الحوثي حفظه الله ٤٣٢ — ٤٣٨ .

الصحيح إلى نصوص الكتاب الكريم ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه^(١).

نعم والله إنه الأساس المتين والميزان العدل والمفتش الصادق والقول الفصل الذي لا تناقض فيه ولا اختلاف فيه ولا التواء ولا اضطراب قال الإمام القاسم بن محمد عليه السلام في معرض حديث عن ثبوت صدق الحديث (وناهيك أن يكون كتاب الله أعزه الله تعالى، كأصول الخطابي والذهبي ، أو كحكم شيخ حكم بصحة الحديث ، أو عدها مع أن المعلوم عدم عصمة ذلك الشيخ في حكمه ، ومع عدم صحة ما حكم في نفس الأمر ، وهم يوجبون رد ما يخالف أصولهم وما خالف ما حكم به شيخ من مشائخهم وهل هذا إلا الضلال ؟)^(٢).

ونتيجة لعدم أخذ المحدثين والحفاظ بقاعدة العرض وقعوا في إشكالات كثيرة ، وتلونات عديدة ، لم تغن عنهم مصطلحاتهم منها شيئا . بل أقم لو أخذوا بهذه القاعدة لما احتاجوا لبعض تلك المصطلحات ولترتب عليها قلة الأحاديث الموضوعة ، وقد حاول بعض المشككين من الحشوية التشكيك فيه وقالوا : إن حديث العرض يحتاج إلى عرض ولم يتنبهوا إلى قول الله تعالى : ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ الْبَشَرِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ (البقرة : ٢١٣) ومن جملة المختلف فيه الروايات المخالفة للقرآن حيث يقبلها قوم ويردها آخرون فالعرض على كتاب الله هو الذي يكشف عن صحتها وقد عملت

(١) - السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث : ١٦ - ١٧ - ١٨ .

(٢) - الاعتصام : ١ / ٢٤ .

ذلك عائشة في حديث (إن الميت ليعذب ببكاء أهله) .

وأما ما أورده من الشبه الأخرى حول حديث العرض ، فإننا نوردها والجواب عليها من خلال كلام السيد العلامة المجهّد مجد الدين المؤيدّي قال أيده الله تعالى ناقلاً كلام الإمام المهدي محمد بن القاسم الحوئي^(١) المتوفى سنة ١٣١٩هـ ، ومعلقاً عليه : (أما حديث العرض فقد رواه أئمتنا عليهم السلام الجلّة منهم ، وصحّحه واستشهدوا على صحته بما أفاده منته ، لأنه قال : (سيكذب علي من بعدي كما كذب على الأنبياء من قبلي) ، وروى خبر العرض السابق إلى أن قال : قالوا : فلا يخلوا إما أن يكون صحيحاً أو لا ، فإن كان الأول فهو المطلوب ، وإن كان الثاني لزم منه صحته ، لأنه قد كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وأما كيفية العمل به فالمعنى الصحيح الظاهر فيه هو أن الكتاب والسنة لا يتخالفان ، فإن تخالفا ردت السنة إليه ، لأنه الثقل الأكبر ، ولأن السنة بيان له وإن خالفت السنة الأحاديث الكتاب من كل وجه ردت ، وحكم بأن الحديث مكذوب أي موضوع .

(١) - الإمام المهدي لدين الله أبو القاسم محمد بن القاسم بن محمد الحوئي الحسيني ، أحد أئمة الزيدية المتأخرين ، دعا سنة ١٢٩٨هـ ، وله عدة مؤلفات منها : الموعظة الحسنة ، والبدور المضبوطة جواب الأسئلة الضمائية ، من أخذ عليه الإمام المتصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين ، والسيد العلامة أحمد بن يحيى المعري ، والسيد محمد بن الإمام الحسن بن أحمد ، والسيد العلامة أحمد بن قاسم حميد الدين ، والقاضي محمد بن حسين الشوكاني ، والقاضي أحمد بن يوسف المنسي . وغوهم كثير . توفي عليه السلام سنة ١٣١٩هـ . ومشهده بمهرته المباركة في جبل برط ، وكان قد انتقل إليه ، وكانت أوطانه صنعاء ، والسر ، وحوث ، وقد وضع حفيده السيد العلامة الولي القاسم بن أحمد المهدي حفظه الله تعالى بوضع ترجمة شاملة له ضمّتها أنساب آل المهدي .

وقد اختلف في كيفية العرض على أنحاء ، فقليل : لا بد من عرض كل حديث وهذا يصعب^(١) إذ بعض الأحكام أخذت من السنة فقط .

وقيل : المراد العرض الجملي ، ومعنى فلا ياباه الكتاب ويوجد له فيه ماسة .
وقيل : بل يعرض ولو على قوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ (الحشر : ٧) ، وحينئذ فلا يشترط إلا صحة كونه عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، مع عدم معارضته للقاطع من كل وجه ، وأمكن الجمع في الظنيات فتحصل أن ما في السنة على خمسة أقسام : ما أمكن عرضه على الكتاب تفصيلاً وهذا لا إشكال في صحته .

قلت : ومراد الإمام عليه السلام أنه لا إشكال في صحة العمل بموجبه ، لأنه قد عرف حكمه من الكتاب ، ولم يكن إلا مؤكداً له إن صح ، فأما الحديث فلا ثقة به إلا بصحة طريقه ، نعم ظاهر الخبر أن ما وافق الكتاب فهو صحيح من غير نظر في طريقه ، لقوله : ((فما وافق كتاب الله فهو مني وأنا قلته)) ، لكنه مخصوص بالأدلة المرجحة للنظر في طرق الأخبار مثل قوله عز وجل : ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (هود : ١١٣) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ (الحجرات : ٦) ، واشتراط الضبط والعدالة في النقلة أمر متفق عليه في الجملة ، ويحتمل أن تخصص تلك الأدلة بعموم ذلك الخبر ، فيكون من أخير بما يوافق الكتاب صادقاً وإن كافراً أو فاسقاً ، ويكون إعلاماً من الله تعالى أنه لا يخبر بما يوافق الكتاب إلا وهو حق وصدق وصواب ، فهذان عمومان تعارضا يمكن الجمع بينهما بتخصيص أحدهما

(١) — أي إن فسرت المعالفة بالمغايرة كما سبق ، وبدل على أن ذلك هو المراد قوله : إذ بعض الأحكام ... إلخ . لمت من المؤلف أيده الله .

بالآخر ، فيرجع فيهما إلى الترجيح فنقول والله أعلم : إن الاحتمال الآخر مرجوح ، لأن الذي توجهه حيطة الدين ، وتلزمه حماية سوح الثبوت وسرح اليقين ، ترك تلك العمومات على باهما ، والتخصيص لهذا العموم هما ، لكونها أقوى والإعتماد عليها أخرى ، هذا هو الذي تقتضيه مسالك الأصول ، ومدارك المعقول والمنقول ، وقد أشار إليه الإمام عليه السلام بقوله : إلا صحة كونه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

عدنا إلى كلام الإمام عليه السلام قال : وما أمكن عرضه عليه جملة ، وهذا الصحيح صحته مثل بيانات المحملات الواجبة ونحو ذلك .

والقسم الثالث : ما عارض الكتاب من كل وجه ، مع كونه آحادياً . قلت : قوله مع كون آحادياً ، لأنه لا يتصور ذلك في المتواتر والمتلقى بالقبول كما ذلك معلوم .

قال عليه السلام : وهذا لا إشكال في رده والحكم بوضعه .
والقسم الرابع : ما أمكن الجمع بينه وبين الكتاب بالتعميم والتخصيص والإطلاق والتقييد .

قلت : ومقصد الإمام عليه السلام أنه يُجرى في كل بحسبه في العلميات والعمليات ، فيخصص العموم في الأول بالعلمي وفي الثاني بالعلمي والظني ، لأن العموم في العمليات وإن كان قطعي المن فهو ظني الدلالة لاحتماله وإنما تطرق إليه الاحتمال ، لأن الظن يكفي في الأعمال ، وهذا إنما هو على مقتضى القول بمواز تخصيص الكتاب والمتواتر بالآحاد ونحوهما كالمقياس ، وستقف على المختار قريباً إن شاء الله تعالى . فأما التخصيص فما في العلميات فلا يصح اتفاقاً بين العترة ومن وافقهم للتعبد فيها بالإعتقاد وبقاؤها على

الأصل من كون العلم فيها هو المراد ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: ٣٦) ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (يونس: ٣٦)، ولم يبق تحت النهي إلا مسائل الأصول، وإلا عريت عن الفائدة، وذلك خلاف المعقول والمنقول، فكيف ينهى عن إتباع الظن ويذمه لنا، ثم يتعبدنا به تعالى الله عن هذا القول. وللإمام رضوان الله عليه تحقيق في هذا المقام يستشفى به من الأوام أوردته في جواباته على علماء ضحيان، وفي أثناء الدعوة المسماة بالموعظة الحسنة. نعم والتحقيق أن العلم هو المطلوب في الأصول والفروع كما دلت عليه أدلة المعقول والمسموع، وقد خصصت بعدم طلب العلم في بعض المسائل العملية التي لم يقم عليها قاطع، لما علم أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث بالآحاد في تبليغها وعمل الصحابة بها مستدئين إليها، وفيهم هادي الأمة ووليها والقائم بما قام به نبيها باب مدينة العلم من هو مع الحق والقرآن والحق والقرآن معه، فخصص بتلك العمليات نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: ٣٦)، وأما تأويل العلم والظن وحملهما على خلاف حقيقتهما لغو دليل فإنه بلا ريب تحريف وتبديل، والعقل يرده والإنفاق يتنا وبينهم في العلميات يحجه.

هذا ومن أعطى النظر حقه، ولم يملك التعصب والتقليد رقه، فلا ينحرق لديه أن الشارع جعل الظن مناهلاً لشيء من الأحكام، ولا معتمداً في حل ولا إصرام والأصل بقاؤه على عمومته ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (يونس: ٣٦)، إذ لا موجب للإخراج، وليس التعبد بالآحاد ونحوها يوجب الاعتماد عليه، وإن كان الظن ملازماً لها في الأغلب، بل قام الدليل القاطع

على العمل بما في العمليات سواء حصل الظن أم لا ، ألا ترى أنه لا يقبل خير فاسق التصريح وكافره إجماعاً ، ولا التأويل على الحق من كون عدم العدالة سلب أهلية وإن أفاد الظن ، ويجب قبول خير العدل الضابط وإن لم يحصل الظن وإن كان بعيداً والمقصود تصوير الانفكاك ، وإلا فلو كان بينهما تلازم ذاتي لم يوجب أن التعويل على الظن ، بل على ذلك المظنون وبينهما فرق يعرفه العالمون .

وانظر بشاقب نظرك وصافي فكرك هل سمعت كتاب الله ذكر الظن إلا بالنهي على أهله والذم ، وهل طلب غير اليقين والعلم ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (النمل : ٥٢) .

فإن قيل : فإن الظن مأخوذ به في أبواب لا يستند فيها إلا إلى أمارات كمواضع من القياس وتقدير أروش الجنايات وتقوم المتلفات .

قيل : يمكن الجواب أن الشارع علق الأحكام فيها على حصول الأمارات لا لأجل الظن سلمنا فمع قيام الدليل القاطع أن الأحكام معلقة فيها على الظن فتخص هي لا غيرها ، ويبقى ما عداها على مقتضى دليل العموم فتأمل ..

رجعنا إلى كلام الإمام ، قال عليه السلام : وهذا الصحيح الأخذ به عرضاً على قوله تعالى : ﴿ تَتَّبِعَنِ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل : ٤٤) ، والتعميم والتخصيص نوع من البيان اللفظي ، حتى قال : والقسم الخامس : ما لا يمكن عرضه ولا يوجد في الكتاب العزيز ما يطله ولا ما يصحه .

قلتُ : أراد الإمام عليه السلام أنه لم يوافق لأن الموافقة الماثلة والمشكلة ، ولم يخالف لأن المخالفة المعارضة والمناقضة ، ومن لم يحسن النظر في معنى الخير الشريف توهم حصر ما في السنة على موافقة الكتاب أو مخالفته ، ومن هنا أتى

لأنه حمل الموافقة على الماثلة ، ولا إشكال في حمل المخالفة على المغايرة ، فلم يبق له عنده في السنة ثمرة ، لأنه إن وافق أي أتى بمثل الحكم الذي في الكتاب ، فليس إلا مؤكداً ، وإن خالف أي لم يأت بمثله كان مردوداً ولزم على كلام هذا أن لا تفيد السنة حكماً موسساً .

وقد أزال الإمام صلوات الله عليه ما كان ملتبساً بحجج مشرقة الصباح ، مسفرة المصباح . قال عليه السلام : وهذا الصحيح قبوله ، لقوله تعالى : **﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾** (الحشر : ٧) ، وهو نسوع من العرض الجملي ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : ((أعطيت الكتاب ومثلي)) ، ولقوله تعالى : **﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾** (الأحزاب : ٢١) . إلى غير ذلك ... إلخ آخر كلامه عليه السلام . فإن قيل : قد ورد : ((ما روي عني فأعرضوه على كتاب الله ، فما وافقه فهو مني ، وما لم يوافقه فليس مني)) ، فإذا حملت الموافقة على الماثلة لزم أن لا يقبل شيء من السنة إلا أن يكون مثله في الكتاب ، وهذا هو القول الأول الذي حكاه الإمام واحتج على سقوطه بأن بعض الأحكام أخذت من السنة فقط .

قيل : الخير الأول أشهر ، والأخذ به هو الأظهر ، وحمل هذا الخير على ظاهره يؤدي إلى إمداد أكثر السنة . وقد قال تعالى : **﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾** (الحشر : ٧) ، ولم يفصل الدليل ، فوجب العدول إلى التأويل والجمع بينهما ممكن على أقرب الوجوه .

فنقول : يحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : ((وما لم يوافقه فليس مني)) على التحوز بعدم الموافقة عن المخالفة ، ولك في توجيه هذا المجاز

وجهان :

أحدهما : أن يكون من المشاكلة ، وهو أنه تقدم قوله فما وافقه .. إلخ .
شاكلكه بقوله : وما لم يوافقه . والعلاقة بين عدم الموافقة والمخالفة الاطلاق
والتنقيد ، لأن عدم الموافقة يصدق بالمغايرة مطلقاً ، سواء كان ثم مباينة
ومعارضة أم لا ، والمخالفة لا تصدق إلا بالمغايرة مع المباينة والمعارضة .
وثانيهما : أن يكون من المحاز المرسل من أول وهلة والعلاقة ما بينهما من
الإطلاق والتنقيد ، فهذان طريقان مسلوكان في اللسان مأهولان عند أهل
البيان ، وإن رمت النظر في أعمال الخير على مقتضى قواعد الأصول ، فلك
أن تقول قوله صلى الله عليه وآله وسلم : ((وما لم يوافقه فليس مني)) مطلق
، لأنه صادق مع المصادمة وعدمها ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : ((وما
خالفه)) مقيد ، لأنه لا يصدق إلا مع المصادمة ، فيحمل المطلق على المقيد ،
وكذا ما ورد من هذا الباب فإنه من نسج ذلك الجلباب ^(١) .

والخلاصة :

إن الزيدية لم يأخذوا إلا بالأقوى والأسلم في قبول الأخبار ومن خلال
الاستعراض المتقدم لأقوال أئمتها نرى أنهم :

- ١- أخذوا بالتواتر كونه معلوم الصحة ولا إختلاف فيه بين جميع الأمة .
- ٢- أخذوا بالملقى بالقبول الذي أجمعت عليه الطوائف وهو صحيح لقول
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (لا تجتمع أمتي على ضلالة) ^(٢) ولقوله :

(١) - انظر كتاب مجمع النوائد : ٢١-٢٦ .

(٢) - رواه الحاكم في المستدرک ١١٥/١ ، والترمذي ٣/٣١٥ وغيرهما .

لا تزال طائفة من أممي على الحق ظاهرين (١) .

٣- قدموا قول الإمام علي على غيره من الصحابة كونه أعلمهم لما ورد فيه من الأحاديث كحديث المدينة ، والغدير ، والنزلة وغيرها .

٤- قدموا الأحاديث الواردة عن أهل البيت كونها لا تخرج عن أحد الطرق السابقة ، واستناداً إلى مكاتبتهم وكونهم المنبع الأصل القريب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولما ورد فيهم من آيات الكتاب العزيز كآية التطهر والمودة وغيرها .

ولما ورد فيهم من آيات الكتاب العزيز كآية التطهر والمودة وغيرها ومن السنة النبوية كحديث الثقلين والسفينة والنجوم وغيرها .

٥- أما ما اختلف فيه من الأحاديث فردوه إلى قاعدة العرض على القرآن الكريم الذي ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (فصلت : ٤٢) ، وكون القرآن المرجع عند الاختلاف ﴿ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ... ﴾ (البقرة : ٢١٣) ، وعملاً بحديث العرض المتقدم .

٢- الحديث الحسن

بعد ما عرفنا الحديث الصحيح وشروطه ووجهة نظر أهل البيت عليهم السلام فيه نأتي إلى القسم الثاني من أقسام المقبول وهو الحديث الحسن .

التعريف : نعتمد في تعريفه على ما عرفه به السيد العلامة صارم الدين حيث قال : (فإن خف الضبط وكان له من حسنه تابع أو شاهد فهو

(١) - أخرجه أحمد ٥/ ٥٧٨ ، والحاكم ٤/ ٤٤٩ ، وصححه والزهري كما أخرجه البخاري

١/ ١٨١ ، ومسلم ١٣/ ٦٦ وغيرهم .

(الحسن) ^(١).

وهناك تعريفات أخرى إلا أن هذا أيسرها وأقربها وقد حصلها ابن الصلاح في مقدمته قال : (وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فتتضح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان :

أحدهما : الحديث الذي لا يخلوا رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث أي لا يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ويكون من الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه ^(٢) من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع رواية على مثله أو بما له من شاهد وهي ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً وكلام الترمذي على هذا القسم ينزل .

القسم الثاني : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإنقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً سلامته من أن يكون معللاً وعلى هذا القسم ينزل كلام الخطابي فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك وكان الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن ، وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرأ كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل

(١) — الفلك الدوار : ١٩٨ .

(٢) — يستعمل (النحو) في الموافقة في المعنى فقط أما (المثل) فيستعمل في الموافقة في اللفظ والمعنى .

معرضاً عن ما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل والله أعلم هد تأصيل ذلك وتوضيحه (١).

زيادة توضيح لقسمي الحديث الحسن :

الحديث الحسن نوعان : حسن لذاته ، وحسن لغيره .

القسم الأول : الحسن لذاته : وهو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي عفا ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة . الفرق بينه وبين الحديث الصحيح تمام الضبط فقط .

واشترط السيد العلامة صارم الدين الوزير أن يكون له من حسنه تابع أو شاهد . فإذا كان على هذه الصفة فقد يترقى الحديث الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره . وذلك لوروده من طريق آخر مثله أو أقوى منه وزوايا ما كان يخشى عليه من جهة سوء الحفظ ، وسمي صحيحاً لغيره . لأن الصحة لم تأت من ذات السند وإنما جاءت من انضمام غيره له . ومرتبته أعلى من مرتبة الحسن لذاته ، ودون الصحيح لذاته .

مثاله : — ومثال ذلك حديث (محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لولا أن أشق على أمتي لأمرهم بالسواك عند كل صلاة) .

قال ابن الصلاح : (فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة ، لكنه لم يكن من أهل الإتيان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وحلّالته فحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من

جهة سوء حفظه وانجر به ذلك النقص اليسير ، فصح هذا الإسناد ، والتحق بدرجة الصحيح^(١) .

القسم الثاني: الحسن لغیره : —

وهو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه ، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه . وهو أدنى مرتبة من الحسن لذاته فلذا يقدم الحسن لذاته عليه عند التعارض . ومن أشهر الكتب التي يكثر فيها وجود الحديث الحسن : (جامع الترمذي ، وسنن أبي داود ، وسنن الدار قطني ، وغيرها وقد يوجد في الصحاح .

مصطلحات يستحسن فهمها :

- إذا قال المحدث هذا (حديث صحيح) فكأنه قد تكفل بشروط الصحة سنداً ومتناً وهذا لا نجده إلا عند من اهتم بالسند والمتن معاً ، أما أكثر المحدثين فإن إهتمامهم ينصب على السند مع تغافل شديد عن المتن مما أدى إلى وصف الكثير من الأحاديث بالصحة مع ضعفها في الواقع ووضعها .
- وأما إذا قال (حديث صحيح الإسناد) فكأنه لم يتكفل إلا بشروط السند فقط .
- وإذا قال (حديث حسن صحيح) كما هو المشهور عن الترمذي اختلف العلماء حول هذه العبارة لأن ظاهرها الإشكال وأحسن ما قيل في تفسيرها ما يلي : —

(١) — مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث : ١٧ ، وحديث السواك من الأحاديث الصحيحة عند أئمتنا ، فقد رواه الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام في الأحكام : ٩/١ .

- ١ — إن كان للحديث اسنادان فأكثر فالمعنى حسن بإعتبار اسناد صحيح بإعتبار اسناد آخر .
- ٢ — وإن كان له اسناد واحد فالمعنى حسن عند قوم ، صحيح عند آخرين.



الفصل الرابع

تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به

بعد أن عرفنا نوعي الخبر المقبول اللذين هما الصحيح والحسن وما يندرج تحتها نأتي إلى تقسيم جديد لهما من ناحية عملية :

فإذا توفرت الشروط الخاصة بكل واحد منهما وسلما من المعارضة سمي هذا النوع (محكم الحديث) .

وأما إذا توفرت الشروط الخاصة بكل واحد منهما ولكن عورض كل واحد بمثله وأمكن الجمع بينهما سمي هذا النوع (مختلف الحديث) . وأما إذا توفرت الشروط الخاصة بكل منهما وتعارضا ولكن عرف المتقدم والمتأخر سمي هذا النوع (الناسخ والمنسوخ) .

وسنشير إلى كل نوع من هذه الأنواع بصورة واضحة وموجزة :

١ - محكم الحديث :

التعريف : وهو الحديث المقبول الذي سلم من معارضة مثله . وأكثر الأحاديث النبوية من هذا النوع .

٢ - مختلف الحديث :

التعريف : هو الحديث المقبول المعارض ، بمثله مع إمكان الجمع بينهما ، أي هو الحديث الصحيح ، أو الحسن الذي يأتي حديث آخر مثله في المرتبة ، والقوة ويخالفه في المعنى ظاهراً لأن الحديثين المتعارضين ، إما أن يكونا في القوة سواء ، وإما أن يكون أحدهما قوياً ، والآخر ضعيفاً ، لا يخلوا من علة فإن كانت الثانية ، لم يعتبر تعارضهما لأن القوي ، لا تؤثر فيه معارضة الضعيف .

وإن كانت الأولى فلما أن يكون الجمع بينهما ممكناً بأي طريق من طرق الجمع من غير تكلف ، أو تعسف ، وإما أن يكون غير ممكن ، فإن كان عملهما جميعاً كل واحد منهما فيما حمل عليه ، وإن كان الثاني فلا يخلوا إما أن يعلم تاريخ كل واحد منهما ، ويكون أحدهما أسبق من الآخر تاريخاً ، وإما أن يجهل تاريخهما ، فإن كان الأول فالمتقدم منهما منسوخ ، والمتأخر ناسخ ، ويكون العمل به ، وإن كان الثاني فلما أن يمكن الترجيح بأي وجه من أوجه الترجيح وإما أن يتعذر فإن أمكن ترجيح أحدهما على الآخر عمل به ، وإن لم يمكن توقف العمل بهما حتى يتبين للناظر وجه الترجيح لأحدهما ^(١) .

أهمية هذا الفن :

ويعتبر هذا الفن ، من أهم علوم الحديث إذ يضطر إلى معرفته جميع العلماء ، ولا يجهز فيه إلا العلماء الجامعون بين الحديث ، والفقه ، وأصوله . قال النووي : (وهذا فن من أهم الأنواع ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والأصوليون الفواصون على المعاني) ^(٢) .

وقال السخاوي : (هذا فن تكلم فيه الأئمة الجامعون بين الفقه والحديث وقواعده مقرر في أصول الفقه) ^(٣) .

(١) - توضيح الأمكار ٢ / ٤٢٣ - ٤٢٦ - بتصرف .

(٢) - التوضيح ٢ / ٤٢٣ .

(٣) - التوضيح ٢ / ٤٢٣ .

مثال لمختلف الحديث :

حديث (في ماسقت السماء العشر)^(١) مع حديث : (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة)^(٢) فهذان حديثان صحيحان ظاهرهما التعارض ويمكن الجمع بينهما بتقدم الخاص على العام حيث خصص وجوب الزكاة فيما أخرجت الأرض إذا كان خمسة أوسق فصاعداً ، وسيأتي الكلام حول ذلك بصورة أوسع عند ذكر نتائج اختلاف وجهات النظر في دفع التعارض ، ونجد أن معرفة هذا الفن مرتبطة بأصول الفقه باب الترجيح ، وكثير منه يدور على معرفة العموم والخصوص كما في المثال السابق .

لا تعارض حقيقي بين الأحاديث :

واعلم بأن الأحاديث النبوية لا تتعارض أبداً ، ولا تتناقض مطلقاً ، وإذا وجد حديثان يوهم ظاهرهما التخالف فإن مرّة ذلك قصوري فهم المجتهد وإدراكه لا في الأحاديث نفسها قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ (النجم : ٣ - ٤) . وما كان وحياً من الله فهو منزه عن التناقض والاختلاف ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (النساء : ٨٢) ، وقد يكون لعدم المعرفة التامة للناسخ والمنسوخ أولاي سبب من الأسباب ونجد أهل البيت عليهم السلام قد حذروا من الوقوع في هذا المسلك الخطير الذي يدعو إلى التناقض والاختلاف في

(١) - سيأتي نص الحديث كاملاً في هذا الباب نفسه أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم وهو مما اعتمدته أئمة الآل الكرام عليهم السلام .

(٢) - سيأتي نص الحديث كاملاً أخرجه البخاري ومسلم وأهل السنن وهو ما اعتمدته الأئمة الكرام من أهل البيت عليهم السلام .

حديث البشير النذير صلى الله عليه وآله وسلم ، وذلك لما يترتب عليه من آثار سيئة وعواقب وخيمة .

ووضعوا الوسائل الكافية لعدم الوقوع فيه تتجلى في كتبهم وكلامهم وفي الوصف المتقدم لأمر المؤمنين عليه السلام الكفاية .

ويقول الإمام القاسم بن إبراهيم^(١) عليه السلام عند حديثه عن أصل السنة وفرعها وكيفية العمل عند الاختلاف (وأصل السنة التي جاءت على لسان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ما وقع عليه الإجماع بين أهل القبلة والفرع ما اختلفوا فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فكل ما وقع في الاختلاف من أخبار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فهو مردود إلى أصل الكتاب والعقل والإجماع)^(٢) ، وللجمع بين الحديثين اللذين يوهم ظاهرهما التعارض لا بد من توفر شروط نذكرها فيما يلي :

شروط الجمع بين مختلف الحديث :

وضع العلماء شروطاً للجمع بين مختلف الحديث ودعوا إلى ضرورة تحققها :

١ — ثبوت الحجية لكل واحد من الحديثين المتعارضين وذلك بصحة سند

كل واحد منهما ومثته .

٢ — تساوي الحديثين المتعارضين وذلك لعدم وجود مرجح لأحدهما .

٣ — أن لا يعلم تأخر أحد المتعارضين عن الآخر ، فإذا علم تأخر أحدهما

فيكون ناسخاً للمتقدم عليه ولا داعي للجمع .

٤ — أن يكون التأويل صحيحاً ، ومقبولاً ومبني على أسس سليمة .

(١) — تقدمت ترجمته .

(٢) — أصول العدل والتوحيد : ١٢٥ ضمن مجموع رسائل العدل والتوحيد .

٥ — أن لا يؤدي الجمع بين الحديثين المتعارضين إلى بطلان نص شرعي أو يصطدم مع نص آخر .

٦ — أن لا يتعارض أحدهما مع حديث صحَّ ثبوته عن الإمام علي عليه السلام أو أهل البيت عليهم السلام .

٧ — أن يكون الجامع بين الحديثين المتعارضين أهلاً لذلك بأن يكون ذا باع طويل في علوم الحديث والفقه وأصوله ، وما يتبع ذلك من اللغة ونحوها .

كيفية التوفيق والرجيح بين مختلف الحديث :

ذهب جمهور من العلماء من المحدثين^(١) والشافعية^(٢) ، والزيدية^(٣) ، والحنابلة^(٤) ، وبعض الأحناف^(٥) ، والمالكية^(٦) إلى أنه يجب دفع التعارض الظاهري بين مختلف الحديث بالترتيب التالي : —

أولاً الجمع : يجب على المجتهد أن يحاول الجمع بين الحديثين المتعارضين ظاهراً .

ثانياً النسخ : والمراد به ما يثبت بالتاريخ أو بالاحتمال فقط دون أن يكون منصوباً عليه ، أما النسخ الذي يثبت بالنص فلا أحد يقول بتقديم الجمع أو الترجيح عليه أبداً . ولا يكون الرجوع إلى النسخ إلا عند تعذر الجمع حيث يبحث المجتهد في تاريخ صدور كل من النصين فإن علم

(١) — مقدمة ابن الصلاح ، توضيح الأفكار ٢ / ٤٢٣ — ٤٢٦ .

(٢) — الرسالة للشافعي ٣٤١ — ٣٤٢ عن هاشم منهج التوفيق : ١١٥ .

(٣) — هداية العقول شرح غاية السؤل ٢ / ٤١٩ ، ٤٢٢ .

(٤) — روضة الناظر (بن قدامة ٢٠٨ ، وشرح الكوكب المنير ٦٠٩ — ٦١٢ .

(٥) — كشف الأسرار للبحاري ٣ / ٧٨ ، ٧٧/٤ .

(٦) — المواقفات للشاطبي ٣ / ١٠٦ ، ٢٩٤/٤ .

صدورها وإن أحدهما متقدم والآخر متأخر عمل بالتأخر وترك المتقدم فالأول منسوخ والثاني ناسخ .

ثالثاً الترجيح : وعند تعذر الجمع على وجه مقبول وحسب الشروط ، وتعذر الوقوف على المتقدم والمتأخر فيجب البحث في درجة قوة النصين فإذا وجد مرجحاً لأحدهما على الآخر بأي وجه من أوجه الترجيح عمل بالراجح وترك المرجوح .

رابعاً التوقف : وعند تعذر الجمع ، والنسخ ، والترجيح ، فالتوقف عن العمل بأحد النصين وهذا في النادر ولذلك قال بعض العلماء إنما هو افتراض لا يمكن حدوثه ^(١) .

نتائج الاختلاف في كيفية دفع التعارض :

الترتيب السابق هو اللائق بدفع التعارض بين الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض .

ولكن قد يكون لأحد العلماء مسلك في ترتيب دفع التعارض بين الأحاديث غير الترتيب السابق مما يؤدي إلى تخالف الآراء تبعاً لذلك الاختلاف .

فمثلاً نصاب زكاة ما أخرجت الأرض : ورد فيه حديثان : —

١ — حديث سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : (فيما سقت السماء والعيون أو كان عشرين العشر ، وما سقي

(١) — قال الشاطبي : لا يوجد دليلان تعارضا بحيث أجمع المسلمون على التوقف فيها (الموافقات للشاطبي : ٤ / ٢٩٤) .

بالنضح نصف العشر (١).

٢ — مسع حديث أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) (٢) . فوجه التعارض إن حديث سالم يدل على وجوب الزكاة فيما تخرجه الأرض قليلاً أو كثيراً . وحديث أبي سعيد يدل على أنه لا زكاة فيما دون خمسة أوسق فيما تخرجه الأرض .

دفع التعارض : ذهب العلماء إلى مذهبين :

الأول : ذهب إلى الجمع بين الدليلين بحمل العام على الخاص فرأى أن حديث : (فيما سقت السماء ...) عام وحديث (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) خاص ، فيحمل العام على الخاص جمعاً بين الأدلة . فيخصص وجوب الزكاة فيما أخرجت الأرض إذا كان خمسة أوسق فصاعداً ، وقد ذهب إلى هذا المذهب من ذكرناهم أثناء حديثنا عن كيفية التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث . قال ابن قدامة : (وهو قول سائر أهل العلم ، ولا نعلم أحداً خالفهم إلا مجاهداً وأبا حنيفة ومن تابعه) (٣) .

الثاني : ذهب إلى الترجيح بين الدليلين فرجح العام (فيما سقت السماء) على حديث (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) الخاص . وقال : إن الزكاة واجبة فيما يخرج من الأرض قليلاً كان أم كثيراً عملاً بعموم الحديث ، وتأول الحديث الخاص فجعله في زكاة التجارة قال في الميسوط : (وأبو حنيفة

(١) — أخرجه البخاري ٤٠٧ / ٣ والترمذي ٣١ / ٣ .

(٢) — أخرجه البخاري ، فتح ٣ / ٣٦٣ ، وسلم بشرح النووي ٥٣ / ٧ .

(٣) — المغني لأبن قدامة ٤ / ١٦١ ، هامش التوفيق والترجيح : ١٢٧ .

يقول تأويل الحديث في زكاة التجارة فإنهم كانوا يتبايعون بالأوساق كما ورد به الحديث فقيمة خمسة أوسق مائتادهم^(١) ، ويميل الباحث إلى المذهب الأول لما فيه من الجمع بين الأدلة بالتخصيص ، والجمع إذا أمكن أولى من الترجيح لما فيه من العمل بجميع الأدلة^(٢) .

من أشهر المصنفات في مختلف الحديث :

١. كتاب مختلف الحديث للإمام الشافعي^(٣) (المتوفى سنة ٢٠٤هـ).
٢. كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة^(٤) (المتوفى سنة ٢٧٦هـ).
٣. كتاب مشكل الآثار للمحدث أبي جعفر الطحاوي^(٥) (المتوفى سنة

(١) - الميسوط للرخي ٣/٣ ، هامش التوفيق والترجيح ١٢٧ .

(٢) - انظر منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث : (١٢٥ - ١٣١).

(٣) - الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم ، ولد سنة ١٥٠هـ ، إمام ، عالم ، فقيه ، رحل إلى اليمن وإلى المدينة ومكة وغيرها ، وأخذ عن السيدة نفيسة بنت الحسن بن زيد عندما ارتحل إلى مصر ، واشتهر بحجته لأهل البيت عليهم السلام ، وهو القائل :

يا أهل بيت رسول الله حبيكم فرض من الله في القرآن أنزله

يكفيكم من عظيم الشأن أنكم من لم يصل عليكم لاصلاة له

وقد تابع الإمام يحيى بن عبد الله عليه السلام ، وعنه بعض أئمتنا من عُلُص العدلية ، لعلاقته بشيخ إبراهيم بن أبي يحيى ومتابعه الإمام يحيى بن عبد الله ، قال ابن خلكان : (وقد أجمع العلماء من أهل الحديث والفقه والأصول واللغة والنحو وغير ذلك على ثقته وأمانته وعدله وزهده وورعه وحسن سيرته وعلو قدره وسعائه) ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٢٠٤هـ .

(٤) - عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، أبو محمد ، من أئمة الأدب ، ومن المصنفين الكثيرين ،

ولد ببغداد سنة ٢١٣هـ ، وسكن الكوفة ، وتولى قضاء الدينور مدة فنسب إليها ، وله العديد من

المؤلفات منها : (أدب الكاتب) ، و (المعارف) ، و (الشعر والشعراء) و (المعاني) و

(الإمامة والسياسة) ، و (مشكل القرآن) وغيرها كثير ، توفي سنة ٢٧٦هـ (الأعلام : ٤ /

سنة ٣٢١هـ) .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مؤلفات كثيرة للزيدية وغيرها ، تكلمت عن الأحاديث المختلفة والتوفيق بينها ولكنها لم تفرد هذا النوع من الأحاديث بمباحث خاصة ، وإنما تحدثت عن مسائل في أماكن متاثرة ومنها : كتاب شرح التحرير للإمام المؤيد بالله الهاروني^(١) (المتوفى سنة ٤١١هـ) ، وكتاب الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار للإمام يحيى بن حمزة^(٢) (المتوفى سنة ٧٤٩) وكتاب الإعتصام للإمام القاسم بن محمد^(٣) (المتوفى سنة ١٠٢٩هـ) ، وغيرها .

٣- الناسخ والمنسوخ :

وهو رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر وهو فن صعب لا يهر فيه إلا الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه .

ويعرف الناسخ من المنسوخ بأحد الأمور التالية :

١- بتصريح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كحديث بريدة في صحيح مسلم (كنت نهيكم عن زيارة القبور ألا فزوروها فإنما تذكر

(١) - أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمه ، الأزدي ، الطحاوي ، أبو جعفر ، محدث ، فقيه ، انتهت إليه رئاسة المذنبية بمصر ، ولد ونشأ في طحا في صعيد مصر ، وكان مولده سنة ٢٣٩هـ ، رحل إلى الشام سنة ٢٦٨ ، واتصل بأحمد بن طولون ، له العديد من المؤلفات ، منها (بيان السنة) و (كتاب الشفعة) و (المحاضر والسجلات) و (أحكام القرآن) وغيرها . توفي سنة ٣٢١هـ . (الأعلام : ٢٠٦/١) .

(٢) - ستاتي ترجمته .

(٣) - ستاتي ترجمته .

(٤) - تقممت ترجمته .

بالآخرة) .

٢ — بقول الصحابي كان يقول أحدهم كان آخر الأمرين كذا .

٣ — معرفة التاريخ : كحديث شداد بن أوس (أفطر الخاجم والمحجوم نسخ بحديث ابن عباس (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو عرم صائم) فقد جاء في بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح وأن ابن عباس صحبه في حجة الوداع .

٤ — بدلالة الإجماع كحديث (من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه) ، قال النووي دل الإجماع على نسخه^(١) ، والإجماع لا ينسخ ولا يُنسخ ولكن يدل على ناسخ .

٥ — ما صرح به الإمام علي عليه السلام ، أو عمل به كونه باب علم مدينة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم .

فإن عرف الناسخ بطريق من الطرق السابقة المعترة عمل به وإلا فالترجيح إن أمكن ثم التوقف .

ومن أشهر المصنفات فيه كتاب (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار) لأبي بكر بن موسى الحازمي (ت : ٥٨٤)^(٢) .

(١) — تسم مصطلح الحديث : ٦٠ .

(٢) — وكتاب الناسخ والمنسوخ لأحمد بن حنبل ، وكتاب تهريد الأحاديث المنسوخة لأبن الجوزي .

الباب الثاني

الخبر المردود والخبر المشترك بينه وبين المقبول

ويشتمل على أربعة فصول :

١. الفصل الأول : الخبر المردود وأسباب مرده .

٢. الفصل الثاني : .الخبر المردود بسبب سقط الإسناد .

٣. الفصل الثالث : .الخبر المردود بسبب طعن في الراوي .

٤. الفصل الرابع : الخبر المشترك بين المردود والمقبول .

الفصل الأول

الخبر المردود وأسباب رده

عرفنا فيما سبق أن الخبر الأحادي ينقسم إلى قسمين مقبول ومردود ،
وعرفنا أن المقبول ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما : — الصحيح والحسن وكل
منهما يقسم إلى قسمين لذاته ولغيره ، وأن منهما ما هو معمول به وغير
معمول به فبعد أن عرفنا ذلك نأتي إلى التعرف على المردود وأنواعه .
تعريفه : — هو الذي لم يترجح صدق الخبر به .
أسباب رده جملة :

- ١ — ما عرف كذبه بضرورة العقل .
 - ٢ — ما عرف كذب الراوي في الخبر اما باعترافه أو بقرائن أخرى .
 - ٣ — ما صادم نصاً قاطعاً .
 - ٤ — ما خالف الثوابت الدينية .
 - ٥ — ما لم يجمع صفة الصحيح ولا الحسن .
- ويمكن أن تلخص أسباب الرد إلى سببين رئيسيين هما :
- أ — سقط الإسناد عند من لم يقبل المرسل .
 - ب — طعن في الراوي ، ويندرج تحته ثلثات من الحديث .
- ويندرج تحت كل من هذين السببين أنواع متعددة سأتكلم عنها مفصلة مبتدئاً
بالضعيف الذي يعتبر الاسم العام لنوع المردود .

الحديث الضعيف :

تعريفه : — هو لغة : ضد القوي ، والضعف حسي ، ومعنوي والمراد به هنا الضعف المعنوي .

وإصطلاحاً : هو ما لم يجمع صفة الصحيح ، ولا الحسن .

حكم العمل به : — اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف ، والذي عليه الجمهور أنه لا بأس بالعمل به في فضائل الأعمال بشروط ثلاثة : —

- ١ — أن يكون الضعف غير شديد .
- ٢ — أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به .
- ٣ — أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الإحتياط .



الفصل الثاني

الخبر المردود بسبب سقط الإسناد

والمراد بالسُّقُط من الإسناد : انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راوٍ أو أكثر ، من أول السند ، أو من آخره ، أو من أثنائه ، سقوطاً ظاهراً ، أو خفياً وذلك عند من يشترط اتصال الإسناد ، أما من لم يشترطه فإنه لديه من نوع المقبول ، وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء بحسب مكان السقط أو عدد الرواة الذي أسقطوا . وهذه الأسماء هي :

١- المعلق ، ٢- المرسل ، ٣- المعضل ، ٤- المنقطع .

وهذا النوع يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث . ويحتاج الباحث فيه إلى معرفة تاريخ الرواة أما السقط الخفي فلا يدركه إلا العلماء الخذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد وله تسميتان :

١- المدلس ٢- المرسل الخفي .

وإليك تعريف هذه المسميات مفصلة :

١- المعلق : وهو ماسقط من مبدأ إسناده راوٍ أو أكثر على التوالي .

٢- المرسل : وهو ماسقط من آخر إسناده من بعد التابعي . وصورته أن يقول التابعي : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كذا أو فعل كذا ، وعند الزيدية هو ماسقط من إسناده راوٍ فأكثر من أي موضع ، فعلى هذا فالمرسل والمنقطع والمعرض عندهم بمعنى واحد .

مثاله : ما أخرجه مسلم في كتاب البيع من صحيحه قال حدثني محمد بن رافع حدثنا جُحَيْن حدثنا الليث ، عن عُقَيْل ، عن ابن شهاب ، عن سعيد

بن المسيب ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يه عن المزانية^(١) .
فسيعد بن المسيب تابعي روى هذا الحديث بدون أن يذكر الوساطة بينه وبين
النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

حكم المرسل : حكم المرسل : اختلف العلماء من المحدثين وغيرهم من
الفقهاء والأصوليين في حكم المرسل إلى ثلاثة أقوال :

القول الأول : صحيح يحتج به : عند الزيدية^(٢) ، والحنفية ، والمالكية^(٣) ،
والحنابلة في المشهور عنهم^(٤) ، وطائفة من العلماء ، بشرط أن يكون المرسل
ثقة ، ولا يرسل إلا عن ثقة ، ودليل قبحهم له :

١- إجماع الصحابة وإجماع التابعين .

أما إجماع الصحابة ، فلأنه اشتهر فيهم وظهر وشاع ، ، ولم ينكر البراء بن
عازب حيث قال في حضرة جماعة من الصحابة : (ليس كل ما أحدثكم به
سمعت عن رسول الله ، إلا أنا لا نكذب)^(٥) .

وروى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : (لا ربا

(١) - أخرجه مسلم برقم (٢٣٨٧) كتاب البيوع .

(٢) - قد يتوهم البعض أن الإمام المزيدي بالله أحمد بن الحسن الماروني لا يقبل الحديث المرسل مطلقاً ،
وهذا غير صحيح ، فالذي يظهر للتأمل أنه يقبل مراسيل الأئمة عليهم السلام ، ولقد بين ذلك
بقوله : (فإن كان إماماً تلقاه بالقبول) أي تلقى السماع بالقبول دون مطالبة بالسند (وإن كان
غير إمام فكنكلك إن رواء غير مرسل وصح سنده فإن المراسيل عندنا وعند عامة الفقهاء لا تقبل)
، أي أن مراسيل غير الأئمة عنده وعند عامة الفقهاء لا تقبل .

(٣) - توضيح الأفكار : ٢٩٠/١ .

(٤) - توضيح الأفكار : ٢٩٢/١ ، وتيسر مصطلح الحديث : ٧٣ .

(٥) - توضيح الأفكار : ٢٩٠/١ .

إلا في النسبة) ، ثم قال : أخبرني بذلك أسامة بن زيد^(١) ، ومن ذلك حديث أبي هريرة في فطر من أصبح جنباً قال : (من أصبح جنباً أفطر) وقال : ما أنا قتلها ورب الكعبة ، لكن محمداً قالها ، ولما عارضته أخبار نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه كان يصبح جنباً ويصوم ولا يقضي ، ولما سئل أبو هريرة عن حديثه به قال : أخبرني الفضل بن العباس ، وفي رواية أسامة بن زيد^(٢) . وأما اجماع التابعين على قبول المراسيل فرواه العلامة محمد بن جرير الطبري حكاه عنه ابن عبد البر في مقدمة كتاب التمهيد ، وقال البلقيني في علوم الحديث : وذكر محمد بن جرير الطبري أن التابعين أجمعوا بأسرهم على قبول المراسيل ، ولم يأت عنهم إنكاره ، ولا عن أحد بعدهم إلى رأس المائتين^(٣) .

٢— أن الأدلة الدالة على التعبد بخبر الواحد لم تفصل بين كونه مسنداً أو مرسلأ .

٣— إن الثقة إذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جازماً بذلك فهو لمن يرويه جازماً به إلا بعد التأكد منه لأن في الجزم خيانة للمسلمين لا تصدر عن الثقة ، ولهذا قبل المحدثون ما جزم به البخاري في تعاليقه ، مع كونها مرسلأ .

٤— قبول المحدثين المراسيل في الجرح والتعديل وعليهما ينبغي إسقاط الرواية وتصحيحها ، وذلك بأن يقولوا : فلان ثقة ، وفلان ثبت ، وفلان مجروح ، فإذا كان الحديث لا يقبل عندهم إلا بالسند ، فكذلك الجرح والتعديل لا

(١) — الصفوة للإمام عبد الله بن حمزة عليه السلام — خ ، والجوهرة للشيوخ أحمد الرصاص — خ .

(٢) — توضيح الأفكار : ٢٩١/١ .

(٣) — ذكر هذا العلامة المتهجد / محمد إبراهيم الوزير في توضيح الأفكار : ٢٩١/١ — ٢٩٢ .

يثبتان إلا بالسند .

وأئمة الزيدية لا يقبلون الحديث المرسل إلا إذا كان المرسل إماماً عارفاً ، لا يرسل إلا عن ثقة ، قال الإمام القاسم بن محمد عليه السلام : (وعن بعضهم أنه قال المرسل من العدل أرجح من المسند ، لأن راويه قد عرف رواه ونقح ، فالإرسال كالحكم بصحته ، والمسند أحال النظر إلى غيره)^(١) .

القول الثاني : ضعيف مردود : عند جمهور المحدثين ، وكثير من أصحاب الأصول ، وحجة هؤلاء هو الجهل بحال الراوي المذدوف لاحتمال أن يكون غير صحابي .

القول الثالث : صحيح بشروط ، وهذا عند الشافعي ، وبعض أهل العلم ، وهذه الشروط أربعة ، ثلاثة في الراوي المرسل ، وواحد في الحديث المرسل :

- ١— أن يكون المرسل من كبار التابعين .
 - ٢— إذا سمى من أرسل عنه سُمِّي ثقة .
 - ٣— إذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه .
- وأما الشرط الذي في المرسل فهو واحد مما يلي :
- ١— أن يروى من وجه آخر مرسلأ .
 - ٢— أو يوافق قول الصحابي .
 - ٣— أو يفني بمقتضاه أكثر أهل العلم^(٢) .

(١) — الإعتصام ١١/١ .

(٢) — رسالة للإمام الشافعي ٤٦١ ، تسمي مصطلح الحديث : ٧٣ .

تفصيل في الترجيح بين المسند والمرسل :

قال السيد ، العلامة ، المجتهد ، محمد الدين المؤيدي : (والترجيح بين المسند والمرسل اللذين هما على الصفة المعتبرة مختلف فيه ، والمختار عندي أنه موضع اجتهاد ، وأنه يختلف باختلاف أحوال الراوي ، والمروي له فإن الراوي قد يكون من أئمة الدين المختاطين المطلعين على أحوال الراوين والمروي له على خلاف ذلك ، بحيث لو سمي له الرواة لم يعرف أحوالهم ، أو يعرف معرفة غير راسخة ، فلا شك أن الإرسال في هذه الصورة ممن لا يرسل إلا عن عدل أرجح ، وفيه كفاية المونة بتحمل العهدة عن البحث ، ونظر هذا الإمام على كل حال أقوى ، وقد يكون الحال على العكس فلا ريب مع ذلك ، أن الإسناد أولى ، وأخرى لتلك المرححات الأولى ، وعلى هذا الترجيح فيما بينهما من الدرجات ، ومع استواء الخالين فالإسناد أصح ، وأوضح ، إذ يجوز أن يكون المرسل لم يطلع على موجب الجرح في الرواة ، أو أحدهم ، أو نحو ذلك ، وبالإطلاع على الرجال يرتفع هذا الإحتمال ، وكذا من صح عنه أنه لا يروي إلا عن عدل سواء أسند أو أرسل لتحمله العهدة على الإطلاق ، وزيادة الاستفادة من إسناده لمعرفة ثقات الرجال عنده ، والوقوف على الأحوال ، وبيان تعدد الطرق عند إختلاف الإسناد ، وللترجيح بين الرواة مع التعارض ، ولصحته بالإجماع ، ونحو ذلك مما لا يخفى من مرجحات الإسناد على الإرسال ، ولم يعدل أئمة الهدى صلوات الله عليهم عنه في بعض الأحوال إلا لمقاصد راجحة ، ومقتضيات واضحة ، لا تخفى على ذوي الأنظار الصالحة ، منها قطع تشكيك المتمردين على السامعين لتناول المخالفين بالطعن ، والجرح لثقات المرضيين ، وصيانة الأعلام ، من السن الجفافة الطغام

، ومنها حجة التخفيف مع كثرة الإشتغال بأحوال المسلمين ، وجهاد المضلّين ، والقيام بمعالم الدين ، وإحياء قرائض رب العالمين ، ومنها الإحالة بالمراسيل في مقام على ما علم هم من الأسانيد الصحيحة في غير ذلك المقام ، وغير ذلك مما لا يذهب عن أفهام المطلعين الأعلام ، فهذا الذي ترجح لدي في هذا الباب ، والله الموفق إلى الصواب ، وما أحسن كلام نجم الأعلام الحسين بن الإمام^(١) عليهما السلام حيث حيث قال : فمرسلات الأئمة المعروفين بالأمانة ، والحفظ كالأهادي عليه السلام ومن في طبقته من أئمة أهل البيت عليهم السلام ، وغيرهم مقبولة ، وذلك لأن من ظاهر أحواله الثقة ، والدين ، والأمانة يبعد أن يروي الأخبار الواردة في العبادات ، والأحكام الشرعية عمن لا يتق به من دون أن ينسب على ذلك ، ويدل عليه لأن الغرض من روايتها الرجوع إليها ، والعمل بموجبها ، وأما المرسلات التي تجدها في كتب المتأخرين من أصحابنا ، وغيرهم ، فأنا إذا فتشنا عن أسانيدنا ، وجدنا المجروح فيها كثيراً إلا أن يقال :

(١) - السيد العلامة الحافظ المحقق الحسين بن الإمام القاسم بن محمد ، ولد سنة (٩٩٩) هـ أحد علماء الزيدية الأجلاء ، وأحد أعيان العترة النبوية ، أخذ عن والده ، وعن أخيه الإمام المؤيد بالله ، وعن السيد المجتهد أمير الدين بن عبدالله بن فضال ، وعن السيد العلامة أحمد بن محمد الشرقي ، وعن السيد العلامة محمد بن الحسن الأخفش ، وأخذ عن غيرهم . فرع في كل العلوم ، وحقق مستطوقها والمفهوم ، حتى أنه لما توجه إلى شهارة التقى بها لها الكبير لطف الله بن محمد الغيات ، وأخذ عنه تعجب كثيراً من ذكائه وإلمامه بجميع فنون العلم ، فقال : لقد استفدنا منه أكثر مما أفدناه ، وحل لنا جملة من المشكلات . له مؤلفات كثيرة من أهمها : (الغاية وشرحها) ، في أصول الفقه وهو وحيد في بابه ، وله (حاشية على الزيدي في المنطق) ، (ورسالة في عدم إشتراط الإمام في الجمعة) ، وله كتاب (آداب العلماء والتعلمين) ، وله حواشي على أساس والده وعلى شرحه للشرقي ، وله آثار عظيمة ، ومواقف تاريخية بارزة يعجز القلم عن وصفها ، وتوفي عليه السلام سنة (١٠٥٠) هـ ، رحمه الله رحمة الأبرار .

يقول خبر المجهول ولا قائل به على الإطلاق^(١) أ. هـ .

٣- المنقطع :

تعريفه : — هو ماسقط من إسناده راوٍ أو أكثر لا على التوالي^(٢) ، وقد يطلق على ما ذكر فيه رجل مبهم مثل حديث : (اللهم إني أسألك الثبات في الأمر)^(٣) الذي رواه أبو العلاء عن عبدالله بن الشخير ، عن رجلين عن شداد بن أوس . فمن هما هذان الرجلان ؟ إنهما مبهمان . وقد ذكرا في السند .

قال ابن الصلاح : (ومنها : إن المنقطع مثل المرسل ، وكلاهما شاملان لكل مالا يتصل إسناده ، وهذا المذهب أقرب ، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم ، وهو الذي ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في كفايته)^(٤) .

قال السيد العلامة محمد الدين المويدي (وهو الذي عليه الطائفة المرضية والعصابة الزيدية)^(٥) .

٤ - المعضل :

تعريفه : هو ماسقط من وسط إسناده راويان ، أو أكثر على التوالي .

مثاله : ما رواه الحاكم ، في معرفة علوم الحديث ، بسنده إلى القعني عن مالك : أنه بلغه أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق^(٦) .

(١) — لوائح الأنوار ٢ / ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

(٢) — أو هو ما لم يتصل إسناده . على أي وجه كان انقطاعه .

(٣) — مقدمة ابن الصلاح : ٢٧ .

(٤) — مقدمة ابن الصلاح : ٢٧ .

(٥) — لوائح الأنوار : ٢ / ٣٦٣ .

(٦) — معرفة علوم الحديث : ٤٦ .

قال الحاكم : هذا معضل ، عن مالك أعضله في الموطأ ، وهو في غير الموطأ هكذا : (عن مالك ، عن محمد بن عجلان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة)^(١) .
ونجد أن بين المعضل والمعلق عموماً وخصوصاً ، فإذا حذف من مبدأ اسناده راويان متواليان فهو معضل ، ومعلق في آن واحد ، وإذا حذف من وسط الإسناد راويان متواليان فهو معضل فقط ، وإذا حذف من مبدأ الإسناد راوٍ فقط فهو معلق وليس بمعضل .

ملاحظة هامة : واعلم بأن سقوط الإسناد من أي موضع سواء في أوله أو آخره أو وسطه يسمى عند أئمتنا ، والحنفية ، والمالكية ، إرسال .
قال السيد العلامة صارم الدين : (أئمتنا والحنفية والمالكية : بل يقبل مطلقاً ، إذا هو إرسال سواء سقط الإسناد ، أو بعض منه في أي موضع ، وأدلة قبول الآحاد تشمله ، ويحمل راويه على السلامة ، المنصور^(٢) : ولمشاركته للمسند في علة القبول وهي العدالة والضبط) .

السقط الخفي : بعد أن عرفنا أنواع السقط الظاهر نأتي إلى معرفة نوعي السقط الخفي وهما : ١ — المدلس ٢ — المرسل الخفي .
أولاً المدلس :

تعريفه : هو في اللغة كتمان عيب السلعة عن المشتري ، وأصل التدليس مشتق من (الدلس) وهو الظلمة أو اختلاط الظلام كما في القاموس ، فكان المدلس لتغطيته على الواقف على الحديث أظلم أمره فصار الحديث مدلساً .
وفي الاصطلاح : هو إخفاء عيب في الإسناد ، وتحسين لظاهره .

(١) — معرفة علوم الحديث للحاكم : ٤٦ عن تيسر مصطلح الحديث للطلحان : ٧٥ .

(٢) — أي الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام .

أقسامه : ينقسم التدليس إلى قسمين هما تدليس الإسناد ، وتدليس الشيوخ .

أمد تدليس الإسناد : هو أن يروي الراوي عن من قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه .

مثل أن يروي الراوي عن شيخ سمع منه بعض الأحاديث لكن الحديث الذي دلّسه لم يسمعه منه بل سمعه من شيخ آخر عنه فيسقط ذلك الشيخ ويرويه عنه بلفظ محتمل للسماع كقال أو عن ليوم أنه قد سمعه منه .

أما لو قال (سمعت) أو (حدثني) فإنه يصير كذاباً حيث لم يسمع ولم يتحدث .

تدليس التسوية : ومن تدليس الإسناد تدليس التسوية ، وهو : أن يروي الراوي عن شيخه ثم يسقط راو ضعيف بين ثقتين .

مثال : أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ ثقة ، والثقة يرويه عن ضعيف ، عن ثقة ، ويكون الثقة الأول قد لقي الثقة الثاني ، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة

الأول فيسقط الضعيف الذي بينه وبين الثقة الثاني ، ويجعل الإسناد ، عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني مباشرة بلفظ محتمل فيسوي الإسناد كله ثقات .
مثل ما رواه ابن أبي حاتم في العلل قال : (سمعت أبي — وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر حديث : (لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عُقْدَةَ رَأْيِهِ) .

قال أبي : هذا الحديث له أمر قلّ من يفهمه ، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو ، عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر الخ .

فنجد بقية ، حذف إسحاق بن أبي فروة وكفى عبيد الله بن عمرو بأبي وهب ، وهو كذلك ونسبه إلى بني أسد وهو أسدي كذلك ، كل ذلك من أجل ألا يُنْقَضَ له . حتى إذا ترك بن أبي فروة لا يُهْتَدَى له^(١) .

ب. تدليس الشيوخ :

وهو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه ، فيسميه أو يكتنيه أو ينسبه ، أو يصفه بما لا يُعرَف به كي لا يعرف .

حكم التدليس جملة :

التدليس مذموم ذمه أكثر العلماء قال شعبة : (التدليس أخو الكذب) ، وقال ابن المبارك : (لأن آخر من السماء أحب إليّ من أن أدلس حديثاً)^(٢) .

والذم يتفاوت بتفاوت نوع التدليس :

- فإن كان التدليس تدليس اسناد فمكروه جداً .
- وإن كان التدليس تدليس تسوية فهو أشد كراهة .
- وإن كان التدليس تدليس شيوخ فهو أخف لأن المدلس لم يسقط أحداً وإنما ضيع المروي عنه بذكر صفة لا يعرف بها والمهم : إن التدليس مذموم على كل حال وعلى حسب الأغراض الحاملة له .

الأغراض الحاملة على التدليس :

- ١— ضعف الشيخ أو كونه غير ثقة .
- ٢— تأخر وفاته .
- ٣— كثرة الرواية عنه فلا يحب الإكثار من ذكر اسمه على صورة واحدة .

(١) — شرح الألفية للبرقي : ١٩٠/١ .

(٢) — التلخيص : ١٣-١٤ .

٤ — توهيم علو الإسناد .

طرق معرفة التدليس : ويعرف بأجد أمرين :

١ — نص عالم بهذا الشأن بناء على معرفته بعد البحث والتتبع .

٢ — إخبار المدلس نفسه إذا مثل مثل ما روي عن علي بن خشرم قال :
(كنا عند أبي عبيدة فقال : (قال الزهري) فقل له : (حدثكم الزهري)
فسكت ثم قال : قال الزهري : فقل له : (سمعته من الزهري) فقال : لا لم
أسمعه من الزهري ، ولا بمن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن
الزهري)^(١) .

حكم رواية المدلس :

قال ابن الصلاح (ثم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس فجعله
فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً بذلك ، وقالوا لا تقبل روايته بحال ،
بين السماع أو لم يبين . والصحيح : التفصيل وأن مارواه المدلس بلفظ محتمل
لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه .

وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو (سمعت ، وحدثنا ، وأخبرنا) وأشباهها
فهو مقبول محتج به وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث
هذا الضرب كثير جداً كفتادة ، والأعمش ، والسيانين^(٢) ، وهشيم بن
يشر وغيرهم^(٣) وهذا لأن التدليس ليس كذباً وإنما هو ضرب من الإيهام
بلفظ محتمل ، والحكم بأنه لا يقبل من المدلس حتى يبين ، قد أجراه الشافعي

(١) — مقدمة ابن الصلاح : ٣٤ — ٣٥ .

(٢) — يقصد سفيان بن سعيد الثوري ، وسفيان بن عيينة الهذلي .

(٣) — كعبد الرزاق الصنعاني ، والحسن البصري وغيرهما .

رضي الله عنه فيمن عرفناه دلس مرة ، والله أعلم^(١) .

وأما الذي عليه الزيدية فإن رواية المدلس إذا لم يكن فيها أيهام فلا بأس بقبولها فيها هو ابن عباس رضي الله عنهما لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا أحاديث يسيرة قال ، بعضهم : أربعة أحاديث وبقيّة أحاديثه سمعها من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو لا يكاد يذكر من بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما يقول : قال : رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إضافة إلى كثير من المحدثين والحفاظ من الصحابة ، والتابعين وتابعيهم .

الموسل الخفي : وهو أن يروي الراوي عن لقيه ، أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره ، كـ (قال) مثل مارواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر مرفوعاً : (رحم الله حارس الحرس)^(٢) ، فعمر لم يلق عقبة كما قال المزني في الأطراف .

وسائل معرفته :

ويعرف الإرسال الخفي بأحد أمور ثلاثة وهي :

١ — أن ينص عليه أصحاب هذا الشأن .

٢ — أو أن يخبر عن نفسه بأنه لم يلق من حدث عنه .

٣ — بجي الحديث من وجه آخر في زيادة شخص بين هذا الراوي ، وبين من روى عنه^(٣) وحكمه حكم المنقطع ، وقد مر ذلك ، وإلى هنا انتهى ما رد

(١) — مقدمة ابن الصلاح : ٣٥ .

(٢) — ابن ماجه ٢ / ٩٢٥ .

(٣) — وهذا الأمر الثالث فيه خلاف بين العلماء فقد يكون من نوع المزيد في متصل الأسانيد .

بسبب سقط الإسناد .

المعنع والمؤنن : ولما كان المعنع والمؤنن مختلف فيهما ، هل هما من المنقطع أو المتصل ؟ ، رأينا إلحاقهما بأنواع المردود بسبب سقط الإسناد عند من شرط اتصاله واعتبر سقطه رداً ، وما ذلك إلا بمجرد تحكيم .

١ — **المعنع :** هو قول الراوي : فلان عن فلان ، وقد اختلف العلماء فيه

هل هو من المتصل أم من المنقطع على قولين :

الأول : أنه منقطع حتى يتبين اتصاله .

الثاني : أنه متصل بشروط اتفقوا على شرطين منها واختلفوا فيما عداها .

أما الشرطان اللذان اتفقوا على أنه لا بد منهما واكتفى بهما مسلم فهما :

١ — أن لا يكون المعنع مُدَّلساً .

٢ — أن يمكن لقاء المعنع بمن عنن عنه .

وأما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين فهي :

١ — ثبوت اللقاء : وهو قول البخاري ، وابن المديني ، وبعض المحققين .

٢ — طول الصبغة : وهو قول أبي المظفر السمعاني .

٣ — معرفته بالرواية عنه : وهو قول أبي عمرو الداني وحكمه عند أئمتنا

والحنفية والمالكية إذا لم يثبت اتصاله حكم المرسل ، وهو القبول كما تقدم .

٢ — **المؤنن :** هو قول الراوي حدثنا فلان أن فلاناً قال .

حكمه : قال جماعة هو منقطع حتى يتبين اتصاله .

وقال آخرون : (أن) — (عن) ، ومطلقه عمول على السماع

بالشروط المتقدمة .

الفصل الثالث

المردود بسبب طعن في الراوي

عرفنا فيما سبق إن أسباب الرد بالجملة ترجع إلى سببين رئيسيين هما :
سقط الإسناد وطعن في الراوي ، وعرفنا أن المردود بسبب سقط الإسناد
نوعان :

- سقط ظاهر مثل (المرسل ، المتقطع ، المعضل ، المعلق) وقد قال بقبوله قوم ورده آخرون . والصحيح قبوله إذا كان المرسل عدلاً ، ولا يرسل إلا عن عدل .

- سقط خفي مثل (المدلس ، المرسل الخفي) .
والآن نأتي إلى المردود بسبب طعن في الراوي .

معنى الطعن في الراوي :

المراد بالطعن في الراوي جرحه باللسان والتكلم فيه من ناحية عدالته ، ومن ناحية ضبطه وحفظه ، وتيقظه .

أسباب الطعن في الراوي :

أسباب الطعن في الراوي عشرة أمور ، خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط .

- أما ما يتعلق بالطعن في العدالة فهي :

- ١- الكذب ويسمى حديثه موضوعاً .
- ٢- التهمة بالكذب ويسمى حديثه متروكاً .
- ٣- الفسق ويسمى حديثه منكراً .

٤- البدعة .

٥- الجهالة بحال الراوي ويسمى بجهول العدالة .

● أما ما يتعلق بالطعن في الضبط فهي :

١ — فحش الغلط ويسمى حديثه منكراً .

٢ — سوء الحفظ .

٣ — كثرة الغفلة ويسمى حديثه منكراً أيضاً .

٤ — كثرة الأوهام ويسمى حديثه معلاً .

٥ — مخالفة الثقات ويندرج تحته أنواع (الشاذ ، المدرج ، المقلوب

، المزيد في متصل الأسانيد ، المضطرب ، المصحف) .

وسأذكر هذه الأنوع مفصلة مبتدئاً بالحديث الموضوع :

١- الموضوع :

هو الخبر الذي يختلقه الكذابين وينسبونه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم افتراء عليه ، وأكثر ما يكون هذا الاختلاق من تلقاء نفس الرضاع بالفاظ من صياغته . واسناد من نسجه ، وإذا كان الكذب في نفسه جرعة وذنب عظيم يعاقب فاعله ، فإن الكذب على دين الله تعالى والإقتراء على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم يعد من أشد الجرائم خطراً وأكبرها ضرراً وأقبحها إلماً .

قال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ (الزمر : ٦٠) .

ويقول الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم (إن كذباً عليّ ليس

ككذب على أحد فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار (١) .
 هذا هو الوعيد الشديد من الله ورسوله لمن كذب واقتري عليهما ، والنبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لا يحتاج شرعه إلى كذابين ووضاعين للأخبار ، فهو
 منهج متكامل ومتوازن ، منهج وسط لأمة وسط قال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ
 لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (المائدة : ٣)
 ومن العجب العجيب أن ينقل عمن يتحلل الإسلام قولهم إنما يكذبون
 للنبي لا عليه إنما سخافة ومهزلة وعذر أقبح من فعل .

أو كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة إلى أن يكذب له لا عليه ؟
 وقد نقل عن الكرامية (٢) جواز وضع الأحاديث في باب الترغيب والترهيب
 فقط واستدلوا على ذلك بما روي في بعض طرق حديث (من كذب ... الخ)
 زيادة جملة (ليضل الناس) ولكن هذه الزيادة لم تثبت عند حفاظ الحديث
 ومهما يكن فهي لا تدل على جواز وضع الأحاديث واختلافها .

طرق الوضاعين في صياغة الحديث :

- ١ — إما أن يُتخلق الوضاع الكلام من عنده ، ويضع له إسناداً من نسجه ثم
 يرويه وينسبه إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .
- ٢ — وإما أن يأخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيرهم ويكون كلمة جامعة ،
 أو حكمة رائعة أو مثل موجز .

(١) — تقدم نفيجه .

(٢) — نسبة إلى محمد بن كرام السعدي الترمذي سنة (٢٥٥) هـ ولهم عقائد رديه كتقولهم إن
 الله على العرش استقرأ ، وأنه بجهة فوق .

وسائل معرفة الحديث الموضوع :

١- اعتراف الوضع نفسه بأنه اختلق الحديث أو ما ينزل منزلة الإقرار . ذكر الإمام أبو طالب في كتابه شرح البالغ المدرك ، عن سليمان بن حرب قال : دخلت على شيخ وهو يبكي فقلت له : ما يبكيك؟ قال : وضعت أربعمائة حديث كذباً وجعلتها في تاريخ الناس ، فلا أدري كيف أصنع^(١) .

٢- أن يكون في الحديث المروي لحن في العبارة أو ركة في المعنى ونجد أن نقاد الحديث يولون عنايتهم واهتمامهم ركة المعنى قبل ركة اللفظ لاحتمال أن يكون الحديث مروياً بالمعنى فغيرت الفاظه بغير الفصح .

٣- أن يكون المروي مخالفاً للقرآن أو العقل أو الحس أو المشاهدة ، غير قابل للتأويل .

٤- أن يكون واضع الحديث مشهوراً بالكذب لا يتورع عنه .

٥- أو أن يتضمن الحديث المروي وعيداً شديداً على أمر صغير أو وعداً عظيماً وثواباً كبيراً على عمل بسيط كفعل مندوب أو ترك مكروه .

أسباب الوضع وأصناف الوضعين :

تختلف أسباب الأحاديث الموضوعة باختلاف الوضعين واختلاف مقاصدهم :

١ - زعم التقرب إلى الله تعالى :

قد يختلق الوضع الحديث الموضوع بحجة طلب الثواب ، وحث الناس

(١) - انظر شرح البالغ المدرك : ٩٢ .

ولما قدم عبد الكريم بن أبي العوجاء للقتل ، اعترف بأنه وضع أربعة آلاف حديث يرم فيها الحلال ، ويحل فيها الحرام .

على فعل اخسر ، وتخويفهم من فعل المنكر . متظاهراً بالزهد ، والصلاح ، ويعتبر هذا من شرالوضاعين ، وأخطرهم لأنه لم يقبل ما قاله إلا للثقة به . ومن هؤلاء ميسرة بن عبدربه فقد روى ابن حبان في الضعفاء عن ابن مهدي (قال : قلت لميسرة بن عبدربه من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا قال : (وضعتها أرغب الناس) ^(١) ، ولما ذكر البعض منهم يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : (من كذب علي متعمداً فليتبوء مقعده من النار) قالوا : نحن نكذب له لا عليه .

٢ - الانتصار للمذهب :

وقد يختلق الوضع حديثاً انتصاراً لمذهبه وتدعيماً لشبهته قيل لمأمون بن أحمد اهروي ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان فقال : حدثنا أحمد بن عبد الله حدثنا عبد الله بن معاذ الأزدي عن أنس مرفوعاً قال : (يكون في أمي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمي من إبليس ، ويكون في أمي رجل يقال له أبو حنيفة : هو سراج أمي) ^(٢) .

ومما رواه بعض الجهلة من أهل السنة من قولهم أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال (ما في الجنة شجرة إلا ومكتوب على كل ورقة منها) لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، أبو بكر الصديق ، عمر الفاروق ، عثمان ذو

(١) - توضيح الأفكار ٢ / ٨١ - ٨٢ ، ولا يتوهم الناظر أنه لم يثبت حديث في فضائل سور القرآن ، بل قد ثبتت أحاديث في سور معينة كالصمد وغيرها .

(٢) - انظر مصطلح الحديث للصف الثالث ثانوي معاهد علمية ص : ٦٤ .

النورين) ^(١) ليعارضوا به ما ورد في حق الإمام علي عليه السلام من الفضائل الكثيرة الثابتة بالأسانيد الصحيحة .

وغیر ذلك كمن ألجئ إلى إقامة دليل على ما أفقئ به كما نقل عن أبي الخطاب بن دحية أنه وضع حديثاً في قصر صلاة المغرب . وكما حكى عن عبدالعزيز بن الحارث التميمي الحنبلي من رؤساء الحنابلة أنه سئل عن فتح مكة فقال : عنوة فطولب بالحجة فقال : (حدثنا ابن الصواف حدثني أبي ، قال : حدثنا عبدالرزاق ، عن عمر عن الزهري ، عن أنس أن الصحابة اختلفوا في فتح مكة أكان صلحاً أم عنوة ، فسألوا عن ذلك رسول الله ، فقال : كان عنوة . قال عمر بن مسلم : فلما قمنا سألته ؟ فقال : صنعت في الحال أدفع به الخصم) ^(٢) .

٣ - التقرب من الحكام :

وقد يحتل الرضاخ الحديث تقريباً من الحكام تناسب ما يكون عليه الحاكم من الإنحراف وتبريراً لما يقوم به من الأعمال المخالفة مثل مارواه بعض الجهالة في معاوية ^(٣) قولهم : (الأمناء ثلاثة : أنا ، وجبريل ، ومعاوية) ^(٤) .

(١) - انظر مصطلح الحديث للصف الثالث ثانوي معاهد علمية ص : ٦٤ ، وقد نحامل مؤلفوه على الشبهة بغير حق ، ووصفهم بأوصاف غير لائقة ، وهذا دأب الرواية المتسلسلة في كل مكان وزمان !!! .

(٢) - عمارس الأنظار : ٦٧ .

(٣) - ومن المحيى أن معاوية أبهى معاوية ومعاوية .. ففي كل عصر فئة باغية تضع حديثاً وتشكك في آخر ، وتشوه لكل من لم يكن في صفها أو بالأصح في هواها نال الله السلامة .

(٤) - انظر تاريخ دمشق لابن عساکر : (٢٤ / ٣٥٠ - ٣٩٩ ، ٢٥ / ١ - ٩٣ . وسرى فيها عصباً في فضائل معاوية لا يبالها إلا الأنبياء ، وبعضهم قد لا يرتقى إليها ، ولا شك في وضعها لأنه لم يصح في فضائل معاوية شيء أبداً ، وقد انتقد الذهبي ابن عساکر حيث قال في

وقد كان معاوية يشجعهم على الوضع ويجزل لهم العطاء ويمنعهم من رواية الأحاديث الصحيحة خاصة إذا كانت في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام .

روى أبو الحسن المثنى^(١) قال : (كتب معاوية نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجماعة أن برأت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته ، فقامت الخطباء في كل كورة^(٢) على كل منبر يلعنون علياً ويتبرأون منه ، ويقعون فيه وفي أهل بيته ، وكان أشد الناس بلاءً حينئذ أهل الكوفة ، لكثرة من بها شعبة علي عليه السلام ، فاستعمل عليهم زياد بن سمية^(٣) ، وضم إليه البصرة ، فكان يتتبع الشيعة وهو بهم عارف ، لأنه كان منهم أيام علي عليه السلام ، فقتلهم تحت كل حجر ومدر ، وأخافهم ، وقطع الأيدي والأرجل ، وسمل العيون ، وصلبهم على جذوع النخل ، وطردهم وشردهم عن العراق ،

أعلام النبلاء : وقد ساق في الترجمة أحاديث واسعة باطلة طول ما حداً وانتقده غيره ، كابن كثير ، وسيأتي الكلام على ذلك في باب الجرح والتعديل .

(١) — علي بن محمد المثنى ، أبو الحسن صاحب التصانيف مولد عبد الرحمن بن سمرة ، عالم مؤرخ عهده الإمام عبدالله بن حمزة عليه السلام في رجال أهل العدل والتوحيد توفي ٢٥٤ هـ ، وقبل سنة ٢٢٨ هـ ، عن ثلاث وتسعين سنة . (معجم المؤلفين : ٥١٢/٢) ، (معجم الأدباء : ١٣٩-١٢٤/٤) .

(٢) — الكورة بالضم : المدينة / القاموس المحيط : ٦٠٧ .

(٣) — هو زياد بن أبيه ، وهو الذي استلحقه معاوية ليكون أعماً له ، لأن أباه أبا سفيان استعمل الحظصور في سمية في الجاهلية ، وأسلم في عهد أبي بكر ، وتولى فارس في خلافة الإمام علي عليه السلام ، وتخصّن في قلاعها ، وأرسل إليه معاوية يستلحقه بأبيه ، فوافقه على ذلك سنة ٤٤ هـ مخالفاً بذلك قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : (الولد للفراش وللعاهر الحجر) ، (انظر الأعلام للزركلي : ٥٣/٣) .

فلم يبق لها معروف منهم ، وكتب معاوية إلى عماله في جميع الآفاق : أن لا يميزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته شهادة ، وكتب إليهم أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان وعبيه وأهل ولايته الذين يروون فضائله ومناقبه فادنوا بحالهم واكتبوا إلي بكل ما يروي رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته ، ففعلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصلوات والكساء والحب والقطائع فكثر ذلك في كل مصر فتنافسوا في الدنيا فليس يحى أحد من الناس عاملاً من عمال معاوية فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلا كتب اسمه وقربه وشفعه ، فلبثوا بذلك حيناً ، ثم كتب إلى عماله : ان الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كل مصر وفي كل وجه وناحية فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضل الصحابة والخلفاء الأولين ولا تتركوا خيراً يرويه أحد من المسلمين في فضل أبي تراب إلا وأتوني بمناقض له في الصحابة فإن هذا أحب إلي وأقر لعيني وأدحض لحجة أبي تراب وشيعته واشد عليهم من مناقب عثمان وفضله فقرئت كُتبه على الناس فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها . وجد الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتى أشادوا بذكر ذلك ، وألقي إلى معلم الكتاتيب ، فعلموا صيغاتهم وغلماهم من ذلك الكثير الواسع ، حتى روه وتعلموه كما يتعلمون القرآن ، وحتى علموه بناقم ونساءهم وخدمهم وحشمهم ، ثم كتب إلى عماله نسخة واحدة إلى جميع البلدان : انظروا من قامت عليه البينة أنه يحب علياً وأهل بيته فامحوه من الديوان وأسقطوا عطاءه ورزقه ، وشفع ذلك بنسخة أخرى : من التهموه بموالاة هؤلاء القوم فنكلوا به وأهدموا داره فلم يكن البلاء أشد ولا أكثر منه بالعراق ولا سيما الكوفة ،

حتى أن الرجل من شيعة علي عليه السلام ليأتيه من يثرب فيدخل بيته فيلقي إليه سره ويخاف من خادمه ومملوكه ، ولا يحدثه حتى يأخذ عليه الإيمان المغلظة ليكتمن عليه ، فظهر حديث كثير موضوع ، وهتان منتشر ، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة ، وكان أعظم الناس بلية في ذلك القراء المنزليون والمتصنعون الذين يظهرون الخشوع والنسك فيفتعلون الأحاديث ليحضروا بذلك عند ولائهم ويقربوا بحالهم ، ويصيبوا به الأموال والعتياع والمنازل حتى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى أيدي الديانين الذين لا يستحلون الكذب فنقلوها ورووها وهم يظنون أنها حق ، ولو علموا أنها باطل ما رويها ولا تدبونها ، فلم يزل الأمر كذلك حتى مات الحسن بن علي عليهما السلام ، فازداد البلاء والفتنة ، فلم يبق أحد من هذا القبيل إلا وهو خائف على دمه أو طريد في الأرض (١١) .

وفي تفريح الكروب : قال ابن عرفة المعروف بنفطويه . وهو من أكابر أهل الحديث وأعلامهم في تاريخه قال : إن أكثر الأحاديث المرووعة في فضائل الصحابة افتعلت في أيام بني أمية تقريباً إليهم بما يظنون أنهم يرغبون به أنوف بني هاشم (١٢)

وقال الإمام محمد الباقر كلاماً قوياً يوضح حالة أهل البيت عليهم السلام بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

وبشير إلى ما وضعه الكذابون على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقال : (يا فلان ما لقينا من ظلم قريش ابانا ، وتظاهروا علينا ، وما لقي

(١١) - الرسالة المقدسة : ٥١-٥٥ .

(١٢) - لوائح الأوار : ٢٧٤/٢

شيعتنا ، ومحبونا من الناس .

إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبض وقد أخبرنا أنا أولى الناس بالناس ، فستمالأت علينا قريش حتى أخرجت الأمر من أيدينا واحتجحت الانصار بمحبتنا وحجتنا إلى قوله عليه السلام ووجد الكاذبون الجاحدون لكذبهم ، وجمودهم موضعاً فتقربوا إلى أوليائهم ، وقضاة السوء في كل بلدة فحدثوهم بالأحاديث الموضوعة المكذوبة إلى أن قال : وحتى صار الرجل الذي يذكر بالخبر ، ولعله يكون ورعاً صدوقاً يحدث بأحاديث عظيمة عجيبة مسن تعظيم من قد سلف من الولاة ، ولم يخلق الله شيئاً منها ، ولا كانت ولا وقعت وهو يحسب أنها حق (١) .

وقال ابن معين : (كتبنا عن الكاذبين وسعّرنا به التنور ، واكلنا به خبزاً سميداً) (٢) ، وقد يوضع الوضاع حديثاً يوافق ما يفعله الولاة كما فعل غياث ابن ابراهيم النخعي حيث وضع للمهدي في حديث (لا سيق إلا في نصل ، أوحف ، أوحافر) فزاد فيه غياث (أو جناح) وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام ، فتركها وقال أنا حملته على ذلك ، قال السخاوي : فأمر له ببدرة ، يعني عشرة آلاف ، فلما قفى قال أشهد على قفاك أنه قفا كذاب (٣) .

٤- التكسب وطلب الرزق :

وهذا النوع يستخدمه بعض الوضاعين للتكسب وطلب الرزق فيوردون بعض القصص المسلية والعجيبة حتى يستمع إليهم الناس ويعطوهم .

(١) - لوامع الأنوار : ٢ / ٣٧١ .

(٢) - الفلك الدوار : ٢١ .

(٣) - توضيح الأفكار : ٢ / ٧٦ وذكرها النخعي في الميزان : ٣ / ٣٢٨ .

ذكر الطيبي في خلاصته ، قال جعفر بن محمد الطيالسي صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة ، فقام بين أيديهما قاصر فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ، عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من قال : (لا إله إلا الله يُخلق من كل كلمة منها طائر منقاره من ذهب وريشه من مرجان وأخذ في قصة من نحو عشرين ورقة فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ويحيى ينظر إلى أحمد ، فقال : أنت حدثته بهذا فقال : لا والله ما سمعت به إلا هذه الساعة ، قال : فسكتا جميعاً حتى فرغ فقال : — أي أشار يحيى — بيده إلى أن تعالى ، فحاءهما متوهماً لنوال الخبر ، فقال يحيى : من حدثك بهذا ؟ قال : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، فقال : أنا ابن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وأهله وسلم ، فإن كان ولا بد فعلى غيرنا ، فقال أنت ابن معين ؟ قال نعم ، قال لم أزل أسمع أن ابن معين أحق ، وما علمته إلا هذه الساعة ، قال يحيى : وكيف علمت أني أحق ؟ فقال : كأنه ليس في الدنيا يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل غيركما ، كتبت عن سبعة عشر أحمد ابن حنبل غير هذا .

قال : فوضع أحمد بن حنبل كفه على وجهه وقال : دعه فقام كالمستهزئ بهما (١) .

٥ - الطعن في الإسلام باسم الإسلام :

أكثر من يفعل ذلك الزنادقة المنتسرون بالإسلام ومن هذا حظهم لما عجزوا عن الكيد للإسلام جهاراً عمدوا إلى هذه الطرق الخبيثة لإفساد عقائد

الإسلام وتشويه محاسنه فوضعوا أحاديث في التشبيه والتحسيم وجعلوا الله عرضة لأوهامهم الباطلة وتصوراتهم الشاطحة، ومن ذلك قولهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه: (رأى ربه عز وجل في المنام في أحسن صورة شاباً موقراً ، رجلاه في خضرة ، عليه نعلان من ذهب ، على وجهه فراش من ذهب)^(١) ، وكذلك قولهم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : (إن ربي أتاني الليلة في أحسن صورة فقال لي يا محمد : فيم يختصم الملا الأعلى ؟ قلت لا أدري يا رب ، فوضع كفه بين كفتي حتى وجدت برد أنامله في صدري فتحلى لي ما بين السماء والأرض)^(٢) .

إلى غير ذلك كقولهم إن الله يمرض وإن الملائكة تعودوه !! وإنه يضحك حتى تبدوا نواجذه ، وإنه ... تعالى الله عما يقول الجاهلون .

وقد روى العقيلي بسنده إلى حماد بن زيد قال : وضعت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعة عشر ألف حديث .

وهكذا تحيط بنا الإسرائيليات^(٣) وغيرها من القصص والروايات المكاذبة

(١) — رواه الطبراني في الكبير ٢٥ / ١٤٣ ، وابن الجوزي في الموضوعات ١٢٥ / ١ ، وغيرها ، وهذا الحديث وما بعده يخالف للقرآن الذي لا يأتي الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، فالقرآن يقول: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (الشورى : ١١) ويقول ﴿ لَا تُشْرِكْهُ الْأَنْصَارُ وَهُوَ يُشْرِكُ الْأَنْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (الأنعام : ١٠٣) ومن هنا ندرك أهمية قاعدة عرض الحديث على القرآن التي جعلها أهل البيت عليهم السلام من أساسيات قبول الحديث ، وقد طعن في هذا الحديث البخاري في تأريخه ٥٠٠ / ٦ ، والنسائي في تاريخ بغداد ٣١١ / ٣ ، وابن حبان في الثقات ٢٤٥ / ٥ ، وغيرهم .

(٢) — رواه السيزار كما ذكره في مجمع الزوائد : ١٧٧ / ٧ — ١٧٨ ، وهو كما ذكرت سابقاً في الحديث الذي قبله يخالف للقرآن وما مخالفه رد إضافة إلى ظلمة سنده ونكارة متنه .

(٣) — سيأتي الكلام مفصلاً عن الإسرائيليات إن شاء الله تعالى في الفصل الرابع من الباب الرابع .

من كل جانب وبعض المسلمين يصدقون ، والخشوية يصححون ويؤيدون
وأعداء الإسلام يصفقون ويضحكون ، فإننا لله وإنا إليه راجعون .

توضيح للفرق الوضاعة :

إن الزيدية أول من كشف زيف أحاديث التحسيم والتشبيه والارجاء
ودعت إلى تنزيه الله تعالى عن المخلوقين وبهذا سدت باب الذريعة بعقائدها
الصحيحة في وجه الزنادقة والملاحدة ومن أراد تشويه الإسلام .

قال السيد العلامة صارم الدين الوزير (٩١٤ هـ) موضحاً بعض الفرق
التي وضعت الأحاديث أو أحازت وضعها : (وأما السنة النبوية والأحاديث
المصطفوية ، والآثار الصحابية ، المروية عن سادات السلف ، وعيون قادات
الخلف فإن الملاحدة وغيرهم من المبتدعة — ممن شرد على الله ، وافتري
الكذب على رسوله وأهل بيته وأصحابه ، وتخلّفهم الصالح ، من موارد
الخوارج^(١) ، وعتاة النواصب^(٢) ، وغلاة الروافض^(٣) ، وطفام الجبرية^(٤) ،
والمشبهة^(٥) ، وجميع القصاص والوعاظ والحشوية^(٦) ، وأغنام الظاهرية^(٧) ،

(١) — هم الذين فارقوا الإمام علياً عليه السلام وقتلوه يوم النهروان ، وسموا مارقة لمروقهم من الدين
كما أئتم بذلك الرسول الأمين صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين (بمروق من الدين كما يروق
السهم من الرمية) .

(٢) — هم الذين يخضون الإمام علي عليه السلام وينكرون فضائله ويناصرون أعداءه .

(٣) — هم الذين رقصوا بنصرة أهل البيت عليهم السلام في كل زمان ومكان .

(٤) — هم الذي يقولون بأن أعمال المباد من الله وأنه هو الذي أجزمهم عليها .

(٥) — هم الذين يشبهون الله بخلقه وأثبتوا له أعضاء تعالى الله عما يقولون .

(٦) — هم الذين يحدّثون الأحاديث المكلوبة التي لا أصل لها .

(٧) — هم الذي ينتمون على ظواهر النصوص .

والكُرامية^(١) ، والخطائية^(٢) ، وغيرهم من أهل الإعتقادات الردية والمقالات الفرية ، استرسلوا في وضع الأحاديث والآثار ، حتى طار ما اختلقوه كل مطار ، وانتشر ذلك في الأنجاد ، والأغوار ، وسار في ديار الإسلام ما لم يسر قمر حيث سار ، وكاذ يقرب في الكثرة ما يعتمد عليه من صحيح الأخبار ، وجعلته ذريعة إلى الباطل كثير الأشرار ، وسواد عظيم ممن ليس له معرفة بالحديث من الأخبار من عوام المتفقهين ، ونسك المتعبدین والمتصرفين ، والذاهبين إلى قبول الجهولین ، تصديقاً للحديث النبوي : (إنه سيكذب علي^(٣)) ، ولقد قال شعبة^(٤) : (لم يفتش عن الحديث أحد تفتيشي ، فوجدت ثلثي ما فتشت عنه كذباً وقال وقال ابن معين^(٥) : (كتبنا عن الكاذبين

(١) — تقدم تعريفها في أول الحديث عن الموضوع .

(٢) — نسبة إلى أبي الخطاب محمد بن أبي زنب .

(٣) — تقدم تحريجه والكلام حوله في موضوع (الحديث الصحيح من وجهة نظر أهل البيت عليهم السلام) .

(٤) — شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي البصري ولد سنة ٨٢ هـ ، وهو أحد الحفاظ المشهورين وشيخ مشايخ أهل المرح والتمديد روى عن أئمة أهل البيت عليهم السلام وإذا روى عن الإمام زيد بن علي عليه السلام كان يقول : حدثني سيد الهاشميين زيد بن علي ، وكان أحد أنصار الإمام إبراهيم بن عبد الله سنة ١٤٥ هـ سأل جماعة عن خروج الإمام إبراهيم فقال : أرى أن تخرجوا معه وتميتوه ما يهدكم ؟ هي بدر الصفرى وفي رواية أتسألني عن الخروج مع ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ والله لو عندي بدر الصفرى توفي رحمه الله تعالى سنة ١٦٠ هـ (انظر لمذهب الكمال : ١٢/١٧٩) ، (سر أعلام النبلاء : ٢٠٢/٧) ، تذكرة الحفاظ : (٩٣/١) .

(٥) — يحيى بن معين بن عون المري النبطي أحد الحفاظ . وكان شديد الطعن فيمن خالفه في الرأي ، أو المذهب وقيل فيه لشدة طمعه في الرواة :

وسحرنا به الثَّور، وأكلنا به خبزاً سيِّداً^(١)، وعلى هذا جرت عادة طلبة الحديث في الكتابة، فلذلك قال بعضهم: (إذا كتبت فقمش، وإذا عملت ففتش، لا سيما في أحاديث التحليل، والتحريم فإنه يجب التقصي فيها على كل مسلم بلا اتباع هوى، ولا تعصب لمذهب، ولا قدح في راو بلا موجب ظاهر في ذلك ولا سبب، بخلاف أحاديث الفضائل فإنه قد يتسامح فيها بعض التسامح)^(٢).

٢- المَرْوُوك :

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو التهمة بالكذب سمي حديثه متروكاً .
تعريف: هو الحديث الذي في استاده راو متهم بالكذب .

أسباب الإقدام بالكذب :

١- أن لا يروي ذلك الحديث إلا من جهته مع مخالفته للقواعد المعلومة المقررة .

٢- أن يعرف بالكذب في كلامه العادي .

٣- المنكر ومقابله المعروف :

إذا كان سبب الطعن في الراوي فحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق فيسمى حديثه منكراً .

تعريف المنكر : هو الحديث الذي في استاده راو فحش غلطه أو كثرت

سـأـل عنها والمليك شهيد ولا من معين في السرجال مقالة
وإن نك كذباً فالغشاق شديد فإن نك صدقاً فالغشاق غيبة

(١) - الفلك الدوار : ٢١-٢٢ .

(٢) - الفلك الدوار : ٢٢ - ٢٣ .

غفلته أو ظهر فسقه ، أو هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة .
وهنا لا بد من التفريق بينه وبين الحديث الشاذ ، فالشاذ هو : ما رواه الثقة
مخالفاً به الثقات .

أما المعروف : فهو ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف وعلى هذا هو
مقابل لتعريف الحديث المنكر وهو صحيح على حسب رتبته وإنما ذكر هنا
للمناسبة فالمنكر من قسم المردود والمعروف من قسم المقبول .

٤- المعلن :

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو الوهم فحديثه يسمى المعلن أو المعل لا
مشاحة في ذلك .

تعريف : هو الحديث الذي فيه علة تقدر في صحته مع سلامته في الظاهر
منها قال السيد العلامة صارم الدين الوزير : (هو أي المعلن جنس يدخل تحته
الشاذ ، والمنكر ، والمضطرب) والعلة سبب غامض خفي قادح في صحة
الحديث ، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العلة قد تطلق أحياناً على أي طعن
موجه للحديث ، وإن لم يكن هذا الطعن خفياً أو قادحاً فلذا لزم التفريق بين
الأولى والثانية .

فالأولى قادحة في صحة الحديث والثانية قد تكون غير قادحة كإرسال ما
وصله الثقة عند من لم يشترطه .

أهمية علل الحديث :

تعتبر معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها لأنها تحتاج إلى
كشف العلل الغامضة الخفية التي لا تظهر إلا للجهابذة في علوم الحديث الذين
لديهم حفظ وخبرة وفهم ناقب .

قال ابن الصلاح : (واعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها ، وأشرفها ، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الناقب ، وهي عبارة عن أسباب غامضة قاذحة فيه)^(١) .

طرق معرفة العلة :

يستعان على إدراك العلة بأمر من أهمها : —

١— تفرد الراوي ٢— مخالفة غيره له ٣— قرائن أخرى يعرفها أهل هذا الشأن بعد جمع طرق الحديث .

٤— ومنها عند الزيدية ما خالف مذهب الإمام علي عليه السلام الثابت بالنقل الصحيح ، أو ما أجمع عليه أكثر العترة عليهم السلام .

قال الخطيب : (السبيل إلى معرفة علة الحديث أن تجمع بين طرقه وتنتظر في اختلاف رواته ، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان والضبط)^(٢) .

أماكن وقوع العلة :

وقد تقع العلة في الاسناد خاصة وهو الأكثر ، كما تقع في متن الحديث ، وقد تقع فيهما جميعاً ، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن مثل ما رواه يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا)^(٣) ، فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معطل السند

(١) — مقدمة ابن الصلاح : ٤٢ .

(٢) — لوائح الأنوار (٣٧٨ / ٢) ومقدمة ابن الصلاح : ٤٣ .

(٣) — مقدمة ابن الصلاح : ٤٣ .

صحيح المتن.

والعلة في قوله عن (عمرو بن دينار) والمحفوظ عنه (عبدالله بن دينار) وكل منهما ثقة^(١).

ومثال العلة في المتن ما انفرد مسلم بإخراجه في (حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم) فعلله علماء الحديث لما رأوا أن أكثر الرواة إنما قالوا فيه : (فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين) من غير تعرض لذكر البسملة وهو الذي اتفق عليه البخاري ومسلم ، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور الذي انفرد به مسلم رواه بالمعنى الذي وقع له . ففهم من قوله كانوا يستفتحون بالحمد لله أنهم كانوا لا يسملون ، فرواه على ما فهم ، وأخطأ لأن معناه أنهم كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله وهو اسم للرسالة وبسم الله من ضمنها والراوي فهم حذفها مع أنها ثابتة في القرآن الكريم ومروية عن الرسول الأمين صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين من طريق أهل البيت الأكرمين عليهم السلام^(٢) ، وقد ثبت في صحيح البخاري أن أنساً سئل عن قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : (كانت مدأ بمد

(١) - قال شيخنا السيد العلامة المجهت محمد الدين المؤيدي رضي الله عنه (لا مجال للحكم بالوجه على يعلى فمن الممكن أن يكون سفيان رواه عن عبدالله ولآخرين عن عمرو ، ويكون في الواقع رواية الرجلين له فلا وجه للاعتلال هذا ، وقد أشار إلى ما ذكرته صاحب الديباج) (لوامع الأنوار ٢ / ٣٧٨) .

(٢) - قال شيخنا السيد العلامة المجهت محمد الدين المؤيدي أيداه الله تعالى (وما أحق هذا الاعتلال وأوقفه لحقيقة الحال فقد علم أنها في القرآن الكريم ، وفي الصلوات على التعميم وعن رضى الرسول الأمين وأولاده الأئمة الطاهرين وسلامه عليهم أجمعين وعلم إجماع أهل بيت محمد صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر بها في الصلاة الجهرية وقد حفلت بالروايات الصحيحة في ذلك كتب أعلام الأئمة بل وكتب غوهم من علماء الأمة) (لوامع الأنوار : ٢ / ٣٧٩) .

بسم الله ويمد بالرحمن ويمد بالرحيم^(١) .

أهم المصنفات في علل الحديث :

ومن أشهر المصنفات في علل الحديث ما يلي :

١- كتاب العلل لابن المديني .

٢- علل الحديث لابن أبي حاتم .

٣- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدار قطني .

٤- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل .

٥- العلل الكبير والصغير للترمذي .

٥ - البدعة :

قال الإمام الداعي يحيى بن المحسن^(٢) : هي إحداث ما لم يثبت بدليل عقلي أو شرعي .

روى الإمام أبو طالب بسنده في أماليه قال : سأل ابن الكوى أمير المؤمنين عليه السلام عن السنة البدعة ؟ وعن الجماعة والفرقة ؟ فقال عليه السلام : (يا ابن الكوى حفظت المسألة فافهم الجواب : السنة : والله سنة محمد صلى الله

(١) - انظر كتاب دفع شبه التشبه : ٥٥ ، وكذلك كتاب تحرير الأفكار : ٢٧ للسيد العلامة بدر الدين الحنسى حفظه الله ، وقد وسع البحث في هذه المسألة وعرج كثيراً من الأحاديث حولها وحللها تحليلاً حسناً وناقشها مناقشة سديدة ، تدل على تعمق وإطلاع كبير لرحمته الله عزيراً .

(٢) - الإمام الداعي يحيى بن المحسن بن محفوظ بن محمد بن الحسين أحد علماء الزيدية وعظمائها . دعا بعد وفاة الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة سنة ٦١٤ هـ ، قال عنه الإمام المنصور بالله : (سمع الداعي علم أربعة) وقال أيضاً مع الداعي علوم لا يحتاج إليها الإمام) له المؤلفات العظيمة منها : كتاب المنع في أصول الفقه ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٦٣٦ ومشهدته يساقين من بلاد حولان رحمه الله رحمة الأبرار .

عليه وآله وسلم ، والبدعة : والله ما خالفها ، والجماعة : والله أهل الحق وإن قلّوا ، والفرقة : والله متابعة أهل الباطل وإن كثروا ^(١) ويقول الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم : (إن عند كل بدعة يكاد بها الإسلام ولياً من أهل بيتي موكلاً يذب عنه ، يعلن الحق وينوره ، ويرد كيد الكائدين ، فاعتبروا يا أولي الأبصار ، وتوكلوا على الله) ^(٢) .

ومن المعروف أن أهل البيت عليهم السلام خير ممثل للسنّة ، فما ثبت عنهم بالطرق الصحيحة فهو السنّة ، وما كان خلاف ذلك فهو البدعة ، وأما المصطلح الذي يطلقونه أهل السنّة على أنفسهم فهو تحكيم بلا دليل ولا برهان إذ لو كانوا كذلك لالتزموا بما تقرره السنّة الصحيحة في أهل البيت ، لأنهم قرءوا الكتاب بشهادة أهل السنّة أنفسهم ، وقد أطلقوا هذا المصطلح ليحاصروا به الشيعة فكرياً ، لتتاح لهم فرصة التقولات والإكثار من النقولات باسم السنّة ، فيقولون هذا ما عليه أهل السنّة ، وقد صححه أهل السنّة ، وأولئك أعداء السنّة ، ليلبسوا على القارئ ، ويدلسوا على الجاهل ، وكم من حديث موضوع دسّوه في السنّة باسم السنّة ، وكم من عقيدة فاسدة دسوها في السنّة باسم السنّة والدفاع عن العقيدة ، والبدعة تنقسم إلى قسمين :

أ . بدعة مكفّرة : وهي من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين ضرورة ، والبدعة المكفّرة كفراً تأويلاً من أتى من أهل القبلة ما يوجب الكفر غير متعمد كالمنشبهة ومن شاكلها .

ب . بدعة مفسّدة : وهي من أتى من أهل القبلة ما يوجب الفسق كالبغي ونحوه

(١) - أسأل الإمام أبو طالب عليه السلام : ص ٤٢ .

(٢) - أوردته السيد العلامة محمد الدين اللؤي في لوائح الأنوار : ١٤/١ .

وحكم رواية المبتدع مردودة عند أئمة الزيدية على الأصح ، خاصة إذا كانت روايته داعية إلى بدعته مثل رواية المرحمة أحاديث الإرجاء ، ورواية المجسمة أحاديث التشبيه ، ورواية النواصب أحاديث النصب ، ورواية القدرية أحاديث القدر ، وسياق تفصيل كلام أئمتنا عليهم السلام حول قبول رواية المبتدع في الباب الثالث .

٦- الجهالة بالراوي :

والمقصود بها عدم معرفة عين الراوي أو حاله .

• أسباب الجهالة بالراوي :

١- كثرة التعوت : من اسم ، أو كنية ، أو لقب ، أو صفة ، أو حرفه ، أو نسب فيشتهر بشئ منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض ، فيظن أنه راو آخر فيحصل الجهل بحاله

ومن الأمثلة على ذلك (محمد بن السائب بن بشر الكلبي) نسبة بعضهم إلى جده فقال : (محمد بن بشر) وسماه بعضهم (حماد بن السائب) فكناه بعضهم (أبا النظر) وبعضهم (أبا سعيد) وبعضهم (أبا هشام) فصار يظن أنه جماعة وهو واحد .

٢- قلة رواية الراوي وقلة من روى عنه مثل (أبو العشاء الداري) من التابعين لم يرو عنه غير حماد بن سلمة .

٣- عدم التصريح باسمه لأجل الاختصار ونحوه ويسمى الراوي غير المصرح باسمه (المبهم) مثل قول الراوي : أخبرني فلان أو شيخ أو رجل أو نحو ذلك .

• من هو المجهول ؟ هو الراوي الذي لم تعرف عدالته أو ضبطه أو نسبه .

أنواع الجهول وحكمه :

١- مجهول العدالة :

قال برده أئمتنا ، وقد زعم الحافظ محمد إبراهيم الوزير قبولهم له ، وهذا غير صحيح لأنه لم يثبت عن أحدهم القول به لا نصاً ولا تخريجاً ، وكذلك زعمه بأن الحافظ محمد بن منصور المرادي^(١) يقول بقبول رواية المجاهيل ، حيث قال : (وذكر محمد المنصور المرادي صاحب كتاب علوم آل محمد أنه يرى قبول المجاهيل ، ذكر ذلك في كتابه المسمى بالعلوم)^(٢) ، وتبعه حفيده السيد صارم الدين الوزير ، في الفلك الدوار^(٣) .

قال شيخنا السيد العلامة محمد الدين المؤيدي^(٤) أبده الله راداً عليه : (وقد

(١) — محمد بن منصور المقرئ المرادي . أحد علماء الزيدية الأجلاء ، وعمدة محدثيهم ، ويعتبر أحد حفاظهم المرموقين ، كما يعتبر عالم العراق ، وهو من الفقهاء المعمرين ، قيل أنه تعمر مائة وخمسين سنة ، عاصر البخاري ومسلم ، وبقي بعدها أكثر من خمسة وثلاثين سنة إذ أن البخاري توفي سنة ٢٥٦ هـ ، ومسلم سنة ٢٦١ هـ ، وهو لم يتوف إلا سنة ٢٩٠ هـ أو بعدها وقد جمع أمالي الإمام أحمد بن عيسى المسماة (علوم آل محمد) — وإليه يعود الفضل في نشر مذهب الزيدية مع من كان معه في عصره . جمع فقهه وما روي عن أئمة الزيدية عنه فيما يقارب ثلاثين كتاباً اختصرها الحافظ العلوي في كتاب (الجامع الكافي) .

(٢) — توضيح الأفكار : ١٩٤/٢ .

(٣) — الفلك القار : ٢٠٣ .

(٤) — السيد العلامة المجتهد محمد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي ، الحسيني ، أحد علماء الزيدية المعاصرين ، ويعتبر رأسهم ، ولد في شهر شعبان سنة ١٣٣٢ هـ بالرزمة من جبل برط ، درس على يد والده ، وأخذ عن العلامة الكبير السيد الحسن بن الحسين الحوثي رحمه الله وأجازته إجازة عامة ، كما أخذ عن العلامة الحافظ السيد عبد الله بن الإمام الهادي الحسن بن يحيى النعاسمي رحمه الله تعالى وله الكثير من الإجازات جميعها في كتابه (الجامعة المهمة) ، تتمتع على يده أغلب علماء عصرنا وقد ذكرهم تلميذه العلامة السيد / حسن القيشي في آخر التحف عندما

وقع الإملاء لكتابه — يعني المرادي — من أوله إلى آخره في نسخ عديدة مرة بعد مرة ، فلم نجد فيه لفظة واحدة من ذلك ^(١) ، وقال في موضع آخر : (والذي يظهر لي أن مستند الرواية عنه — أي المرادي — في قبول المجهول ما في بعض أسانيده عن رجلٍ أو نحوه ، وهو مأخذ غير صحيح ، فإن ذلك لا يلتزم أن يكون مجهولاً لديه ، ولعلّه لم يسمه لمقصد صالح ، ثم لو فرض أنه مجهول له ، فلم يصّرْ بقبوله ، ولم يلتزم التصحيح في جميع ما رواه في الكتاب ، وإنما كان قصده الجمع ، وإن كان المقصود والأغلب بروايات آل محمد عليهم السلام وأشياعهم رضوان الله عليهم ، وما كان عن غيرهم فعلى سبيل المتابعة والإستشهاد ، فالحعدة على الناظر في أخذ ما صح وطرح ما لم يترجح) ^(٢) .

كما ذكر السيد محمد إبراهيم الوزير في كتابه العواصم ^(٣) حكايات عن الإمام عبدالله بن حمزة عليه السلام ، والإمام أبي طالب والقاضي زيد العنسي والقاضي أحمد الرصاص ، مفادها أنهم يقولون بقبول المجهول ، وهذا أيضاً غير صحيح ، وقد أجاب عليه السيد العلامة محمد الدين جوابات مفيدة ، وبين

ترجم له. زرتة عدة مرات وتشرفت بمحيته إلى منزل حي شيخنا العلامة السيد يحيى بن عبدالله رواه رحمه الله الذي أسكن فيه وصمت منه فلم أر مثله علماً وورعاً وتحققاً وقد أجازني بمحمداته إجازة عامة في جميع مقروياته وسموعاته وإجازاته ومؤلفاته الكثيرة التي منها : (لوامع الأنوار) ، (ومصح الفوائد) ، (والتحفة شرح الزلف) ، وغيرها من الرسائل المختصرة ولا يزال ملازماً للتدريس في حله وترحاله ومواصلاً للتأليف والتعليق دام ظله ١٤١٨ هـ.

(١) — لوامع الأنوار : ٤٢٢/٢ .

(٢) — لوامع الأنوار : ٣٣٣/١ — ٣٣٤ .

(٣) — العواصم والقواصم : ٣٧٣/١ — ٣٧٣ .

تناقضات الحافظ محمد إبراهيم الوزير العجيبة^(١).

٢- مجهول الضبط : وهو النوع الثاني من أنواع المجاهيل وهو لا يقبل عند أئمتنا على الأصح .

٣- مجهول الاسم والنسب : وهو النوع الثالث من أنواع المجاهيل ، وقبله أئمتنا على الأصح .

٤- سوء الحفظ :

سعى الحفظ : هو من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه .

أنواعه : لسعى الحفظ نوعان :

١- إما أن يكون سوء الحفظ معه من أول حياته ويلزمه في جميع حالاته وروايته مردودة .

٢- إما أن يكون سوء الحفظ طارئاً عليه لتغير ذهنه فحكمه حكم المختلف ، وهو الذي تغير ذهنه فخلط في روايته :

أ - فمحدث به قبل الإختلاط وتميز فمقبول

ب - ومحدث بعد الإختلاط فمردود .

ج - وما لم يتميز أحدهما فالتوقف حتى يتميز .

قال السيد العلامة البارع صارم الدين : (وقد يرد بسوء الحفظ فإن كان لازماً فهو ضعيف ، ومنهم من يعرفه بالشاذ ، ومتى كان خطأ سعى الحفظ أكثر من صوابه ردّ عند أئمتنا والأصوليين ، وإن استويا قبل عند القاضي وابن زيد والشافعية إلا أن يعلم سهوه فيه — والمختار ردّه وقال المنصور بالله والإمام يحيى وابن أبان محل إجتهد ورده المحدثون مطلقاً وإن كان سوء الحفظ

(١) - انظرها في لوائح الأنوار : ٤٠٠/٢ - ٤٣٦ .

طارئاً فهو المختلط .

قال المحدثون : وإذا توبع سني الحفظ والمستور والمرسل والمُدَّس معتبر صار حديثهم حسناً بالمجموع ^(١) انتهى .

قلت : وفيما يلي سنوضح كلام السيد العلامة البارخ صارم الدين عن (الإعتماد — والمتابعة — والشاهد) .

• الإعتماد : هو تتبع طرق حديث انفراد بروايته راو ليعرف هل شاركه في روايته غيره أولاً .

• المتابعة : هي أن يشارك الراوي غيره في رواية لحديث باللفظ والمعنى ، وهي نوعان :

١ — متابعة تامة : وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد .

٢ — متابعة قاصرة : وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد .

• الشاهد : هو أن تحصل المشاركة لرواة الحديث المفرد بالمعنى سواء اتحد الصحابي أو اختلف وقد يطلق إسم الشاهد على المتابع كما يطلق إسم المتابع على الشاهد ولا مشاحة لأن الهدف منهما هو تقوية الحديث بالبحث على رواية أخرى للحديث والمثال على ذلك هو ما مثل به ابن حجر في شرح النخبة ^(٢) وجمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد ، وهو ما رواه الشافعي في الأم عن مالك بن عبد الله بن دينار عن بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : (الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين) فهذا الحديث بهذا

(١) — الفلك الدوار : ٢٠٥ .

(٢) — شرح النخبة : ٣٧ .

اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك ، فعدوه في غرابه لأن أصحاب مالك روه عنه بهذا الإسناد وبلغظ (فإن غم عليكم فاقدرو له) لكن بعد الإعتبار وجد العلماء للشافعي متابعة تامة ، وقاصرة ، وشاهداً .

أ — أما المتابعة التامة : فما رواه البخاري عن عبدالله بن مسلمة القنعني عن مالك بالإسناد نفسه وفيه (فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين) .

ب — وأما المتابعة القاصرة : فما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبدالله بن عمر بلفظ (فأكملوا ثلاثين) .

ج — وأما الشاهد : فما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : وفيه : (فإن غم عليكم ، فأكملوا العدة ثلاثين) .

قلت : ومن هنا يمكننا القول بأن الإعتبار ليس قسماً للتابع والشاهد وإنما هو هيئة التواصل إليهما أي أنه طريقة البحث والتفتيش عن التابع والشاهد .

قال ابن حجر : (واعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا هو الاعتبار ، وقول ابن الصلاح : معرفة الإعتبار والمتابعات والشواهد وقد يوهم أن الاعتبار قسم لهما وليس كذلك بل هو هيئة التواصل إليهما ^(١) .

مخالفة الثقات^(١) :

إذا كان سبب الطعن في الراوي مخالفته للثقات فينتج عن مخالفته ستة أنواع من علوم الحديث وهي (الشاذ ، المدرج ، والمقلوب ، والمزيد في متصل الأسانيد ، والمضطرب ، والمصحف) .

١- فإذا روى الثقة حديثاً مخالفاً به الثقات فيسمى الحديث (الشاذ) .
٢- فإذا كانت المخالفة بتغيير سياق اسناد الحديث أو بدمج الموقوف بالمرفوع فيسمى (المدرج) .

٣- وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير فيسمى (المقلوب) .
٤- وإن كانت المخالفة بزيادة روى فيسمى (المزيد في متصل الأسانيد) .
٥- وإن كانت المخالفة بإبدال روى برأى أو بحصول التدافع في المتن ولا مرجح فيسمى (المضطرب) .

٦- وإن كانت المخالفة بتغيير اللفظ مع بقاء السياق فيسمى (المصحف) .
واليك تفصيل البحث فيها على التوالي :

١- الشاذ ويقابله المحفوظ :

تعريفه : هو ما رواه الثقة مخالفاً به الثقات ، أو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه^(٢) قال السيد العلامة البارص صارم الدين الوزير : (فإن عولف

(١) - نيسم مصطلح الحديث : (١٠٣ - ١١٧) بصرف .

(٢) - المقبول هو العدل تام الضبط أو عفيف الضبط والأولى منه الأحفظ منه والأصوب أو كثرة العدد أو أي وجه من أو جه الترجيح .

الراوي في روايته مع القوة فالراجح هو المحفوظ والمرجوح هو الشاذ^(١).
 إذاً يمكن أن نعرف المحفوظ : بأنه مارواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقة أو هو:
 مارواه الأرجح مخالفاً للراجح ومن خلال الأمثلة التالية ندرك ذلك .
 أماكن وقوع الشذوذ : يقع الشذوذ في السند كما يقع في المتن .

١ - مثال الشذوذ في السند :

مارواه الترمذي والنسائي وابن ماجة من طريق ابن عيينه عن حمروين دينار
 عن عوسجة عن ابن عباس (أن رجلاً توفي على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولم يدع وارثاً إلا مولى له أعتقه) وتابع ابن عيينه على وصله
 ابن جريح وغيره ، وخالفهم حماد بن زيد ، فرواه عن عمرو بن دينار عن
 عوسجة ولم يذكر ابن عباس .

ولذا قال أبو حاتم (المحفوظ حديث ابن عيينه) فحماد بن زيد من أهل
 العدالة وال ضبط ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه^(٢).

٢ - مثال الشذوذ في المتن :

مارواه أبو داود والترمذي من حديث عبدالواحد ابن زياد عن الأعمش
 عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : (إذا صلى أحدكم الفجر فليضطجع
 عن يمينه) .

قال البيهقي خالف عبدالواحد العدد الكثير في هذا فإن الناس روه من فعل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا من قوله ، وانفرد عبدالواحد من بين ثقات

(١) - الفلك الدوار : ١٩٩ .

(٢) - تيسر مصطلح الحديث : ١١٨ .

أصحاب الأعمش بهذا اللفظ^(١) .

ومن المعلوم أن الشاذ حديث مردود أما المحفوظ فهو حديث مقبول .
وإذا روى الثقة حديثاً مخالفاً للقرآن الكريم فهو واضح البطلان لا يحتاج
إلى برهان . وإنما أشرت إلى ذلك للمناسبة في هذا الموضع فإذا كان علماء
الحديث يقولون : أن الشاذ هو ما رواه الثقة مخالفاً به الثقات فكيف إذا
خالف الثقة القرآن أليس هو أولى بالرد والنكران تبهوا أيها العقلاء !!

٢- المدرج :

تعريفه : ما غير سياق اسناده ، أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل .
أقسام الإدراج : وينقسم المدرج إلى قسمين ، مدرج الإسناد ، ومدرج المتن .
أ - مدرج الإسناد : وهو ما غير سياق اسناده .
كان يسوق راوي الإسناد سند الحديث فيعرض له عارض فيقول كلاماً من
قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه
عنه كذلك .

مثل قصة ثابت بن موسى الزاهد في روايته : (من كثرت صلاته بالليل ،
حسن وجهه بالنهار)^(٢) وأصل القصة أن ثابت بن موسى دخل على شريك
بن عبدالله القاضي وهو عملي ويقول : (حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن
جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ...) وسكت ليكتب
المستملى^(٣) ، فلما نظر إلى ثابت قال : (من كثرت صلاته بالليل حسن

(١) - تيسر مصطلح الحديث ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) - أخرجه ابن ماجه (١/ ٤٢٢) برقم (١٣٣٣) .

(٣) - المستملى : هو الذي يبلغ صوت المحدث إذا كثر الطلاب في المجلس .

وجهه بالنهار) وقصد بذلك ثابثاً لزمه وورعه فظن ثابت أنه من ذلك الإسناد ، فكان يحدث به^(١) .

ب — مدرج المتن : وهو ما أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل .
وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

- ١ — إدراج في أول الحديث وهو قليل .
- ٢ — إدراج في وسط الحديث وهو أقل .
- ٣ — إدراج في آخر الحديث وهو الأكثر .

الأمثلة على ذلك :

أ — مثال لوقوع الإدراج في أول الحديث :

وسببه أن الراوي يقول كلاماً يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتي به بلا فصل ، فيتوهم السامع أن الكل حديث مثل (مارواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة ، عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (اسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار) فقوله (اسبغوا الوضوء) مدرج من كلام أبي هريرة كما وضح في رواية البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : (اسبغوا الوضوء ، فإن أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم قال : (ويل للأعقاب من النار) .

(١) — ومن ذلك أيضاً أن يروي الراوي حديثاً عن جماعة بينهم اختلاف في إسناد الحديث فلا يذكر الاختلاف بل تلجج روايتهم على الاتفاق مثل رواية عبد الرحمن بن مهدي وعبد بن كثير العدي عن الثوري عن منصور والأعمش وواصل الأحمد عن أبي وال عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قلت : يا رسول الله أي الذنب أعظم ... الحديث) .

ورواصل إنما رواه عن أبي وال عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما والله أعلم (مقدمة ابن الصلاح : ٤٦) .

قال الخطيب : (وهم أبو قطن وشبابه في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه)^(١) .

ب — مثال لوقوع الإدراج في وسط الحديث :

حديث عائشة في بدء الوحي : (كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتحنّث في غار حراء — وهو التعب — الليالي ذوات العدد)^(٢) فقله (وهو التعب) مدرج من كلام الزهري .

ج — مثال لوقوع الإدراج في آخر الحديث :

حديث أبي هريرة مرفوعاً (للعبد المملوك أجران ، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرئ أمي لأحييت أن أموت وأنا مملوك)^(٣) .
فقله والذي نفسي بيده... الخ من كلام أبي هريرة ، لأنه يستحيل أن يصدر ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لأن لا يمكن أن يتمنى الرق ، ولأن أمه لم تكن موجودة حتى يبرّها ومن الإدراج أيضاً أن يدرج في متن حديث بعض متن حديث آخر مخالف للأول في الإسناد .

مثاله : (رواية سعيد بن أبي مرمر عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : (لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تدابروا ، ولا تنافسوا... الحديث) فقله (لا تنافسوا) أدرجه ابن أبي مرمر من متن حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فيه (لا تجسسوا ، ولا تحسسوا ، ولا تنافسوا ، ولا تحاسدوا) والله

(١) — تدريب الراوي (١/٢٧٠) .

(٢) — البخاري باب بدء الوحي ، تفسير المصطلح : ١٠٥ .

(٣) — رواه البخاري — باب العتق .

أعلم^(١).

دواعي الإدراج : ومن أشهر دواعي الإدراج :

١- بيان حكم شرعي .

٢- استنباط حكم من الحديث قبل إتمامه .

٣- سوء الحفظ .

٤- شرح لفظ غريب في الحديث .

كيفية معرفة الإدراج : ويعرف الإدراج بأمر من أهمها :

١- وروده منفصلاً في رواية أخرى .

٢- التنصيص عليه من بعض العلماء المطلعين .

٣- إقرار الراوي نفسه أن أنه أدرج هذا الكلام .

٤- استحالة كونه من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

حكم الإدراج : والإدراج حرام بإجماع العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم

ويستثنى من ذلك ما كان للتفسير والإيضاح مع ضرورة التنبيه إليه ومن أشهر

المصنفات :

١- (الفصل للوصل المدرج في النقل) للخطيب البغدادي .

٢- (تقريب المنهج بترتيب المدرج) لابن حجر وهو كملخص لكتاب

الخطيب وزيادة عليه .

٣- المقلوب :

تعريفه : هو إبدال لفظ بأخر في سند الحديث أو منته بتقدم أو تأخر ، أو

نحوه .

أقسامه : وينقسم إلى قسمين هما :

١- مقلوب السند . ٢- مقلوب المتن .

أ - مقلوب السند : هو ما وقع الإبدال في سنده وله صورتان .

• الأولى : أن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة وإسم أبيه كحديث مروى عن الإمام زيد بن علي عليه السلام فيقول الراوي عن علي بن زيد أويكون مروى عن كعب بن مرة فيقول الراوي عن مرة بن كعب .

• الثانية : أن يبدل الراوي شخصاً بآخر بقصد الإغراب كحديث مشهور عن الإمام علي فيجعله عن أبي بكر ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه على حد زعمه ، كما فعل حماد بن عمرو النصبي في الحديث المروي عن سهيل بن أبي صالح حيث رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً (إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام) فقد قلب حماد هذا الحديث فجعله عن الأعمش والمعروف أنه عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

ب - مقلوب المتن : وهو ما وقع الإبدال في متنه وله صورتان :-

• الأولى : أن يقدم الراوي ويؤخر في بعض متن الحديث مثل حديث أبي هريرة عند مسلم (في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله) فيه ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم بحينه ما تنفق شماله فهذا انقلب على بعض الرواة وإنما هو (لا تعلم شماله ما أنفقت بحينه) ^(١) ، وكما إن العادة في تولي الإنفاق

(١) - لفظ الحديث فيما يسمى بالصحيحين (سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : الإمام الصادق ، وشاب نشأ في عبادة ربه ، ورجل قلبه معلق بالمساجد ، ورجلان نكحاهما في الله أعتما عليه وتفرقا عليه ، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال : إني أخاف الله عز وجل ، ورجل تصدق بصدقة (أخفاها) حتى لا تعلم شماله ما تنفق بحينه ، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه) .

وغيره من الأعمال الحسنة باليمين .

● الثانية : أن يجعل الراوي من هذا الحديث على إسناد آخر ويجعل إسناده لمن آخر فإذا كان عمداً فلا يجوز روايته وإن كان عمداً بقصد الإمتحان كما فعل علماء بغداد مع البخاري عندما عمدوا إلى مائة حديث فقبلوا متونها وأسانيدها غير قاصدين الوضع فلا بأس به مع إيضاح القصد .

الأسباب الحاملة على القلب :

تختلف الأسباب باختلاف الرواه فقد يكون السبب :

١- قصد الإغراب لرغب الناس في رواية حديثه والأخذ عنه وهذا مما لا يجوز أبداً وهو من عمل الرضاعين .

٢- قصد الإمتحان والتأكد من حفظ المحدث وتمام ضبطه وهذا فيه قولان أحدهما الجواز والآخر عدمه .

٣- الوقوع في الخطأ والغلط من غير قصد .

أشهر المصنفات فيه: (كتاب رفع الإرتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب) ٤- المزيد في متصل الأمانيد :

تعريفه : هو زيادة راو في أثناء سند ظاهر الإتصال .

مثاله : مارواه ابن المبارك قال : حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد ،

حدثني بسر بن عبيد الله قال : سمعت أبا إدريس قال : سمعت وائلة يقول

سمعت أبا مرثد يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول :

(لا تصلوا على القبور ولا تصلوا إليها) ، فالزيادة عند التأمل في موضعين

في هذا المثال : الأول : لفظ (سفيان) والثاني (أبا إدريس) وسبب الزيادة

في الموضعين هو الوهم .

فأما الأول (سفيان) فوهم ممن روى عن ابن مبارك لأن عدداً من الثقات روى الحديث عن ابن مبارك عن عبدالرحمن بن يزيد .

وأما الثاني : (أبا إدريس) فوهم من ابن المبارك لأن عدداً من الرواة الثقات روى الحديث عن عبدالرحمن بن يزيد فلم يذكروا (أبا إدريس) .

شروط رد الزيادة :

١- أن يكون ممن يزدها أتقن ممن زادها .

٢- أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة .

فإذا احتل الشرطان أو أحدهما قبلت الزيادة حيث لا قرينة تدل عليها .

أشهر المصنفات فيه :

ومن أشهر المصنفات فيه : كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد للخطيب البغدادي .

٥- المضطرب :

تعريفه : هو ماروي على أوجه مختلفة يروي تارة على وجه ، وتارة أخرى على وجه آخر مخالف مع الإستواء في القوة بحيث لا يمكن ترجيح أحدهما على الأخرى بوجه من أوجه الترجيح .

ومن خلال التعريف نستنتج مايلي :

١- إختلاف روايات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينهما .

٢- تساوي الروايات في القوة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى

فأما مع ترجيح إحدى الروايات على الأخرى أو أمكن الجمع بينهما فلا إشكال في زوال الإضطراب عن الحديث ويكون العمل بالرواية الراجحة في

حالة الترجيح أو العمل بجميع الروايات في حالة إمكان الجمع .

أقسام المضطرب :

ينقسم المضطرب بحسب موقع الإضطراب إلى قسمين هما :

أ — مضطرب السند .

ب — مضطرب المتن .

أ — مضطرب السند :

وهو الذي يقع الإضطراب في السند فقط ، وأكثر ما يقع فيه .

مثل : حديث أبي بكر أنه قال : بارسول الله ، أراك شئت قال : (شيتني هود وأخوانها) .

قال الدار قطني : (هذا حديث مضطرب فإنه لم يُروَ إلا من طريق أبي إسحاق ، وقد اختلف عليه في على نحو عشرة أوجه : فمنهم من رواه عنه مراسلاً ومنهم من رواه موصولاً ، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ، ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله من مسند عائشة ، ورواؤه ثقات لا يمكن ترجيح بعضه على بعض والجمع متعذر)^(١) .

وقد يتبادر إلى ذهن الباحث — في مثل هذا الإسناد المضطرب ، أن الاختلاف فيه على هذه الأوجه المتباينة كما ذكرها الدار قطني لا ينبغي أن يمنع من صحة الحديث ما دام مردوداً بين ثقات متساوين يتعذر بينهم الترجيح . وهذا الفهم المتبادر مقبول إجمالاً . غير أن الحكم على الحديث عند التعارض مثلاً ، لا بد أن يصنف رواياته درجات فيها الصحيح وفيه الأصح (فحديث لم يختلف فيه عن روايه أصلاً أصح من حديث اختلف فيه في الجملة) ومن هنا كان مجرد الإضطراب في الإسناد أمانة على الضعف ، لأن

(١) — تدريب الراوي : ٩٤ .

تساوي الروايات في الدرجة وعدم تعارضهما بمنعان الحكم بأبيها أصح فكان تعادلهما في الصحة تعادل في الضعف ، إذ لا مرجح للأخذ بواحدة منها وإغفال سائرهما^(١).

ب — مضطرب المتن :

وهو ما كان الإضطراب في متن الحديث مثل ما رواه الترمذي عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الزكاة فقال : (إن في المال لحقاً سوى الزكاة) ورواه ابن ماجة من هذا الوجه (ليس في المال حق سوى الزكاة قال العراقي : (فهذا إضطراب لا يحتمل التأويل)^(٢) ، ومن الأمثلة على السند والمتن أيضاً ما ذكره الإمام المؤيد بالله^(٣) في شرح التجريد^(٤) بعد أن ساق الاستاد

(١) — انظر علوم الحديث ومصطلحه : ١٨٨ — ١٨٩ .

(٢) — تيسر مصطلح الحديث : ١١٣ .

(٣) — الإمام المؤيد بالله أبو الحسين أحمد بن الحسين بن هارون الحسيني ولد بأمل طبرستان سنة (٣٣٣) هـ ونشأ في حصر أسرة علوية كريمة تقية ، برع في كل العلوم ، وحقق منطوقها والمفهوم ، وعرف بعالم الحديث ، وناقده حراية ورواية ، وله الكثير من المؤلفات ، كل واحد منها شاهد على رسوخه في العلم ، ومنها : كتاب (النبوات) طبع بمغنازل إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، كتاب (التوحيد) في فقه الإمامين الأعظمين الإمام القاسم بن محمد بن إبراهيم وحفيده يحيى بن الحسين عليهما السلام ، وكتاب (شرح التوحيد) ، وكتاب (البلغة) في الفقه ، وكتاب (الإفادة) في الفقه ، وكتاب (الزيادات) ، وكتاب (إعجاز القرآن) ، وغيرها الكثير ، وقد تلمذ على يديه كثير من الأئمة العلماء منهم الإمام الموفق بالله والد الإمام المرشد بالله ، والإمام ما نكتسم (وجه القمر) أحمد بن أبي هاشم وهو الذي قام بأمر الإمامة — أي وجه القمر — بعده بلنعا سنة (٤١٧) هـ ، والفقيه الموصي وغيرهم ، وقد قام بهذه المهجود الفكرية والعلمية مع انشغاله بأمور المسلمين وقوامه بالإمامة وكانت وفاته عليه سلام الله ورحمته (٤١١) هـ .

في أخبار القتل قال عليه السلام : (هذه الأخبار قد رويت ولكن فيها وجوه من الكلام منها إن في سندها اضطراباً يدل على ضعفها إلى أن قال : فأما ضعف الإسناد فلأن بعض الرواة قال : محمد بن عباد بن جعفر بن الزبير وبعضهم قال : محمد بن جعفر ومنهم من قال : عبدالله ومنهم من قال : عبيد الله بن عبدالله ، فدل على ضعف إسنادها ، وأنه لم يضبط حق الضبط فإن قيل لا يمتنع أن يكون خبر الواحد يرويه جماعة فيكون هذا الخبر قد رواه محمد بن عباد بن جعفر ، ومحمد بن جعفر ، وعبدالله بن عبدالله ، وعبيدالله بن عبدالله ، فلا يجب أن يجعل ما ذكرتم طعناً فيه قيل له نحن لم ندع أن هذا الخبر ورد على وجه يستحيل أن يرد الخبر عليه ، ولو كان كذلك لقطعنا على أنه كذب وأسقطناه ، وإنما لم نقل كذلك .

وقلنا : إنه يدل على اضطراب سنده للإحتمال الذي ذكرتموه ، ثم ساق رحمه الله تعالى سند الروايات الدالة على اضطراب المتن — إلى أن قال : عن عبدالله بن عمر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : (إذا بلغ الماء قلتين أو ثلاثاً لم ينجسه شيء) .

وروي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله الأنصاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (إذا كان الماء أربعين قلة لم يحمل الخبث) ، وروي في بعض الأخبار : (إذا كان الماء قلة أو قلتين) فبان بما ذكرناه تعارض هذه الأخبار لأن هذا القول عند المخالف خرج مخرج التحديد

(١) — شرح التحرير هو للإمام المولود بالله الآنف الذكر يقع في أربعة مجلدات وهو شرح لكتابه التحرير الذي ألفه في فقه الإمام القاسم وحفيده الإمام الهادي عليهما السلام بأن فيه بكلامهما لم يسط الأدلة عليه من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وهو من أجل معتمديات أهل البيت في هذا الفن وفريد نوعه .

، وكيف يجب أن يحد مرة بالقلة ، ومرة بالقلتين ، ومرة بثلاث قلال ، ومرة بأربعين قلة ، ألا ترى أن التحديد بكل واحد من ذلك يناهي التحديد الآخر — حتى قال : لأن الإضطراب في المتن كالإضطراب في السند من باب الدلالة على ضعف الخبر^(١) .

وقوع الإضطراب :

وقد يقع الإضطراب من راو واحد بأن يروي الحديث على أوجه مختلفة ، وقد يقع من جماعة بأن يروي كل واحد منهم الحديث على وجه يخالف رواية الآخر .

وسبب رد المضطرب : هو أن الإضطراب يشعر بعدم ضبط رواته .

٦- المصحف :

تعريفه : هو تغيير الكلمة في الحديث إلى غير مارواها الثقات لفظاً أو معنى .
فائدته : وتكمن فائدته في كشف الأخطاء التي وقع فيها الرواه ولا يستطيع كشفها إلا العلماء الحفاظ للحديث دراية ورواية .
أقسامه : وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

قسم بإعتبار موقعه ، وقسم بإعتبار منشئه ، وقسم بإعتبار لفظه أو معناه ، وينقسم كل واحد من هذ الأقسام إلى قسمين تفصلها في الآتي :

أولاً بإعتبار موقعه : ينقسم بإعتبار موقعه إلى قسمين هما :

١- تصحيح في الإسناد ، ومثاله : حديث شعبة عن العوام بن مراحم صحفه ابن معين فقال : عن (العوام بن مراحم)^(٢) .

(١) — شرح التحرير المجلد الأول — عطلوط — .

(٢) — مقدمة ابن الصلاح : ١٤٠ .

٢- تصحيف في المتن ، ومثاله : حديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (احتجر في المسجد)^(١) صحفه بعض الرواة فقال : (احتجم في المسجد) .

ثانياً بإعتبار منشئه : وينقسم إلى قسمين هما :

١- تصحيف بصر : أي يشتبه الخط على بصر القارئ أما لرداءة الخط أو عدم نقطه ومثاله: (من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال) صحفه أبو بكر الصولي ، فقال : (من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال) ، صحف (ستاً) إلى (شيئاً) .

٢- تصحيف السمع : وهو يأتي من رداءة السمع أو بعد السامع أو نحو ذلك فتشبه بعض الكلمات لكونها على وزن واحد مثل حديث مروي عن عاصم الاحول صحفه بعضهم فقال : (عن واصل الاحدب) .

ثالثاً بإعتبار لفظه أو معناه : وينقسم إلى قسمين :

١- تصحيف في اللفظ : وهو الأكثر كما في الأمثلة السابقة .

٢- تصحيف في المعنى : أي أن يبقى الراوي المصحف اللفظ على حاله لكنه يفسره تفسيراً يدل على أنه فهم معناه فهماً غير المراد مثل قول أبي موسى العنزي (نحن قوم لنا شرف نحن من غنزة صلى إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد بذلك حديث (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى إلى غنزة) فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم ، وإنما الغنزة هنا الحربة تنصب بين يدي المصلي .

وسبب وقوع الراوي في التصحيف هو أخذ الحديث من بطون الكتب

(١) - أي جعل حجره يحمي وحصر بعلي فيها .

وعدم تلقيه عن الشيوخ والمدرسين .

وإذا كثرت التصحييف من الراوي فإنه يقدح في ضبطه وإذا كان نادراً فإنه لا يقدح في ضبطه لأنه لا يسلم منه إلا القليل .

أشهر المصنفات فيه :

ومن أشهر المصنفات فيه التصحيف للدارقطني ، وإصلاح خطأ المحدثين للخطابي ، وتصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري .



الفصل الرابع الخبر المشترك بين المقبول والمردود

شروط القبول هي التي تحدد الحديث المقبول تبعاً لدرجة رجاله في الضبط
كما طابقها قبل وما خالفها رد .

وهذه الأنواع التي سنبحثها تصلح لأن تكون أوصافاً لأنواع الحديث الثلاثة
(الصحيح ، الحسن ، الضعيف) وذلك تبعاً لأوصاف كل واحد منها وهذه
الأنواع هي :

١- الحديث القدسي :

الْقُدْسِيُّ : نسبة إلى القُدْس أي الطهر كما في القاموس ، أي الحديث
المنسوب إلى الله تعالى .

وهو في الإصطلاح : ما نقل إلينا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع
إسناده إياه إلى الله عز وجل .

الفرق بينه وبين القرآن :

هنالك فروق كثيرة ومن أشهرها :

١- أن القرآن محفوظ إلى أن تقوم الساعة قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا
الدُّكْرَ وَإِلَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر : ٩)

٢- أن القرآن لفظه ومعناه عن الله تعالى والحديث القدسي معناه من الله
ولفظه من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

٣- أن القرآن يشترط في ثبوته التواتر ، والحديث القدسي لا يشترط في
ثبوته التواتر .

عدد الأحاديث القدسية :

والأحاديث القدسية ليست بكثيرة إذا قارناها بعدد الأحاديث النبوية ،
ولقد قيل أن عددها لا يتجاوز الثلاثمائة حديث .

ومن الأمثلة عليها ما رواه مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما روى عن الله تبارك وتعالى إنه قال : (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ...) ^(١) .

صيغ روايته وأهم المصنفات فيه :

لرواية الحديث القدسي صيغتان يروى الحديث بأيهما وهما : —

الأولى : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يرويه عن الله عز وجل .

الثانية : قال الله تعالى فيما رواه عنه رسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

ومن أشهر المصنفات فيه كتاب الإنحافات السنية بالأحاديث القدسية /
عبد الرؤف المناوي جمع فيه ٢٧٢ حديثاً ، وأي حديث قدسي لا بد أن يخضع
لشروط القبول .

٦- المرفوع :

المشهور في المرفوع أنه ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة
من : (قول ، أو فعل ، أو تقرير) ، سواء أكانت الإضافة من الصحابي أو
التابعي ، أو من بعدهما ، وسواء اتصل سنده أم لا .

ومن خلال التعريف تدرك كيفية إشتراك المرفوع بين أنواع الحديث الثلاثة :
(الصحيح ، الحسن ، الضعيف) .

(١) — مسلم بشرح النووي ١٦ : ١٣١ وما بعدها .

فإذا كان في استاده انقطاع ، أو ضعف صمي باسم من أسماء الضعيف ، وذلك تبعاً لنوع الانقطاع عند من يشترط ، أما من يشترطه فيجعله على حسب درجة رجاله في الضبط ، وإن كان متصل السند صلح لأن يوصف بالصحيح والحسن تبعاً لدرجة رجاله في الضبط .

أمثلة لأنواع المرفوع :

مثال المرفوع من القول : أن يقول الصحابي : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول (كذا أو حدثنا بكذا) ، أو يقول هو أو غيره قال رسول الله : كذا ، أو عن رسول الله كذا ، أو نحو ذلك .

مثال المرفوع من الفعل : أن يقول الصحابي : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل كذا ، أو يقول هو أو غيره : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل كذا .

ومثال المرفوع من التقرير : أن يقول الصحابي : فعلتُ بحضرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا ، ولا يذكر إنكاره لذلك^(١) .

٣- الموقوف :

وهو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير .

مثال الموقوف القولي : قول الراوي قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : (حدثوا الناس بما يعرفون ، أتريدون أن يكذب الله ورسوله) .

ومثال الموقوف الفعلي مثال قول البخاري (وأُمّ ابن عباس وهو متيمم)^(٢) .

ومثال الموقوف التقريري : كقول بعض التابعين مثلاً (فعلت كذا أمام أحد

(١) — هذه الأمثلة ذكرها ابن حجر في النخبة : ٢٦ .

(٢) — البخاري : ٨٢/١ كتاب التيمم .

الصحابة ولم ينكر عليّ).

رأي طريف في كيفية العمل بالموقوف على الصحابي :

ونظراً لاختلاف وجهات النظر بين العلماء في الموقوف هل يتوقف على الصحابي أم أنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . رأيت أن أنقل ما ذكره السيد الحافظ عماد إبراهيم الوزير^(١) في تنقيح الأنظار : (ثم إن الآثار نوعان : أحدهما : مالا يقال من قبيل الرأي ، فذكر الإمامان أبو طالب^(٢) ،

(١) — السيد العلامة الحافظ محمد بن إبراهيم بن المرتضى الحسني ، أحد علماء الزيدية ، وهو أخو الهادي بن إبراهيم ، ولد في حمرة الظهراوين ، سنة (٧٧٥) هـ وبرز في كل الفنون ، وألف المؤلفات المتعددة منها كتاب (إنباط الحق على الخلق) ، في العدل والتوحيد ، و (ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان) ، و (تنقيح الأنظار) في علم الحديث وقد وهم في بعض مقالاته عن السيزدية فيها ، وله كتاب (العواصم والقواصم) ، وله بعض الآراء التي لا تتوافق مع مذهب العترة قال شيخنا العلامة محمد الدين الموسوي: وقد صح رجوعه برواية الإمام الشهيد محمد بن عبد الله الوزير وصاحب مطلع البلور انظر التحف : ٢٨٧ ، قلت وهذه من نعم الله عليه مع غزارة علمه توفي سنة (٢٨٧) هـ .

(٢) — الإمام أبوسر طالب يحيى بن الحسين بن هارون الحسني أحد أئمة الزيدية وعظماؤها صاحب المؤلفات العديدة والمقالات السديدة ، ولد سنة (٣٤٠) هـ ودعا سنة (٤١١) هـ ، بعد وفاة أخيه المؤيد بالله ، ومن مؤلفاته : كتاب (الدعامة) في أصول الدين ، وقد قام بتحقيقه د / ناجي حسن من العراق ، ولكنه عبط فيه عبط عشواء فساء أولاً : (نصرة مذهب السيزدية) ، ثم سمها ثانياً (الزيدية) ونسب للصاحب ابن عباد وشابه كثيراً من الأخطاء المطبعية والإملائية ، واللوم يتحتم على حملة الفكر الزيدي ، الذين سار تراثهم لمباً هنا وهناك وما داموا ينتظرون إلى ما يقدمه لهم الآخرون من تراثهم الضخم ، وفكرهم النير فلن يقلعوا ، لأن الحق إذا كان من غير المذهب لن يحمل فكر المذهب بل سيقبل كنوزه الثمينة . ومن مؤلفاته أيضاً : (شرح البالغ المذرك) في أصول الدين ، وكتاب (الأمالي) في الحديث ، وكتاب (المهزي) في أصول الفقه ، و(التحرير) في الفقه ، و(الإفادة) في التاريخ ، توفي عليه السلام سنة (٤٢٤) هـ .

والمنصور بالله^(١) عليهما السلام ، أنه إذا كان للإجتihad فيه وجه صحيح أو فاسد فموقوف وإلا فمرفوع ، وهو قول الشيخ أبو الحسين البصري ، والشيخ الحسن الرصاص^(٢) — وصاحب الجوهرة وزاد المنصور بالله حكايته عن قاضي القضاة ، واحتج المنصور بالله على ذلك بأنه مقتضى وجوب تحسين الظن بالصحابة^(٣) ، وذكر جماعة من العلماء منهم ابن عبد البر أنه في حكم المرفوع — أي مالم يثبت للإجتihad فيه وجه صحيح ولا فاسد ، قالوا : مثل قول ابن مسعود : (من أتى ساحراً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد) .

السوق الثاني : أي من نوعي الآثار — ما يحتمل أنه قيل عن الرأي والإجتihad ففيه قولان للشافعي : الجديد منهما أنه ليس بحجة ذكره في الإرشاد والذي تقتضيه الأدلة أنه ليس بحجة [قلت : إلا قول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام لما ورد في حقه]^(٤) .

فأما ما روي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (أصحابي كالنجوم بأيهم

(١) — تقدمت ترجمته .

(٢) — الشيخ العلامة البارع الحسن بن محمد الرصاص أحد علماء الزيدية الأجلاء ، عالم ، مجتهد ، له كتاب الفائق في أصول الفقه توفي سنة (٥٨٤ هـ) — وأخذ عن القاضي العلامة جعفر بن أحمد بن عبد السلام وعن غيره ، وهو شيخ الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، وقال في ترجمته (هو الشيخ الكبير العالم شجاع الملقب بـ ، وشيخ الأئمة الهادين ، كان آية من آيات الله ، واسع الدراية بعيد النظر ، وللشيخ مؤلفات عدة منها : كتاب (مناقشات أهل المنطق) إلى أن قال وجواب القاضي الرشيد وكان عمره يوم أحاب بهذا تسع عشرة سنة وصنف في الأدب وهو ابن أربع عشرة سنة وفي علم الكلام وهو ابن خمسة عشرة سنة انظر لوامع الأنوار : ٤٢/٢ .

(٣) — أي الصحابة المدلول الذي يستحقون تحسين الظن .

(٤) — ما بين المكوفين [] هو من كلامنا .

اقتديتم اهتديتم) فهو حديث ضعيف ، قاله ابن كثير الشافعي وقال : رواه عبدالرحيم بن زيد العمي عن أبيه ، قال ابن معين : هو كذاب وقال السعدي : هو ليس بثقة وقال البخاري تركوه ، وقال أبو حاتم : حديثه متروك ، وقال أبو زرعة واه ، وقال أبو داود ضعيف ، وأبوه ضعيف أيضاً ، وقد روي هذا الحديث من غير طريق ولا يصح شئ منها ذكر ذلك مجلد ابن كثير الشافعي في كلامه على أحاديث المنتهي (١) .

قلت : وكذلك ضعفه أهل البيت عليهم السلام ففي ما تقدم كفاية لمعرفة الموقوف على الصحابة الموثوق بهم وكيفية التعامل معه .
وأما الأحاديث الموقوفة على الذين اشتهروا برواية الإسرائيليات والأقاصيص ، كابن سلام ، وكعب الأحبار ، وابن عمرو بن العاص ، وأبي هريرة ، فيجب ردّها وإنكارها خاصة ما يتعلق منها بأصول العقيدة .

٤ - المقتطوع :

وهو ما أضيف إلى التابعي ، أو من دونه من قول ، أو فعل .
والفرق بينه وبين المنقطع : هو أن المقتطوع من صفات المتن ، والمنقطع من صفات الإسناد .

مثال المقتطوع القولي : قول حسن البصري في الصلاة خلف المبتدع (صلّ خلف المبتدع وعليه بدعته) (٢) .

ومثال المقتطوع الفعلي : قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر : (كان مسروق

(١) - توضيح الأفكار : ٢٦٢ - ٢٦٤ .

(٢) - البخاري : ١٥٧/١ .

برخي السريته وبين أهله وبقبل على صلاته ويغلبهم ودنياهم) (١)، ولا يخرج بالمقطوع في شيء من الأحكام الشرعية إلا إذا كانت هنالك قرينة تدل على رفعه، كقول بعض الرواة عند ذكر التابعي يرفعه مثلاً.

٥- المسند :

إسم مفعول من أسند بمعنى أضاف أو نسب وهو في الاصطلاح : ما اتصل بإسناده من راويه إلى متناه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

ومثاله : مارواه الإمام الهادي عليه السلام في الأحكام : حدثني أبي عن أبيه عن جدة عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : (الرفق بمن والخرق شوم) (٢)، فهذا الإسناد صحيح والحديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

ومن أصح مسندات أئمتنا عليهم السلام مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام ، وأمالي الإمام أحمد بن عيسى ما عدا الزيادات ، والمنتخب والفنون والأحكام للإمام الهادي عليه السلام ، وأمالي أبي طالب ، وغير ذلك ، وسيأتي الكلام عن ذلك ، وعن الإسناد وأهميته ولطائفه في ثنايا هذه الصفحات القادمة .

٦- المتصل :

وهو ما اتصل سنده مرفوعاً كان أو موقوفاً .

فمثال المتصل المرفوع روى الإمام زيد بن علي عليه السلام عن أبيه عن جده عن الإمام علي عن رسول الله كذا وكذا ، ومثال المتصل الموقوف روى

(١) — حلية الأولياء : ٩٦/٢ .

(٢) — الأحكام ٥٣٧/٢ .

الإمام زيد عن أبيه عن جده عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام كذا وكذا .

وقد يجوز أن يوصف قول التابعي بالاتصال إذا قيد أما مع الإطلاق فلا .

٧- زيادة الثقات :

زيادات جمع زيادة ، والثقات جمع ثقة ، والثقة هو : العدل الضابط .

والمراد بزيادة الثقة : ما يرى زائد من الألفاظ في رواية بعض الثقات

لحديث ما ، عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث .

أماكن وقسوع الزيادة : قد تقع في المتن بزيادة كلمة أو جملة كما تقع في

الإسناد أما يرفع موقوف أو وصل مرسل .

أقسام الزيادة من ناحية القبول والرد :

قسم العلامة ابن الصلاح الزيادة بحسب قبولها وردها إلى ثلاثة أقسام ،

ووافقه عليه جمع من العلماء ومنهم النووي فإليك هذا التقسيم ملخصاً :

• (زيادة ليس فيها منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق ، فهذه حكمها

القبول ، لأنها كحديث تفرد برواية حملته ثقة من الثقات .

• زيادة منافية لما رواه الثقات أو الأوثق ، فهذه حكمها الرد كما سبق في

الشاذ .

• زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق وتنحصر هذه المنافاة في

أمرين تقييد المطلق ، تخصيص العام ^(١) .

(١) — مقدمة ابن الصلاح : ٤٠ — ٤١ ، بصرف ، عن تيسر مصطلح الحديث : ١٣٨ .

الباب الثالث

علم رجال الحديث

١. تمهيد : نبذة مختصرة عن هذا الفن .
٢. الفصل الأول : الإسناد وأهميته .
٣. الفصل الثاني : الجرح والتعديل .
٤. الفصل الثالث : عدالة الصحابة .
٥. الفصل الرابع : بقية أنواع علم الرجال بصورة موجزة .

علم رجال الحديث

تمهيد : يعتبر علم رجال الحديث من أهم علوم الحديث ، فعليه يقوم قبول الراوي من عدمه ، ومن خلاله تتميز الأسماء ، والألقاب ، والكنى ، وتواريخ الرواة ، وأصنافهم .

ويمكننا أن نقول في تعريفه هو : العلم بأحوال رواة الحديث من حيث القبول والرد ويراد بأحوال الرواة ، معرفة تاريخ المواليد ، والوفيات ، ومعرفة الأسماء ، والكنى ، والألقاب ، والأنساب ، والأوطان ، والرحلات ، والشيوخ ، والتلاميذ ، ومعرفة الجرح والتعديل ، ومعرفة المتفق والمفترق من الأسماء ، ومعرفة المختلف والمؤتلف .

وهذه هي أهم أنواعه ، ونظراً لأهمية سند الحديث الذي يعتمد على الرواة الذين تخصهم هذه الأنواع المذكورة ، رأينا أن نبدأ هذا الباب بفصل عن الإسناد وأهميته ، ثم نتبعه بفصل خاص عن الجرح والتعديل نظراً لأهميته ، ولما داخله من القال والقال ، ثم نتبعه بفصل عن عدالة الصحابة ، ثم نختمه بفصل عن بقية الأنواع الخاصة بعلم رجال الحديث ، وعن أهم فوائد معرفته ، بصورة موجزة ، نسأل الله التوفيق في جميع أمورنا .

الفصل الأول

الإسناد وأهميته ولطائفه

تعريف الإسناد : له معنيان :

الأول : عزو الحديث إلى قائله مسنداً .

والثاني : سلسلة الرجال الموصلة للمتن ، وهو بهذا المعنى مرادف للسند .

أهميته :

يعتبر الإسناد بنقل الثقة خصوصية فاضلة ، وعظيمة للأمة الإسلامية ، وليست لغیرها من الأمم السابقة .

قال محمد بن المظفر : (إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها ، وفضلها بالإسناد ، وليس لأحد من الأمم قديمها ، وحديثها ، إسناد موصول ، إنما هو صُحُفٌ في أيديهم ، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم ، فليس عندهم تمييز بين ما أنزل من التوراة والإنجيل ، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار اتخذوها من غير الثقات ^(١) .

ونظراً لهذه الأهمية فقد دلت عليه بعض الآيات القرآنية قال مالك في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾ (الزخرف : ٤٤) ، قول الرجل أخبرتني أبي عن جدي ، ومثله عن أبي جعفر محمد بن علي ^(٢) ، رواه عن الإمام

(١) — توضيح الأفتكار : ٣٩٩/٢ .

(٢) — الإمام محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب أمير المؤمنين

أحد عظماء الإسلام وأئمة العرفان من عبود رجال الزيدية أئمة الفترة النبوية ، ولد سنة (٥٧) هـ بالمدينة المنورة ، ونشأ بها ، أخباره كثيرة ومناقبه غزيرة ، حكى عن جابر الجعفي الكوفي

المؤيد بالله بسنده إليه^(١) ، وقال مطر الوراق في قوله تعالى: ﴿الْأَثَرُ هِيَ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٌ مِنْ عِلْمٍ...﴾ (الأحقاف : ٤) ، قال : الأثره هي إسناد الحديث .

وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ (التوبة : ١٢٢) .

وهذه الآية عامة في الحث على التفقه في الدين ، والمهجرة في سبيله ، وروى الإمام المؤيد بالله عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قوله : (نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها حتى يودبها إلى من لم يسمعها كما سمعها)^(٢) ، وروى بسنده أيضاً عن المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم قوله : (حدثوا عني كما سمعتم)^(٣) ، وروى القاضي العلامة المجهت جعفر بن أحمد بن عبد السلام^(٤) بسنده إلى الإمام علي عليه السلام ، وغيره عن الرسول

المستوفى سنة (١٢٨) ، أنه كان يحفظ عن الباقر ثمانين ألف حديث ، وما سمي الباقر إلا لغزارة علمه ، وقوة فهمه ، كتب عنه الكثير ، وألف في سوره كتب متعدده توفي سنة (١١٤) هـ .

(١) — شرح التحرير — خ — الجزء الأول .

(٢) — شرح التحرير — خ — الجزء الأول ، وأخرجه الترمذي : ٣٣/٥ ، والطحاوي في مشكل الآثار : ٢٣٢ .

(٣) — شرح التحرير — خ — الجزء الأول ، وابن عساكر في تاريخ دمشق : ١٠٧/٤ .

(٤) — القاضي العلامة المجهت جعفر بن أحمد بن عبد السلام البهلوي ، أحد علماء الزيدية المظاه ، كان من عيون أصحاب الإمام أحمد بن سليمان ، وفضلائهم ، حتى إن الإمام عبد الله بن حمزة إذا ذكر أحمد بن سليمان والقاضي جعفرًا قال : (قال الإمام والعالم) أنق بذلك الإمام والعالم ، وهو الذي أو صل كتب الزيدية وبعض كتب المعتزلة من العراق إلى اليمن في زمن الإمام أحمد بن سليمان ، وتصدى للرد على المطرفيه ، وغيرهم ، وقد كان من رؤسائهم وله مناخرات ومؤلفات كثيرة تدل على غزارة علمه ومنها : كتاب (نكت العبادات) في الفقه ، على ملهع الإمام الهادي عليه السلام ، وكتاب (إبانه المناهج في نصيحة المتوارج) ، وكتاب (مقاود الإنصاف) ،

صلى الله عليه وآله وسلم : (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين)^(١) ، وفي هذا الحديث دلالة على وجود حملة عدول من كل خلف لهذا العلم ، وهم أهل البيت عليهم السلام ، ومن سار بسيرتهم من المحدثين ، والعلماء ، والمتكلمين ، ومهمتهم حفظ هذا العلم من معاول ثلاث هدامة كل واحد منها يمثل خطراً على الميراث النبوي .

كما إن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أكد على وجود هذه الطائفة ، المدافعة عن الحق إلى أن تقوم الساعة : (لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين)^(٢) ، ونأتي الآن إلى مقاله سلفنا الصالح في الإسناد وأهميته :

و (البالغة) ، في أصول الفقه ، وكذلك (التقريب) ، وأخذ عن الإمام أحمد بن سليمان وأخذ الإمام عنه كما أخذ عن زيد بن الحسن البيهقي ، الذي وصل من العراق في عهد الإمام أحمد بن سليمان ، زيارة للإمام الأعظم المهدي عليه السلام ، وقد مكث بجامع الإمام المهدي ما يقارب عامين ونصف ، وعقد مجلساً للتدريس فيه يومي الخميس والجمعة ، ونقل خلال بقائه علوم أهل البيت عليهم السلام ، الذين سكنوا في العراق ، والجيل والدليم كالإمام الناصر الأطروش ، والإمام المويد بالله ، والإمام أبو طالب ، وغيرهم ، وتوفي البيهقي أثناء عودته إلى العراق ، وذلك بمنطقة حمامة ، قد مكث العالم التحرير جعفر بن عبد السلام ، بعد رجوعه من العراق ، بمنطقة سناع أحد ضواحي صنعاء ، وأسس مدرسة علمية فائقة وألف ما كثيراً من مؤلفاته ، حتى توفي سنة (٥٧٣هـ) .

(١) — الأربعين العلوية : ١١ ، وذكره ابن القيم في مفتاح السعادة : ١٦٣/١ ، ١٦٤ ، وأخرجه العلامة الحافظ محمد إبراهيم الوزير في كتابه الروض الباسم : ٢١/١ — ٢٣ .

(٢) — رواه جمع من أئمة الزيدية ، وأخرجه مسلم بلفظ مقارب : ٦٥/١٣ شرح النووي والحاكم ٤٤٩/٢ وصححه . وأخرجه البحاري ١٨١/٩ . وغيرهم كثير ، وذكره الإمام القاسم بن عماد وقال معلقاً عليه (ننظرنا في كتاب الله تعالى ، وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا كتاب الله ناطق بأهلها) أي الفرقة الظاهرة على الحق (أهل البيت عليهم السلام ،

قال الحافظ أبو العباس ^(١) : (لكل دين فرسان ، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد) ^(٢) .
وقال الإمام الناصر الأطروش ^(٣) (الأسانيد سلاح المؤمن وكل حديث لاسند فيه فهو خل و بقل) ^(٤) .

وأتباعهم ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾
(الأحراب : ٣٣) انظر الإرشاد : (٤٩ - ٦٠) .

(١) - السيد العلامة المتهجد النظار ، أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن الحسين العالم النحرير ، الحافظ أحد عظماء الزيدية ، شيخ الأئمة ، وورث الحكمة ، إمام العقول والمنقول ، وهو أحد تلامذة الإمام الأطروش ، وشيخ الإمامين العظميين : المؤيد بالله ، وأخيه أبي طالب ، له الكثير من المؤلفات الواسعة المفيدة ، منها المصانيع في التاريخ ، وله شرح على التشعب ، والأحكام ، وكتاب النصوص وغيرها ، توفي رحمه الله تعالى ، سنة (٣٥٣) هـ وأخباره كثيرة ، وفضائله غزيرة .

(٢) - شرح التعرید - خ - الجزء الأول .

(٣) - الإمام الناصر : الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، أبو محمد ، الناصر للمحق الأطروش ، أحد أئمة الزيدية وعظماؤها ، قال في مطلع البدور : السيد الإمام الكبير المتهجد الحافظ ، شيخ الشيوخ علي بن الحسن إله ، والد الناصر الكبير ، شيخ العشرة ، كان من المحدثين ، والفقهاء ، روى عن أبيه وعن إبراهيم بن رجاء الشيباني ، وعنه : محمد بن المنصور المرادي وولده الناصر والحسين وأحمد بن محمد بن جعفر العلوي ، ولد عليه السلام بالمدينة المنورة سنة (٢٣٠) هـ . توجه إلى بلاد الديلم ، وأهلها مشركون ، وبجوس ، فدعاهم إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة ، ويروى أن أسلم على يديه مليون نسمة تحولوا فيما بعد إلى دعاة ومجاهدين ، وزهاد ، وعباد . قال الإمام الهادي في حقه : الناصر عالم آل محمد كبحر زاخر ، بعد الفقر ، توفي سلام الله عليه : سنة (٣٠٤) هـ ، بأمل ، ودفن بها ، وقبره مشهور مزور ، وقد خلف لنا كثيراً من مؤلفاته العظيمة ، ومنها : البساط ، والتفسير ، والمحجج الواضحة بالدلائل الراجحة في الإمامة ، الأمالي في الحديث ، فلك والخميس ، وغيرها من المؤلفات الباهرة في مختلف المواضع

(٤) - شرح التعرید - خ - الجزء الأول .

أصح الأسانيد :

ويعتبر إسناد أهل البيت عليهم السلام من أصح الأسانيد ، وهذا أمر لا شك فيه عند أئمتنا وعند غيرهم من علماء الأمة .

خاصة إذا كان مسلسل بهم وبأبنائهم وأبنائهم ، ومستنداتهم ، المتصلة هي التي تسمى بـ (سلسلة الذهب) .

قال السيد الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير^(١) : (رواية أئمتنا إذا تسلسل إسنادها بهم فهي أصح الأسانيد مطلقاً ، لكنه يقل وجودها على هذه الصفة ولا أعلم في كتاب الأحكام على هذه الصفة إلا حديثاً واحداً ، إلا أن يكون مرسلأ أو مقطوعاً ، أو مدخلاً فيه غيرهم من الرواة)^(٢) .

ومن المعلوم أنه يوجد أكثر مما ذكره السيد محمد بن إبراهيم الوزير ، ولعله لم يطلع إلا عليه ، خاصة مع إنشغاله بكتب غيرهم من المحدثين والأصوليين .
ومن تأمل المجموع للإمام زيد بن علي^(٣) عليه السلام والأحكام للإمام

(١) — تقدمت ترجمته .

(٢) — الفلك الدوار : ٧٧ .

(٣) — الإمام الأعظم الشهيد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام ولد سنة (٧٥) هـ بالمدينة ، النورة حليف القرآن من أعلم الناس وأفصحهم ، وأعطيتهم ، وأزمتهم ، وأشجعهم إمام الزيدية وقائدها ، فاتح باب الجهاد والاستشهاد ، وجمدد الثورة ضد الظلم والفساد . وهو العلم المميز للمذهب عن بقية مذاهب الشيعة ، جم الفضائل ، كثير المناقب ، ارتوى العلم عن أبيه زين العابدين وأخيه باقر علم البين . رحل الكوفة وناظر علمائها بابهو أكثر من أربعين ألفاً ولم يبت معه إلا القليل ، سقط شهيداً في الخامس والعشرين ، من شهر محرم سنة (١٢٢) هـ من أجل إقامة دولة الحق ، وإلى جانب حماسه الثوري خلف لنا تراثاً علمياً أصيلاً وفكراً عظيماً قاوم جميع الإنحرافات ، الفكرية كالجبر ، والتشبيه ، ونحوها . ومن أهم

افادي ، والبساط والأمالى للإمام الناصر الأطروش ، والأماليات للإمام : أحمد بن عيسى ^(١) وأبي طالب ^(٢) والمؤيد بالله ^(٣) والمرشد بالله ^(٤) وغيرها من كتب أهل البيت عليهم السلام وجد الكثير الطيب من الأحاديث المسندة بهم ، المسلسلة بأبائهم ، ومن ذلك سلسلة الإبريز بالسند العزيز ، لأبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام ^(٥) المتوفى (سنة ٥٣٢ هـ) ، قال فيها : (حدثني سيدي ووالدي أبو الحسن علي بن أبي طالب في سنة ست وستين وأربعمائة ، قال : حدثني سيدي ووالدي أبو طالب الحسن بن عبيد الله الحسيني في سنة أربع وخمسين وأربعمائة ، قال حدثني سيدي ووالدي أبو علي عبيد الله بن محمد ، قال حدثني سيدي ووالدي محمد ، قال حدثني سيدي

مولفاته المجموع (الفقهى والحديثي) ، و(غريب القرآن) ، و(الصفوة) ، و(الوصية) ، وغيرها ، كتب عنه الكثير من الكتاب قديماً وحديثاً .

(١) - الإمام أحمد بن عيسى بن الإمام زيد بن علي عليهم السلام فقيه آل محمد من عظماء أئمة الزيدية فقهاً وعلماءً وشجاعةً وورعاً وزهداً ، ودراية بالحديث ، حبه الرشيد (الفقوي) ولكنه استطاع الخلاص منه واستر بالصرّة ، ولم يزل ناشراً لفكر أهل البيت عليهم السلام حتى وافاه الأجل سنة (٢٤٧ هـ) . وله كتاب الأمالى المعروف بعلوم آل محمد الذي جمعه الإمام محمد بن منصور المرادي رحمه الله تعالى وأضاف إليه من غير طريق الإمام أحمد بن عيسى وقد طبع أخيراً بعنوان : (رأب الصدع) ، علق عليه السيد علي بن إسماعيل المؤيد .

(٢) - مقدمة ترجمته .

(٣) - مقدمة ترجمته .

(٤) - الإمام المرشد بالله ، يحيى بن الحسين ، أبو الحسين ، دعا في الجبل والتبلم وخرجان من عظماء الزيدية ، فضائله كثيرة ، وعلمه واسع ، واطلاعه كبير في الرواية ومن أهم مؤلفاته في الحديث كتاب الأمالى الكبرى المعروفة بالخمسية ، وكتاب الأمالى الصغرى المعروفة بالاثنيية ، تولى عليه السلام سنة (٤٧٩ هـ) . عن سبع وستين سنة .

(٥) - سنان ترجمته .

ووالدي عبيد الله ، قال حدثني سيدي ووالدي علي ، قال حدثني سيدي ووالدي الحسن الأمير ، قال حدثني سيدي ووالدي الحسين بن جعفر ، قال حدثني سيدي ووالدي جعفر الملقب بالحجة ، قال حدثني سيدي ووالدي عبيد الله الزاهد ، قال حدثني سيدي ووالدي حميد الأصغر ، قال حدثني سيدي ووالدي علي بن الحسين زين العابدين ، قال حدثني سيدي ووالدي الحسين المظلوم الشهيد سبط النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال حدثني سيدي ووالدي أمير المؤمنين ويعسوب الدين علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

- ١ . (ليس الخمر كالمعاينة) .
- ٢ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (المجالس بالأمانة) .
- ٣ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (الحرب خدعة) .
- ٤ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (المسلم مرآة المسلم) .
- ٥ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (المستشار مؤتمن) .
- ٦ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (الدال على الخمر كفاعله) .
- ٧ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (استعينوا على الحوائج بالكتمان) .
- ٨ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (اتقوا النار ولو بشق تمرة) .
- ٩ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر) .

- ١٠ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (الحياء خير الخلقة) .
- ١١ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (عدة المؤمن كالأخذ بالكف) .
- ١٢ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (لا يحل لمؤمن أن يهجر أخاه

فوق ثلاث) .

١٣ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (ليس منا من غشنا) .

١٤ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (ما قل وكفى خير مما كثر وأُفئ) .

١٥ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (الراجع في هبته كالراجع في قبه) .

١٦ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (البلاء موكل بالمنطق) .

١٧ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (الناس كأسنان المشط)^(١) .

١٨ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (الغنى غنى النفس) .

١٩ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (المسعيد من وعظ بغير) .

٢٠ . وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (إن من الشعر لحكمة) .

(١) — قال السيد العلامة المجهّد محمد الدين المؤيدى : (هذا الخبر ونحوه محمول على ما يعمهم من الأحكام ، كالتقصّاص والديات والمجازاة لكل بما عمل من التكاليّف العامة ، كالشهادتين والصلاة والزكاة والصوم والحج ... إلخ ، فأما في غير ذلك فالآيات القرآنية كقوله تعالى : ﴿ تَوَلَّعَ اللَّهُ الَّذِينَ أَتَمَّوْا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُولُوا الْعِلْمَ فَزُجَّاتِ ﴾ (المائدة : ١١) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اسْتَفْطَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِصْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ (آل عمران : ٣٣) ، والأحاديث النبوية كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : (إن الله استطفى من ولد إبراهيم إسماعيل ، واستطفى من ولد إسماعيل كنانة ، واستطفى من كنانة قريش ، واستطفى من قريش بني هاشم ، واستطفى من بني هاشم ...) الحديث باللفظه الشريفة أخرجه أبو العباس المرشد بالله وسلم والترمذي وغيرهم — دالة على تفضيل الله لبعض خلقه على بعض ، وهي معلومة من ضرورة الدين ، فمنع قوله : (ليس لأحد على أحد فضل إلا بالتقوى) ، الباء في هذا أو نحوه يعمن مع . فلا يستند بالفصل عند الله إلا مع التقوى ، فإذا اتفوا كان لكل أحد فضله ، وقد فضل الله بعض الرسل على بعض ، وهم أنفى الخلق قال تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (البقرة : ٢٥٣) . لوامع الأنوار : ٢ / ٢٣٠ .

٢١. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (عفو الملوك أبقي من الملك) .
٢٢. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (المرء مع من أحب) .
٢٣. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (ما هلك امرء عرف قدره) .
٢٤. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (الولد للفراش وللعاهر الحجر) .
٢٥. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (اليد العليا خير من اليد السفلى) .
٢٦. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) .
٢٧. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (حبك للشيء يعم ويصم) .
٢٨. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (جبلت القلوب على حب من أحسن عليها ، وبغض من أساء إليها) .
٢٩. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (التائب من الذنب كمن لا ذنب له) .
٣٠. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (الشاهد يرى ما لا يرى الغائب) .
٣١. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (إذا جاءكم كرم قوم فأكرموه) .
٣٢. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (اليمين الفاجرة تدع الديار بلائع) .
٣٣. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (من قتل دون ماله فهو شهيد) .
٣٤. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (الأعمال بالنية) .
٣٥. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (سيد القوم خادهم) .

٣٦. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (خير الأمور أوسطها) .
٣٧. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (اللهم بارك لأمتي في بكورها يوم الخميس) .
٣٨. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (كاد الفقر أن يكون كفرا) .
٣٩. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (السفر قطعة من العذاب) .
٤٠. وبه قال صلى الله عليه وآله وسلم : (خير الزاد التقوى) .
- وبالنسبة لقول السيد محمد إبراهيم أنه لم يجد على صفة تسلسل الإسناد بهم إلا حديثاً واحداً في الأحكام فسأورد ما أحاب عليه شيخنا السيد العلامة محمد الدين بن محمد المؤيدي حيث قال : (وأما مقاله في إثبات الحق ، ونقله عنه الأمير في توضيح الأفكار من أنه ليس في الأحكام حديث مسلسل بآبائه ، إلا حديثاً واحداً فسأوضح بطلان ذلك الكلام ، واختلال ذلك المرام بإعانة الملك العلام فأقول : إن أراد ليس فيه من المصريح بالتسلسل عن آبائه صلوات الله عليهم كما هو ظاهر عبارته التي شرط فيها ما ليس بشرط في المسلسل لستم دعواه فيحمد الله تعالى لم يصب مرماه فمما يرد مدعاه ماقدمته عند تمام سند الأحكام وهو الخبر النبوي قال عليه السلام في الأحكام : حدثني أبي عن أبيه عن جده عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : (الرفق بمن والخرق شوم) ^(١) ، ومنه ما قال في الأحكام : حدثنا أبي عن أبيه عن مشائخه وسلفه عن آبائه عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (لدرهم ربا أشد عند الله من أربع

(١) - الأحكام ٢ / ٥٣٧ .

وثلاثين زنية في الإسلام أهونها إثبات الرجل أمه^(١)، والذي يقتضيه النظر أن مثل هذا لو كان في البخاري ومسلم لما خفي عليهما مكانه ولا غبي عندهما شأنه ، ففيه مع هذا الانتفاض أعظم دليل على الإعراض وأقوى شاهد على الكروع من غير هذه الحياض والرتوع في غير هذه الرياض هذا وإن أراد أنه ليس فيه على الإطلاق لامصراً ، ولا غير مصرح لاعتن آباءه الكرام ولا عن سلفه الأعلام عليهم السلام كما هو الذي يقتضيه صنيعه في الامام .

والأفأى فائدة في سياق ذلك الكلام مع أنه غير ناقض لما هو المراد من التسلسل إذ القصد كما صرح به هو ، وهو معلوم لذوي الأفهام التسلسل بالعترة الكرام . سواء في ذلك الآباء والأعمام ، وغيرهم من سيرة سيد الأنام : من تلقى منهم نقل لا قيت سيدهم مثل النجوم التي يسري بها الساري وأي حاجة إلى اشتراط ما لم يشترطه أحد من علماء الإسلام ، ولا يترتب عليه شيء من الأحكام وعلى ذلك فقد أحتل كلامه وبطل ، وانتقض غرضه واضمحل ، فأقول : وبالله أصول وأحول أما الأول : وهو نفى المصرح فيه فقد أوضحت بطلانه ، وأقمت برهانه .

وأما الثاني : وهو نفى ما لم يصرح به ، فهو الرجم بالوهم ، والرمي بالغيب ، والحكم بلا امارة ولادليل ، بل الأقرب والأصوب الذي يشهد له أحوال إمام اليمن محي الفرائض والسنن صلوات الله عليه أن ما لم يصرح فيه بالسند من البلاغات ونحوها . وأصول المسائل التي رواها عن أبيه الوصي ، وحده النبي عليهما وآلهما صلوات الملك العلي ، وهي الكثير الطيب ، والغزير الصيب ، مسلسل الرواة بآبائه الهداة ، وسائر العترة سفن النجاة لوجوه

صحيحة ، ومرجحاته صريحة ، منها تصريحه في الأحكام ، وتوكيده التروية لأهل بيت النبوة في أخذهم العلم عن سلفهم الكرام ، قال صلوات الله عليه في باب القول في اختلاف آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم قال : يحيى بن الحسين : (إن آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم لا يختلفون إلا من جهة التفريط ، فمن فرط منهم في علم أهل بيته أباً فأباً حتى ينتهي إلى علي بن أبي طالب عليه السلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وشارك العامة في أقاويلها ، واتباعهم في شيء من تأويلها ، لزمه الاختلاف ، ولا سيما إذا لم يكن ذا نظر وتميز ، ورد ما ورد عليه إلى الكتاب ، ورد كل متشابه إلى المحكم ، فأما من كان منهم مقتبساً من آبائه أباً فأباً حتى ينتهي إلى الأصل غير ناظر في قول غيرهم ، ولا ملتفت إلى رأي سواهم ، وكان مع ذلك فهماً مميزاً حاملاً لما يأتيه على الكتاب والسنة المجمع عليهما ، والعقل الذي ركه الله حجة فيه وكان راجعاً في جميع أمره إلى الكتاب ، ورد المتشابه منه إلى المحكم فذلك لا يضل أبداً ، ولا يخالف الحق أصلاً^(١) .

وقال معلقاً : (وهذا يدل على أن المراد بذلك أنهم لا يختلفون في أصول الدين ، وقطعيات الشريعة التي لا يجوز الاختلاف فيها ، ولا يصح حمله على مسائل الاجتهاد ، لوقوع الاختلاف بينهم قطعاً حتى بينه وبين جده القاسم وأولاده عليهم السلام ، فبالله عليك أيها الناظر المنصف ، لا المناظر المتعسف ، أما يشهد كلام إمام الأئمة هذا شهادة بيّنة ، ويدل دلالة قيمة ، على أخذه لعلمه ، كما وصى به عن سلفه ، وأهل بيته هداة الأمة .

فهو تالله أجل وحاشا مقامه ، أن يوصيهم بالر و ينسى نفسه ، أم وصاهم

بما لا طريق إليه ولا سبيل لهم عليه ، أو حثهم ذلك الحث البليغ ، على أخذ علمهم عن سلفهم ، والحال أنه يقل وجوده ، كما زعم صاحب التنقيح وحنوده^(١) ، بل ليس عنده في الأحكام إلا حديث واحد ، فأنت أيها المطلع موكل في مثل هذا إلى علمك ، وفهمك ، ودينك ، ومنها — أي ومن الأدلة على تسلسل سنده — أنه معتمد في الأغلب بل لا يشذ عن ذلك ما تفرد في المذهب على الإستاد ، والإستثناء فيه بلفظ حدثني أبي عن أبيه ، وأبوه الحافظ ، وجده هو نجم آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، يكون نجم أهل بيت النبوة ، وكذا من بعده من آبائه لم يأخذ كل واحد منهم عن أبيه إلا حديثاً أو حديثين يرويه ، وفي مذهبه يقتضيه ، مع أن كل منهم أدرك أباه ، وهذبه ورباه ، ومن معين العلوم سقاه ، كلا لعمرك إن هذا مما لا تقبله ولا ترتضيه^(٢) .

وقال الإمام القاسم بن محمد في كتاب كبه إلى بعض البلدان: (فتحن أصلحكم الله عترة نبيكم وأهل بيته، أخذنا العلم عن سلفنا من آبائنا الكرام فهذا زيد بن علي يروي مذهبه عن أبيه عن جده، ونحن نحفظ مذهبه بسند متصل به ، وهذا صنوه الباقر محمد بن علي أخذ العلم عن أبيه عن جده، ونحن نحفظ مذهبه بسند صحيح من طريق الإمام علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جده، وهذا الإمام محمد بن عبد الله النفس الزكية يروي مذهبه عن أبيه عن جده، ونحن نحفظه بسند صحيح، وهذا الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي يروي مذهبه عن أبيه عن جده، ونحن نحفظ مذهبه بسند متصل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا الإمام الهادي إلى الحق يروي مذهبه عن

(١) — صاحب التنقيح هو السيد محمد إبراهيم الوزير وحنوده ابن الأمير ومن تابعه .

(٢) — لوامع الأنوار ٢ / ١٢٤ — ١٢٨ .

أبيه وعميه محمد والحسن ، وهما يرويان عن أبيه القاسم عن آبائهم، ونحن نروي مذهب بسند متصل به وبالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا الناصر للحق الحسن بن علي الأطروش يروي مذهب عن محمد بن منصور عن أحمد بن عيسى بسنده إلى زيد بن علي عن آبائه، ونحن نحفظ مذهب بسند متصل به، وهذا المؤيد بالله وأخوه الناطق بالحق أحمد ويحيى ابنا الحسين الهاروني يرويا مذهبهما عن محدث آل محمد علي بن إسماعيل الفقيه عن الناصر للحق الحسن بن علي، ونحن نروي مذهبهما إليهما بالسند الصحيح، ثم قال -عليه السلام- : أنا أروي مذهبي وغير ذلك مما تقدم ذكره من طرق العلم عن السيد إبراهيم بن المهدي الجحافي قراءة عن السيد أمير الدين بن عبد الله بن تحشل إجازة، وعن غيرهما قراءة، وإجازة، عن السيد أحمد بن عبد الله الوزير، عن الإمام شرف الدين يحيى بن شمس الدين -عليه السلام-، وقال الإمام شرف الدين ما لفظه مما ثبت لنا عنه سمعاً وإجازة : لنا سند في الفقه عجيب وسبب ممتد صليب، يتصل بخاتم المرسلين عن رب العالمين ^(١) .

تشكيك النواصب :

والنواصب دائماً في كل مكان وزمان لا يرتاحون لأسانيد العترة المطهرة ، ويحاولون التشكيك في مروياتهم إن لم توجد فيما يسمونه بصحاحهم كما حدث في زمن الناصر محمد بن علي ^(٢) من بعض النواصب في التشكيك فيما

(١) - طبقات الزيدية - خ - الجزء الثالث .

(٢) - الإمام الناصر لدين الله محمد بن الإمام المهدي علي بن محمد أحد أئمة الزيدية العظماء ولد

سنة (٧٣٩ هـ) ، ودعا إلى نفسه سنة (٧٧٣ هـ) بعد وفاة والده وملك من صعدة إلى

عدن ، ومات له اليلة سنة (٧٨٤ هـ)

رواه الإمام القاسم بن إبراهيم^(١) وحفيده الإمام الهادي بن إبراهيم عليهما السلام ، وقد أحاب عليهم الإمام الهادي بن إبراهيم الوزير^(٢) بقصيدة بليغة منها :

وهم أنكروا إسناده بحسب وقاسم وعلموا في العالمين مقاسم
وهم عجبوا منه لإحداث مذهب ولـيـسـ له في الحق قالوا دعائم
إذا القاسم الرسي ضل بزعمكم فمن يهتدي إن ضل في الناس قاسم
وإن يكن الهادي إلى الحق جاهلاً على زعمكم فيه فمن هو عالم
وقالوا بأن المذهب الحق مذهب يكون من الاتباع فيه عوالم
وما كثرة الاتباع في الحق أبة إذا نعت بالفلـج فيه الأعاجم^(٣)

وكيف يشك عاقل في إسناده العترة الزكية ، والطائفة المرضية التي جمعت في أسانيدنا بين العلو العلوي والقرب النبوي ، يقول الإمام الناصر الأطروش في حقهم :

وقولهم مسند عن قول جدهم عن جبريل عن الهادي إذا قالوا

حارب الرسولين ، ودوخهم ، ألف في سيرة الهادي بن إبراهيم الوزير كتاباً ، ولم يزل ناشرًا للمطبوع أهل البيت عليهم السلام حتى توفي سنة (٧٩٣) هـ .

(١) — تقدمت ترجمته .

(٢) — السيد الإمام الهادي بن إبراهيم الوزير الحسيني من عظماء الزيدية وأكابر علمائها كان شاعراً فصيحاً ، ولد في محرة الظهراوين من شطب سنة (٧٥٨) هـ . رحل إلى صعدة وأخذ عن علمائها كما رحل إلى مكة وأخذ عن علمائها وله المؤلفات الواسعة منها : كتاب (هداية الراغبين إلى مذهب العترة الطاهرين) ، ومنها الكتاب الذي شرح فيه هذه القصيدة وأسماء غايه التنويه في إزهاق الثمويه الثمويه ، وكتاب (كاشف الغمة في حسن سيرة إمام الأئمة) ، توفي عليه السلام سنة (٨٢٢) هـ .

(٣) — انظر الفلك الدوار : ٧٥ — ٧٦ .

ويقول الإمام عبدالله بن حمزة عليه السلام :
 كم بين قولي عن أبي عن جده وأبو أي فهو النبي المهادي
 وفق يقول حكى لنا أشياءنا ماذلك الإسناد من إسناد
 أخذ مادن ودع البعيد لثأته يفتيك دانسه عن الأبعاد

والمختار عند أئمتنا عليهم السلام تقدم ماثبت عن أئمة العترة مسنداً ، أو
 مرسلاً وتقدم رواية القرابة على غيرهم من سائر الصحابة ^(١) .

لطائف الإسناد:

١- الإسناد العالي والنازل .

٢- المسلسل .

٣- رواية الأكابر عن الأصاغر .

٤- رواية الأبناء عن الآباء .

٥- رواية الآباء عن الأبناء .

٦- المديح ورواية الأقران .

٧- السابق واللاحق .

وستكلم عن كل نوع من هذه الأنواع بشيء من الإيضاح

١- الإسناد العالي والنازل .

تعريف الإسناد العالي : هو الذي قل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر برّد
 به ذلك الحديث بعدد كثير .

تعريف الإسناد النازل : هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر
 برّد ذلك الحديث بعدد أقل .

(١) - الفلك الدوار : ٧٨ .

أقسام الإسناد العالي :

ينقسم الإسناد العالي إلى قسمين رئيسين هما العلو المطلق ، والعلو النسبي .

أ - العلو المطلق : هو القرب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإسناد صحيح نظيف وهو من أجل الأقسام .

ب - العلو النسبي : وينقسم إلى أربعة أنواع :-

الأول : القرب من إمام من أئمة الحديث كالإمام جعفر الصادق عليه السلام .

الثاني : القرب إلى رواية أحد الكتب المشهورة .

وهو ماكثر إعتناء المتأخرين به من الموافقة والإبدال والمساواة والمصافحة .

— **الموافقة** : هي بين الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روي من طريقه عنه .

مثاله ما ذكره ابن حجر في شرح النخبة : (روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً قلوا رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولو رويناه ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج^(١) عن قتيبة مثلاً لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة)^(٢) .

— **الإبدال** : هو الوصول إلى شيخ بشيخ أحد المصنفين من غير طريقه ، بعدد أقل مما لو روي من طريقه عنه .

— **المساواة** : هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين — **المصافحة** : هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع

(١) — أحد شيوخ البخاري .

(٢) — شرح النخبة : ٦١ .

إسناد تلميذ أحد المصنفين ، وسميت مصافحة لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا

الثالث : من أنواع العلو النسبي هو العلو بتقديم سماع الراوي من الشيخ .

الرابع : العلو بتقديم وفاة الراوي كأن يروي الحديث عن شيخ توفي عام (٤٥٨) هـ . بالنسبة لنفس الحديث يُروى عن شيخ آخر لم يتوف إلا سنة (٤٧٨) هـ

أقسام النزول :

وأقسام الإسناد النازل خمسة : وتعرف بضد أقسام العلو فكل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول .

٢- المسلسل :

تعريفه : هو تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة للرواة تارة ، وللرواية تارة أخرى .

قال السيد صارم الدين الوزير : (وإذا اتفق الرواة في صيغ الأداء من فعل أو قول أو غيرهما من الحالات فهو المسلسل) ^(١) .

١- فالمسلسل بأحوال الرواة القولية مثل : (حديث معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : (يا معاذ إني أحبك فقل في ذُبر كل صلاة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك) فقد تسلسل بقول كل من رواه وأنا أحبك فقل) ^(٢) .

٢- والمسلسل بأحوال الرواة الفعلية مثل : حديث التشبيك باليد ،

(١) - الفلك الدوار : ٢٠٨ .

(٢) - أخرجه أبو داود .

والعقد في اليد ، وما شابه ذلك ، ومن الأحاديث المسلسلة بالعد في اليد عند الزيدية حديث الصلوات الإبراهيمية المشهورة ، وهو مارواه أبو خالد الواسطي^(١) قال : (عدهن في يدي زيد بن علي عليهما السلام قال : زيد بن علي عدهن في يدي علي بن الحسين عليهما السلام قال : علي بن الحسين عدهن في يدي الحسين بن علي عليهما السلام قال الحسين بن علي : عدهن في يدي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، وقال : علي بن أبي طالب : عدهن في يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : عدهن في يدي جبريل عليه السلام ، وقال جبريل : هكذا نزلت من عند رب العزة : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، وتحنن على محمد وعلى آل محمد كما تحنت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، وسلم على محمد وعلى آل محمد كما سلمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد) .

قال أبو خالد رحمه الله : عدهن في يدي بأصابع الكف مضمومة واحدة واحدة مع الإمام^(٢) ، ومن فوائد التسلسل اشتماله على مزيد الضبط من الرواة .

(١) - ستأتي ترجمته .

(٢) - مجموع الإمام زيد بن علي عليهما السلام : ٤٢٩ ، وقد نخرجه جمع من أئمتنا عليهم السلام وغيرهم من المحدثين .

٣- رواية الأكابر عن الأصاغر :

وهي تعني رواية الشخص عمن هو دونه في السن والطبقة أو في العلم والحفظ. وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون الراوي أكبر سناً ، وأقدم طبقة من المروي عنه مع العلم والحفظ الثاني : أن يكون الراوي أكبر قدراً لاسناً من المروي عنه كحافظ عالم عن شيخ كبير عارف غير حافظ .

الثالث : أن يكون الراوي أكبر سناً وقدراً من المروي عنه .

٤- رواية الأبناء عن الآباء :

وهي أن يوجد في سند الحديث ابن يروي عن أبيه فقط أو عن أبيه عن جده مثل الإمام زيد بن علي عليه السلام ، وكذلك الإمام القاسم بن إبراهيم وحفيده الإمام الهادي عليهما السلام وغيرهما من العترة الكرام ، وكذلك بعض المحدثين .

ومن مؤلفات أهل البيت عليهم السلام في هذا الفن سلسلة الأبريز بالسند العزيز^(١) متسلسلة بأربعة عشر أباً تبتدئ بأبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب الحسيني^(٢) ، وتنتهي بأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ،

(١) - سلسلة الأبريز بالسند العزيز من المؤلفات المتسلسلة بالأبناء عن الآباء وهي من أنفع كتب الحديث عند الزيدية لأنها اشتملت على أربعين حديثاً من جوامع الكلم وقد طبعت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م بتحقيق وتعليق محمد جواد الحسيني الجلالي وقد أحسن وأجاد ، وشرحها الإمام أحمد محمد الدين الحسن رحمه الله ، توفي (١٣٨٢هـ) في كتابه : (نظم أجود الأحاديث المتسلسلة وشرحها) ، طبعة وزارة المعارف في عهده .

(٢) - السيد العلامة الأحمدي الحسن بن علي بن أبي طالب الحسيني ويكنى شرف الدين أبي محمد ، عالم فاضل ، كريم ، سعي ، وله مسند معروف مشهور في أعلى مقوة بلخ يعرف بمسند

وهما أربعون حديثاً رواها عن آبائه سلسلة إلى عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأولها (ليس الخمر كالمعانيعة)^(١) ، وقد ذكرناها جميعاً آنفاً .
قاعدة هامة :

وهنا لابد أن نشير إلى قاعدة هامة حول رواية الأبناء عن الآباء ، فقد يقول المحدث من أهل البيت عليهم السلام حدثني أبي عن آبائه ، فيتوهم من لا خبرة له بهذا النوع أن الحديث غير مستند ، ومثال ذلك — ما حصل للحلال السيوطي ، حيث تعقب كلام الحاكم السابق بقوله : (هذه عبارة الحاكم ، ووافقه من نقلها ، وفيها نظر ، فإن الضمير في جده إن عاد إلى جعفر فجده علي ، لم يسمع من علي بن أبي طالب ، أو إلى محمد فهو لم يسمع من الحسين)^(٢) .
وهذه زلة منه وذلك :

شرف الدين وهو ملحقاً بالفرهاء ، ومتدى العلماء ، وكان رحمه الله تعالى معروفاً بالساحة واللطافة وهو من بنية السلف الصالح توفي عام (٥٣٢ هـ) . ودفن في مدخل نوبهار ، وكان رحمه الله قد سافر إلى ماوراء النهر وخرسان والعراق ، وأدرك المشائخ العظام ، وسمع الأحاديث منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وأن يتقبلوا قبضتي ، وأن يأكلوا ذبيحتي ، وأن يصلوا صلاتي ، فإذا فعلوا ذلك حرمت علينا دماءهم وأموالهم إلا بحق عليهم للمسلمين ولهم على المسلمين) هكذا ترجم له تلميذه أبو بكر عبد الله بن عمر الواعظ البلخي في كتابه فضائل بلخ انظر سلسلة الإبريز : ٢١ بتحقيق الجلالى .

- (١) — رواه أحمد بن حنبل في مسنده رقم ١٨٤٢ ، والطبراني في الأوسط ، والحاكم في المستدرک ٣٢١/٢ . واعلم بأن إمام اليمن أحمد حميد الدين قد قام بتفريغ جميع أحاديث هذه السلسلة بحملة والجلالى خرجها مفصلة ووضع فقه كل حديث منها .
(٢) — تدريب الراوي ٨٣ / ١ .

أولاً : أنه لاشك في كون الحاكم بصدد بيان المسند من أنواع الحديث دون انغلاق حيث قال : (وأصح الأسانيد) ولم يقل : (وأصح المعلقات) فكيف يحول كلامه إلى المعلق .

وثانياً : إن الضمير في (جده) يرجع إلى الإمام جعفر الصادق ، والجدة يطلق على الجد الأدنى والأوسط ، والأعلى ، وكلمة (جده) مفرد معرف بالإضافة ، وقد تقرر في علم البيان أن المفرد المعرف يفيد الإستغراق ، قال التفثازاني (ت : ٧١١ هـ) : ((واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف أو غيره ، أشمل من استغراق المثنى والمجموع ، بمعنى أنه يتناول كل جماعة جماعة))^(١) ، وعليه فكلمة (جده) — في كلام الحاكم — يعني إن كل إسناد ينتهي إلى أي جد من أجداده عليهم السلام يعتبر أصح الأسانيد ، سواء في ذلك جده الأدنى ، والأوسط ، والأعلى ، وهذا واضح لدى التأمل^(٢) .

وثالثاً : إن الإمام جعفر الصادق عليه السلام نفسه صرح بتسلسل الإسناد بالاباء في حديث رواه أهل البيت عليهم السلام ، فقد روى جماعة منهم هشام بن سالم الكوفي ، عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام قوله : (حديثي حديث أبي ، وحديث أبي حديث جدي ، وحديث جدي حديث الحسين ، وحديث الحسين حديث الحسن ، وحديث الحسن حديث أمير

(١) — مختصر المعاني : ٧٢ .

(٢) — قال في التوضيح : (وقد ثبت سماع جعفر من جده علي بن الحسين لأن مولد جعفر سنة (٨٠) هـ . ووفاء علي بن الحسين سنة (٩٣) هـ ، فقد صحب جعفر جده علي بن الحسين ثلاث عشرة سنة ، فسماعه منه يقين ، كما أن سماع زين العابدين من أبيه الحسين السبط يقين ، فإنه حضر الطف مع أبيه وعمره ثلاث وعشرون سنة ، انظر التوضيح ١ / ٣٤ .

المؤمنين وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^(١) ، وكذلك ذكر شيخنا السيد العلامة محمد الدين المويدي عن الهادي : (وقد ذكر الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ، قدس الله روحه في الجنة ، أنه مايقول إلا مايقول آباؤه ، ولايقولون إلا مايروونه عن أجداده ، حتى يتصل بأبيه علي عليه السلام ، ثم بمجده محمد صلى الله عليه وآله وسلم)^(٢) .

وقال الإمام المتوكل على الله يحيى شرف الدين^(٣) عليه السلام (لنا سند في الفقه عجيب ، وسبب ممتد صليب ، يتصل بخاتم المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم عن رب العالمين نرجو به الفوز الأسمى عنده ، ونسأله أن يوزعنا عليه وعلى سائر نعمه وشكره وحمده ثم ساقه بالقراءة متصل السند إلى الإمام المؤيد بالله بسنده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)^(٤) .

وقال الإمام أحمد بن حنبل في إسناده جعفر عن أبيه عن جده (هذا إسناد لو مسح به على مريض لشفى)^(٥) .

٥- رواية الأبناء عن الأبناء :

وهي أن يوجد في سند الحديث أب يروي الحديث عن ابنه .

(١) — الكافي ١/ ٥٣ . وقد نقلت هذه الجوابات الثلاثة بنصها من كتاب سلسلة الإبريق : ٨ المقدمة

بقلم محمد حسين الجلالي .

(٢) — لوائح الأنوار ٢/ ١٢٨ .

(٣) — تقدمت ترجمته .

(٤) — لوائح الأنوار ٢/ ١٢٨ .

(٥) — توضيح الأفكار ١/ ٣٤ . وذكره الإمام المنصور في الشافي ، وذكره السهري في جواهر

العقديين من طريق الهاديين وكأنه يريد لو كتب ومسح به أو لو قرئ على المريض ومسح يده الفاريء لشفى المريض لركة هذه الأسماء المطهرة .

٦. المذبح ورواية الأقران :

المذبح :

هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر كرواية أبي هريرة عن عائشة والعكس .

ورواية الأقران :

هي أن يروي أحد القرينين عن الآخر مثل رواية سليمان التيمي عن مسعر بن كدام .

ومن فوائد معرفته ألا يظن الزيادة في الإسناد وألا يستبدل عن بالواو .

٧. السابق واللاحق :

وهذا يعني أن يشترك في الرواية عن الشيخ اثنان مابين وفاتيهما مثل :

محمد بن إسحاق السراج المولود في سنة (٢١٦) هـ ، والمتوفى في سنة

(٣١٣) هـ اشترك في الرواية عنه البخاري المتوفى سنة (٢٥٦) هـ ،

والخفاف المتوفى في سنة (٣٩٣) هـ ، ومن فوائد معرفته تقرير حلالة

علو الإسناد وألا يظن انقطاع سند اللاحق .



الفصل الثاني

الجرح والتعديل

تمهيد:

بعد أن تعرفنا على الإسناد وأهميته ولطائفه نأتي إلى كيفية معرفة رجاله من ناحية القبول والرد، إذ هم الركيزة الأولى في معرفة صحة الحديث من عدمها. ولذلك نهض علماء الحديث من أهل البيت وغيرهم لنقد رواة الحديث وسمي هذا النقد بـ (الجرح والتعديل) .

فلم يقبلوا من الحديث إلا ما كان مروياً عن الثقات من غير فجوة ظاهرة أو خفية مع ضرورة سلامته من كل شذوذ أو علة قاذحة .
وهذا التدقيق في كيفية القبول يعتبر من خصائص الأمة الإسلامية ومما سبقوا به أمم الحضارة المعاصرة التي يصفها أصحابها بالمنهجية العلمية الدقيقة .

تعريف الجرح والتعديل :

فالتعديل هو : نسبة الراوي أو الشاهد إلى العدالة وهي المحافظة الدينية التي تحمل صاحبها على ملازمة التقوى ، والمروءة ليس معها بدعة .
والجرح هو : ظهور وصف في الراوي يثلّم عدالته ، أو يخلّ بحفظه وضبطه ، أو وصفه بصفات تقتضي تضعيف روايته ، أو عدم قبولها .

أهميته : ويعتبر علم الجرح والتعديل من أهم علوم الحديث الكاشفة عن صحته من سقمه ، ويحتل مرتبة هامة من بينها ، فهو بمثابة الحارس اليقظ للنبيه الذي يدق جرس الإنذار ، عندما يشم اعوجاجاً في الكلام ينسب إلى الرسول المختار ، صلى الله عليه وآله الأطهار ، أو يعرف وضع إسناد من صنيع نقلة

الأخبار خاصة الموالين ، لقتلة حجر وعمار الذين كان يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار^(١).

مشروعيته : ويستمد الجرح والتعديل مشروعيته من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، أما القرآن فقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بَنِيًّا فَبَيِّتُوا ﴾ (الحجرات: ٦) ، وقال تعالى : ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ... ﴾ (التوبة : ٩٧) وقال تعالى : ﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (التوبة : ٩٩) ، ففي الآية الأولى والثانية جرح وفي الثالثة تعديل .

وأما السنة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (متى ترعون عن ذكر الفاجر أمتكوه يحذره الناس)^(٢).

وقال صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة بنت قيس لما استشارته في أمر زواجها وكان قد تقدم لخطبتها معاوية وأبرجهم :

(أما معاوية فصعلوك ، وأما أبرجهم فلا يضع العصا عن عاتقه ، انكحي

(١) — إشارة إلى حديث عمار الذي قال فيه النبي المختار : (ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار) وقد رواه البخاري ١٧٢ / ١ رقم ٤٣٦ ، ١٠٣٤ / ٢ رقم ٢٦٥٧ ، ومسلم ٥ / ٤٣٠ ، والحاكم في المستدرک ٣ / ٣٨٦ وغيرهم ، ومما لا شك فيه إن حُمرًا وعمارًا قتلا بأمر معاوية بن أبي سفيان الطليق بن الطليق وابن أكلة الأكباد ، وهذا ثابت تاريخيًا لا ينكره إلا مكابر معاند . ومن المعروف أن حُمرًا وعمارًا من فضلاء الصحابة ولم يقتلوا إلا بسبب حبسهما لأسر المؤمنين وعدم سبهما له . والله تعالى يقول ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَبِعِزَّتِ اللَّهِ يَجْزِيهِمْ عَذَابًا فِيهَا وَغَصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (النساء : ٩٣) . قال الشيخ الحسن البصري (أربع خصال كن في معاوية ... لم تعد تلك الخصال وذكر منها قتله حُمر وأصحاب حُمر ، ذباويله من حُمر ، وهابيلًا له من أصحاب حُمر) .

(٢) — الكفاية : ٥٩ ، ورواه الخطيب في تاريخ بغداد ٢ / ٣٨٢ .

أسامة (١) .

ففي الحديث الأول بين ضرورة ذكر الفاجر بما فيه وهذا جرح وفي الحديث الثاني عدلٌ وجرحٌ .

أسباب الجرح والتعديل :

من المعروف أنه يشترط في الراوي شرطان أساسيان هما العدالة والضبط فإذا اجتماعا في الراوي صار حديثه مقبولاً مع سلامته من الشذوذ والعلة .

والعدالة : (هي محافظة دينية تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة) (٢) قوله (دينية) ليخرج الكافر ، وقوله على (ملازمة التقوى) ليخرج الفاسق ، وقوله : (والمروءة) ليخرج عما يذم به عرفاً ، والمروءة : هي أن يسمر بسمة أمثاله في زمانه ومكانه ، وقيل هي : أن يصون نفسه من الأدناس ولا يهيتها عند الناس ، قوله (ليس معها بدعة) ليخرج من لم يقبل رواية كافر التأويل وفاسقه وأما من قبل روايتها فيحذره أو يقول في حقيقة العدالة هي : ملكة في النفس تمنعها عن ارتكاب الكبائر والذائل المباحة .

والضبط : هو أن لا يكون الراوي مغفلاً ، أو كثير الأوهام ، أو سيء الحفظ ، أو فاحش الغلط ، أو مخالف الثقاة ، وقد تقدم الكلام حول ذلك . فمن توفرت فيه العدالة والضبط قبلت روايته ويسمى (عدلاً) ومن فقدتها أو أحدهما ردت روايته ويسمى (مجروحاً) .

(١) — الكفاية : ٥٦ — ٥٧ ، وكسر العمال ٩ / ٦٨٣ .

(٢) — هذا التعريف لابن الحاجب انظر الكاشف لذوي المقول : ٤٧ .

ثبوت العدالة : وثبتت العدالة بأحد أمور ثلاثة :

الأول : الإخبار بكون الراوي عدلاً كأن يقول المخبر العدل هو عدل .
 الثاني : الاستفاضة والشهرة فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع
 الثناء عليه كفى .

الثالث : التزكية وهي : إما أن يحكم الحاكم الذي يشترط العدالة بشهادته
 أو يعمل العالم الذي يرى العدالة شرطاً في قبول الرواية بروايته أو برواية العدل
 عنه إذا كان لا يروي إلا عن عدل .

معرفة ضبط الراوي :

ويعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين في الرواية فإن وافقهم في
 أغلب أحواله فهو ضابط . ولا تضر مخالفته النادرة ، وأما مع كثرتها فلا يحتاج
 به لاختلال ضبطه ، وأما مع الاستواء فقليل يقبل ، وقليل لا يقبل ، والصحيح
 إنه موضع اجتهد للمحتهد^(١) .

العدد الذي ثبت به العدالة والجرح :

اختلف العلماء في العدد الذي ثبت به العدالة والجرح فقال بعضهم يكفي
 خبر عدل واحد فيهما إذ القصد فيهما الظن وهما خير لاشهادة وهو قول
 الإمام المولود بالله والباقلاني ورجحه الإمام المهدي^(٢) ، وقال بعضهم لابد من
 عدلين اثنين ، واختاره الإمام القاسم بن محمد^(٣) ، وخرجه علي بن بلال

(١) - وهذا هو الأول وذلك كأخبار أبي هريرة ، ووابصة بن معبد ، ومعتل بن يسار وغيرهم وقد
 رجحه الإمام المنصور والإمام يحيى والإمام المهدي انظر الكاشف للذي العقول : ٤٩ .

(٢) - الكاشف للذي العقول : ٥٢ .

(٣) - الغاية ٦٢ / ٢ .

لسهادي^(١)، لأن في التعديل إثبات حق للمعدّل وفي الجرح إسقاط حق للمجروح والحق لا يثبت ولا يسقط بواحد .

يضاح السبب في الجرح دون التعديل :

ولا يقبل الجرح إلا مفسراً أي لابد من ذكر سبب الجرح لأنه لا يصعب ذكره ، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح فقد يجرح أحدهم بما ليس بجرح وذلك كجرح بعض النواصب لبعض الشيعة ، وسيأتي الكلام حول ذلك ، وقيل انه لا يلزم ذكر السبب إذا صدر من عارف بأسباب الجرح .

وأما التعديل فيقبل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور لأن أسبابه كثيرة يصعب حصرها، إذ يحتاج المعدّل أن يقول مثلاً : لم يفعل كذا ، ولم يرتكب كذا وهكذا .

اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد : وإذا اجتمع في راو الجرح والتعديل ففيه ثلاثة أقوال :

أحدهما : لا يرجح أحدهما على الآخر إلا بمرجح .

ثانيهما : يقدم التعديل إذا زاد المعدلون على الجارحين .

ثالثهما : يقدم الجرح إذا كان مفسراً وهو المختار لأن في تقديم الجرح جمعاً بين التعديل والجرح فإن غاية قول المعدل انه لم يعلم فسقاً ولم يظنه فظن العدالة .

والجارح يقول : أنا أعلم فسقه فلو حكمنا بعدم فسقه كان الجارح كاذباً ، ولو حكمنا بفسقه كانا صادقين فيما أخبرا به والجمع أولى ما أمكن لأن تكذيب العدل خلاف الظاهر ، هذا إذا كان مع الإطلاق .

(١) — البحر الزخار ٤٩ / ٥ ، شرح الأزهاري ٤ / ٢٠٠ .

وأما مع التعيين كأن يعين الجارح سبباً ونفاه المعدل بطريق معتبرة مثال ذلك : أن يقول الجارح قتل فلاناً ظلماً كذا في مكان كذا ، فقال المعدل رأيتُه حياً بعد ذلك أو كان القاتل عندي ، فإنهما في هذه الحالة يتعارضان فيرجع إلى الترجيح بين الخبرين فإن حصل مرجح عمل به وإن لم يحصل مرجح تساقط الخبران ورجع إلى البراءة الأصلية والله أعلم^(١) .

مواهب الجرح والتعديل :

أولاً مراتب التعديل^(٢) :

الأولى : كل رواية دخل فيها أفعال التفضيل وما أشبهه مما يدل على المبالغة كأصدق ، وأوثق الناس ، وكذلك تكرير اللفظ كثرة ثقة ، أو ثبت حجة ، أو إليه المنتهى في التثبيت ، أو حافظ متقن لأعرف له نظيراً .

الثانية : ثقة حافظ ، أو حجة متقن ، أو حافظ ، أو ضابط .

الثالثة : الدلالة على درجة بلفظ لا يشعر بالضبط مثل : (صدوق — مأمون — لا بأس به — ليس به بأس — خيار الناس) ، وعالف ابن معين في لا بأس به اختارها للتوثيق .

الرابعة : الدلالة بلفظ لا يشعر بالضبط أيضاً ، ويقل في الدلالة على الصدق مثل : (محله الصدق ، أقل من صدوق ، إلى الصدق مامو ، روي عنه شيخ وسط ، صالح الحديث ، مقارب الحديث) .

الخامسة : الدلالة على درجة الراوي بلفظ من ألفاظه السابقة مقروناً إما

(١) — الكاشف لنوي المقلوب : ٥٢ — ٥٣ .

(٢) — السبعين يقسم المراتب إلى ست ونحن وضعناها هنا حمساً لأننا الحقنا الثانية بالأولى نظراً للتقارب والمشاركة في الحكم .

بما يدل على أن الواصف غير متأكد من ثبوت هذه الصفة للراوي مثل (صدوق إنشاء الله ، أرجو لأبأس به ، صويلح) .

• حكم هذه المراتب :

١- أهل المرتبة الأولى والثانية يحتج بأهلها وإن كان بعضهم أقوى من بعض .

٢- أهل المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة يكتب حديثهم ويختار ، وقيل لا يحتج بأهلها لظهور أمرهم في عدم الضبط .

• ثانياً: مراتب المجروح :

الأولى : الوصف بما يدل على المبالغة في الكذب أو الوضع أو معاً مثل فلان أكذب الناس وأوضع الناس ، أو إليه المنتهى في الوضع — ركن الكذب — منيع الكذب .

الثانية : كذاب — أو دجال ، أو يكذب — أو يضع — أو وضع حديثاً والأخيرة أمهلها .

الثالثة : وصف الراوي بأحد الوصفين على سبيل المبالغة والجزم مثل : (متهم بالكذب — متهم بالوضع — يسرق الحديث ، أو وصفه بوصف أقل شناعة من الكذب ، والوضع مثل ساقط — هالك ، لا يعتبر به تركوه — متروك الحديث — ليس بالقوي — ذاهب الحديث) .

الرابعة : ضعيف جداً ، وارم به ، أو واه ، أو ليس بشيء ، أو لايساوي شيئاً ، أو تالف ، أو لايساوي فلساً .

الخامسة : بذكر الحديث ، ومضطرب الحديث ، أو لا يحتج به ، أو واه ، أو ضعفه .

السادسة : فيه مقال — ضعيف — تعرف وتنكر — أو فيه تلف ، أو ليس بالقوي ، أو ليس بحمدونه ، أو غيره أو ... منه ، أو ليس بعمدة ، أو ليس بحجة ، أو طعنوا فيه .

• حكم هذه المراتب :

- ١- أما أهل المراتب الأربع الأولى فلا ينجح بحديثهم ولا يعتبر به .
- ٢- وأما المرتبة الخامسة والسادسة فيعمل بحديثهم عند أهل الأصول ما لم يعرف أن خطأه أكثر من صوابه .

الجرح بالتشيع

وهنا لابد من الإشارة إلى قضية من أهم القضايا في هذا الباب وهي قضية الجرح بالتشيع المحمود ، والذي دأب كثير من المحدثين على الجرح به ، فوقعوا في تناقضات كثيرة ، وإساءات عظيمة ، في حق محمد وآل محمد ، ونظراً لأهمية هذه المسألة لابد أن نعطي لمحة عن التشيع وأهميته وسبب الجرح به .

• تعريف التشيع :

الشيعة في اللغة هم : الأتباع ، والأنصار قال صاحب مختار الصحاح : (شيعة الرجل أتباعه وأنصاره) ^(١) .

وفي لسان العرب لابن منظور : (هم القوم الذين يجتمعون على الأمر ، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيع) ^(٢) ، وفي القرآن قال تعالى ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْعَةٍ لِّإِبْرَاهِيمَ ﴾ (الصافات : ٨٣) .

(١) - مختار الصحاح : ٣٥٣ .

(٢) - انظر كتاب لقد شيعني الحسين : ٣٥ .

أما في الاصطلاح : فهم أتباع وأنصار أهل البيت عليهم السلام لما ورد في حقهم من نصوص قاضية بذلك .

جاء في كتاب الفرق والمقالات : (أصول الفرق أربعة ومنها الشيعة فالشيعة هم : فرقة علي بن أبي طالب عليه السلام المسمون بشيعة علي عليه السلام في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم المقداد بن الأسود الكندي ، وسلمان الفارسي ، وأبو ذر جندب بن جنادة ، وعمار بن ياسر ، ومن وافق مودته مودة علي عليه السلام ، وهم أول من سمي باسم التشيع في هذه الأمة ، لأن اسم التشيع قد كان لشيعة إبراهيم ^(١) .

ويقول ابن خلدون : (اعلم أن الشيعة لغة هم : الصاحب والأتباع ، ويطلق في عرف الفقهاء والمتكلمين من الخلف والسلف على أتباع علي وبنه رضي الله عنهم) ^(٢) .

ومن هنا يمكن القول بأن اسم التشيع قد غلب على كل من يتولى علياً وأبنائه ، ويأخذ سنة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم عنهم كون الإمام علي باب مدينة علمه ^(٣) .

كما أنه مفترق الطرق في الإسلام كما حدد ذلك سيد الأنام بقوله مخاطباً

(١) — الشيعة في عقائدهم وأحكامهم : ١٧ .

(٢) — تاريخ ابن خلدون : ٣٤٨ .

(٣) — إشارة إلى حديث : (أنا مدينة العلم ، وعلي بالها) الذي رواه أئمتنا وجمع من المحدثين ، رواه الإمام الهادي عليه السلام في كتاب العدل والتوحيد : ١٦٩ (رسائل في العدل والتوحيد) ، ورواه الشريف الرضي في مجازات السنة : ٢٠٣ — ٢٠٤ ، وأخرجه الحاكم في المستدرک : ٣ / ١٢٦ — ١٢٧ ، والطبراني في الكبير : ١ / ٦٥ — ٦٦ ، والحاكم المحسني — خ — شواهد التنزيل : ١ / ٣٤ ، وغيرهم كثير ، وقد تقدم تفريجه في الباب الأول .

الإمام علي عليه السلام (لا يحبك إلا مؤمن ، ولا يفضلك إلا منافق) ^(١) .
ولذلك قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه : (ما كنا نعرف المنافقين إلا
ببغضهم علي بن أبي طالب) ^(٢) .

ومن هنا تفرق الناس إلى قسمين قسم مع الإمام علي عليه السلام ، وقسم
ضده .

بداية التشيع :

ومن المعلوم أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أول من سمي علياً
وعبى بالشعة ، وأول من ربط التشيع بالإمام علي عليه السلام .
روى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : كنا عند رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فأقبل علي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
(والذي نفسي بيده إن هذا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة) ونزلت :
(**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِّ**) ^(٣) (البينة : ٧) .
وروى ابن حجر في صواعقه : (عن ابن عباس أنه قال لما أنزل الله تعالى :

(١) - هذا من الأحاديث المشهورة ، المجمع على صحتها ، ورد في كثير من كتب الحديث ، وله
شواهد ومتابعات إليك بعضها : أورده المفسر الحري في تفسيره الملحق : ٣٥٠ ، وعنه فرات
الكرخي في تفسيره ، وأخرجه مسلم : ٦٠ / ١ ، والترمذي : ٥٩٣ / ٥ عن أنس بن مالك . وأخرجه
أحمد في الفضائل ، والترمذي : ٢٩٩ / ٥ عن أم سلمة ، والذهبي في الميزان : ٢٧٢ / ٤ ، وفي
بشارة المصطفى عن الإمام علي ، وكان الإمام علي عليه السلام يقول : (قضي فانقضى ، إنه
لا عسي إلا مؤمن ، ولا يفضني إلا منافق) أخرجه مسلم : ٨٥ / ١ ، والترمذي : ٥٩٣ / ٥ ،
وغروه كثير .

(٢) - أخرجه أبو نعيم في الحلية : ٢٤٩ / ١ .

(٣) - تفسير الحري : ٣٢٨ ، وضع القدير للشوكاني : ٤٦٤ / ٥ ، انظر الحديث في تفسير الحري :
٥٣٩ .

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ (البينة : ٧) ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (مخاطباً الإمام علي :) هم أنت وشيعتك ، تأتي أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين ، يأتي عدوك غضاباً مقحمين ، قال من عدوي ؟ قال : من تبرا منك ولعنك (١) .

كما أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لفت أنظار المسلمين في مواقع كثيرة إلى أهمية الإمام علي عليه السلام ، ليكونوا معه ، وفي أحواله حين يقع مايقع ، وإلا ماذا يعني بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (رحم الله علياً اللهم أدر الحق معه حيث دار) (٢) .

(١) — الصواعق المحرقة : ٩٦ ، وقد حاول ابن حجر أن يفلس هذه الرواية ويخففها بنسبها ، المعروفة حيث قال : وشيعته هم أهل السنة ولا توهم الرافضة والشيعية قبحهم الله !! (الصواعق

١٥٣ — ١٥٥

ونقول كما قيل : —

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد

وبنكر الفم طعم الماء من سقم

ونسأل إذا كان الشيعة الذين هم أتباع أعداء ؟ فمن شيعة ؟ أم الذين قاتلوه ؟! ووقفوا إلى جانب الحكم الأموي الجائر ؟ أم الذين حاولوا بكل الوسائل تبرير ماعمله الأمويون ؟ أم الذين حافظوا على تراث أعداءه ودافعوا عنه ؟

ولييس بصح في الأذهان شيء

إذا احسناج النهار إلى دلبيل

ثم لسأذا يحاول ابن حجر في هذه الرواية التي لا يستطيع إنكارها ، ويتعمى عليه تكتدئها ، أن يحوّلها إلى من يسمون أنفسهم أهل السنة ؟ ونجد أنه في مواضع أخرى يذم الشيعة ويبرحهم ولي هذه المرة يقول : إن الشيعة هم أهل السنة قاصداً بذلك التوبة ؟ فأنه المستعان !! .

(٢) — رواه الحاكم في المستدرک : ٣ / ١٢٤ ، والترمذي : ٥ / ٢٩٧ ، وصاحب جامع الأصول :

٩ / ٤٢٠ ، وهو مما اعتمدته الأئمة الأعلام من آل البيت عليهم السلام .

ويقول في موضع آخر : (علي مع الحق والحق مع علي) ^(١) ، فالتشيع بهذا المفهوم ، وبهذه الصفة يجب أن يكون صفة كل المسلمين قاطبة .
شيئ من معاناة الشيعة :

ولقد عملت الدولة الأموية ، ومن بعدها العباسية على عارية أهل البيت وشيعتهم ، ومحاصرة فكرهم ، وكتم فضائلهم ، ولو أن الأخيرة تسترت بحبهم حتى توصلت إلى الحكم فكانت أشد من سابقتها . وأصبح التشيع مشروعاً للقتل والإبادة ، والتشريد ، وكانت عقوبة الولاء للخط العلوي الصحيح الذي تجسد فيه الحق هو الموت ، وليس الموت فحسب ، بل والتمثيل بطرق بشعة وقاسية جداً كالصلب ، والحرق ، وفصل الرأس عن الجسد . وأقامت الدولتان حظراً شاملاً لكل ماله علاقة بفكر أهل البيت عليهم السلام . حتى أن مجرد التسمية باسم (علي) تعد جريمة لا تغتفر في نظر الأمويين يعاقب حاملها !! .

مما دفع البعض أن يتبرأ من اسمه لكي لا تلحقه العقوبة ! مثل علي بن رباح اللخمي فإنه لما بلغه أن بني أمية يؤذون من كان اسمه علياً تبرأ من اسمه وقال : (لا أجعل في حل من سماني علياً فإن اسمي علي بالضم) ^(٢) .
وقال المقري : (كان بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه علي قتلوه فبلغ ذلك رباحاً فغير اسم ابنه) ^(٣) .

وكان الحسن البصري رحمه الله إذا حدث عن علي عليه السلام يقول :

(١) — تقدم ترجمه في الباب الأول .

(٢) — تقريب التهذيب : ٧ / ٢٨٠ .

(٣) — سر أعلام النبلاء : ١٠٢ / ٥ .

(قال أبو زينب ، وفي بعض الحالات يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يونس بن عبيد : (سألت الحسن قلت يا أبا سعيد : إنك تقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنك لم تره : فقال يابن أخي إني في زمن كما ترى (وكان في زمان بني أمية) وكل شيء سمعني أقوله قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو عن علي بن أبي طالب ، غير إني في زمن لا أستطيع أن أذكر علياً)^(١) .

ولم يكتف بنو أمية بذلك بل ابتدعوا لعن الإمام علي عليه السلام على المنابر ، وخصصوا الخطبة الأخيرة من خطبتي الجمعة لذلك ، جاء في صحيح مسلم عن عبدالعزيز بن أبي حازم عن حازم ، عن سهل بن سعد قال : (استعمل على المدينة رجل من آل مروان قال : " أبو حازم " : فدعا سهل بن سعد فأمره أن يشتم علياً ، قال : فأبى سهل ، فقال له " الأمير " : أما إذا أبيت فقل لعن الله أبا التراب !!! ، فقال سهل : ما كان لعلي اسم أحب إليه من أبي التراب ، وما سماه إلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم)^(٢) ، وفي سنن السترمذي عن عامر بن سعد عن أبي وقاص عن أبيه قال : " عامر " : (أمر معاوية سعداً فقال : ما منعك أن تسب أبا تراب ...)^(٣) الحديث .

وفي سنن ابن ماجه عن عامر بن سعد عن أبيه : قد معاوية في بعض حجّاته ، فدخل عليه سعد ، فذكروا علياً ، فقال منه — أي معاوية — فغضب سعد ، وقال تقول : هذا لرجل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول فيه :

(١) — قواعد التحديث : ١٤٨ ، الفلك الدوار : ٤٤ .

(٢) — صحيح مسلم : ١٢٤/٧ .

(٣) — صحيح الترمذي — تحقيق الألبان : ٢١٤/٣ ، وقال الألبان : ((حديث صحيح)) .

(من كنت مولاه فعلي مولاه)^(١) .

ولما جاء الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز رحمه الله ، أمر بإزالة تلك البدعة وأبدلها بالآية الكريمة : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (النحل : ٩٠) .

وكانت تلك العادة السيئة قد تمكنت ، وأصبحت سنة في نظر الأمويين وأتباعهم ، ولذلك عندما خطب عمر بن عبدالعزيز أول جمعة وانتهى إلى موضع اللعن ، وقرأ مكانه الآية السابقة . قام إليه عمرو بن شعيب بن محمد بن عمرو بن العاص فقال له : السنة السنة يأمر المؤمنين ، يحرضه على لعن الإمام علي عليه السلام فقال له عمر : اسكت قبحك الله فتلك البدعة البدعة ، ومضى في خطبته^(٢) .

تأثير الدولتين الأموية والعباسية على الحديث :

وقد تأثر المحدثون من سياسة الدولتين الأموية والعباسية ضد الشيعة ، ولذلك هرعوا إلى محاصرة الشيعة من جانب آخر وهو جانب الرواية ، فإذا ورد عن أهل البيت أو شيعتهم حديث ضعفه بمحرد وروده عنهم ، وجعلوا التشيع المحمود المأمور به قدحاً في العدالة ، وضعفاً في الرواية ، مع أن العدالة لا تكمل إلا به ولتأكيد معرفة رأي المحدثين نورد نصين حول الشيعة والنشيع: الأول للذهبي ، والثاني لابن حجر .

(١) — سنن ابن ماجه — تحقيق الألباني : ٢٦/١ ، قال الألباني : ((حديث صحيح)) .

(٢) — أمالي المرشد بالله الخامسة : ١٥٣/١ .

• النص الأول :

قال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي الشيعي : (شيعي جلد ، لكنه صدوق ، فلنا صدقُهُ ، وعليه بدعته .

وقد وثقه أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وأبو حاتم ، وأورده ابن عدي في الضعفاء وقال : كان غالباً في التشيع . وقال السعدي : زالغ مجاهر .

فلسقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع ؟ وحد الثقة العدالة والإتفاق فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة ؟! وحوايه : أن البدعة على ضربين : بدعة صغرى ، كغلو التشيع ، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق ، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم ، مع الدين والورع والصدق فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة .

ثم بدعة كبرى ، كالرفض الكامل والغلو فيه ، والخط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، والدعاء إلى ذلك . فهذا النوع لا يحتج بهم ولاكرامة .

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم ، هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية ، وطائفة ممن حارب علياً ، وتعرض لسيهم .

والغسالي في زماننا وعرفنا ، هو الذي يكفر هؤلاء السادة ، ويترأ من الشيخين أيضاً ، فهذا ضال مفتر . ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً بل يعتقد علياً أفضل منهما (^(١)) اهـ

وقال في ترجمة أخرى لأبان (وهو صدوق في نفسه ، عالم كبير ، وبدعته خفيفة ولا تعرض للكبار) (^(٢)) .

(١) — الميزان ٤ / ١ — ٥ .

(٢) — سر أعلام النبلاء : ٦ / ٣٠٨ .

• النص الثاني :

لابن حجر قال : (والتشيع محبة علي ، وتقديمه على الصحابة ، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ، ويطلق عليه رافضي وإلا فشيعة . فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح باليغض فغال في الرفض ، وإن اعتقد الرحمة في الدنيا ، فأشد في الغلو) ^(١) .

ومن خلال هذين النصين نفهم الآتي :

أولاً : أن المحدثين يضعون التشيع عموماً في باب الابتداع ويجرحون به ، وهذا نوع من المجازفة والتحكم بلا دليل ، أو بينة .

ينيات أنهاؤها أدعاءً ، والدعاءوي مالم تقرموا عليها

بل إن الأدلة والبراهين تؤكد ضرورة موالاة المؤمنين فما بالناس بأمير المؤمنين الذي ميز الله بحبه بين الإيمان والنفاق فجعل حبه إيماناً ، وبغضه نفاقاً .

كما إن المحدثين أنفسهم سيقعون في إشكال على كلامهم هذا لأنهم إن كسانوا يحسبون علياً عليه السلام وهذا مانظنه فيهم لزمهم ما لزم الشيعة من وصمة التشيع لأن السلامة من التشيع كما هو واضح من كلام ابن حجر عدم محبة علي عليه السلام .

وإن كانوا يغيضونه لزمهم النصب والنفاق كما قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لعلي (لا يحبك إلا مؤمن ، ولا يغيضك إلا منافق) ^(٢) .

(١) — هدي الساري مقدمة فتح الباري : ١٧٩ / ٢ .

(٢) — تقدم ترجمته .

والمنافق لاتقبل روايته بالإتفاق وبالرغم من ميل ابن الأمير الصنعاني^(١) إليهم إلا أنه استنكر هذه القاعدة وعلق على الذهبي في جعله التشيع بلا غلو ولا تحرق^(٢) من البدع فقال واصفاً هذا النوع من التشيع بأنه لايد أن يكون (صفة لازمة لكل مومن ، وإلا فما تم إيمانه إذ منه موالة المؤمنين ، ولاسيما رأسهم وسابقهم ، فكيف يقول : فلو ذهب حديث هؤلاء — أي الموالين لعلي والمحبي له — وما الذي يذهب به بعد وصفه — أي الذهبي — لهم بالدين والصدق والورع ؟ ! ليت شعري أيذهب فعلهم لما وجب من موالة رأس المؤمنين الذين لو أدخلوا بواجب ، وكان قادحاً فيهم ؟ ! . والله در كثير من التابعين وتابعيهم^(٣) لقد أتوا بالواجب ودخلوا تحت قوله سبحانه وتعالى :

﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (الحشر: ١٠) ، وتحت قوله تعالى : ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ أَلْبَسُوهُمْ يَإِخْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (التوبة : ١٠٠) .

ومن هاهنا يُعلم أن القول بأن مطلق التشيع بدعة ليس بصحيح^(٤) ،

(١) — السيد العلامة المتهجد محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسني الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير أحد العلماء الأعلام ولد سنة (١٠٩٩ هـ) . بمدينة كحلان . وله تراث علمي واسع ، ومؤلفات كثيرة منها توضيح الأفكار ، منحة الفقار ، حاشية كتاب ضوء النهار ، سبل السلام ، الروضة الندية ، شرح منظومة التحفة العلوية وغيرها . توفي سنة (١١٨٢ هـ) .

(٢) — إشارة منه إلى كلام الذهبي السالف الذكر عندما قال (وهذا كثير في التابعين وتابعيهم) .

(٣) — ممرات النظر — خ —

وقال معترضاً على تحديد ابن حجر للشيعة : (فعلى هذا كل زيدي رافضي وكل مؤمن شيعة ، فإنه يحبه — يعني علياً — كل مؤمن — إلى أن قال وصح أنه لا يخرج عن اسم الشيعة إلا من تجرد عن محبته ، فحينئذ يخرج عندهم عن هذه الوصمة وهذا عجيب)^(١) .

ثانياً : إن تقدم الإمام علي عليه السلام على غيره من الصحابة يعتبر عند المحدثين من الغلو وقد صرح بذلك ابن حجر بأن قال : (من قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشييعه ، ويطلق عليه رافضي)^(٢) ، وهذا أيضاً نوع من المجازفة والمغالطة ، والتحكم بلا دليل أو برهان .

لأن الغلو لا يتحقق إلا بإطلاق مالا يحل إطلاقه في المحبوب المغلو في حبه أو فعل مالا يحل فعله أما الإمام علي عليه السلام فقد ورد في حقه من الفضائل مالا نستطيع حصره حتى أن الذهبي نفسه قد صرح بذلك فقال بعد رواية حديث (لا يحبك إلا مؤمن ولا يفضلك إلا منافق) — ومناقب هذا الإمام حجة أفردقا في مجلدة وسميته بـ (فتح المطالب في مناقب علي ابن أبي طالب رضي الله عنه)^(٣) ، وقال إمام المناظلة أحمد بن حنبل : (لم يتقل لأحد من الصحابة ما نقل لعلي)^(٤) .

ولا بأس بإيراد بعض فضائل هذا الإمام العظيم ، ولو أن المقام ليس مقام سرد فضائل ولكن ليكون القارئ الحصيف على بينة من الأمر وليتبع الدليل المميز للحق من الباطل . فمما ورد في حقه من القرآن الكريم قوله تعالى :

(١) — لوامع الأنوار : ١ / ١٩٤ .

(٢) — هدي الساري في مقدمة فتح الباري : ٢ / ١٧٩ .

(٣) — تذكرة الحفاظ : ١ / ١٠١ .

(٤) — تذكرة الحفاظ : ١ / ١٠١ .

﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ زَاكِيُونَ ﴾ (المائدة : ٥٥) .

ولم يوت الزكاة في حال ركوعه إلا الإمام علي عليه السلام عندما أتى سائل وهو يصلي فسأله فمد بإصبعه فأخذ السائل الخاتم وجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره فنزلت هذه الآية المذكورة وقد رواها أئمتنا ، وجمع من المفسرين والمحدثين ^(١) .

ومن السنة النبوية المطهرة قوله صلى الله عليه وآله وسلم : (ألسنت أولى بكم من أنفسكم ؟ قالوا: بلى يا رسول الله . قال : فمن كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من ولاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله) ^(٢) ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : (ألا ترضى أن تكون مني

(١) — الكلام يطول حول هذه الآية ، واختصاص أمر المؤمنين بها فمن رواها من أئمتنا الإمام الهادي في الأحكام : ٣٧ / ١ ، والإمام المرشد بالله في الأمالي الحميرية : ١ / ١٣٧ وذكرها الحيري في تفسيره : ٢٥٨ ، وغیرهما كثير وأوردها ابن كثير في تفسيره : ٢ / ٧١ ، والشوكاني في فتح القدير : ٢ / ٥٠ ، والطبراني : ٦ / ١٨٦ ، والخصاص في أحكام القرآن : ٢ / ٥٤٢ ، وفي مجمع الزوائد : ٧ / ١٧ ، ومناقب زين المغازلي : ٣١١ ، وقال ابن شهر آشوب الحافظ : اجتمعت الأمة على أن هذه الآية نزلت في علي عليه السلام لما تعقد بمائمه وهو راكع ، لاختلاف بين المفسرين في ذلك : ذكره الثعلبي ، والماوردي ، والقشيري ، والقزويني ، والرازي ، والسيابوري ، والفلكي ، والطوسي ، والطبري ، في تفاسيرهم عن : السدي ، ومجاهد ، والحسن والأعمش ، وعقبة بن أبي حكيم ، وغالب بن عبد الله ، وقيس بن الربيع ، وعباية الرقي ، وعبد الله بن عباس ، وأبي ذر الغفاري ، انظر تحقيقات أحاديث تفسير الحيري : ٤٣٨ — ٤٤٧ .

(٢) — حديث القدير من الأحاديث المتواترة المشهورة ، أخرجه الإمام أبو طالب في الأمالي : ٣٣ ، والإمام المؤيد بالله في أماليه : ٩٠ ، وغیرهما كثير من أئمتنا كما أخرجه الحاكم في المستدرک : ٣ / ١٣٢ ، وأحمد في المسند : ١ / ٣٣١ ، والنسائي في الخصائص : ٤٥ ، ومسلم : ٢ / ٣١٧ قال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، هذا الخبر قد بلغ حد التواتر ، وليس كعبر من الأخبار

بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لاني بعدي^(١) ، وهذا نص قاطع على أن علياً عليه السلام أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما إن هارون أفضل إسرائيليين بعد موسى عليهما السلام ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : (لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله ، يفتح الله على يديه ، كرار وليس بفرار)^(٢) ، ولم يكن هذا الرجل إلا أمير المؤمنين عليه السلام إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على أفضليته لاستطيع حصرها فهذا الله ورسوله قد قدماه ، وفضلاه عليه السلام ، فماذا يقول أهل الحديث ؟ كما إن مجموعة من الصحابة الأجلاء يعتقدون أفضلية الإمام علي عليه السلام على غيره ، وتقديمه على من سواه ، بناء على الأدلة ، وعلى افتراض المحدثين ، أن من قدمه فهو غال أو رافضي ، فيلزم هؤلاء الصحابة الأجلاء ما يلزم غيرهم من هذا الافتراض المشووم ، ويتقضى قول المحدثين بعدالة جميع الصحابة .

مالك من كثرة الطرق ، وطرقه مائة وخمس طرق ، انظر التحف : ٣٢٥ ، قلت وقد تبعها السيد الأسمن في موسوعة الضعفة القدير ، وقال المقيلي في الأبحاث المسددة : ٢٤٤ : (فإن كان مثل هذا — أي حديث القدير — معلوماً وإلا فما في الدنيا معلوم) ، وقال السيد المحدث محمد إبراهيم الوزير : (إن حديث القدير يروى بمائة طريق وثلاث وخمسين طريقاً) .

(١) — وحديث المنزلة أيضاً من الأحاديث المتواترة عند أهل البيت عليهم السلام ، وسار الأئمة أخرجه الإمام زيد في المجموع : ٤٠٧ ، والإمام الهادي في الأحكام : ٣٨ / ١ ، والإمام أبو طالب في الأمالي : ٣٢ ، والبخاري : ٩٩ / ٥ ، ومسلم : ١٨٧٠ / ٤ ، والحاكم : ١٠٩ / ٣ ، وأحمد بن حنبل : ١٧٧ / ١ ، وغيرهم كثير .

(٢) — حديث الراية من الأحاديث المشهورة الصحيحة عند أئمة الإسلام ، أخرجه أهل البيت عليهم السلام ، ورواه البخاري : ١٣٥٧ / ٣ ، ومسلم : ٢٤ / ٥ ، وابن حبان : ٤٣ / ٩ — ٤٥ ، وغيرهم كثير .

فممن قدمه من الصحابة : عمار بن ياسر ، والمقداد ، وأبو ذر ، وسلمان ، وأبو أيوب ، وخزيمة بن ثابت ، وخباب ، وجابر ، وأبو سعيد الخدري ، وزيد بن أرقم ، وأبي بن كعب ، وحذيفة ، وبريدة ، وسهل بن حنيف ، وأبو الهيثم بن التيهان ، وعثمان بن حنيف ، وأبو الطفيل ، والعباس بن عبدالمطلب وبنيه ، وبنو هاشم كافة ، وبنو المطلب كافة ، وغيرهم كثير ، ويلحق بهم مجموعة كبيرة من التابعين كأويس القرني ، وصعصة بن صوحان وأخوه زيد ، وسفيان الثوري ، وغيرهم خلق كثير .

قال السيد العلامة محمد بن عقيل^(١) مطلقاً على قول ابن حجر بعد أن عدد مجموعة من الصحابة المفضلين علياً على الشيخين : (ويلحق هؤلاء من التابعين وتابعي التابعين من أكابر الأئمة ، وصفوة الأمة ، من لا يخصى عددهم وفيهم قراءة الكتاب ، وجرح عدالة هؤلاء هو والله قاصمة الظهر)^(٢) . وقال الإمام محمد بن عبد الله الوزير^(٣) : (فهؤلاء القوم قد جعلوا مجرد

(١) - السيد العلامة محمد بن عقيل أحد العلماء الأحناف ، والشيخ الفضلاء ، ولد في ترم من محافظة حضرموت سنة (١٢٧٩ هـ) . تعلم على يد والده ، وعلى عمه محمد بن عبد الله ، وعلى السيد العلامة الكبير أبو بكر بن شهاب رحل إلى أكثر مدن اليمن ، وهاجر إلى سغافورة ، وأسس مجلس الإشتارة الإسلامي ، وأسس لها جمعية إسلامية ، ومجلة وحريّة ، وأنشأ مدرسة إسلامية - كما إن له رحلات إلى الهند واليابان والصين ، وروسيا ، وبرلين ، وفرنسا ، وإلى العراق وسوريا ، ومصر مراراً ، وأفاد كثيراً من أهالي هذه الدول وله المؤلفات العظيمة ومنها : العتب الجليل على أهل الجرح والتعديل ، والنصائح الكافية ، والرهان يرد تزكية أبي سفيان ، وله غيرها من الرسائل المفيدة توفي سنة (١٣٥٠) في الحديدة رحمة الله عليه ورضوانه .

(٢) - العتب الجليل : ٣٤ .

(٣) - السيد العلامة الكبير ، والإمام الولي محمد بن عبد الله الوزير الحسيني ، أحد أئمة الزيدية وعظماها ، قام سنة (١٢٧٠ هـ) . وله المؤلفات العلمية الزائرة بالعلوم المفيدة ، والأفكار

التشيع وصمة في اصطلاحهم ، ينزهون كبارهم عنه ، لكن يرد عليهم سؤال : مايقول أهل السنة هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحب علياً وأهل بيته أو لا ؟!

إن قلتم بالثاني خالفتم ماورد في كتبكم ، وكتب أهل الإسلام الناصة على أنه كان يحبهم ، بل خالفتم الضرورة ، وإن قلتم بالأول فلا يخلو إما أن يحبهم ، ولا يقدم علياً على المشايخ ، أو يقدمه عليهم ، إن كان الأول لزمكم على اصطلاحكم أنه شيعي ، والشيعي عندكم فيه وصمة ، وإن كان الثاني لزمكم على اصطلاحكم أنه صلى الله عليه وآله وسلم شيعي ، غال ، رافضي — الخ — لا تقبل روايته في أهل البيت ، مع أنه قد روي بالسواتر أنه قدمه ، لأنه في آية المباهلة^(١) جعله نفسه ، ونفس النبي أقدم^(٢) .

تعجب واستغراب !!!

ومن العجيب إن من يسمون أنفسهم بعلماء الجرح والتعديل يوثقون

السديدة ، ومنها : كتاب (فرائد الآلآي في الرد على المقلبي قال شيخنا العلامة بحالدين الملبدي : (أروع فيه علوم آل محمد ، وبيان عقائدكم ، وحل شبه من غند عن الطريق الأقوم ، والصرائط الأعظم ، مايلج خاطر ، ويقر الناظر ، كيف لا ومؤلفه الإمام الذي له في كل بحر بحال ، ومن كل علم مقال) انظر التحف : ٢٦٢ ، توفي رحمة الله تعالى عليه سنة (١٣٠٧) هـ . عن تسمين عاماً .

(١) — وهي قوله تعالى : ((تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين)) (آل عمران : ٦١) نزلت في أهل البيت لمباهلة نصارى نجران انظر تفسير الحري : ٢٤٧ ، وتفسير ابن كثير : ٣٧١ / ١ ، وفتح القدير : ٣١٦ / ١ ، وتفسير الطبري : ٣ / ٢١٢ ، وأسباب النزول : ٧٤ — ٧٥ ، وصحيح مسلم : ٧ / ١٢٠ ، ومسنند أحمد : ١ / ١٨٥ ، والترمذي في السنن : ٢٩٣ / ٤ ، وغيرهم كثير .

(٢) — فرائد الآلآي — خ — ، انظر لوامع الأنوار : ١٩٤ / ١ .

النواصب^(١) في أغلب أحوالهم ، ويجرحون الشيعة على الإطلاق بالرغم من الفرق الكبير بينهما .

فالنواصب ييغضون أمير المؤمنين عليه السلام ، بينما الشيعة يدينون نبيه ، والرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد أكد بأنه (لا يجه إلا مؤمن ، ولا يغيضه إلا منافق) ! والله تعالى يقول : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ ﴾ (المنافقون : ٢) .

والأمر الذي يدعو للإستغراب والإعجاب أنهم يوثقون من جرحه الله ورسوله ، ويجرحون من وثقه الله ورسوله .

ومن له مسكة عقل حكم بيطلان هذه القاعدة الناتجة عن سياسة الدولة الأموية !! وأدرك ضررها على ديننا الإسلامي الخفيف .

قال ابن حجر متعجباً مستغرباً : (وقد كنت أستشكل توثيقهم الناصبي غالباً ، وتوهينهم الشيعة مطلقاً ، ولا سيما أن علياً ورد في حقه (لا يجه إلا مؤمن ولا يغيضه إلا منافق) ثم ظهر لي في الجواب عن ذلك أن البغض هاهنا مقيد بسبب وهو كونه نصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن من الطبع البشري بغض من وقعت منه إساءة في حق المبغض والحب بالعكس ، وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالباً .

والخير في حب علي وبغضه ليس على العموم ، فقد أحبه من أفرط فيه حتى ادعى أنه نبي أو إله ، تعالى الله عن إفكهم .

والذي ورد في حق علي من ذلك ، قد ورد مثله في حق الأنصار ، وأجاب عنه العلماء : إن بغضهم لأجل النصر كان ذلك علامة نفاقه وبالعكس .

(١) — هم من ينصبون العلاء لآل محمد أو لعلي وأبنائه .

فكذا يقال في حق علي ، وأيضاً فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة ، والتمسك بأمور الديانة بخلاف من يوصف بالرفض ، فإن غالبهم كاذب^(١) ، ولا يتورع في الاختبار والأصل فيه أن الناصبة اعتقدوا أن علياً رضي الله عنه قتل عثمان أو أعان عليه ، فكان بغضهم له ديانة يزعمهم ، ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قتل أقاربه في حروب صفين^(٢) .

تعقيب على كلام ابن حجر :

علق السيد العلامة محمد بن عقيل على كلام ابن حجر بقوله : (كلام الشيخ^(٣) وجه واستشكاله صحيح لأن ذلك الصنيع — أي توثيق الناصبي ، عنوان الميل والجرور ، والشيخ من أهل الإطلاع ، والحفظ فاعتراه هنا دليل واضح ، وحجة ثابتة على صنيع القوم الذين اعتادوا سب آل محمد وهو مع ذلك علامة فشو النصب ، وشيوعه ، وغلبة أهله في تلك الأيام التي اعتادوا فيها سماع سب أخي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وخف عليهم وقعه مع أنه سب لله جل جلاله ، وسب لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم . فلم تنب عنه أسماعهم ، ولم تنكره قلوبهم ، وحمدوا على ذلك ، واستخفوا به لأنه صار أمراً معتاداً ، وفاعلوه أهل الرئاسة ، والصولة .

أفسد الاعتراف بتوثيقهم الناصبي غالباً وهو منافق بشهادة النبي يجوز لنا

(١) — الروافض الذين رفضوا الإمام زيد بن علي عليه السلام ، ويطلق على الرافضين لأهل البيت ، في كل زمان ، ومكان ، ولا شك أن لكاذب الروافض القدماء ، من القرنين عشر في الحديث ، والسير ، والتراجم ، والمقاتلة ، إسهام في إصدار مثل هذه الأحكام على الشيعة بأكملهم ، ولو قرأنا كتب الرجال والحديث عند هؤلاء ، لوجدنا العجب المعجب .

(٢) — ملخص التهذيب : ٤٥٨ / ٨ .

(٣) — وهو توثيق الناصبي غالباً ، وجرح الشيعي مطلقاً .

التقليد بدون بحث وتدقيق ، فنقبل ما زعموا صحته ؟ كلا بل الواجب البحث والتدقيق ، والإحتراس الشديد ، وان لا نغتر بشيء مما روه بإسناد فيه ناصي ، وان جل رواته عنه ، وكثر المغترون والمحتجون به والجازمون بصحته ، اللهم إلا ما شهدت بصحته القرائن ، أو تواتر ، أو عضده مايكسبه قوة ، أو كان مما يشهد عليهم بالضلال ، وعلى مذهبيهم بالبطلان .

ومن عرف ما اعترف به الشيخ من صنيع القوم ، وعرف ما قلناه لا يبقى عنده شك في أن كثيراً مما صححوه من مرويات النواصب كذب موضوع ، ومروجية شركاء واضعية ، والمناضل عنهم منهم إذا علموا حلية الحال وتعمدوا .

والأمر الثاني الذي استشكله الشيخ (توهينهم الشيعة مطلقاً) واستشكله هنا واضح وجيه إذ كيف أن يعد التشيع المحمود المأمور به مما توهن به عدالة المتصف به ، والصواب إنشاء الله : ان العدالة الكاملة لا تحصل إلا به ، فكل من وهنوه أو جرحوه لمجرد تشيعه الحسن المأمور به ، أو كان جرحوه من النواصب أو ممن يتهم في أمر الشيعة المرصية لاختلافه ، وإياهم في المذهب والعقيدة لا يلتفت المتصف إلى ذلك الجرح ، ولا يبالي بذلك التوهين بالنسبة لمن حسنت حاله ، وظهرت عدالته . وهذا الحكم بالنسبة لعموم الرواية ، وأما بالنسبة لخصوص ما يتعلق برواية مناقب أهل البيت الطاهرين عليهم السلام ، ومثالب أعدائهم فينبغي أن يتلقى بالقبول جميع مرويات من سوى الرضاة ، والمشهورين بالكذب .

لأن رواية الراوي لمناقب آلهم عليهم السلام ، ومثالب أعدائهم امانة قوية دالة على متانة دينه ، وشدة يقينه ورغبته فيما عند الله تعالى . ولذلك

عرض نفسه وعرضه بما رواه للبلاء . فصنيعه هذا يجعل المنصف على أن يغلب على ظنه صدقه ، لاسيما فيما له أو لجنسه أصل في الكتاب العزيز ، أو السنة الصحيحة ، أو رواه غير من ذكر ولو من طرق فيها وهن ، ومن المعلوم أن الرواية الصحيحة لاتفيد أكثر من غلبة الظن وهي حاصلة هنا . والتهمة منتفية هنا مهما غمقت الشبه .

ولكن التهمة واضحة جليلة في رواية من يروي فضائل أناس تعطى الاقطاعات العظيمة لراوي مناقبهم ، ومخترعها ، ويقرب ويشفع من يشيعها ، ويمدح ويتسابق الراغبون في عرض الحياة الدنيا إلى الرواية عنه تعزراً بما ، وتزلفاً إلى أهل الشوكة ، ودمعاً لرؤوس الرافضة ، ونصراً للسنة !! يزعمهم ويمدح على ذلك وتأول سيئاته . قال الشيخ ابن حجر : ولاسيما أن علياً ورد في حقه (لايجبه إلا مؤمن ، ولايبيغضه إلا منافق) .

قال السيد محمد بن عقيل معلقاً : (ورود هذا وما في معناه صحيح ثابت ، وذلك يقضي بمدح محب علي عليه السلام ، ويذم مبغضه ، فكيف ساع عكسهم القضية ، فوثقوا غالباً مبغض علي عليه السلام وهو منافق ، ووهنوا محبه مطلقاً وهو مؤمن ، فصنيع القوم هنا مما يتحجر العاقل المنصف في تأويله . ولكن الشيخ في جوابه على ما استشكله وقع تحت تأثير تقليد أسلافه ولذلك وقع في التخطي كما ترى في الأمور التالية :

الأمر الأول : انه قال (إن البغض هاهنا مقيد بسبب وهو كونه نصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وتوضيحه أن بغض علي لا يكون نفاقاً إلا إذا كان بسبب نصره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فمن أبغضه لهذا السبب فهو منافق .

والصواب ان بغض علي عليه السلام لا يصدر من مؤمن أبداً لأنه ملازم للنفاق ، وحبه لا يتم من منافق أبداً لأنه ملازم للإيمان .

فتقييد الشيخ بغض علي الدال على النفاق بأنه الذي يكون سببه نصرته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خطأ وغفلة ظاهرة ، لأنه يلزم منه الغاء كلام المعصوم بتخصيصه علياً بهذا ، لأن البغض لأجل نصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفر بواح ، سواء كان المبغض بسببه علياً أو غيره مسلماً أو كافراً ، أو حيواناً ، أو جماداً .

ألا ترى لو أن مكلفاً أبغض مطعم بن عدي ، أو أبا البحرى اللذين ماتا على الشرك لأجل سعيهما في نقض الصحيفة القاطعة ، ووصلهما بذلك رحم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بني هاشم ألا يكون ذلك المبغض كافراً لبغضه الكافر من هذه الجهة ؟

ولو أن آخر أبغض كلياً من أجل حراسته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أو حصاراً من أجل حمله لإياه ، أو الفار من أجل ستره له عن المشركين لكان كافراً بذلك اتفاقاً فما هي إذا فائدة تخصيص علي عليه السلام بالذكر فيما يعم المسلم والكافر ، والحيوان والجماد ، فتقييد الشيخ الغاء وإهدار لكلام المعصوم ، وإبطال له .

والحق أن حب علي عليه السلام مطلقاً علامة لرسوخ الإيمان في قلب المحب ، وبغضه علامة وجود النفاق فيه خصوصية كما هي في أخيه النبي صلوات الله وسلامه عليهما وعلي آلهما .

ويؤيد هذا قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(١) (آل عمران : ٦١) ،

وغير ذلك من الأحاديث النبوية الصحيحة .

والشيخ قد غفل عن هذا لاستشعاره بحلالة من وثق النواصب غالباً ، ووهن الشيعة مطلقاً ، وعكس الأمر ، ونظراً لذلك فقد وقع في التخطيط مرة ثانية كما ترى في الأمر الثاني .

الأمر الثاني : قال الشيخ : (لأن من الطبع البشري بغض من وقعت منه إساءة في حق المبغض ، والحب بالعكس) .

أقول : ليس هذا من هذا الباب ، فإن علياً عليه السلام لم يسيء إلى أحد من مبغضيه ومن قتله علي من آباء مبغضيه ، وقراباتهم فإنما قتل الحق ، ونفذ فيه علي عليه السلام أمر الله جل جلاله ، وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو في قتله لهم محسن ، مستحق الشكر من أولئك الذين أبغضوه . ولو حاز بغضه على ذلك أو عذرناهم في بغضهم له لذلك لكان لمناققي قريش وأشباههم عذر في بغضهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقتله صناديدهم ، ولا قائل بذلك ، كيف لا وربنا سبحانه يقول ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَلْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾ (النساء : ٦٥) .

نعلم : لو وجد في قلب ضعيف الإيمان شيء لا يملكه من نفسه ، ولا يستطيع دفعه فقد يعذر فيه إذا عمل بخلافه ، واستغفر ولم يظهر منه شيئاً ، وحاول دفعه بكل ما في وسعه ، وهذا شأنه شأن ما يلقيه الشيطان في الأنفس من الوسوسة في الخالق عز شأنه . أما عقد القلب على بغض علي عليه السلام ، وتسبوت ذلك البغض فيه فلا يكون مطلقاً إلا في منافق قطعاً ولعنة الله على الكاذبين .

وإذا انضم إلى البغض سب ، أو تنقيص فأمره أشد ، وصاحبه مارق عاد لله ولرسوله بدون شك فلا يغرنك ما تتابع فيه رجال بدون تحقيق وتمحيص .

الأمر الثالث : قال الشيخ ابن حجر : (وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالباً) . كلامه هذا غير واضح ، ولم يظهر لي ما أراد الشيخ بهذه العبارة لأنه إن أراد أن علياً ظلمهم في دنياهم فذلك قول لم يقله أحد يعتد به من قبل الشيخ ولا بعده . وإن أراد إن علياً كبجهم عن الظلم ، وعن اتخاذ عباد الله عِوَالاً ، ومال الله دُوالاً ، وعن قلبهم الدين ظهراً لبطن عاد إلى ما ذكرناه من أنه منفذ لأمر الله تعالى ، وأمر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فيجب حبه لذلك . ويكون بغضه بسبه من أقوى علامات النفاق والهلاك ، وعدم التدين ، كيف لا وقد جاء في علي : (من أحب علياً فقد أحبني ، ومن أحبني فقد أحب الله ، ومن أبغض علياً فقد أبغضني ، ومن أبغضني فقد أبغض الله) .

فهل يجوز أن يكون المبغضون المؤذون علياً الذين قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أوردناه ، وكثيراً مثله عدولاً ثقات ، أمناء على دين الله تغلب فيهم العدالة والصدق والورع ، ويعامل أعداؤهم المحبون علياً عليه السلام أهل الحق بالتوهين والجرح ؟ .

في لمسي ماء وهل ينطق من في لمسه ماء ؟

وأما مقاله الشيخ : (بأن الخير في حب علي ، وبغضه ليس على العموم فقد أحبه من أفرط فيه حتى ادعى أنه نبي ، أو أنه إله تعالى الله عن إفكهم) أقول هذه القضية لا تخص علياً وحده فمن أحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واعتقد أنه إله ولا دخول لهذا فيما نحن بصدده ، ومثل هؤلاء الغلاة في المشائخ وال دراويش ، ونحن لا نمدح ولا نحب إلا من أمر الله بحبه كما أمر الله .

الأمر الرابع : قال الشيخ : (والذي ورد في حق علي من ذلك قد ورد مثله في حق الأنصار) .

قال العلامة محمد بن عقیل : قد اعتاد بعض من كمن في سويداء قلبه بغض مولى المؤمنين علي عليه السلام ان يتبع ذكر كل منفيه من مناقب علي لا يستطيع جحدھا بما يشوهھا ، أو يوهم مساواة غيره له فيها حسداً من عند أنفسهم ولو بأن يكذبوا ويخترعوا ، أو ينقلوا ما يعرفون بطلانه أو ضعفه كثير هذا حتى صار من ليس مثلهم في مرض القلب يتبعهم في صنيعهم هذا هية للإنفرد ، واحتراساً عن أن ينز بالرفض ، أو انقياداً للتقليد ، وبلها ، أو غفلة ، ولعل الحامل للشيخ على ما ذكره هنا بعض هذا .

وما الذي يضر أو بغض من مقام أمير المؤمنين عليه السلام العالي أن يشاركه من أووا ونصروا ، وقاتلوا وقتلوا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قاتلوا وقتلوا مع علي عليه السلام وهل هناك قبيلة تضاهي الأنصار ؟ .

فقد نصر الله بهم نبيه ، وأعز بسيوفهم دينه ومع هذا فهناك فرق بين حبه وحبه ، فحبه معلق على اسمه العلم لا يقبل أي احتمال ، وحبه الأنصار يراد به الجمع ، فالألف واللام لاتفيد استغراق الأفراد فالحب والبغض متعلق بالمجموع لا بالأفراد وفي حق علي الحب والبغض متعلق بذاته الطاهرة^(١) .

تبصرة المتقين بتناقض المحدثين :

وإليك أيها القاريء الكريم ملخصاً لبعض الأدلة الدالة على عيب المحدثين ، وجرحهم للمؤمنين وتعديلهم للفاسقين :

الدليل الأول : تجدهم يروون كثيراً من الفضائل القاضية بحجوب اتباع

(١) — انظر العتب الجليل : ٣٢ — ٥٥ .

أهل البيت ، ولا يعملون بمقتضاها بل يعملون محبتهم قدحاً وجرحاً ، وقد عرفت ذلك فيما تقدم . وقد أحسن القاضي العلامة أحمد المسوري^(١) عندما قال : (إني لأكثر التعجب ، وما عشت أراك الدهر عجباً — من رجل عالم بمصادر الأمور ومواردها ، وكيفية الاستدلال ومقاصدها ، ودلالات الألفاظ على معانيها ، وتراه وهم كثيراً ، وما ذاك إلا لإرادة الله عز وجل إظهار الحق على ألسنتهم وأيديهم حجة عليهم ، وإن رأوا إنكارها — يوردون ويردون عن الله عز وجل وعن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم — تلك الأدلة والنصوص والقواطع في حق أهل البيت عليهم الصلاة والسلام على الخصوص ، مما لا يمكن دفعه لفظاً ولا معنى ، ولا سنداً ولا متناً ، حتى إذا استتجت منه فائدتها ، وطلبت منه عائدها بوجوب اتباعهم الذي هو مقتضاها في علم أو عمل أنكر وبرطم ، ولوى عنقه وتجهم ، إن ذكرت عنده خلافهم رأها نكراً ، أو رأى من يتابعهم في مقالة أو مذهب عده مبتدعاً ، أو سمع بقراءة في كتبهم ومؤلفاتهم أخذها هزواً ولعباً . فما أدري ما أبقى لهم من معاني تلك الأدلة والنصوص ، وأي فضل ترك لهم على الناس !؟ إذ أوجب عليهم أن يكونوا تبعاً ، والله قد جعلهم متبوعين ومؤخرين ، والله قد جعلهم مقدمين !! وأجل النظر فيما تجده من كتب كثير من محدثي العامة وفقهائها فلا تطلقها إلا على هذا النهج ، متى كان الباعث هو مجرد التأليف والتصنيف وجمع الحديث والترصيف ، حَسَرَ اللثام ، وأبان الكلام وما ترك باباً إلا قصده ، ولا مسموعاً أو معقولاً إلا أوردته ، فإذا كان المقصود هو اعتقاد مقتضى تلك الأدلة والعمل به ، زاغ عنها وتبرأ منها ، ونسي ما كان منه فيها ،

وأعانهم على ذلك كثير من أصحابنا بتكثير سوادهم ، واغتفار اعتقادهم ، وما يتوهمه كثير منهم من أن صناعة علم الحديث وقوانينه وقواعده إنما عُني بها محدثوا الفقهاء دون أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم ، حين رأوا من المحدثين قعقعة من غير مطر ، وجمعية من دون طحن ، من غير تأمل لتلك القواعد التي كثروها ، والأصول التي بطروها ، وما فيها من الإضطراب فيما بينهم ، وشدة الاختلاف بين شيوخهم^(١) .

الدليل الثاني : تجدهم يبرحون الشيعة ويشددون الجرح في الرواية التي لا تستق معهم ، ثم تراهم يروون عنهم ، مع أنهم لا يسلمونهم من الغمز واللمز في أغلب أحوالهم وعلى سبيل المثال أكتفي بذكر ثلاثة أمثلة :

١- المثال الأول : عبيد الله بن موسى بن أبي المختار شيخ البخاري قالوا في وصفه : كان من حفاظ الحديث ، إماماً في الفقه والحديث والقرآن موصوفاً بالعبادة والصلاح ، لكنه شيعي^(٢) ، وقال الذهبي : كان صاحب عبادة بن وليد ، صاحب حمزة ، وتخلق بأدابه إلا في التشيع المشووم فإنه أخذ عن أهل بلده المؤسس على البدعة^(٣) .

٢- المثال الثاني : على المدني الحافظ المحدث الشيعي ملأ البخاري صحيحه بحديثه وقال : (ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المدني)^(٤) .

(١) - الرسالة المقتلة : ١٤ - ١٦ .

(٢) - تهذيب التهذيب : ٥٣٩ / ١ .

(٣) - الميزان : ١٧٠ / ٢ .

(٤) - سر أعلام النبلاء : ٤١ / ١١ .

وقد تكلم فيه من تكلم على الشيعة ، وذكره العقيلي في الضعفاء فلما رأى الذهبي أن البخاري قد ملأ صحيحه بحديثه دافع عنه وقال متقدماً العقيلي: (بس ما صنع — أي العقيلي — ولو ترك حديث علي ، وصاحبه محمد ، وشيخه عبد الرزاق ، وعثمان بن أبي شيبة ، وإبراهيم بن سعد ، وعفان ، وأبان العطار ، وإسرائيل ، وأزهر السمان ، وهز بن أسد ، وثابت البناني ، وجريس بن عبد الحميد ، لغلقنا الباب ، وانقطع الخطاب ، ولما نت آثار ، واستولت الزنادقة ، ولخرج الدجال ، فما لك عقل يا عقيلي إلى أن قال : وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث مع كمال المعرفة بنقد الرجال وسعة الحفظ ، والتبحر في هذا الشأن ، بل لعله فرد زمانه في معناه)^(١) .

المثال الثالث : عبد الرزاق بن همام الصنعائي ، المحدث الحافظ الكبير الشيعي ، ذكر رجل معاوية في مجلسه فقال : (لا تُقَدَّر مجلسنا بذكر ولد أبي سفيان)^(٢) عاب عليه المحدثون قوله هذا !! كما عيبَ عليه روايته لفضائل الإمام علي عليه السلام ، ومثالب غيره .

وأي رواية من هذا القبيل تعد من المناكير في نظرهم ، ولكن لم تطبق هذه القاعدة على الحافظ عبد الرزاق ، بل قال أبو صالح : محمد بن إسماعيل الضارري : (بلغنا ونحن بصنعاء عند عبد الرزاق أن أصحابنا يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل وغيرهما تركوا حديث عبد الرزاق ، وكرهوه فدخلنا من ذلك غم شديداً ، وقلنا : قد أنفقنا ورحلنا وتعبنا فلم أزل في غم من ذلك إلى

(١) — الميزان : ٢ / ٢٣١ .

(٢) — الميزان : ٢ / ١٢٧ .

وقت الحج ، فخرجت إلى مكة فلقيت بها يحيى بن معين ، فقلت له : يا أبا زكريا ما نزل بنا من شيء بلغنا عنكم في عبد الرزاق ؟ .

قال : وما هو ؟ قلنا : بلغنا أنكم تركتم حديثه ، ورغبتم عنه .

فقال : يا أبا صالح لو أردت عبد الرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه (^(١)) .

فبالله عليك أيها القارئ كيف يجرحون بقية الشيعة بالرغم أنهم لم يروا إلا مثل ما رأى عبد الرزاق ؟

فهذا شريك بن عبد الله القاضي تكلموا فيه لكونه قال عند ما ذكر عنده معاوية بالحلم : (ليس بحليم من سفه الحق ، وحارب علياً) (^(٢)) .

قال العلامة المقبل : (ومن المضحكات عند المحدثين أنهم ينعمون على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه حتى يجرحون من يقول ود أنه معه في كل المواطن ، كشريك القاضي ، ومن لا يخصص ، ثم تراهم يفتنون بكفر من لا يساعدهم على نواذر ما عليها معرّج ، ويرون ما المعلوم خلافه لكل من عرف ذلك بلا حياء) (^(٣)) .

الدليل الثالث : تجدهم يتعسفون في تأويل فضائل الإمام علي عليه السلام الصحيحة ، ويقدرحون فيها ، ويجرحون رواها ، وبالمقابل يلتمسون الأعذار لنسائي معاوية القبيحة ، ويدلون بحجبه وواضعي فضائله ١١ .

والأمثلة على ذلك كثيرة أبسطها حديث الأكل الذام لمعاوية الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم : (لا أشبع الله بطنه) (^(٤)) ، لأنه عصي

(١) - الميزان : ١٢٨ / ٢ .

(٢) - الميزان : ٤٤٥ / ١ .

(٣) - العلم للشامخ : ٣٤١ .

(٤) - أمرجه سلم : ١٧٢ / ٥ وغيره .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين ناداه عدة مرات ، ولم يستجب بل ظل لاهياً بالأكل ، مشتغلاً به فدعا عليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بأن لا أشيع الله له بطناً ، واستجاب الله دعائه ، فقد كان يأكل كثيراً ولا يشيع . فجاء المحدثون وحاولوا أن يقلبوا هذا الذم إلى مدح .

قال الذهبي : (فسرره بعض المحبين لا أشيع الله بطنه حتى لا يكون ممن يجوع يوم القيامة ، لأن الخير عنه ، أي الرسول — أنه قال : (أطول الناس شعباً في الدنيا ، أطولهم جوعاً يوم القيامة)^(١) . ثم قال : هذا ما صح ، والتأويل ركيك ، وأشبهه منه قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم من سبته أو شتمته من الأمة فاجعله له رحمة)^(٢) .

وهذا عجيب جداً يتعسفون في كلام النبي المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم ، الذي قال الله فيه : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (النجم : ٣ — ٤) . من أجل معاوية فلماذا أبها العقلاء يتحول كلام النبي الذم لمعاوية إلى مدح وفضيلة ؟ ولماذا يحاولون وبكل الوسائل التماس الأعذار لابن أكلة الأكباد ، ورحم الله المحدث النسائي فلقد سقط شهيداً بسبب أنه سئل وطلب منه أن يخرج فضائل لمعاوية ، كما أخرجها في كتابه الخصائص للإمام علي عليه السلام فاستغرب رحمه الله من هذا السؤال وقال : أي شيء أخرج ؟ .. (لا أشيع الله بطنه) ، فهاجموه ومات شهيداً ، فإننا لله وإنا إليه راجعون .

ومن الغريب ان مسلماً أورد حديث الذم المذكور في باب البر والصلة ، ولم

(١) — سر أعلام النبلاء : ١٢٣ / ٣ .

(٢) — أخرجه مسلم : ١٦٨ / ٥ ، سر أعلام النبلاء : ١٢٤ / ٣ .

يكتف المحدثون المحبون لمعاوية بذلك بل صححوا الأحاديث الموضوعة في فضائل معاوية ، وحاولوا بكل ممكن الدفاع عنها ، وتكثير طرقها فمنها ما ذكره ابن عساكر (اللهم علم معاوية الكتاب والحساب وقره العذاب)^(١) . قالوا : معضل سقط منه راويان ، ولكن الذهبي دافع عنه بأن له شاهداً قريباً ، وساق عدة روايات .

ومن فضائله على حد زعمهم : (كاد معاوية أن يبعث نبياً من حلمه واستمانه على كلام ربي)^(٢) سبحانه الله أي حلم فيمن حارب علياً ، وسفه الحق ، وأي أمانة فيمن قتل المؤمنين ، ووضعوا في حقه أكثر من هذا فتنبهوا أيها العقلاء !! .

أما الأحاديث الصحيحة الواردة في حق الإمام علي عليه السلام فإنهم يحاولون بكل الطرق تضييقها ، وإذا لم يتسنى لهم ذلك تعسفوا في فهمها وتأويلها .

وإذا روى أحد في مثالب معاوية شيئاً قالوا عنه كذاب فيها هو إبراهيم بن ظاهر بوصف بذلك بسبب أنه روى شيئاً في مثالب معاوية ، فمزقوا ما كتبوا عنه من الأحاديث ، وقال أبو حاتم كذاب وأما إذا روى الراوي شيئاً في مناب الإمام علي عليه السلام فإنهم يسارعون في جرحه وتكذيبه كما حدث لكثير من الشيعة .

بينما إذا وضع الراوي شيئاً في فضائل معاوية سارعوا في مدحه وتصديقه .

(١) — تاريخ دمشق : ٣٩٩ / ٢٤ ، وما بعدها حتى : ٩٣ / ٢٥ ، ومسنند أحمد بن حنبل : ١٢٧ / ٤

، والطبراني : ٢٥٢ / ١٨ ، ومن المعلوم أنه لم يصح في فضل معاوية شيء .

(٢) — تاريخ دمشق : ٣٩٩ / ٢٤ ، وما بعدها حتى : ٩٣ / ٢٥ ، ومسنند أحمد بن حنبل : ١٢٧ / ٤

، والطبراني : ٢٥٢ / ١٨ ، ومن المعلوم أنه لم يصح في فضل معاوية شيء .

قال السيد محمد بن عقيل : (يشتد عجي من صنع بعض العلماء وضيق صدورهم من ذكر فضائل مولى المؤمنين ، فيطلبون توهينها وردها بكل حيلة ولو كان فساد ما يطلبونه ظاهراً بينا كما مر بك . وقد استحکم هذا الداء وورثه خلفهم عن سلفهم فيثقل على قلوبهم المريضة سماعهم مناقب أمير المؤمنين عليه السلام وفضائله كذكره بالسيادة كما في الحديث السابق سياقه فتغلى مراحل حسدهم في صدورهم وتسود الدنيا في عيولهم ويتخطبهم شيطان النصب وتتفخ أوداجهم من الغيظ (قل موتوا بغيظكم) .

وقد اسخن الله عيولهم بما وصل إلينا من مناقب سيدنا ومولانا صنو نبينا عليهما وآلهما الصلاة والسلام وما أخرجه الله بقدرته من بين الكتمين كتم الحسد ، وكتم الخوف على النفس وهذا من خوارق معجزات نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقد جرت العادة بأن ما اعتمده أهل الدولة ستره أو تكاتف علماء الدين على إخفائه قلما يظهر ويتواتر ، وهنا جاء الأمر بالعكس رغماً عن جد الفراغة في طمسه ، وشباطين العلماء في القاء الشبه وبث الأضاليل في سبيل ظهوره .

ومن عرف ما أشرنا إليه انثلج فواده بصحة كثير طعن في اسناده نواصب العلماء ومقلدوهم من مناقب أمير المؤمنين وإن قيل في رجال أسانيدها ماقبل من تضعيف أو توهيم أو تضليل وعلى أقل الحالات يقطع الموقف بأنها أقرب إلى الصحة من كثير مما قالوا بصحته من مناقب الغير ممن يقرب ويمدح ويكرم ويشفع من يروي فضائلهم وتقطع له الإقطاعات العظيمة ويستفيد الصلات الجسميمة ويوصف بأنه من أئمة السنة وأهلها فإن ترقى وزاد فادعى ضعف سند متقبه لعلي ، وأهل البيت عليهم السلام أو حكّم على شيء من ذلك

بالوضع أو طعن في بعض رواقنا ولو ظلماً وزواً قالوا أنه من أنصر أهل زمانه
للجنة وأصلبهم فيها واغتفروا له ما صنع حتى وضعه الأحاديث^(١).

الدليل الرابع : نجد أنهم يتعمدون ترك الرواية عن أهل البيت الذين طهرهم
الله تظهراً ، وعن شيعتهم بينما يسارعون في الرواية عن النواصب والفساق ،
والقتلة الخمسة على جرحهم ، ومن الأمثلة على ذلك :
أولاً : نماذج ممن تكلموا فيهم وهم ثقات لجرّد أنهم من أهل البيت ، أو من
شيعتهم :

١- جعفر الصادق بن محمد الباقر ، بن علي زين العابدين ، بن الحسين
السيدي ، بن أمير المؤمنين عليهم السلام .

قالوا فيه بر صادق ، كبير الشأن ، لم يحتج به البخاري^(٢) قال علي بن
المديني : (سئل يحيى بن سعيد القطان عنه ، فقال : في نفسي منه شيء ،
ومجالد أحب إلي منه)^(٣) وقال ابن سعد : (كان كثير الحديث ، ولا يحتج به ،
ويستضعف)^(٤) .

أقول : سبحانه الله ابن رسول الله ، ووارث علمه يستضعف ، ولا يحتج
بسه ، كيف وهو الصادق الذي قال فيه مالك (اختلفت إليه زماناً ما كنت
أراه إلا على ثلاثة خصال إما مصل ، وإما صائم ، وإما يقرأ القرآن ، وما
رأيت يحدث إلا على طهارة)^(٥) وهو كالجبل لا يضره قول القائلين ، ولا شتمات

(١) - العتب الجليل : ٧٦-٧٧ .

(٢) - الميزان : ١/ ١٩٢ ، تقريب التهذيب : ١/ ١٣٢ .

(٣) - الميزان : ٣/ ٨ - ٩ ، تقريب التهذيب : ٢/ ٢٢٩ .

(٤) - تهذيب التهذيب : ٢/ ١٠٤ .

(٥) - تهذيب التهذيب : ٢/ ١٠٥ .

الشامتين :

باناطح الجبل العالي لتكلمه أشفق على القرن لا تشفق على الجبل
وقد علق العلامة الأديب أبو بكر بن شهاب الدين ^(١) على عدم احتجاج
البخاري به بأبيات شعرية قال فيها :

قضية أشعبه بالمرزنة هذا البخاري إمام الفنة
بالصادق الصديق ما احج في صحيحة واحج بالمرجئة ^(٢)
ومثل عمران بن حطان ^(٣) أو مروان وابن المرأة المعطنة
مشكلة ذات عور إلى حيرة أرباب النهى مُلجئة
وحق بيت يحمته السورى مفدة في السر أو مبطنة
إن الإمام الصادق انجسى بفضله الآي أنت منبنة
أجل من في عصره رتبة لم يقترف في عصره سبنة
فلامنة من ظفر إمامه تعدل من مثل البخاري فنة ^(٤)

(١) - السيد العلامة الشاعر أبو بكر بن عبد الرحمن بن شهاب المدين الحسيني ، ولد سنة (١٢٦٢هـ) بقرية حصن آل فلوقه - تريم ، ونشأ على التقوى والصلاح في حجر والده ، ونعت رعاية أميه الأكبر العالم العابد ، وأخذ عنه وعن غيره حتى برع في جل العلوم ، واشتغل بالتدريس والإفتاء ، وكان رضي الله عنه متفانياً في حب أهل البيت الطاهرين ، هاجر إلى مكة ، وأخذ عن السيد العلامة أحمد بن زهير دخلان ، له الكثير من المؤلفات في الأصول والفقه والمهندسة والحساب ، والمنطق ، وغيرها من الفنون ، ولم يزل عالماً عاملاً حتى وافته الربة سنة (١٣٤١هـ) .

(٢) - المرجئة : هم الذين يقولون الإيمان قول بلا عمل .

(٣) - العنب الجميل : ٥٩ - ٦١ .

(٤) - عمران بن حطان من أشد المعادين لأهل البيت عليهم السلام وهو مداح قاتل أمير المؤمنين قال فيه :

قال السيد العلامة محمد بن عقیل :

(وقد توهّم بعض اخواننا أحسن الله إلينا وإليهم أن عدم رواية البخاري في صحيحه عن جعفر الصادق كانت اتفاقية ، أو لعذر آخر ، وغفلوا عما صرح به ابن تيمية الحراني في منهاجه من ارتياب البخاري في الصادق ، ومن عرف أن البخاري قد روى عن جعفر الصادق في تاريخه ، وعرف من هم الوساطة بين البخاري وجعفر لم يستعب نفسه في التمحلات ، وإنا لله وإنا إليه راجعون^(١) .

وقال أيضاً : (أحتج السنة في صحاحهم بمعفر الصادق إلا البخاري فكأنه اغترى ، بلغه عن ابن سعد ، وابن عياش ، وابن القطان في حقه على أنه احتج ببعض شياطين النواصب ومناقبهم ، وهنا يتحير العاقل ولا يدري بماذا يعتذر

بالسريرة من تقى ما أراد بها إن
إن لأدكسره يوماً فأحبه

وقد أحسب عليه بعدة فصائد ومنها ما قاله بكر بن حماد :

على مشربة من غروي لورته لظي كانه لم
كانه لم يبرد قعقداً بغيره

وقال الأسفرائيفي بحمياً على عمران بن حطان :

وَقَدْ رَكِبْتُ ضَلَالًا عَنْكَ بَقَانَا
يَوْمَ الْقِسَامَةِ لِأَزْلَمِي وَرَضَوَانَا
وَصَارَ أَيْدِي مَنْ فِي الْكُفْرِ مِيزَانَا
أَرْجُو بِذَلِكَ مِنَ الرَّحْمَنِ غُفْرَانَا

(١) - العتب الجميل : ٦١ .

عن البخاري رحمه الله (١).

وقال الشيخ محمد أبو زهرة : (ومن الغريب أننا نجد بحوار هؤلاء من عدني القرن الثالث من يتشكك في رواية الإمام الصادق عترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ويتكلم في الثقة في حديثه : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ (الكهف : ٥) .

ولكنه التعصب المذهبي يُعمي وبصم ، وليس في قول الغالين ، ولا في قول المشككين ما يُنقص من مقام الإمام الصادق الجليل ، فلم يُنقص من مقام جده علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، كذب الكذابين عليه كما لم يضر عيسى بن مريم عليه السلام إفتراء المفتريين عليه ، ما بين منكر لرسالته ، ومدع لألوهيته (٢).

وقال الذهبي معلقاً على كلام يحيى القطان : (هذه من زلفات يحيى القطان ، بل أجمع أئمة الشأن على أن جعفر أوثق من بحالد ، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى (٣) .

وقال السيد العلامة صارم الدين الوزير : (هذا القول مشعر بأن القطان كان من نواصب البصرة العثمانية ، ولو وفق مولى عميم لم بغض من هذا الإمام العظيم ، وإذا كان هذا كلام حافظ القوم في الصادق ، فما ظنك بغيره وقد كنت قلت في ذلك شعراً :

(١) — العتب الجميل : ٦١ .

(٢) — الإمام الصادق : ٣٩ .

(٣) — سر أعلام النبلاء : ٦ / ٢٥٦ .

رام يحيى بن سعيد	للك يا جعفر وصما
واتى فيك بقول	ترك الاسماع صما
وارى عبيد تمهم	عن طريق الحق اعمما
غلب النصب عليه	فاغتدى ببط وهما
عكر الترجيح لما	علم المخذول لهما
يا بني الزهراء لا قد	س من رام لكم نقصاً وذمما
إنما الفائز من	تابعكم حرباً وعلما
ومعاديكم شقي	لم يصيب علماً وحلما
وغداً يحشر فليمن	حرم الشهيد الماء
غضب الله عليهم	فامطلبوا ناراً وإثماً ^(١)

٢- الحسن بن الإمام الشهيد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، قال الشيخ محمد بن عقيل : (فاضل ، صالح ، جليل ، روى عن عدد من أهل البيت وغيرهم ، قال في تقريب التهذيب : (وثقه الدارقطني ، قال ابن حاتم قلت لأبي ماثقول فيه ؟ فحرك يده ، وقلبها يعني يعرف ، وينكر ، وقال ابن عدي : لا بأس به إلا أني وجدت في حديثه بعض النكرة ، وقال ابن المديني فيه ضعف ، وقال ابن معين لقيه ولم أسمع منه ، وليس بشيء) .

أقول : لازال الكلام لابن عقيل — تأمل يرحمك الله هذا الجرح المبهم ، والقبح المظلم ، ومنه يظهر لك شدة التحامل المشين على هذا الفاضل الكامل ، وانفس لم يرقبوا فيه محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يعرفوا له فضل العلم والصلاح ، ولم تشفع له عندهم فضيلة القرون المفضلة ، لأنه رحمه الله

(١) — التلك البوار : ١٤٤ .

توفي لنحو تسعين من المحرة ، ولم يراعوا فيه الولادة ، ولا القرابة ، وليس له ذنب يبيع لهم تنقيصه ، والإزراء به ، فما هي تلك النكارة التي وجدها ابن عدي ، وأين هي ؟

إن النكارة الواضحة الجلية موجودة فيما قالوه فيه ، وفي أمثاله ، وفيما قبلوه من المنافقين النواصب ، وما أشبع مقالة ابن معين ، وإلى الله إياهم ، وعليه حسابهم ، والله الإمام جعفر الصادق عليه السلام إذ يقول :

فنعنا بمننا عن كل من لا يريدنا وإن حسنت أوصاله ونعوته
فمن جاءنا يامرحباً بمحبته يحمد عندنا ودأً قديماً بفسوته
ومن صد عنا حسبه الصد والقلبي ومن فأتنا يكفيه أنا نفسه^(١)

٣ — الحافظ ابن عقدة : أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي ، مولى بني هاشم . قال الذهبي : (حافظ العصر ، والمحدث البحر ، وكان إليه المنتهى في قوة الحفظ ، وكثرة الحديث ، وصنف وجمع وألف في الأبواب والتراجم ، ثم قال : ومقت لتشييعه)^(٢) .

قال الدارقطني : (أجمع أهل الكوفة أنه لم يُرى بالكوفة من زمن ابن مسعود إلى زمن ابن عقدة أحفظ منه ، قال أبو العباس (ابن عقدة) : (أنا أجيب في ثلاثمائة ألف حديث من حديث أهل البيت وبني هاشم)^(٣) .

وقال الدارقطني : (كان ابن عقدة يعلم ماعند الناس ، ولا يعلم الناس ماعنده) ، وإلى جانب هذا الثناء والمدح تجد الغمز والقدرح بسبب تشييعه ،

(١) — الضب الجميل : ٦٣ — ٦٤ .

(٢) — تذكرة الحفاظ : ٣ / ٨٣٩ ، وسر أعلام النبلاء : ١٥ / ٣٤٠ — ٣٥٥ .

(٣) — الميزان : ١ / ٦٤ — ٦٥ .

حيث قال الذهبي ومقت لثيعة ، ومغزى هذا الكلام أنه لو كان ناصياً لأحبوه ، وأغرقوا في مدحه ، والإشادة به أيما إشادة ، وهنالك الكثير من الأمثلة مما لا نستطيع حصره ، والخلاصة أنهم يجرحون كل شيعي ، أو راوي لقضائل آل محمد عليهم السلام ، أو مخالف لما يهوونه ^(١) .

ثانياً: نماذج ممن رروا عنهم وهم غير ثقات ممن سب أمير المؤمنين ،

(١) — قال الإمام القاسم بن محمد عليه السلام : (قلادة يعرف بها أهل الأهواء من المحدثين أن من خالف ما يهوونه ، ويذهبون إليه من الأباطيل يجرحونه ، فإن أجهلوا تركوه ، فمن ذلك ما روى السبكي في طبقاته عن يحيى بن معين أنه قال : الشافعي ليس بثقة لما كان يتشيع ، وطعن المحدثون على الفقهاء الأربعة فقالوا : إن أبا حنيفة فقيه العراق يروي عن الضعفاء والمجاهيل ، وضعفه في نفسه النسائي ، وابن عدي ، وجماعة إلى قوله : وحكوا عنه أنه كان يعتمد القياس ، وإن خالف النص ، قال بعضهم رد بقياسه أربع مائة وثلاثين حديثاً ، إلى أن قال : وإن مالكا فقيه دار الهجرة ، يروي عن جماعة متكلم فيهم إلى قوله : وإن إمام المحدثين أحمد بن حنبل يروي عن جماعة كذلك ، وقال ابن معين : سُنَّ أحمد يروي عن عامر ، وكذلك طعنوا على أبي خالد وقد عسله أئمة الهدى ، قال الفقيه يحيى بن حميد المقراني في كتاب توضيح المسائل : (روى الحموي الشافعي في تاريخه أن الشافعي أسر إلى الربيع أنه لا يقبل شهادة أربعة من الصحابة : معاوية ، وعمرو بن العاص ، والمغيرة ، وزباد ، فلم يكن ذلك بقليل عند النواصب ، ثم ذكره مقالته السبكي في طبقاته ، عن يحيى بن معين أن الشافعي ليس بثقة ، وقال أيضاً منتقداً على قواعد المحدثين : (ومنها أنهم قالوا : إنه يعني أبا خالد وضاع ، يريدون لما خالف مذهبهم ، إلى قوله : وقد حصرنا بذلك على جماعة من أهل الصدق منهم إسماعيل بن أبان ، وجرير بن عبد الحميد ، وخالد بن مخلد القطراني ، وسعيد ابن عمر و بن أشوع ، وسعيد بن فيروز ، وسعيد بن كثر بن عفر ، وعبيد بن العوام ، وعباد بن يعقوب ، وعبدالله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وعبد الملك بن أعين ، وعبدالله بن عيسى العنسي ، وعدي بن ثابت الأنصاري ، وعلي بن الجعد ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وفطر بن خليفة الكوفي ، ومحمد بن جحادة الكوفي ، ومحمد بن فضيل بن غزوان ، ومالك بن إسماعيل أبو غسان ، كل هؤلاء جرحوا بالتشيع وروايتهم لقضائل آل محمد ، وكذلك جرحوا عدة من أهل هذا الشأن مما لا أحصى ولا يسمه المسطور) ١ - هـ ، انظر لوائح الأنوار : ١ / ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .

وَأَدَانَ بِيَغْضَاهُ :

١- عمران بن حطان : من أشد المعادين لأهل البيت عليهم السلام ، وهو الذي رثى عبدالرحمن بن ملجم قاتل الإمام علي عليه السلام :

ياضربة من بقي ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
إني لأذكره يوماً فأحسبه أولى البرية عند الله مـيزانا
أكرم بقوم بطون الأرض أثبرهم لم يخلطوا دينهم بغياً وعدوانا
فقد در المرادي السذي ففكت كفاه مهجة شر الخلق إنسانا
أمسى عشية عشاء بضربته مما حسناه من آلائم عربانا^(١)

بعد أن قرأت هذه الأبيات إليك ما قالوا فيه : قال في التقريب : (صدوق إلا أنه كان على مذهب الخوارج)^(٢) .

وقال العقيلي : (لا يتابع على حديثه)^(٣) ، روى عنه صالح بن سرج ، عن عائشة مرفوعاً (يوتى بالقاضي العدل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يضمن أنه لم يقض بين اثنين في ثمرة قط)^(٤) .

قالوا في هذا الحديث غريب جداً .

قال الذهبي : (كان الأول أن يلحق الضعف في هذا الحديث بصالح أو بمن بعده ، فإن عمران صدوق في نفسه ، قال العجلي : تابعي ثقة ، وقال أبو داود : ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ، فذكر عمران بن

(١) - البداية والنهاية : ٣٦٤ / ٧ ، العتب الجليل : ١٢٢ .

(٢) - تقريب التهذيب : ٨٢ / ٢ - ٨٣ .

(٣) - الصفا الكبير : ٢٩٧ / ٣ - ٢٩٨ .

(٤) - الميزان : ٢٧٦ / ٢ .

حطّان ، وأبا حسان الأعرج^(١) ، وقال قتادة : كان لا يهتم في الحديث^(٢) ، هذا كلامهم في مدح قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام .

قال الشيخ محمد بن عقيل معلقاً على الأبيات التي مدح عمران بن حطان ابن ملجم قاتل عليا : (لا يشك مسلم أن هذه الأبيات أشد إيلاماً للنبي ولوصيه عليهما أفضل الصلاة والسلام وعلى آلهما الكرام من تلك الضربة ، فمن الوقاحة والإيذاء للنبي والوصي ذكر ابن ملجم ، وعمران ، ومن على شاكلتهما بغير اللعن ممن يدعي الإسلام ، وقد ردّ علي ابن حطّان بعض علماء أهل السنة ، منهم القاضي أبو الطيب رحمه الله قال :

إنني لأبرأ مما أنت قائله في ابن ملجم الملعون هاتان
إنني لأذكره يوماً فألعنه ديناً وألعن عمران بن حطّانا

(١) — قال السيد محمد بن عقيل : (فمن الغرابة بمكان أن يقول مسلم أن الخوارج من أصحاب أهل الأمراء حديثاً ، بل هم أكذب من دب ودرج ، وأذناهم منهم ، ومن شاء أن يعرف صحة هذا فليأخذ منهم ، أو ليطلع كتبهم المعتمدة عندهم ، يجدهم يبرمون بأن من نص النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أنه أشقى الآخرين عبدالرحمن بن ملجم ، قاتل صنو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، بقي من أهل الفضل والدين ، بل وبشهادة له بالجنة كثر منهم ، ويعتقدون أن ذا الخويصرة الخبيث من المشهود لهم بالجنة ، وإن أهل النهروان خيار بررة ، وهم المارقون من الدين قطعاً بنص الأحاديث الصحيحة المتقدمة ، ويزعمون أن الإمام الحسن بن علي ، وابن عباس عليهم السلام منهم إلى كثير من كتبهم الواضح المكشوف ، وكفى بقولهم فيمن هو نفس النبي وصنوه ، وأخوه ، شاهداً على زورهم وفجورهم . إن أشقى الأولين وهو عاقر الناقة كافر لا ينازع كرمه مسلم ، فهل يكون أشقى الآخرين مسلماً ، وفي المتأخرين من الكفار الكوف الألو ف يكون المسلم أشقى من الكفار ؟ وقد زعم بعضهم أنه كان متأولاً ، أكل تأويل بعذر به متحله ويتفق به ؟ سبحان الله هنا هتان عظيم (العتب الجليل : ٣٨ .

(٢) — الميزان : ٢٧٦/٢ .

عليك ثم عليه الدهر متصلاً لعائن الله إسراء وإعلاناً
فأنتم من كلاب النار جاء لنا نص الشريعة برهاناً وتبياناً^(١)

٢- عمر بن سعد بن أبي وقاص :

قال الذهبي : (هو في نفسه غير متهم ، لكنه باشر قتل الحسين عليه السلام ،
وفعل الأفاعيل)^(٢) وقال أيضاً : (صدوق ، لكن مقتله الناس لكونه أميراً على
الجيش الذين قتلوا الحسين عليه السلام)^(٣) ، وقال العجلي : (روى عنه
الناس ، تابعي ثقة ، وهو الذي قتل الحسين)^(٤) ، ولما اتسع الخرق على الرافق
لم يستطع ابن معين توثيقه ، عندما سئل عنه أهو ثقة ؟ فقال : كيف يكون
قاتل الحسين ثقة .

وحدث يحيى بن سعيد عنه ، فقال له رجل : أما تخاف الله ؟ تروي عن
عمر بن سعد ؟ فبكي وقال : لا أعود . يا أبا سعيد هذا قاتل الحسين ، أعين
قاتل الحسين تحدثنا ؟)^(٥) .

٣- مروان بن الحكم الأموي قالوا عنه :

(كان يسب علياً كل جمعة)^(٦) ، ولأه عثمان الخاتم فحانه ، قال للحسين
عليه السلام : (أنتم أهل بيت ملعونون ، فقال له الحسين عليه السلام :

(١) - العتب الجميل : ١٢٢ .

(٢) - الميزان : ٢ / ٢٥٨ .

(٣) - الميزان : ٢ / ٢٥٨ .

(٤) - الميزان : ٢ / ٢٥٨ .

(٥) - تقريب التهذيب : ٢ / ٥٦ .

(٦) - سر أعلام النبلاء : ٣ / ٤٧٧ .

وبللك قلت هذا ؟ والله لقد لعن الله أباك على لسان نبيه وأنت في صلبه ^(١) .
قال الذهبي عنه : (أموي الهوى) .

وأما ابن حجر فقال فيه : (مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ،
يقال له رؤية ، فإن ثبت فلا يعرج على من تكلم فيه) ^(٢) .

وقال عروة بن الزبير : كان مروان لا يهتم في الحديث ، وقد روى عنه
إسماعيل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه ، وإنما نقموا عليه أنه
رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله ، ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى
جرى ما جرى .

فأما قتل طلحة فكان متأولاً فيه ، كما قرره الإسماعيلي وغيره ، وأما ما بعد
ذلك فإنما حمل عنه سهل بن سعد ، وعروة ، وعلي بن الحسين ، وأبو بكر بن
عبد الرحمن بن الحارث ، وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في صحيحه

(١) — سر أعلام النبلاء : ٣ / ٤٧٨ ، قال السيد العلامة محمد بن عقيل : (وأخرج ابن عساكر
مرفوعاً فيه : (وبل لأمي من هذا وولد هذا) قاله صلى الله عليه وآله وسلم لما جاءوا به مولوداً
لبحتك ، فلم يفعل ولا غرو فهو الوزغ ابن الوزغ الملعون ابن الملعون ، كما في الحديث وقد
صححه الحاكم ، ورواه عن عبد الرحمن بن عوف قال : كان لا يولد لأحد مولود إلا أن به النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فهدعوا له فأدخل عليه مروان بن الحكم فقال عليه وآله الصلاة
والسلام : (هو الوزغ بن الوزغ ، الملعون بن الملعون) ، ذكر هذا الألبوسي في (صادق المعبرين
رحمهم الله تعالى ، وذكر أن مروان كان من أشد الناس بغضاً لأهل البيت ، فتعديل مروان تفریط
واضح ، وبما يجر منه العاقل المتدين رواية البخاري عن مروان وأشباهه ، وترفعه عن الرواية عن
دارت علوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعفر الصادق ، وفي قول القائل :

وحسب تركنا أعمال الرووس نزلنا إلى أسفل الأرجل

انظر العتب الجميل : ١٠١ .

(٢) — هدي الساري : ٢ / ١٦٨ .

لما كان أمراً عندهم بالمدينة قبل أن يبدؤ منه في الخلاف على ابن الزبير ما بدا والله أعلم ، وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه ، والباقون سوى مسلم ^(١) .
 هذا كلام علماء الجرح والتعديل في هذا الناصح اللاعن لأهل البيت النبوي عليهم السلام ، ولعلمهم لم ينقموا عليه إلا أنه قتل طلحة ! ولكنه متأولاً ، فيما ترى ماهو التأويل في قتل طلحة ، ثم تكلموا عن خلافه مع ابن الزبير ولم يذكروا خلافه مع أمير المؤمنين ، وسيد الوصيين ، وإمام المتقين علي بن أبي طالب ، ولعنه لأهل بيت النبي الكريم ، يا علماء الحديث ، والجرح والتعديل مالكم كيف تحكمون ١٩ .

وهناك الكثير من الأمثلة الدالة على روايتهم عن النواصب ، ومنهم على سبيل الإجمال لا التفصيل ، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني الدمشقي ، وإسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي ، وثور بن زيد الديلمي ، وثور بن يزيد الحمصي ، وجابر بن زيد الأزدي ، وجري بن كليب السدوسي ، وحريز بن عثمان الحمصي ، وخالد بن سلمة بن العاص بن هشام المخزومي ، وخالد بن عبدالله القسري الدمشقي ، داود بن الحصين المدني الأموي ، وزيد بن جبير الثقفي ، ومحمد بن زياد الالهاني الحمصي ، الوليد بن كثير المخزومي ، الهيثم بن الأسود النخعي ، يعقوب بن حميد بن كاسب ، أبو بكر بن أبي موسى الأشعري ، أبو حسان الأعرج ، خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، زهير بن معاوية بن خديج ، عتبة بن سعيد بن العاص ، وغيرهم كثير وكثير ، ولا يوجد واحد من هؤلاء إلا وقد تكلم في آل عمدة ، واشتهر بالنصب كما هو في كتبهم مسطور ، وبالرغم من ذلك فقد رروا عنهم ، ودافعوا ، والحكم

(١) — هدي الساري : ١٦٤/٢ .

لله الواحد القهار ! .

ولا شك أن من يسمون أنفسهم بعلماء الجرح ، والتعديل ، أو أهل الحديث ، قد أفرطوا في جرح الشيعة ، وتعديل الناصبة ، واعتمدوا إلى حد كبير على المنامات والأحلام ، واعتبروا حسنها تعديلاً لمن أحبوا ، وقبحها جرحاً لمن كرهوا فهذا مروان بن الحكم المتقدم ذكره ، يُعَدُّ بمجرد أن له رؤية قال ابن حجر في تعديله : (مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية يقال له رؤية فإن ثبت فلا يعرج على من تكلم فيه)^(١) .

فيا سبحان الله يعدل الناصبي الكبير والمبغض الشهير ويوثق بمجرد رؤية !! وفي حين نرى أنهم يجرحون أبان بن عياش البصري ، القائم ليله ، الصائم لمساره ، بسبب أنه : (رأى أحدهم على حد زعمهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فعرض عليه أحاديث أبان بن عياش ، فما عرف منها إلا اليسير !! ، ورأى آخر الرسول صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم فسأله عن أبان بن عياش ، فقال إنه لا يرضاه)^(٢) .

فكمما ترى أيها القارئ الكريم ، وكما تلاحظ أن للأهواء ، والأغراض ، والمذاهب ، إسهام كبير في جرح ذا ، وتعديل ذاك ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

(١) - هفتي الساري : ١٦٤/٢ .

(٢) - تهذيب التهذيب : ٨٥/١ - ٨٧ .

مذهب الزيدية في الجرح والتعديل :

ومن ظهر نصبه ومعاداته لأهل البيت عليهم السلام ، فلا خلاف بين الزيدية في عدم قبول روايته ، لفقدانه الثقة رواية وديانة ، أما الرواية فلأنه اشتهر عن ظهر نصبه استحلال الكذب ، وبهذا تسقط روايته عند من يشترط عدالة الرواية فقط ، وأما من يشترطهما معاً فبالأول والأخرى ، وأما من لم يظهر نصبه ولم يستحل الكذب من كفار التأويل وفساقه ، فلأئمتنا فيه قولان : أحدهما القول ، والآخر عدمه ، قال السيد العلامة البارص صارم الدين الوزير : (وعثار بعض أئمتنا الأصوليين وجمهور الفقهاء قبول المبتدع بذلك خلافاً لجمهور أئمتنا والمعتزلة والمحدثين ، وعن القاسم والهادي روايتان وللموید قولان أظهرهما القول ، وقد يكون بمفمق كاليفي مع التأويل مثل الخوارج وفيه القولان المتقدمان والمختار قبوله ، إلا فيما يقوي بدعته ولو داعية خلافاً للمحدثين ، ويستثنى من كفار التأويل وفساقه — عند قابليهم — من يجوز الكذب)^(١) ، ولأن مسألة العدالة بقسميها — رواية وديانة — من أهم المسائل في قبول الحديث ، فساورد القولين اللذين ظهرا عن أئمتنا عليهم السلام ، وللناظر فيهما نظره :

الأول : قال الإمام القاسم بن محمد عليه السلام : (اعلم أن الجرح مجرد المذهب لا يخلو اما أن تكون الدلالة على كونه حقاً أو لا ، الثاني اما أن تقوم الدلالة على بطلانه أو لا ، فالذي لا تقوم الدلالة على بطلانه ولا كونه حقاً يجب النظر في الرجال ، وأما من قامت الدلالة على بطلان مذهبه فهو مجروح

باتباعه للباطل وتماديه عليه ، لا سيما إذا أقام العلماء الحجج عليه كالمشبهين
 لله تعالى بخلقه والراذين لقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (الشورى :
 ١١) ، وكالقدرية بحوس هذه الأمة ، خصماء الرحمان ، وشهود الشيطان ،
 المرخصين للمسلمين في ارتكاب المعاصي ، القائلين بأن الإيمان قول بلا عمل
 ، أو الإعتراف بلا قول ولا عمل ، وكالتواصب والغلاة والروافض .

أما التواصب فقد تقدّمت الأدلة على كونهم هالكين ، ولقوله تعالى : ﴿ وَقَا
 كُنْتُ مَتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصَدًا ﴾ (الكهف : ٥١) ، وأخرج أحمد ومسلم وأبو
 داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة قال صلى الله عليه وآله
 وسلم : (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص
 ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من
 تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً) . ذكره الاسيوطي في الجامع الصغير .

وأما الغلاة الروافض فهم فرقة لا يختلف أهل التحقيق في النقل أن الذي
 سُمّاهم بهذا الاسم زيد بن علي عليهما السلام ، لما تركوه وقال : اذهبوا أنتم
 السروافض ، وفي صحاح الجوهرى ما لفظه ، قال الأصمعي : سموا بذلك
 لتركهم زيد بن علي عليهما السلام .

وقال الهادي عليه السلام في الأحكام ما لفظه : (وهتكوا يا لهم الويل
 المحرمات ، وأماتوا الصالحات ، وحرصوا على إماتة الحق وإظهار البغي
 والفسوق ، وصادّوا الكتاب ، وجانبوا الصواب ، وأباحوا الفروج ، وولدوا
 الكذب والمهروج) .

وفيهما ما حدثني أبي وعمّاي محمد والحسن عن أبيهم القاسم بن إبراهيم
 صلوات الله عليه عن أبيه عن جده عن إبراهيم بن الحسن عن أبيه عن جده

الحسن بن علي عن علي بن أبي طالب رحمة الله عليهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : (يا علي يكون في آخر الزمان قوم لهم نيز يعرفون به ، يقال لهم الرافض ، فإن أدركتهم فاقتلهم قتلهم الله فإنهم مشركون) .

وساق الإمام القاسم بن محمد عليه السلام بعض الأحاديث الدالة على هلاك الحب المفرط الذي يخرج حبه عن الحق ، ثم قال : (وأما من قامت الدلالة على كون مذهبه حقاً ، فنفس مذهبه تعديل له بالدليل الواضح مثل محبة آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، والتمسك بمذهبهم ، فيجب قبول روايته وإن كان داعياً إلى مذهبه ، لأنه داعٍ إلى الحق ، والله تعالى يقول : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (فصلت : ٣٣) ، وقوله : ﴿ وَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (آل عمران : ١٠٤) ، ولا خلاف بين المسلمين أن الداعي إلى الحق في الجملة يجب قبول روايته .

والدليل على ثبوت هذا الإجماع : أن المعلوم من حال جميع فرق الإسلام أن كل فرقة تدعي أنها على الحق ، وتوجب على غيرها قبول حجتها ، فحجة آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ (الأحزاب : ٣٣) .

وفي أمالي أبي طالب عليه السلام قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن إبراهيم القاضي ببغداد ، قال حدثنا عمر بن الحسن القاضي ، قال حدثنا الحسن بن سلام ، قال حدثنا أبو غسان ، قال حدثنا فضل بن مرزوق ، قال أخبرنا

عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري ، قال حدثني أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاضة عليها السلام : (اتيني بزوجهك وابنيك) قالت : فحاءت بهم ، فألقى عليهم كساءً فذكرت ثم قال : (اللهم إن هؤلاء آل محمد فاجعل شرايف صلواتك وتحياتك ومرضاتك على محمد وعلى آل محمد ، كما جعلتها على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد) ، قالت أم سلمة : فرفعت الكساء لأدخل فدفعتني ، وقال : (أنت على خير) . وأورد طرقاً واسعة من السنة تدل على أن الآية في أهل البيت عليهم السلام ، كما أورد كثيراً من الأدلة من القرآن ومن السنة على وجوب التمسك بآل محمد عليهم السلام ، وبعد أن أوردتها قال عليه السلام : (دلّ جميع ما تقدّم من الآيات والأخبار المتفق عليها في مشاهير كتب الأئمة بلا تسواطى على وجوب التمسك بمذهب آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وهم يدعون إلى ما أوجب الله تعالى وإلى ما هو دعاء من الله ومن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الأخذ بمحكم الكتاب ، والمعلوم من سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، بالتواتر أو التلقي بالقبول ، وعلى الرد إلى الله والرسول فيما اختلف فيه ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء : ٥٩] .

وبلغنا عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه أنه قال : الرد إلى الله هو إلى محكم كتابه ، والرد إلى رسوله هو إلى سنته الجامعة غير المفرقة ، وقال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ (الأنفال : ٢٤) .

وهذا صراط الله المستقيم الذي قال تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا

فَالْبَعُوَّةُ وَلَا تُتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرُقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ * [الأنعام : ١٥٣] ، وفي الجامع الصغير للسيوطي عن ابن عباس رحمه الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : (من اتبع كتاب الله هداه الله من الضلالة ووقاه سوء الحساب يوم القيامة) ، قال : أخرجه الطبراني في الأوسط .

وهذا هو سبيل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد قال تعالى : * قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * (يوسف : ١٠٨) .

فنحن ندعوا إلى ذلك ، ونحب من دعانا إليه ، لا نخالف الحق ولا نختلف فيه إن شاء الله تعالى (١) .

وقال السيد العلامة المجهّد مجد الدين المولدي أيده الله تعالى : (فاعلم وفقنا الله تعالى وإياك أن علماء الأصول في مسألة العدالة واعتبار سلب الأهلية ومظنة التهمة بين قائلين ، كما بين في مواضعه ، والذي ترجح وندين الله تعالى به بعد إبلاغ الوسع واستفراغ الطاقة ، ما ذهب إليه قدماء أئمتنا عليهم السلام ، وطائفة من المتأخرين منهم عليهم السلام ومن وافقهم وهو الأول أن شرط قبول أخبار الآحاد العدالة تصريحاً ، وإنه لا يجوز الوثوق ولا الركون في الدين إلا على أهل الثقة والضبط من المحققين ، والأدلة على ذلك كثيرة شهيرة ، ساطعة منيرة منها قوله عز وجل : ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (هود : ١١٣) ، وهو عام لكل ركون وأي ظلم ، وقوله عز وجل : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ (الحجرات : ٦) ، ولم يفصل .

ونحو قول صاحب الشريعة صلوات الله عليه وآله فيما رواه من أئمتنا الإمام

أبو طالب عليه السلام : (العلم دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم عنه) ،
 وغير ذلك كثير حم غفر ، وأشف ما تمسك به أهل القول الآخر دعوى
 الإجماع ، وكون مدار القبول حصول الظن ، ونقول أما دعوى الإجماع فمن
 الحكايات الفارغة التي لا يعتمد عليها الناظر النقاد ، ولا تنفق عند أرباب
 البحث والإرتداد ، وهي من روايات الآحاد ، وإن كان قد نقلها بعض ذوي
 الإصدار والإيراد ، والمسألة أصولية لا يعتمد فيها إلا الدلالة القطعية ، وكيف
 يخفى على نجوم الهداية وشموس الدراية من أقطاب حملة الكتاب ، وأما أن
 المدار الظن فغير مسلم ، بل تعبدنا بخبر العدل في ذلك كما أفادته الأدلة
 القرآنية والأخبار النبوية ، مع أنه لو كان المدار الظن للزم قبول أخبار كافر
 التصريح وفاسقه المتحرجين عن الكذب للأئمة منه والمروءة ، فإن منهم من
 يؤثر بذل النفس على الدخول في نقيصة أو رذيلة وأخبارهما مردودة بالإجماع ،
 ومن أين لهم أن المدار الظن والله تعالى قد غي عنه وأتباعه ، ولم يذكره وأهله
 إلا بالذم ، ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ (يونس : ٣٦) ، ﴿ إِنْ
 يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ (الأنعام : ١١٦) ، ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾
 (السجدة : ١٦٩) ، ولا موجب للتخصيص ، فإن الأدلة القائمة على قبول
 الأحادي في العمليات من بعث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لتبليغ
 الشرعيات لم تدل تصريحاً ولا تلويحاً على اعتماد الظن في ورد ولا صدر ،
 لأنه وإن كان يلزم عنده الظن في الأغلب فليس بمعتبر ، واللازم غير الملزوم ،
 كما يعلمه أرباب الذوق والنظر .. إلى أن قال : وأما الدلالة العقلية على
 قبول المظنون فلأنما هو فيما لا يترتب على الأخذ به خطر نحو ما مثلوا به من
 الإخبار بالطعام المسموم مما يرجح العقل قبوله ولو كان المخبر صبياً أو كافراً

صريحاً ، لعظم الإقدام على تجويز كونه صحيحاً ، فأما ما يبنى عليه أعظم مواقع الشرع فقد قامت الأدلة القاطعة على المنع (١) .

القول الثاني : قال السيد العلامة المحدث صارم الدين الوزير : (الواجب قبول حديث كل روائي من أي فرق الإسلام كان ، إذا عرف تحرّزه في نقل الحديث وصدقه وأمانته وبعده عن الكذب وإن كان مبتدعاً متأولاً ، وردّ كل راي عرف منه خلاف ذلك من غير تساهل في القبول ولا تعنت في الرد ، فأما قبوله بمحرّد الموافقة في الاعتقاد وردّه بمحرّد المخالفة في الاعتقاد وتطلّب المدح لغير الثقات ، وتكلّف القدح في حق الأثبات ، فمن مزال الأقدام والتهورّ الموقع في الكذب على المصطفى صلى الله عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام ، واعتماد على محرّد التشهير الموقع في غضب الجبار ، ودخول تحت قوله صلى الله عليه وآله وسلم : (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) ، فإن القبول والرد بمحرّد ذلك كذب ، إذ مرجعه إلى أنه قال ولم يقل أو أنه لم يقل وقد قال ، ومن طالع تراجم الرجال عرف أن أكثر الجرح إنما هو من بالمعتقدات أو برواية ما يخالفها ، وقد تفاحش الأمر في ذلك بين أهل المذاهب فروعاً وأصولاً ومنقولاً ومعقولاً ، وألقى الشيطان بين جهلهم العداوة والبغضاء ، حتى روي أن بعض الشافعية كان يمر بمساجد الحنابلة فيقول : أما أن لهذه الكتايس أن تسد ١٩ وبين فرق الفقهاء أمور ومقالات يضيق المقام عن ذكرها ، وكذا بين الحنابلة والأشاعرة ، وبين سائر الفرق من المتكلمين وغيرهم ، بل بين الطائفة الواحدة وكذا بين الشيعة والسنية ، وحرّت بينهم في بغداد وغيرها فمن لا نطاق .. إلى أن قال : والحق عند أئمتنا

(١) — إيضاح الدلالة في تحقيق أحكام العدالة : (١٢-١٦) .

أن الراوي العدل وإن كان خارجاً عن الولاية مقبول الرواية ، إذ الأصح أن المعتبر في التوثيق هو توثيق الرواية لا توثيق الديانة ، ولذلك نجد المحدثين من الشيعة كالتسائي والحاكم يوثقون كثيراً من النواصب والخوارج ، وكذلك فعل أهل الكتب الستة ، وهو دليل على أن المعتبر في الرواية عدالة الصدق لا عدالة السلامة من الإثم والبدعة ، وقد عقد مصنف الجامع الكافي في ذلك ما لفظه : " القول في سماع العلم من أهل الخلاف " ، قال الحسن بن يحيى عليه السلام : سألت عن سماع العلم من أهل الخلاف وذكرت أن قوماً يكرهون ذلك ، فالجواب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بلغ ما أمر به وعلم أمته ما فرض الله عليهم وما سنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقبض إلا عن كمال الدين ، فما روت العامة عن سنته المشهورة أخذت وحملت عن كل من يودبها ، إذا كان يحسن التأدية ، مأموناً على الصدق فيها ، وما جاء من الآثار التي تخالف ما مضى عليه آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ترك من ذلك ما يخالفهم ، وأخذ ما وافقهم ، ولم يضيق سماع ذلك عن كل من نقله من أهل الخلاف إذا كان يعرف بالصدق على هذا التمييز ، ولا خسر في السماع من أهل الخلاف إذا لم يكن مع المستمع تمييز على ما ذكرنا انتهى كلامه ^(١) .

أسباب رواية من أخذ بالقول الأول عن المخالفين :

وقد يقول القائل : كيف إن أصحاب القول الأول يعتبرون العدالة في الديانة ثم يتعدىهم يروون عن قذحوا فيه كالمغيرة رأي موسى والنعمان بن بشر وغيرهم من الصحابة ، وعمر بن شبيب والزهرى وغيرهم من التابعين ؟

(١) - الفلك الدوار : ٢٢٠-٢٢٣ .

أقول : قد أجابوا على ذلك بأجوبة عديدة منها ما أجاب به الإمام المنطهر بن يحيى^(١) حيث قال : (بأنهم إنما فعلوا ذلك — أي الرواية عن المخالفين ، استظهاراً على الخصوم برواية من يقبلونه بعد ثبوت الحديث عندهم برواية من يشقون بروايته من العترة وغيرهم)^(٢) .

ومما ذكره الإمام الهادي عليه السلام في المنتخب : (وقد روي في ذلك روايات كثيرة من رواية علماء آل الرسول ، كحدي القاسم ، وبعضها من روايات العامة عن ثقات رجالهم لا يردها إلا مكابر ، وهي أخبار صحيحة ، موافقة لكتاب الله ، وإنما احتجنا بأخبار العامة قطعاً لحججهم بما رواه ثقاتهم ، وقد تركوا ما رووه)^(٣) .

وقال الإمام المتوكل على الله يحيى بن شرف الدين : (فاعلم أنه لا يعتمد على شيء من الحديث — من رواية المخالفين — إلا ما ثبت تواتره لفظاً أو معنى ، أو ثبت تلقيه بالقبول من الأمة ، لا سيما أهل الحل والعقد من أهل البيت عليهم السلام الذين هم قرناء الكتاب والأمان لأهل الأرض ، ثم ذكر الأدلة على ذلك وأنهم حجة الإجماع ، وذلك المذكور — أي المتواتر — أو المتلقى بالقبول أو الصحيح المقيدين بما ذكرنا قليل جداً ، وسائر الأحاديث إنما يذكرها من يذكرها إما استظهاراً بما مع ظاهر القرآن أو سنة صحيحة أو

(١) — الإمام المتوكل على الله ، المظلل بالنعام المنطهر بن يحيى بن المرتضى بن المنطهر الحسيني ، أحد أئمة الزيدية وعظماؤها ، دعا سنة (٦٧٦ هـ) ، وله كرامات ظاهرة ، قال في دعوته : (وهلم إلى العمل بالكتاب الكريم ، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) . وتوفي سنة (٦٩٧) هـ رحمه الله تعالى ، ومشهده في ذروان حجة ، انظر التعسف : ١٨٢ .

(٢) — الفلك الدوار : ٢٣٤ .

(٣) — المنتخب — خ — ، الفلك الدوار : ٢٣٤ .

اشتهار بضم بعض إلى بعض من المحتملات ، أو تقوية قياس ثبت به الحكم في المسألة ، أو زيادة ترغيب في طاعة ، أو ترهيب عن معصية ، أو قطع احتجاج خصم بقبول مثل ذلك الحديث ، الذي لا يقول المورد له والمحتج به ، أو لبيان فساد مثل ذلك الحديث لمخالفته القاطع من عقل أو نقل ، أو صحيح من نقل ، أو غير ذلك من الأغراض الصحيحة ، وحين تحقق هذه القواعد تعرف أن طرق أهل البيت عليهم السلام في أمر الأحاديث أصح الطرق ، وأحق التخاريغ من حيث سلامتها مما لحق غيرها من فساد في الأصول والفروع ، من حيث ما ورد فيهم من البراهين القاضية بتفضيلهم بمجتمعين ومفترقين ، ولكون إجماعهم حجة قطعية ، ومن أجل أنهم بيت النبوة والأخوصن. مما لم يخص به غيرهم ، وصاحب البيت أدري بالذي فيه ^(١) .

وقال شيخنا السيد العلامة محمد الدين المويدي : (وأما الرواية عنهم — يعني المخالفين — فإن كانت لتأكيد الحجة على المخالفين ، وإقامة البرهان على المنازعين ، بما يقرون بصحته ، ولا يستطيعون دفع حجته ، فلا ضير في ذلك ولا اعتراض عند أولي العلم ، على من سلك تلك المسالك ، وهذا شأن علماء الأمة من موالف ومخالف ، وقد صرح بذلك أئمة آل محمد عليه وعليهم الصلاة والسلام عند روايتهم عن المخالفين ، كإبانة الإمام الهادي إلى الحق في باب الأوقات من المنتخب ، والإمام الناصر للحق في كتابه البساط ، والإمام المؤيد بالله في خطبة التحريد ، والإمام أبو طالب في شرح البالغ المدرك ، والإمام المنصور بالله في الشافي ، والإمام شرف الدين ، والسيد صارم الدين ، وغيرهم من آل الرسول عليه وعليهم الصلاة والسلام وذلك معلوم لا ريب فيه

(١) — لوائح الأنوار : ٤٣٩/٢ .

، مكشوف لناظره ، وإن كان قد اتخذهُ وسيلة إلى التفرير والتلبيس على من لا اطلاع له ببعض أولي التمويه (١).

وقد يقول أحد أصحابنا : ما الغرض من نقل الأخبار عن المخالفين وقد صحت عن أهل البيت عليهم السلام ؟ نقول : للإعتبارات السابقة التي تقدم ذكرها ، ولما ذكره الإمام المويد بالله في مقدمة شرح التجريد حيث قال : (ولعل قارئاً من أصحابنا يقول : وما الغرض من نقل الأخبار عن المخالفين ؟ ولو علم من ذلك ما علمناه لسر في مجالس النظر بما حصلناه ونقلناه ، لكنه رضي لنفسه بالجهل فعدل عن سبيل أهل الفضل ، فاقصر على طرف من الفكر ، أخذهُ عن مثله ، وظن أنه على شيء مجهله ، يخطئ مخالفه ، ويصوب موافقه ، ولا يدري أخطأهم في أصل أو فرع ، أي ما يوجب التكفير أو القذع ، أو الخروج عن علة والشذوذ عن الجملة ، إن خاض في الفقه ارتطم ، وإن طلب منه دليل على ما يقول استبهم ، يزري بأهل مقالته ، ولا يدري بعظيم جهالته ، ولو اعتذر لعذر ، أو تعلم لشكر ، ولو روي الحديث الواحد عن راو واحد لم نشغل به كتبنا ، ولا سطرناه لأهل نحلنا ، وإن كان ذلك جائزاً على أصلنا ، ويقول به جميع أصحابنا ، حتى نعلمه صحيحاً عن جماعة من الرواة ، ونتحققه مسنداً عن الثقات) (٢).

(١) — لوامع الأنوار : ١ / ١٧٠ .

(٢) — شرح التجريد : ١ — خ — المقدمة .

أهم كتب رجال الزيدية :

إن لأئمة الزيدية ، وعلمائها ، مؤلفات واسعة في رجال الحديث ، إلا أنه لم يصلنا منها إلا القليل ، بسبب ما فرضته عليهم الدولتان الأموية ، والعباسية ، من حظر شامل لكل ماله علاقة بأنصار أهل البيت عموماً ، وأتباع الإمام زيد بن علي عليه السلام خصوصاً ، ولم يستطيعوا إظهار أسمائهم ، وأنسابهم ، فضلاً عن نشر عقائدهم ، وفكرهم ، ومولفاتهم خاصة في هذا الفن .

١- فهذا الحافظ الكبير ، واخحدث الشهير ، أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي ، المعروف بابن عقده^(١) ، الذي شهد الأعداء بفضله ، واعترفوا بقوة حفظه .

له مؤلفات كثيرة ، وواسعة في هذا الفن ، ولم يصلنا منها إلا النزر اليسير في بطون الكتب .

ذكر المؤرخون أن له من الكتب في هذا الجانب :

(أسماء من روى عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ومسنده) ،
(كتاب من روى عن الحسن والحسين عليهما السلام) ، (كتاب من روى
عمن محمد الباقر عليه السلام) ، (كتاب من روى عن علي بن الحسين عليه
السلام) ، (كتاب من روى عن زيد بن علي عليه السلام) ، (كتاب من

(١) - الحافظ المتقن ، أحمد بن محمد بن عقدة ، أبو الكوفي الزيدي ، مولى بني هاشم ، أحد حفاظ السريديين المتقنين ، وعلمائها المتبحرين ، كانت كنيته ستارة حملة ، وكان يجيب في أربعمائة ألف حديث ، فلما اعتز نادرة الزمان ، ووصفوه بالحفظ والإتقان . ولد سنة (٢٤٩) هـ ، وقد غسر فيه بعض النواصب ، مع إعترائهم بحفظه ، ونباهته ، وأشرت إل ذلك في (فصل المرح والتعديل . توفي سنة (٣٣٢) هـ .

روى عن فاطمة الزهراء عليها السلام) ، (كتاب من روى عن الإمام الصادق عليه السلام) ، وهم أربعة آلاف رجل يذكر الرجل ، والحديث الذي رواه ، (كتاب تسمية من شهد مع أمير المؤمنين حروبه من الصحابة ، والتابعين)^(١) .

٢ — (طبقات الشيعة) للمحدث المتكلم : عبد العزيز بن إسحاق البقال^(٢) تكلم فيه عن إسناده الزيدية ، وعدد الزيدية ببغداد ، مما فيهم الإمام زيد بن علي عليه السلام ، وأصحابه .

٣ — (تسمية من روى عن الإمام زيد من التابعين) ، للحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسين العلوي^(٣) ، اشتمل على تسعة وعشرين ترجمة لمشاهير التابعين ، وذكر حديث كل واحد منهم .

(١) — انظر أعلام المؤلفين الزيدية — حرف الألف — للإستاذ العلامة المحقق : عبد السلام عباس الوجيه .

(٢) — عبد العزيز بن إسحاق بن جعفر بن الميثم ، أبو القاسم المعروف بابن البقال ، أحد علماء الزيدية المشهورين في العلوم . ولد سنة ٢٧٢ هـ . أخذ عنه جمع من الأئمة منهم : الإمام أبو العباس الحسيني ، والإمام أبو طالب الماروني ، وغيرها . له كتب مصنفه على منهل الزيدية من أهمها : الكتاب المذكور ، وهو موجود ضمن مجموع ، بتكليف السيد العلامة ، محمد بن حسن العمري . توفي سنة ٣٦٣ هـ ، انظر أعلام المؤلفين الزيدية — حرف العين — للإستاذ عبد السلام الوجيه .

(٣) — الحافظ محمد بن علي بن الحسن العلوي أبو عبد الله ، أحد علماء الزيدية ، وحفاظها العظماء ، ولد سنة (٣٦٧ هـ) في الكوفة ، تتلمذ على علماء الكوفة وبغداد ، وتصدر للتدريس بعد أن حاز كثيراً من العلوم حتى لقب بمحسن الكوفة ، وقد تتلمذ على يده الحافظ الصوري الذي لم ير مثله ، وكان من المحدثين الجامعين بين علم الحديث والفقه ، توفي سنة (٤١٥ هـ) عليه رحمة الله .

- ٤- الفلك الدوار : للسيد العلامة المحقق صارم الدين الوزير^(١) ، ترجم في أوله لمائة وأربعة وستين من الشيعة .
- ٥- نزهة الأنظار وفكاهة الأخبار في عدد الأبرار من أهل البيت الأطهار وشيعتهم الأخبار للعلامة : يحيى بن محمد بن حميد المقراني^(٢) .
- ٦- المقصد الحسن : للقاضي العلامة النقاد أحمد بن يحيى حابس^(٣) ، وهو يبحث في أقواله عن تراجم الرواة من الشيعة ، وعمن قدحوا فيهم لمجرد تشيعهم ، سلك فيه مسلك السيد العلامة النقاد صارم الدين الوزير .
- ٧- الإقبال للإمام المهدي بن الهادي ، المعروف بالتنوع^(٤) ، ترجم فيه

(١) - تقدمت ترجمته .

(٢) - العلامة يحيى بن محمد بن حسن بن حميد المقراني الحارثي ، أحد علماء الزيدية الكبار . ولد سنة ٩٠٨ هـ بحجرة الأنبياء ، قرأ على العلامة محمد بن يحيى هجران ، والعلامة محمد بن أحمد مرغم ، ورحل إلى مكة ، والتقى بابن حجر المشي . وله مؤلفات كثيرة منها : الكتاب المذكور ، و (كتاب الإنصاح) في الفرائض ، و (توضيح المسائل العقلية) ، و (الشموس والأقمار الطالعة) و (الوابل المزار المظم لأثمار الأزهار) ، وغيرها . توفي سنة (٩٩٠ هـ بصنعاء ، ودفن بمقبرة عزيمة .

(٣) - أحمد بن يحيى بن أحمد بن حابس من أهل صنعاء ، وأحد علماء الزيدية الأفاضل ، تولى القضاء بصنعاء ، وولي الخطابة ، وكان من أشهر فقهاء عصره ، وله مؤلفات كثيرة منها : المقصد الحسن والمسلك الواضح السنن ابتداء بطبقات الزيدية موجزة ، ثم تكلم عن أهم المسائل الفقهية التي تحتاج إليها القضاة ، وكذلك كتاب الحاشية الجامعة لزبد الاختيارات والأنظار الكاشفة ، تكميل لشرح الأزهار ، الأنوار الهادية للوي العقول إلى شرح الكافل بنيل السؤل ، وله غيرها ، توفي سنة (١٠٦١ هـ رحمه الله تعالى عليه .

(٤) - الإمام المهدي بن الهادي بن علي بن أحمد بن محمد اليوسفي الملقب بالتنوع ، أحد علماء الزيدية - عالم فقيه ، مؤرخ ، سخي ، له أوفاف كثيرة . وله إهتمام بعمارة بيوت الله تعالى ، ومن أهم مؤلفاته : كتاب (الإقبال) في التاريخ ، يقع في مجلدين - خ - بخط المؤلف ، يوجد

لعدد من علماء الزيدية .

٨ — مطلع البدور وجمع البحور : للعلامة المورخ أحمد بن صالح بن أبي الرجال^(١) ، يحتوي على أكثر من ألف وثلاثمائة ترجمة مرتبة على حروف المعجم ، جعله في تراجم علماء الزيدية مرتب على الحروف .

٩ — طبقات الزيدية الصغرى : للسيد العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد^(٢) ، ويسمى المستطاب في طبقات علماء الزيدية الأطياب .

١٠ — كتاب طبقات الزيدية ، للسيد الإمام إبراهيم بن القاسم بن محمد عليه السلام^(٣) .

المجلد الأول في مكتبة آل الهاشمي ، والمجلد الثاني في مكتبة السيد العلامة محمد الدين . توفي عليه السلام سنة (١٠٧٢) هـ وقره بساقين . انظر أعلام المؤلفين الزيدية . — حرف الميم — .

(١) — القاضي أحمد بن صالح بن أبي الرجال أحد علماء الزيدية الأفاضل ، وأحد الشيعة الكرام ، العلامة المورخ الكبير : صاحب المؤلفات المتعددة ، ومنها مطلع البدور ، وتيسر الأعلام بتراجم ترجمة النفسر الأعلام ، أبناء الأبناء بطريقة سلفهم الحسني ، تعليق على مشعر صلاح الجلال ، الدر النظيم لشرح العقيدة الصحيحة ، رسالة في مسألة زكاة أهل البيت ، وله غيرها كثيراً ، وتلخص على يد مشائخ كبار منهم الإمام الشوكلي إسماعيل بن القاسم ، والإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم ، والقاضي العلامة الكبير أحمد بن سعد الدين المسوري ، ولد سنة (١٠٢٩) هـ ، وتوفي سنة (١٠٩٢) هـ رحمة الله تعالى عليه .

(٢) — السيد العلامة المجتهد المورخ يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد ولد سنة (١٠٣٥) هـ أحد علماء الزيدية الأجلاء ، صاحب المؤلفات النافعة والمتعددة ومنها : أبناء أبناء الزمن في تاريخ السيم ، بحمة الزمن ذيل أبناء الزمن ، المستطاب ، التعريف بمجلة من أهل العلم والشرف وله شرح على مجموع الإمام زيد ، وغيرها ، توفي سنة (١٠٩٩) هـ ، وقبل سنة (١١٠٠) هـ .

(٣) — صارم الدين والإسلام إبراهيم بن القاسم بن محمد بن القاسم بن محمد ، أحد علماء الزيدية الأجلاء ، أخذ عن العلامة أحمد بن سعد الدين ، وأخذ عن جدنا العلامة الجليل العزي محمد بن علي بن أحمد بن القاسم ، وترجم له (وقال :) وأخذ عنه ، أي علي محمد الملقب العزي جماعة

ويعتبر من أهم كتب الزيدية ، في أسماء الرواة الذين في كتبهم ، وقد جمع فأوعى ، واستوفى جميع طبقاتهم إلى زمانه ، ورتبه على ثلاث طبقات :

الأولى : في أسماء الصحابة .

والثانية : في أسماء التابعين وتابعيهم إلى رأس الخمسمائة

والثالثة : من روى كتبهم ، وكتب شيعتهم ، ومتصل السند إلى عصره .

وكل هذه الطبقات مرتبة على حروف المعجم .

١١- الجداول الصغرى المختصرة من الطبقات الكبرى : للسيد العلامة

المجتهد عبدالله بن الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي ^(١) .

١٢- الجواهر المضئية في تراجم بعض رجال الزيدية له أيضاً .

١٣- المجموع في تراجم بعض رجال الزيدية للسيد العلامة المجتهد على بن

محمد العجري ^(٢) .

فمن أخذ عليه مؤلف الترجمة ، يقصد الطبقات — أمالي المولى باقر ، وإجازة الأسانيد) ، وله غيرهما من المشائخ ، واستحاز ممن لم يمكنه الأخذ عنه من أكابر علماء اليمن ، وقد أخذ عنه جماعة من العلماء ، توفي رحمه الله تعالى عليه سنة (١١٥٣) هـ . ، ومن أهم مؤلفاته : كتاب الطبقات المذكور ، الدرر المضئية المستخرجة من أحاديث أئمة الزيدية المروية عن سيد الورى ، بلوغ الأمالي .

(١) — السيد العلامة عبدالله بن الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي الضحجاني ، أحد علماء الزيدية الأجلاء للعرفين ، ولد سنة (١٣٠٧) هـ ، وأخذ عن والده ، وأخذ عن العلامة علي ابن أحمد اللبسوب ، وغيرهما ، برع في علم الفقه ، وعلم الرجال ، ومن أهم مؤلفاته : الجداول الصغرى ، الجواهر المضئية ، نجوم الأنظار المنتزع من البحر الزعار ، مواهب الغفار بتخريج أحاديث نجوم الأنظار ، سلك السمع في حسن التزقيت وجواز الجمع ، كرامة الأولياء في مناقب خير الأوصياء ، توفي رحمه الله تعالى عليه سنة (١٣٧٥) هـ .

(٢) — السيد العلامة علي بن محمد بن يحيى العجري أحد علماء الزيدية النقاد المجتهدين ، ولد سنة (١٣٢٠) هـ ، أخذ عن العلامة علي بن قاسم شرويد ، والعلامة أحمد بن عبدالله حوريه ،

١٤- لوامع الأنوار للسيد العلامة المجتهد محمد الدين بن محمد المؤيدي^(١) ، وهو كتاب حافل لكثير من العلوم والآثار ، وتراجم أولي العلم والأنظار ، إلا إن الفصل الحادي عشر الذي هو المجلد الثالث خصصه مؤلفه للتراجم على حسب حروف المعجم قال فيه : (وقد جعلت طبقات الزيدية الكبرى مصدر النقل ، وقنطرة العبور) .

١٥- الكاشف المفيد لأخبار ورجال التحرير للسيد العلامة المعاصر محمد بن حسن المجري^(٢) ، وله رجال الصحيح المختار المزوج بما اختاره من الأحاديث والآثار .

والعلامة عز الدين بن عدلان ، والعلامة عبدالله الشاذلي ، والسيد العلامة عبدالله بن عبدالله الفخري ، والسيد العلامة الحسن بن الحسين الحوئي وغيرهم ، كثير ، ونخرج على يده مجموعة من العلماء الأفاضل منهم : السيد العلامة محمد بن حسن شريف ، والسيد العلامة أحمد محمد شمس الدين وأخوه إبراهيم ، والعلامة محمد حسن المجري وغيرهم كثير ، وله مؤلفات واسعة تدل على اطلاع كبير ، وتحقيق دقيق ، منها : مفتاح السعادة الجامع لأهم مسائل الاعتقاد والمعاملات والعبادة ، وكتاب رضاء الرحمن في الذكر والدعاء والقرآن ، الأنظار السديدة في الفوائد المفيدة ، والمقاصد الصالحة في الفتاوى الواضحة ، وله غيرها ، وقد ألزمت نفسي بتحقيق جميع كتبه ، نسأل الله الإعانة والتوفيق ، توفي سنة (١٤٠٧ هـ) . واهتز لموته كل أرجاء اليمن رحمه الله رحمة الأبرار .

(١) - تقدمت ترجمته .

(٢) - العلامة الجليل الباحث محمد بن الحسن المجري أحد علماء الزيدية المعاصرين ، يسكن بضمحيان ، وله نشاط واسع في التأليف ومتابعة الأحاديث ، ومن أهم مؤلفاته (الصحيح المختار) يقع في أربع مجلدات ، (الكاشف المفيد في رجال شرح التحرير) ، جعله تراجم لرجال شرح التحرير ، (وكتاب أسنى الذكر في أحاديث منتخبة من الذكر) ، لخصه من كتاب الذكر لسلعمحدث محمد بن منصور المرادي ، وله غيرها ، ولازال في حركة نشاط لخدمة كتب آل محمد عليهم السلام ، نسأل الله أن يكتب له الأجر والثواب .

١٦- معجم الرواة في أمالي المويد بالله ، ومعجم رجال الاعتبار وسلوة العارفين للسيد العلامة المعاصر عبدالسلام عباس الوجيه^(١) .

ولا بد من الإشارة إلى أن بعض الرجال المذكورين في هذه الكتب المتقدمة قد لا يكونوا من الطائفة الزيدية المرضية أو من الشيعة الحقيقية ، وإنما ذكرهم أئمتنا وعلمائنا رضوان الله عليهم من باب ميلهم بعض الشيء إلى أهل البيت ، أو روايتهم لبعض فضائلهم ، أو مجانبتهم للظالمين ، ومقارعتهم للنواصب ، وقد نبه إلى ذلك شيخنا العلامة مجد الدين بن محمد المويدي فقال:

(على أن السيد صارم الدين عليه السلام ، والتابعين له المذكورين^(٢) .

(١) - السيد العلامة ، المحقق : عبدالسلام عباس الوجيه ، ينتهي فيه إلى الإمام القاسم بن محمد ، أحد علماء الزيدية المعاصرين ، وأحد أعلام الحركة الإسلامية المعاصرة في اليمن ، باحث ، عالم ، محقق ، كاتب ، صحفي ، شاعر ، أصله من شهاره ، وهو حالياً يسكن صنعاء ، له إهتمام بتحقيق التراث ، ومن أهم تحقيقاته : (الأمالي الصغرى) للإمام المويد بالله - ط - ، (الاعتبار وسلوة العارفين) ، للإمام الموفق بالله المرحلي - تحت الطبع - ، واشترك في تحقيق المصاييح الشاطعة للشري ، وله مؤلفات رائعة من أهمها : (أعلام المؤلفين الزيدية) ، موسوعة علمية راقية ترجم فيه لأعلام الزيدية المؤلفين ، قديماً ، وحديثاً ، وعدد فيه مؤلفاتهم ، وبين أماكن وجودها ، وكتاب (السرواة في أمالي المويد بالله) ، ترجم فيه لرجال سند الأمالي الصغرى ، - ط - ، وهو ملحق بالأمالي الصغرى ، وكتاب (مصادر التراث بالمكتبات الخاصة) ، عدد فيه المكتبات الخاصة في اليمن ، ومحتوياتها - تحت الطبع - ، وكتاب (من أعلام النساء) ، ترجم فيه لعدد من أعلام النساء في اليمن - خ - ، وكتاب (جنابة الأكوع على العلم والعلماء) ، وضع فيه مفسوات الأكوع ، وهوائيه وغزواته ، وهو رد على كتاب (حجر العلم ومعاقله في اليمن) لاسماعيل الأكوع . وله أيضاً كتاب (معجم رجال الاعتبار وسلوة العارفين) ترجم فيه لألف وخمسين شخصية ، وله (صدق الأمة) ، مجموعة مقالات ومقامات كتبها في صحيفة الأمة .

(٢) - كالسيد العالم المهدي النوعي (في الإقبال) ، والقاضي العلامة ابن حابس (في المقصد الحسن) ، والقاضي عماد الدين بن حميد المقراني (في نسزعة الأنظار) ، والإمام إبراهيم بن القاسم بن المويد (في الطيقات) ، والسيد العلامة عبدالله بن المهدي القاسمي (في الجداول) .

أدخلوا في الشيعة بعض من ليس منهم على الحقيقة ، وإنما هو باعتبار قريتهم من جانب العترة بالنظر إلى أولي النصب والبغضة ولأخذهم بطرف من الانصاف .

رماهم بالنشيع لقصد القدح أرباب الزيغ والانحراف أرادوا أن يذموا فمدحوا^(١) .

قواعد هامة في الجرح والتعديل :

وإليك هذه القواعد الهامة في الجرح والتعديل وهي : كملخص لما تقدم ذكره في هذا الفصل :

● القاعدة الأولى : لا يقبل تعديل الرواة ولا تجرحهم إلا ممن تتوفر فيه الشروط التالية :

- ١- العدالة ٢- الضبط ٣- المعرفة التامة بأسباب العدالة والجرح ، وبحقيقة الضبط مع حسن تطبيق ذلك على الرواة .
- ٤- الدراية بالرواة — وبرواياهم — خيرة وعمراً — ومقارنة واستيعاباً .
- القاعدة الثانية : يعرف حال الراوي بالآتي :

- ١- يتبع رواياته والمقارنة بينها وبين روايات من عرف بالعدالة والضبط .
- ٢- النظر في مواقفه السياسية التي لها علاقة بالسلطة ونحو ذلك .
- ٣- المقارنة بين ما تنفرد بروايته وبين النصوص القرآنية ، والأحاديث المتواترة المشهورة .

٤- تُعتبر شهادة معاصريه وثنائهم عليه مرجع قوي لعدالته مع الالتزام الديني .

(١) — لوامع الأنوار : ١٦ / ٣ — ١٧ .

- القاعدة الثالثة : لا يقبل الجرح إلا إذا كان مبين السبب ، أو صدر من عجم عارف به ، أو ممن علم من مذهبه أنه لا يجرح إلا بقادح بين .
وأما التعديل فيقبل مطلقاً ذكر فيه السبب أولاً لصعوبة ذلك فيه .
- القاعدة الرابعة : كل رواية محل نظر واعتبار ، فالمخطئ في رواية قد يصيب في أخرى .

• القاعدة الخامسة : إذا تعارض كل من الجرح والتعديل :

١- فتارة يكون الحكم للتعديل .

٢- وتارة للجرح .

٣- وأخرى يتوقف حتى يتبين الأمر ، أما في تقدم التعديل فإذا كان الجرح غير مبين السبب ، أو عين الجراح سبب الجرح ، ولكن أثبت المعدل حسن توبته منه .

وأما تقدم الجرح : ففيما إذا عين الجراح سبباً وسكت عنه المعدل أو نفاه بطريق غير يقيني .

وأما التوقف : ففيما إذا عين الجراح سبباً ، ونفاه المعدل بطريق يقيني فهنا يقع التعارض بين الجرح والتعديل ، فقبل يتوقف في الراوي حتى يظهر وهو الأصح ، وقبل يقدم الجرح .

• القاعدة السادسة : لاتنسى أن المحدثين يجرحون الشيعة المحبين لعلي مطلقاً ، ويقتضبون في ذكر محاسنهم الكثيرة ، ولا يتكلمون في الدفاع عنهم ، بل يهجون بجرحهم ، وفي المقابل يوثقون النواصب المبغضين لعلي وأهل بيته غالباً ، إن لم يكن مطلقاً ، ويتكلمون في الدفاع عنهم ، وقلب رذالهم إلى فضائل ، وهذا قاصمة الظهر فلينبه العقلاء .

لأن الناصبي منافق بشهادة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : (لا يخيك إلا مؤمن ، ولا يعضك إلا منافق) ، والمنافق كاذب بشهادة الله عز وجل ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون : ١) .

● القاعدة السابعة : تذكر أن أئمتنا عليهم السلام إذا روى عن المخالفين فلا يعني ذلك قبولهم أو الرضاء عنهم ، وإنما للإحتجاج على الخصوم ، وإذا وردت رواية في كتبهم ولم تصح لهم عن طريق أهل البيت فإئتم لا يعملوا بمقتضاها ، ولا يعنفدون صحتها .



الفصل الثالث

عدالة الصحابة

تعريف الصحابي :

الصحابي عند أئمة العترة ، وعلماء المعتزلة هو : (من طالت مجالسته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وسار على نهجه ، متبعاً لشرعه ، ولم يخالف بعد موته) ، فعلى هذا لا بد من طول المجالسة مع العمل الصالح ، لأن عمل الإنسان هو الذي يرفعه أو يضعه قال تعالى : ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ (القيامة : ١٤) ، وقال تعالى : ﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ (الطور : ٢١) ، فمن طالت مجالسته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومات وهو متمسك بشرعه ، عامل به ، فلا شك في فضله وتعظيمه وإجلاله .

أما من خالفه ولو جالسه فلا شك في هلاكه .

وأما أهل السنة فالصحابي عندهم هو : من لقي النبي مؤمناً به ، ومات على الإسلام^(١) ، فدخل في هذا جميع من أسلم أو تظاهر بالإسلام وسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعلى أساس ذلك عدلوا جميع الصحابة الذين لقيوا النبي وماتوا على الإسلام الذي يروونه كما تراه المرجحة قول بلا عمل . فدخل أبو سفيان وألاده وجميع المروانيين بما فيهم طريد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، والمغيرة بن شعبة وولده عبدالله ، وكذلك المنافقين الظاهر نفاقهم . والتابعين لمعاوية ، المخارين للإمام علي عليه السلام ، وكذلك الخوارج ، وهذا غلو كبير ، وتفريط واضح ، تذكره العقول المفكرة ، وتأباه

(١) - الإصابة : ١٠/١ .

الطباع السليمة ..

ومما لاشك فيه إن نظرية عدالة جميع الصحابة باطلة لأنها تتعارض مع نصوص القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة ، ومع روح الإسلام ، وغاية الحياة .

القرآن يؤكد نفي عدالة كل الصحابة :

١- قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوُوهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (التوبة : ٧٤ - ٧٧) هذه الآية نزلت في ثعلبة الذي سأل الرسول أن يدعو الله له حتى يرزقه المال ، فقال له الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : (ويحك يا ثعلبة قليل تشكره ، خير من كثير لا تطيقه) فقال ثعلبة : والذي يعنك بالحق لن دعوت الله فعزيزني مالا لأعطين كل ذي حق حقه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (اللهم ارزق ثعلبة مالا) ، فرزقه الله ونمائه له ، وعندما طلب منه رسول الله زكاة ماله بخل وامتنع عن دفعها^(١) .

٢- قال تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ (السجدة : ١٨ - ٢٠) المؤمن هو الإمام علي بن أبي طالب ، والفاسق هو الوليد بن

(١) - فتح القدير للشوكاني : ١٨٥ / ٢ ، وتفسير ابن كثير : ٣٧٣ / ٢ ، وغرر ما كنز .

عقبة^(١) .

٣- قال تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (الصف : ٧) .

نزلت هذه الآية في عبدالله بن أبي السرح الذي افترى على الله الكذب ، وحاول تحريف القرآن^(٢) .

فذلك ثلاث آيات ذكرها الله في القرآن ، تناولت الآية الأولى نفاق ثعلبة ، وتناولت الآية الثانية فسق عقبة وأنه من أهل النار ، وتناولت الآية الثالثة افتراء عبدالله بن أبي السرح ، ومحاولة تحريفه للكتاب .

هذا حكم الله في هؤلاء الثلاثة وهم ممن رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وسمع منه ، فهل كان مجرد ذلك منجياً لهم من عذاب الله ؟ لا لم يكن ذلك كافياً لنجاتهم ، بل حكم الله بملاكهم ، وأما أهل السنة فحكموا بنجاتهم وفقاً لمصطلحهم ، وتطبيقاً لنظريتهم بعدالة جميع الصحابة ! .

ومن قرأ القرآن وحده مليئاً بالآيات الكريمة الكاشفة عن نفاق بعض الصحابة بأنواعه الظاهرة والباطنة ، فمن أراد معرفة ذلك بجلاء فليقرأ سورة الفاضحة (التوبة) ، وغيرها من السور التي تبين بوضوح ذلك النفاق والعدا .

وقد يستدل بعض القائلين بعدالة جميع الصحابة بقوله تعالى : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَتَذَكَّرُونَ فَضَلًّا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي الْقُوَاةِ وَمَنْ لَهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَرْزِعٌ أَخْرَجَ شَطَاةً فَآزَرَهُ فَاسْتَظْلَمَ

(١) - شواهد التنزيل : ٤٤٥ ، الكشاف : ٥١٤ / ٣ ، ابن كثير : ٤٦٢ / ٣ ، وغورهم كثير .

(٢) - السيرة الحلبية : باب فتح مكة ، وانظر نظرية عدالة الصحابة : ٤٣ .

فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا (الفتح : ٢٩) .

نقول : نعم قد امتدح الله الصالحين منهم ، وأكد في آخر الآية بأن الوعد بالجنة لمن آمن وعمل صالحاً منهم ، ولم يقل كلهم مؤمنهم وفاسقهم ، ومنافقهم ، فتدبروا القرآن يا أمة القرآن ! .

السنة النبوية تؤكد نفي عدالة جميع الصحابة :

والسنة النبوية تؤكد أيضاً بطلان عدالة جميع الصحابة :

١— عن ابن عباس مرفوعاً : (إن أول الخلاق يكسى يوم القيامة إبراهيم عليه السلام ، وإنه سيحاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول : يا رب أصحابي ، فيقول : إنك لاتدري ما أحدثوا بعدك) ^(١) .

٢— عن أنس مرفوعاً : (ليردن عليّ ناس حتى إذا عرفتهم اختلجوا من دوتي ، فأقول : أصحابي حتى إذا عرفتهم اختلجوا من دوتي فأقول : أصحابي فيقول : لاتدري ما أحدثوا بعدك) ^(٢) .

٣— عن أبي هريرة مرفوعاً : (يردّ عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيحلون عن الحوض...) ^(٣) .

وغير ذلك من الأحاديث الدالة على عدم عدالتهم جميعاً ، وكلها تؤكد ذلك ، وأهل السنة يقولون بنع لاف ذلك .

كما إن واقع الحال ينقض نظرية عدالة كل الصحابة ، فأبي عدالة لمن قال

(١) — البخاري : ١/٤٦٩ ، رقم : ٤٤٦٣ .

(٢) — البخاري : ٥/٢٤٠٦ ، رقم : ٦٢١١ .

(٣) — البخاري : ٥/٢٤٠٧ ، رقم : ٦٢١٤ .

فيهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مخاطباً عمار : (ويح عمار تقتله الفئة الباغية ، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار)^(١) .

ومن المعروف أنها فئة معاوية الباغية القاتلة لعمار ، والمتمردة على إمام المتقين ، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب . وقد حاول معاوية أن يقلب المفاهيم ، ويعكس الحقائق فقال : (قتله من أخرجه) ، وهو يعلم إن حمزة وجعفر ، ومصعباً وغيرهم ، من الصحابة قُتلوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أف يكون هو القاتل لهم ؟ !

ولم يكن عمار هو الوحيد الذي قتله معاوية ، بل قتل حُجراً ، وقتل الكثير من النفوس المؤمنة وسم الحسن عن طريق زوجته جعدة ، وعذب أنظار الإمام علي عليه السلام وشيعته ، وامتنحتهم بسبه ، وهو الذي أرسل بسر بن أرطاة^(٢) ، في ثلاثة آلاف وأكثر إلى المدينة المنورة ، فصعد المنبر ، وتحدث أهل المدينة بالقتل إن لم يبايعوا لمعاوية ، ثم سار إلى مكة ، وفعل فيها الأفاعيل ، ثم ذهب إلى اليمن وقتل الكثير ، ولم يسلم من بطشه وجبروته حتى الأطفال ، فسلق ذبح ابني عبيد الله بن العباس بصنعاء وهما على المصحف بدون خوف أوحياء .

ومن الغرابة بمكان أن يقول مسلم : لعلي أجران ، ولمعاوية أجر لأنه

(١) - تقدم غريبه .

(٢) - بسر بن أرطاة العامري : قائد فئتك ظالم ، من المهبرين قتل الشيوخ ، وسأ النساء المسلمات . ولد بمكة قبل الهجرة ، وهو من رجال معاوية ، ووجه معاوية إلى المدينة فاستباحها ، وإلى مكة فاتحها وإلى اليمن فأخضعها ولاء معاوية البصرة بعد استشهاد الإمام علي عليه السلام ، وأصيب في آخر عمره في عقله ، ولم يزل معاوية مقرباً له ، مدنياً منزله ، وهو على تلك الحال ، إلى أن مات في دمشق سنة (٨٦) هـ فعليه لعنة الله .

بجتهد ، فهل يصح الإجتهااد في قتل المسلمين الموحدين وسفك دمانهم ؟ ثم ما هي إجتهاادات معاوية ١١٩ .

• لعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من على أكثر من سبعين ألف منبر .

• افتعال معركة صفين التي سار ضحيتها أكثر من سبعين ألفاً .

• دس السم للإمام الحسن بن علي عليه السلام عن طريق زوجته .

• انتزاعه على هذه الأمة بالسيف حتى أخذ الأمر من غير مشوره ، وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة .

• استخلافه بعده ابنه سكيراً خميراً ، يلبس الحرير ، ويضرب الطناوير .

• ادعاؤه زياداً .

• قتل فضلاء الصحابة كعمار وحجر بن عدي رضي الله عنهما .

• ... إلى ما لا نهاية من إجتهااداته الباطلة !!!..

وقد تواتر عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم النصوص الكثيرة القاضية بفضل أمير المؤمنين عليه السلام ، فما حكم من سب ولعن مولى المؤمنين بشهادة رسول رب العالمين - على المنابر ؟ .

وما حكم من يمتحن رعيته بلعن الإمام علي عليه السلام ، والتريئ منه ؟ . وكيف يقول من له مسكة عقل أن معاوية بجتهد وله أجر وهو ملعون بنص القرآن قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (النساء : ٩٣) ، لعن الله من قتل مؤمناً فما بالك بمن قتل عشرات المؤمنين ، ومنهم صحابة رسول رب العالمين ، ألا يكن من الخاسرين ١٩ بلى ورب العالمين .

قال الحسن البصري رحمه الله تعالى : (أربع خصال كن في معاوية لو لم يكن فيه إلا واحدة لكانت موبقة : انتراؤه على هذه الأمة بالسيف حتى أخذ الأمر من غير مشورة ، وفيهم بقايا الصحابة وذووا الفضيلة ، واستخلافه بعده ابنه سكيراً خمرأ ، يلبس الحرير ، ويضرب الطناوير ، وادعاؤه زياداً وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (الولد للفراش ، وللمعاهر الحجر) ، وقتله حَجراً وأصحاب حجر فياوياً له من حجر ، وبإيأله له من أصحاب حجر)^(١) ، هذا هو معاوية الصحابي الجليل !! المجتهد !! في نظرهم .
الذي أورد في حقه أهل السنة كثيراً من المناقب . قال ابن راهوية : (لا يصح عن النبي في فضل معاوية شيء)^(٢) .

وكيف يصح لكهف المنافقين ، ومعارب أمير المؤمنين الذي حربه حرب لله ولرسوله ، والقاتل للمؤمنين من الصحابة الراشدين فضيلة أو منقبة ، بل : (لا أشبع الله بطنه)^(٣) .

(١) — الكامل : ٤٨٧ / ٣ .

(٢) — سير أعلام النبلاء : ١٣٢ / ٣ .

(٣) — تقدم غريب هذا الحديث وقد روى أحمد بن حنبل بسنده إلى عبد الله بن بريدة قال : (دخلت أنسا وأنا على معاوية فأجلسنا على الفرش ، ثم أتينا بالطعام فأكلنا ، ثم أتينا بالشراب فشرب معاوية ، ثم ناول أبي ، ثم قال : ما شربته منذ حرمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) III مستند أحمد بن حنبل : ٣٤٧ / ٥ .

وسن العجيب الغريب أن أهل السنة لازالوا ينافقون عن معاوية ويلفون في فضله ، فلقد عقد ابن عساكر في تاريخ دمشق باباً في مناقبه II وعقد ابن كثير في تاريخه : ٢٠ / ٨ باباً في فضل معاوية فقال فيه : (هو معاوية بن أبي سفيان .. حال المؤمنين ، وكاتب وحى رب العالمين ، أسلم هو وأبوه وأمه هند — يوم الفتح) ١ هـ ، ثم قال : (والمقصود أن معاوية كان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع غيره من كتاب الوحي) ١ هـ . قال السيد العلامة

فكما تلاحظ أيها القاريء الكريم أن عدالة جميع الصحابة غلو كبير ، وإفراط في التقدير ، مع المعارضة لما جاء في الكتاب والسنة من الأدلة القوية القاضية بعدم عدالتهم جميعاً وأنهم كغيرهم فيهم الصالح والطالح ، خاضعون لمعايير ومقاييس وضوابط العدالة والجرح المستثيرة التي تميز العدل الثقة من غيره.

حسن السقاف : كلا والله الذي لا إله إلا هو ، لم يصح كلامك بالإن كثير ولا ما اعتمدته وزعمته ، فأسألك : (عالم المؤمنين) فليس بصحيح البتة ، وذلك لأنه لم يرد ذلك في سنة صحيحة أو أثر ، وعلى قولك هذا في الخوالة يكون حي بن أخطب اليهودي جند المؤمنين لأنه والد السيدة صفية زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وليس كذلك . ولم أرك تقول عن سيدنا أبي بكر أو عن سيدنا عمر أنه جند المؤمنين لأن بتيهما زوجتا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم 11 ولا أريد الإسهاب في إبطال هذه الخوالة المزعومة إنما أذكرها في موضع آخر تختص به إن شاء الله تعالى . وأما قولك (وكاتب وحى رب العالمين) فليس بصحيح أيضاً ، وذلك لأن معاوية أسلم عام الفتح ، وهو وأبوه من الطفلاء وقد أسلم في أوقات قد فرغ فيها نزول الوحى ووصل عند قوله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) فعاداً سيكتب معاوية ؟ 11 وقد ذكر الحافظ الذهبي في ((السير)) (١٢٣/٣) عن أبي الحسن الكوفي قال : ((كان زيد بن ثابت كاتب الوحى ، وكان معاوية كاتباً فسيما بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين العرب)) وكذا قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في الإصابة . ولكن معلوماً أنه أيضاً ما كتب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا ثلاث رسائل . ثم يُعلم علماً أكيداً أن كتابة معاوية للوحى على فرض أنها صحيحة كما يزعم ابن كثير ليست عاصمة له فما وقع فيه مما قلنا بعضه وسنذكر تمامه في بحث علمي مستقل إن شاء الله تعالى ، بليل أن عبد الله بن أبي سرح الذي كان يكتب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الوحى في مكة أول ما نزل الوحى ارتد وخرج من الإسلام بعد ذلك كما في ترجمته في كتب الحفاظ والمحدثين ، ومنها كتاب ((سمر أعلام النبلاء)) : (٣ / ٣٣) والإصابة لابن حجر وغير ذلك ، وروى أبو داود في سننه : (٤ / ١٢٨ برقم ٤٣٥٨) بسند حسن عن ابن عباس قال : ((كان عبد الله بن سعد ابن أبي سرح يكتب لرسول الله ، فأزله الشيطان فلحق بالكفار ، فأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقتل يوم الفتح ...)) 11 هـ . فهذه ثلاثة براهين تبطل قول ابن كثير في تفضيل معاوية بكتابة الوحى وتبحث هذه القضية من جذورها .

قال شيخنا العلامة مجد الدين المؤيدي : (ونقول لهم فيما يقعون به ،
 ومجهزون على من لا نظر له ، ولا روية عنده ، في شأن الصحابة الذين أضاعوا
 حقوق الله ، وحقوق رسوله ، وحقوق الجامعين للصحابة والقرابة إن أردتم
 الصحة اللغوية على الإطلاق ، التي هي الملازمة للغير ، فليست من أسماء
 المدح والتعظيم في شيء ، وقد سمى الله تعالى بما الخارج عن دينه الكافر بربه ،
 فقال عز وجل : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ
 تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا ﴾ (الكهف : ٣٧) ، وإن أردتم الصحة
 الشرعية التي تقتضي التحليل ، والتعظيم والتبجيل والتكريم المحمود أهلها في
 الكتاب الكريم ، وسنة الرسول العظيم ، فلا ولا كرامة لاتطلق إلا لمستحقها
 ، الثابتن على الدين القويم ، اللازمين لهدي الرسول الأمين وصراطه المستقيم
 ، الذين آمنوا به وعزروه ونصروه ، واتبعوا النور الذي أنزل معه ، ولم
 يدللوا ولم يغيروا ، حتى أتى الله كل منهم بقلب سليم ، ولاريب أن لصحابه
 سيد المرسلين صلوات عليهم وعلى الطاهرين من آلهم ، منزلة عظمى
 ومرتبة كبرى ، ولكن ذلك لمن خاف مقام ربه ، ولهى النفس عن الهوى ، ولم
 يستبدل الآخرة بالأولى ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ
 الْمُسَاوِي ﴾ (النازعات : ٣٧-٣٩) ، بل ذنب أعظم ، وجرمه أطم ،
 لمشاهدته لأنوار النبوة ، وكفرانه لعظيم ما أنعم الله به عليه . كما أخبر الله
 تعالى في نساء نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وعلى كل حال فكل فضيلة
 لا تتم إلا بالسلامة من موجبات سخط ذي الجلال ، ومحبطات صالح الأعمال
 ، وقد قرعت سمعك النصوص المعلومة على العموم والخصوص ، وما بعد
 كلام الله أحكم الحاكمين ، وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أصدق

القائلين مقال .

وقال والدنا الإمام الهادي إلى الحق المبين عز الدين بن الحسن بن أمير المؤمنين عليهم السلام في المعراج في سياق كلام أحاب به على صاحب السبحة العامري ، وأن صحبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرف ورفعة ، ولكن لم يثبت أنها تبيح المحرمات ، ولا تكفر الذنوب الموبقات ، بل العقل والنقل يقضيان بعكس ذلك ، أما العقل فلا شك أن المناسب عنده ، وفي حكمه أن جرأة الصحابي الذي صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دهرًا طويلاً ، وشاهد أنوار النبوة ، وانفجار أنوار الحكمة ، فأخذ دينه من غير واسطة أعظم موقعاً من جرأة غيره وأدل الشقاوة ، وشدة التمرد ، وعظيم العتوان ، لم يشهد ذلك بالنفاق ، وجميع مساوئ الأخلاق .

وأما النقل : فقله تعالى : ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (الأحزاب : ٣٠) ، فأكد مذكرناه ، ودل على أن صحبتهم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهي أبلغ صحة ، وأخصها ، وأعظمها لم تكن سبباً في التجاوز عنهن ، بل في التغليظ عليهن ، فكيف تكون صحة معاوية مع نوع من النفاق ، والتمرد العظيم ، وأبلغ الشقاق سبباً في تجاوز ما كاد به الإسلام ، وأحدثه من المصائب العظام ، والحوادث الطوام ؟ ثم ساق عليه السلام أخبار الحوض وغيرها ، وكلام أئمة الهدى على هذا المنهج ، وقد أورد في الجزء الرابع من شرح النهج بحثاً نفسياً جواباً على ما توعوع به الحشوية في هذا المقام . ولقد قارب حد الإنصاف ، والخروج عن التورط في دائرة الإنحراف والإعتساف ، العلامة المحقق سعد الدين التفتازاني حيث قال في شرح المقاصد

مانصه : (إنَّ مَواقِعَ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنَ المَشَاجِرَاتِ عَلَى الوُجْهِ المَسْطُورِ فِي كُتُبِ التَّوَارِيخِ ، وَالمَذْكُورِ عَلَى أَلْسِنَةِ الثَّقَاتِ يَدُلُّ بِظَاهِرِهِ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ حَادَ عَنْ طَرِيقِ الحَقِّ ، وَبَلَغَ حَدَ الظُّلْمِ وَالفَسْقِ ، وَكَانَ البَاعْثُ لَهُ الحَقْدُ وَالفَسَادُ ، وَالحَسَدُ ، وَالمَدَدُ ، وَطَلَبُ المُلْكِ وَالرِّيَاسَةِ ، وَالمِيلُ إِلَى المَلَذَّاتِ وَالشَّهَوَاتِ ، وَلَيْسَ كُلُّ صَحَابِيٍّ مَعْصُومًا ، وَلَا كُلُّ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ بِالْخَيْرِ مَوْسُومًا ، إِلَى قَوْلِهِ وَأَمَّا مَا جَرَى بَعْدَهُمْ مِنَ الظُّلْمِ عَلَى أَهْلِ البَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَمِنَ الظُّهُورِ بِغَيْثِ لَاجِئٍ لِلإِخْفَاءِ ، وَمِنَ الشَّنَاعَةِ بِغَيْثِ لَاشْتِبَاهٍ عَلَى الآرَاءِ تَكَادُ تَشْهَدُ بِهِ الجُمَادُ وَالعِجْمَاءُ ، وَتُبْكِي لَهُ الأَرْضُ وَالسَّمَاءُ ، وَتَنْهَدُ مِنَ الجَبَالِ ، وَتَنْشَقُّ مِنْهُ الصَّخُورُ ، وَيَقِي سَوْءَ عَمَلِهِ عَلَى كَرِّ الشُّهُورِ ، وَمرَ الدَّهْورِ ، فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى مَنْ بَاشَرَ أَوْ رَضِيَ أَوْ سَعَى فِي **﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾** (طه : ١٢٦) . إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ .

فَعَمَمَ : وَهَكَذَا يَعْلَمُ تَعْصِبُهُمْ فِي أَكْثَرِ طَرَائِقِهِمْ ، وَمَصْطَلَحَاتِهِمُ الَّتِي شَرَعُوا لَهَا مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ ، وَأَلْهَا دَعَاوِيَّ بِمُجَرَّدَةٍ عَنِ الْبِرْهَانِ ، بِمُجَانِبَةِ لِحْكَمِ الْقُرْآنِ ، وَسَنَةِ سَيِّدِ وَلَدِ عَدْنَانَ ، وَإِنَّمَا تَتَّفَقُ عَلَى غُلْفِ الْقُلُوبِ صِمْصِمِ الإِسْمَاعِ ، عَمِي الْأَبْصَارِ ، الَّذِينَ يَقْلُدُونَ فِي دِينِ اللَّهِ الرِّجَالَ ، فَيَمِيلُونَ لِمَنْ مَنِ يَمِينُ إِلَى شِمَالٍ ، فَقَدْ صَارُوا لِعَمَاءِ البَصِيرَةِ مُقْتَادِينَ لَتَرْهَاتِهِمْ ، وَإِنْ خَالَفَتْ أَحْكَامَ الضَّرُورَةِ ^(١) .

وَمِنْ العَجِيبِ أَنَّ بَعْضَ مَنْ يَتَّبِعُونَ بِالسَّنَةِ يَشْنُونَ حِمْلَةَ ظَالِمَةٍ ضِدَّ أَهْلِ السَّيِّئِ وَشَيْعَتِهِمْ بِسَبِّ عَدَمِ قَوْلِهِمْ بِعَدَالَةِ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ ، بَلْ وَيُجْمَعُونَ بِالسَّالِفِ ، وَيَقُولُونَ عَنْهُمْ أَلْهَمَ بِسَيِّئَاتِهِمْ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنْ

(١) - لَوَاعِجُ الْأَنْوَارِ : ١ / ١٦٨ - ١٦٩ .

المغالطة ، والتلاعب بالمصطلحات ، فلنسألهم : أي صحابة تمنون ؟ فإن قالوا : معاوية وأذنايه ، قلنا : نعم فلقد سبهم الله ورسوله ، فما عدله الله ورسوله فهو عدل ، وإن كثر الجارحون ، وما جرحه الله ورسوله فهو مجروح وإن كثر المعدلون . دعوكم من المغالطة ، وقلة الحياء ، وهيا بنا إلى اتباع الدليل المأمورين باتباعه .

قال العلامة المقبلي : (ثم بعد أن تم لهم تعريف الصحبة ذيلوها بإطراح ما وقع من مسمى الصحابي ، فمنهم من يستر بدعوى الاجتهاد ، دعوى تكذيبها الضرورة في كثير من المواضع ، ومنهم من يطلق ، وباعجابه من قلة الحياء وفي إدعاء الاجتهاد ، ولبسر بن أوطاة الذي انفرد بأنواع الشر لأنه مأمور المجتهد معاوية ، ناصح الإسلام في سب علي بن أبي طالب وحزبه ، وكذلك مروان ، والوليد الفاسق ، وكذلك الاجتهاد الجامع للشروط في البيعة ليزيد ، ومن أشار بما وسعى فيها أو رضيها ، ومالاً بمحصى ، والله ما قال قائلهم ذلك نصحاء لله ولرسوله ، اللهم إلا مغفل لا يدري ما يخرج من رأسه ، قد سلم مقدمات ، وغذى لحمه وعروقه بالهوى والتقليد ، وعود حسنه ما اعتاد ، فصار ذلك غذاءه ، ثم أخذ يتحاصر في البناء على ذلك كمنظائر لها ، فلما بخلوا منها أخذ وإن اختلفت مكانتها في الدين ، غايته أن الورع يتحرز من الرضاء بتلك الطوام فمن غاب عن المعصية ثم رضيها كان كمن حضرها ، والعكس كما صرح به الحديث النبوي ، نسأل الله الثبات على مرضيه ، والسلامة مما يكرهه ، إنه رحيم ودود قريب مجيب) (١) .

وقال : (ومن الصحابة نوادر ظهر منهم ما يخرج عن العدالة ، فيجب

إخراجه بعينه كالشارب من العدالة ، لامن الصحبة ، ومنهم من أسلم بحرف
السيف كالطلاق وغيرهم ، فمن ظهر حسن حاله فذاك وإلا بقي أمره في حيز
المجهول ، ومع هذا فالعدالة غير العصمة ، وقد غلا الناس فيمن ثبتت عدالته في
التفتت في إثبات العدالة ، فلو سلمنا تحول الصحبة ثم العدالة لم يبلغ الأمر إلى
الحسد الذي عليه غلاة الرواة ، ولو نفعت الصحبة نحو بشر بن مروان على
فرض الثبوت ، أو الوليد لتبين لنا أن الصحبة لا يضر معها عمل غير الكفر
فتكون الصحبة أعظم من الإيمان ، ويكون هذا أنص من مذهب مقاتل وأتباعه
من المرحلة الذين يقولون الإيمان قول بلا عمل ، ثم أين موضع أحاديث
(لا تسدري ما أحدثوا بعدك) ، وهي متواترة المعنى ، بل لو ادعى في بعضها
تواتر اللفظ لبينا في ذلك (١) .

ومن العجيب والغريب أيضاً أنهم يقولون بعدالة جميع الصحابة كما
رأيت ، ولكن إذا كان الصحابي محباً لأهل البيت غمزوا فيه لتشيعه ، وعلى
سبيل المثال : عامر بن واثلة أبو الطفيل الصحابي الجليل قال بن حجر في
ترجمته : (كان أبو الطفيل ثقة في الحديث ، وكان متشيعاً ، إلى قوله :
وكانت الخوارج يرمونه باتصاله بعلي ، وقوله بفضله وفضل أهل بيته ، وليس
في روايته بأس) (٢) ! .

وكذلك الصحابي الجليل هند بن أبي مالة ربيب رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وابن خديجة ، لقد أدخله البخاري في الضعفاء ، وقد نقضوا
كلامهم في شأن عدالة جميع الصحابة بكلامهم هذا !! .

(١) - العلم الشامخ : ٣٠٧ - ٣٠٨ بتصرف .

(٢) - انظر لوسع الأنوار : ١ / ١٨٤ - ١٨٥ .

وأما طريد الرسول مروان بن الحكم وأضرابه كالوليد بن عقبة ، ويسر بن أوطاة وأضرهم ، فالكلام فيهم غير مقبول ، والمتكلم فيهم زائف ، تنبها أيها العقلاء .

طرق معرفة الصحبة :

ويعرف الصحابي بأحد الأمور التالية :

- ١- التواتر ٢- الشهرة ٣- إخبار صحابي ثقة ٤- إخبار تابعي ثقة
- ٥- إخباره عن نفسه إن كان عدلاً ، وكانت دعواه ممكنة .

صيغ الأداء من الصحابي :

وصيغ الأداء من الصحابي سبع^(١) وهي : —

الأولى : أن يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أو أخبرني ، أو حدثني ، أو نحو ذلك مما لا يتطرق إليه احتمال واسطة . وهذه الصيغة أقواها ، ومقبولة بالاتفاق .

الثانية : أن يقول : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والظاهر السماع منه بلا واسطة عند أئمة الزيدية والجمهور ، ويحتملها خلافاً لبعض الفقهاء .

الثالثة : أن يقول : أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكذا ، أو لم يأمره ، والظاهر سماعه منه بلا واسطة ، ويحتملها وإذا قال : أمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكذا أو لم يأمرنا عن كذا مع ذكر المفعول فهو أظهر في سماعه منه صلى الله عليه وآله وسلم ، وأقوى في حجته .

الرابعة : أن يقول : أمرنا بكذا أو نهينا عنه ، وهو من نوع المرفوع عند أئمة الزيدية والجمهور ، كون النبي الأمر الناهي خلافاً لبعض المحدثين والخنفية ،

(١) — انظر الفلك الدوار : ٢٠٩ — ٢١٠ .

لاحتمال أن يكون الأمر غيره من أكابر الصحابة .

الخامسة : أن يقول : من السنة كذا ، أو السنة جارية بكذا ، وهو كالمرفوع عند أئمة الزيدية والجمهور .

السادسة : أن يقول : كنا نفعل كذا ، أو كانوا يفعلون ، وهو كالمرفوع .
 السابعة : أن يقول : عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو من نوع الإسناد المتصل عند أئمة الزيدية والجمهور ، لأن الظاهر سماعهم منه بلا واسطة ، وقال أئمة الزيدية : ويحتملها فيكون من المرسل ، وقال الإمام يحيى بن حمزة : بل مرسل إذ العنينة تقتضي الواسطة ، وقال المحدثون : فأما غير الصحابي فعننته من المتصل بشرط سلامته من التدليس ، وملاقاته لمن روى عنه بالعنينة .



الفصل الرابع

بقية أنواع علم الرجال

مسبق وأن تكلمنا عن نوعين من أنواع علم رجال الحديث وهما : الجرح والتعديل ، وعدالة الصحابة ، ونأتي الآن إلى معرفة بقية أنواع علم رجال الحديث الأخرى ، وسيتم تناولها بصورة موجزة مختصرة ، ونضع في آخر هذا الفصل أهم فوائد معرفة أنواع علم رجال الحديث ، ونبدأ بقية هذا الأنواع بمعرفة التابعين :

١- معرفة التابعين :

التابعي هو : من لقي الصحابي مسلماً ، ومات على الإسلام ، وقيل هو : من صحب الصحابي وهو الأظهر .

ومن التابعين : أويس القرني الذي يعتبر سيدهم ، والحسن البصري ، وسعيد بن المسيب ، وقد ألف فطيس الأندلسي كتاباً في معرفة التابعين .

٢- معرفة الإخوة والأخوات :

ومن فوائده معرفة الإخوة والأخوات ، ومميزهم عن غيرهم فمثلاً : عبدالله بن دينار ، و(عمر بن دينار) ، قد يظن البعض أنهم إخوة ، وليس كذلك ، وإنما اسم الأب واحد .

ومن الأمثلة على الإخوة :

١- مثال للإثنين من الصحابة : (عمر وزيد ابنا الخطاب) .

٢- مثال للثلاثة من الصحابة : (علي ، جعفر ، عقیل بنوا أبي طالب) .

٣- مثال للسبعة من الصحابة : (النعمان ، معقل ، عقیل ، سويد ، سنان ،

وعبد الرحمن ، وعبد الله بنو مُقرن) .

٤- مثال للسته من التابعين : (محمد ، وأنس ، ويحيى ، ومعد ، وحفصة ، وكريسة بنو سريين) .

مثال للأربعة من أتباع التابعين : (سهيل ، عبد الله ، محمد ، صالح بنو أبي صالح) .

مثال للخمسة من اتباع التابعين : (سفيان ، آدم ، عمران ، محمد ، وإبراهيم بنو عيينة) .

٤- معرفة المتفق والمفروق :

والمراد من ذلك هو : معرفة أسماء الرواة ، وأسماء آباؤهم المتفقة خطأً ولغظاً ، والمختلفة عيناً . ومن الأمثلة على ذلك :-

١- الخليل بن أحمد : إشتراك هذا الاسم لسته أشخاص .

٢- عمر بن الخطاب : إشتراك لسته أشخاص .

ومن فوائد معرفته :

التمييز بين المشتركين في الاسم ، فربما يكون أحدهم ثقة والآخر ضعيفاً ، وهذا على فرض اشتراكهم في عصر واحد ، أما إذا كانوا في عصور متباعدة فلا إشكال .

٥- معرفة المهمل :

وهو أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط ، أو مع اسم الأب ، أو غير ذلك ، ولم يتميز بما يخص كل واحد منهما ، ولا يضر الإهمال إلا إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً ، أما إذا كانا ثقتين فلا يضر الإهمال من الأمثلة على ذلك :

١- إذا كانا ثقتين: مثل ما وقع للبخاري من روايته عن أحمد، وأجمل ولم ينسب عن ابن وهب فإنه إما أحمد بن صالح، أو أحمد بن عيسى وكلاهما ثقة.

٢- إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً: سليمان بن داود، فإن كان الخولاني فهو ثقة، وإذا كان اليماني فهو ضعيف.

٦- معرفة التشابه:

وهو أن تتفق الأسماء لفظاً وخطاً، وتختلف أسماء الآباء لفظاً لاختطاً، أو بالعكس ومن الأمثلة على ذلك:

أ - محمد بن عَقِيل - بضم العين - ومحمد بن عَقِيل - بفتح العين فهنا اتفقت أسماء الرواة واختلفت أسماء الآباء.

ب - شُرَيْح بن النعمان، وسُرَيْح بن النعمان فهنا اختلفت أسماء الرواة، واتفقت أسماء الآباء، والإختلاف خطأ فالأول بالشين، والثاني بالسين.

وهناك أنواع أخرى من التشابه ومن أهمها:

أ - أن يحصل الإتفاق في الاسم، واسم الأب، إلا في حرفين أو حرف مثل: محمد بن حُثَيْن، ومحمد بن حُبَيْر.

ب - أو يحصل الإختلاف في التلقب والتأخير مثل: الأسود بن يزيد، ويزيد بن الأسود، أو في بعض الأحرف مثل: أيوب بن سَيَّار - أيوب بن يسار.

٧- معرفة الجبهات:

وهو من أهمِّ اسمه في المتن، أو الإسناد من الرواة أو ممن له علامة بالرواية، ومن فرائد بحثه أولاً: إن كان الإمام في السند فأهميته معرفة الراوي الثقة من غيره.

ثانياً : إن كان في المتن فمن أهم فوائده معرفة صاحب القصة ، أو السائل حتى إذا كان في الحديث منقبة ، أو نحو ذلك .

ويعرف الإلهام بأحد أمرين :

١- إما برورده مسمى في بعض الروايات الأخرى .

٢- أو بتصيص أهل السر على كثير منه .

ومن أقسام الجهم :

١- رجل أو امرأة : مثل حديث ابن عباس : أن رجلاً قال يا رسول الله : الحج كل عام ؟ فهذا الرجل الأقرع بن حابس (وهذا أشد أنواع الإلهام) .

٢- الإيسن والبنت : ويلحق به الأخ والأخت ونحوها كابن الأخ مثل : حديث أم عطية في غسل بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بماء وسدر ، فبنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم هي زينب رضي الله عنها (وهذا يأتي في الدرجة الثانية) .

٣- العم والعممة : ويلحق به الخال والخالة ، وابن العم أو بنته ، ونحو ذلك كحديث رافع بن خديج عن عمه في النهي عن المخايرة ، فاسم عمه (ظهر بن رافع) (وهذا يأتي في الدرجة الثالثة) .

٤- الزوج أو الزوجة : كحديث وفاة زوج سبيعة . فاسم زوجها (سعد بن خولة) وحديث زوجة عبدالرحمن بن الزبير التي كانت تحت رفاعة القسري فطلقها . أسمها نعيمة بنت وهب (وهذا يأتي في الدرجة الرابعة) ، والفرق بين المهمل والمبهم هو أن المهمل ذكر اسمه والتبسمت عينه ، والمبهم لم يذكر اسمه .

٨ - معرفة الوُحْدَان :

وهم الرواة الذين لم يروِ عن كل واحد منهم إلا راوٍ واحد ، وفائدته معرفة
بجهول العين ، ومن الأمثلة على ذلك : —

١— من الصحابة (عروة بن مُضَرَّس) لم يروِ عنه غير الشعبي ، والمسيب
بن قرن لم يروِ عنه غير ابنه سعيد .

٢— من التابعين : (أبو العشاء) لم يروِ عنه غير حماد بن سلمة .

٩ - معرفة من ذكر بأسماء ، أو صفات مختلفة :

وهو راوٍ وصف بأسماء أو ألقاب أو كنى مختلفة من شخص واحد أو جماعة
مثل : (محمد بن السائب الكلبي) سماه بعضهم (أبا النضر) ، وسماه بعضهم
(حماد بن السائب) ، وسماه بعضهم (أبا سعيد) .

ومن أهم فوائده :

١— عدم الالتباس في أسماء الشخص الواحد ، وعدم الظن بأنه أشخاص
متعددون .

٢— كشف تدليس الشيوخ .

١٠ - معرفة الألقاب :

والمراد به هو البحث ، والتفتيش عن ألقاب المحدثين ، ورواة الحديث
لمعرفتها وضبطها .

ومن أهم فوائده :

١— عدم ظن الألقاب أسامي ، واعتبار الشخص الذي يذكر تارة بإسمه ،
وتارة بلقبه شخصين ، وهو شخص واحد .

٢— معرفة السبب في اللقب ، ومن الأمثلة على ذلك :

- أ - الضال : لقب معاوية بن عبد الكرم الضال ، ولقب به لأنه ضل .
 ب - عُنفَر : ومعناه المشعَّب في لغة أهل الحجاز ، وهو لقب محمد بن جعفر البصري صاحب شعبة ، وسبه هو أن ابن جُريج قدم البصرة فحدث بحديث عن الحسن البصري ، فأنكروا عليه وشغبوا ، وكان من أكثرهم شغباً عليه محمد بن جعفر فقال له : أسكت يا (عُنفور) .
 ج - صاعقة : لقب به محمد بن إبراهيم الحافظ ، روى عنه البخاري ، ولقب بذلك لشدة حفظه .

د - مطين : لقب أبي جعفر الحضرمي ، ولقب به لأنه كان وهو صغير يسلم مع الصبيان في الماء ، فيطبنون ظهره ، فقال له أبو نعيم : يأمطين لم لا تخض مجلس العلم ؟

١١ - معرفة المفردات من الأسماء ، والكنى ، والألقاب :

والمقصود بذلك أن يكون لشخص من الصحابة أو الرواة عامة ، أو أحد العلماء اسم ، أو كنية أو لقب ، لا يشاركه فيه غيره وفائدة معرفته عدم الوقوع في التصحيف والتحريف ، ومن الأمثلة على ذلك : —

أولاً : الأسماء من الصحابة (أحمد بن عُحيان) ومن غيرهم (ضريب بن نعيم بن سمير) .

ثانياً : الكنى من الصحابة (أبو الحمراء) مولى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واسمه (هلال بن الحارث) ومن غيرهم (أبو العيَّين) ، واسمه (سفينة) مولى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

واسمه مهران ، ومن غيرهم : (مَنذَل) ، واسمه عمرو بن علي الغزي الكوفي .

١٢ - معرفة من اشتهروا بكناهم :

والمراد به التفتيش عن أسماء من اشتهروا بكناهم ، حتى يعرف الاسم غير المشهور لكل منهم .

١٣ - معرفة المؤتلف والمختلف :

والمراد به أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكنى خطأ ، وتختلف لفظاً مثل : (سَلَامٌ ، سَلَامٌ) . الأول بتخفيف اللام ، والثاني بتشديدها .

٢- (مُسَوَّرٌ ، مُسَوَّرٌ) الأول بكسر الميم ، وسكون السين ، وتخفيف الواو ، والثاني بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو .

٣- (الْبَزَازُ ، والبِزَارُ) الأول في آخره زاي ، والآخر راء . وقائده هو تجنب الخطأ .

١٤ - معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم :

والمراد به معرفة من اشتهروا بكناهم حتى يعرف الاسم غير المشهور لكل منهم .

أقسام أصحاب الكنى :

١- من اسمه كنيته ولا إسم له غيرها كأبي بلال الأشعري .

٢- من عرف بكنيته ، ولم يعرف أله إسم أم لا ؟ مثل : (ابن أناس) .

٣- من له كنيتان : (كأين جريح يكنى بأبي الوليد ، وأبي خالد) .

٤- من اختلف في كنيته (كأسامة بن زيد) قيل : (أبو محمد) ، وقيل : (أبو عبدالله) وقيل : (أبو خارجة) .

٥- من عرفت كنيته ، واختلف في اسمه (كأبي هريرة) فقد اختلف في اسمه ، واسم أبيه على ثلاثين قولاً ، أشهرها عبدالرحمن بن صخر .

١٥ - معرفة تواريخ الرواة :

والمراد به هو : البحث عن الوقت في كل من المولد والوفاة ، والوقائع والأحداث ، ومن أهم فوائده معرفة إتصال السند ، أو إنقطاعه ، فإذا وقعت لك مثلاً رواية سهيل بن ذكوان بأنه رأى عائشة بواسط ، وأنه روى عنها ، وعلمت أن عائشة توفيت عام (٧٥) هـ . وأن واسط اختطها الحجاج عام (٨٣) هـ . علمت كذب هذه الرواية ، ولو علمت مثلاً : أن ابن المنادي ذكر أن الأعمش أخذ بركاب أبي بكر الثقفي ، وعلمت أن أبا بكر توفي سنة (٥١) هـ . وأن الأعمش ولد سنة (٦١) هـ . حكمت بكذب هذه الرواية .

وكذلك مارواه مسلم في صحيحه برقم (٢٥٠١) في فضائل الصحابة ، باب من فضائل أبي سفيان ، من طريق عكرمة بن عمار عن أبي زميل ، عن ابن عباس قال : (كان المسلمون لا ينتظرون إلى أبي سفيان ، ولا يقاعدونه ، فقال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : يابني الله ثلاث أعطينهن ؟ قال نعم ، قال : عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجهكها ؟ قال نعم ، قال : ومعافاة تجعله كاتباً بين يديك ، قال نعم^(١) ، قال : وتأمري حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين ، قال نعم) .

قال أبو زميل ، ولولا أنه طلب ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أعطاه ذلك ، لأنه لم يكن يُسأل شيئاً إلا قال نعم .

(١) — من هذا الحديث استفاد النواصب على أن معاوية كاتباً للوحي ، وليس كذلك

قال السيد الباحث — حسن السقاف — هذا حديث موضوع ، وهو أحد الأحاديث الثلاثة الموضوعة التي في صحيح الإمام مسلم .
ومن دلائل وضعه : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان قد تزوج أم حبيبة بنت أبي سفيان قبل فتح مكة بدهر ، ولما زارها أبو سفيان في المدينة وهو مشرك نحتت عن فراش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه مشرك نجس ساعدت وهذا مشهور معلوم .

قال الحافظ الذهبي في سمر أعلام النبلاء : (١٣٧ / ٧) عن هذا الحديث في ترجمة أحد رواه (عكرمة بن عمار) مانصه : (قلت : قد ساق له مسلم في الأصول حديثاً منكراً ، وهو الذي يرويه بن سماك الحنفي ، عن ابن عباس ، في الأمور الثلاثة التي التمسها ، أبو سفيان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم) .
قد نقل الإمام الحافظ النووي — رحمه الله تعالى — في شرح مسلم : ٦٣/١٦ ، عند شرح هذا الحديث أن ابن حزم حكم عليه بالوضع ، قلت : وهو حكم صحيح لا غبار عليه .

قال الحافظ ابن الجوزي في هذا الحديث : هو وهم من بعض الرواة ، لا شك فيه ولا تردد ، وقد ألهموا به عكرمة بن عامر روائي الحديث ، وإنما قلنا : إن هذا وهم ، لأن أهل التاريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت عبدالله بن جحش وولدت له ، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة ، ثم تنصر وثبتت أم حبيبة على دينها ، فزوجه إياها ، واصلدها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعة آلاف درهم ، وذلك في سنة سبع من الهجرة . فحفاء أبو سفيان في (زمن الهدنة) ، وهي التي كانت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش في صلح الحديبية ، فدخل عليها ففتت بساط

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى لا يجلس عليه ، ولا خلاف في أن أبا سفيان ، ومعوية أسلموا في فتح مكة سنة ثمان ، ولا يعرف أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر أبا سفيان (انتهى ^(١)) .
قلت : وهذا عرفنا كذب الحديث ووضعه .

١٦ - معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم :

والمراد بذلك معرفة من اشتهر نسبه إلى غير أبيه كالأم ، والجد ، أو غريب كالمرءى ونحوه ، ثم معرفة اسم أبيه ، ومن الأمثلة على ذلك : —

١ — من نسب إلى أمه مثل : (مُعَاذ ، وَمَعُوذ ، وَعُوذ ، بنوا عفراء) وأبوهم الحارث — ومثل : (بلال بن حمامة) أبوه رباح ، ومثل : (محمد بن الحنفية) أبوه علي بن أبي طالب عليهما السلام .

٢ — من نسب إلى جده مثل : (أبو عبيدة بن الجراح) اسمه عامر بن عبدالله بن الجراح ، وأحمد بن حنبل اسمه أحمد بن محمد بن حنبل .

٣ — من نسب إلى أجنبي لسبب مثل : (المقداد بن عمرو الكندي) يقال له : (المقداد بن الأسود) لأنه كان في حجر الأسود بن عبد يغوث فتبناه .

١٧ - معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها :

والمراد بذلك معرفة الرواة الذين ينسبوا إلى مكان ، أو غزوة أو قبيلة ، أو صنعة ، ولكن الظاهر المتبادر إلى الذهن من تلك النسب ليس مراداً مثل : —
لـ أبو مسعود البدرى : لم يشهد بدرأ ، بل نزل فيها ، وينسب إليها .

ب — يزيد الفقير : لم يكن فقيراً ، وإنما أصيب في فقر ظهره .

ج — خالد الحذاء : لم يكن حذاءً ، وإنما كان يخالس الخفّالين .

١٨- معرفة طبقات العلماء والرواة :

والمراد بذلك معرفة القوم الذين تقاربوا في السن والإسناد ، أو في الإسناد ، ولا بد فيه من معرفة مواليد ووفيات الرواة ، ومن رروا عنه ، ومن روى عنهم.

١٩- معرفة من خلط من الثقات :

المخلط : هو من تغير ذهنه فخلط في روايته .

وحكم رواية المخلط : أنه يقبل ما روي عنه قبل الإختلاط ، ولا يقبل ما روي عنه بعد الإختلاط ، وكذلك ما شك فيه أنه قبل الإختلاط أو بعده .

٢٠- معرفة الموالى من الرواة والعلماء :

ومعنى ذلك : معرفة الشخص المحالف أو المعتق ، أو الذي أسلم على يد غيره ، ومن هنا يمكن القول أن الموالى ثلاثة أنواع :

أ- مولى الحلف : مثل الإمام مالك بن أنس الأصبحي التيمي ، فهو من قبيلة أصبح ، وهم موالى لقبيلة تيم قريش بالحلف .

ب - مولى العتاقة مثل : أبو البحتري الطائي التابعي ، وإسمه (سعيد بن فيروز) هو مولى طيء ، لأن سيده كان من طيء فأعتقه .

ج - مولى الاسلام مثل : محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، لأن جده المغيرة كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان بن أحنس الجعفي فنسب إليه .

ومن أهم فوائده الأمن من اللبس ، ومعرفة المنسوب إلى القبيلة نسباً أولاً .

٢١- معرفة الثقات والضعفاء :

والمراد بالثقة هو العدل الضابط ، والضعيف هو إسم عام يشمل كل من فيه طعن ، أما في الضبط ، أو في العدالة .

٢٢- معرفة أوطان الرواة وبلدانهم :

والمراد به : معرفة أقاليم الرواة ومدنهم التي ولدوا فيها ، أو أقاموا فيها .
وقد كان العرب قديماً يتنسبون إلى قبائلهم ، لأن ارتباطهم بالقبيلة كان أقوى
من ارتباطهم بالأرض ، وأما العجم فإلهم يتنسبون إلى مدنها وقراها ، وإذا
أراد الجمع بين بلده ، والبلد المنتقل إليه ، فليبدأ بالأول ، ثم بالثاني فمثلاً : إذا
أحد ولد في حمص ، ثم انتقل إلى مكة المكرمة فيقال له : (فلان الحمصي
المكي) ، وقد اختلفوا في المدة التي إن أقامها الشخص في بلد نسب إليها ،
وقيل أربع سنين .

• أهم فوائد معرفة رجال الحديث :

من خلال ماتقدم ، لا يخفى عليك فائدة علم الرجال ، ونشر هنا إلى
القائدة الإجمالية :-

١- الأمان من اللبس والخلط بين الرواة ، وذلك من خلال معرفة الكنى
والألقاب ، ومعرفة المتفق والمفترق ، والمؤلف والمختلف ، والمتشابه ، وأيضاً
معرفة الثقة من غيره .

٢- معرفة الإرسال والإنقطاع ، والإرسال الظاهر والخفي ، وذلك من
خلال معرفة المواليد والوفيات ، والأوطان والرحلات ، والطبقات ، فمعرفة
أن الراوي من التابعين عرفنا أن الحديث مرسل ، ومعرفة أن الراوي ليس
متعاصرين ، أو متعاصرين وليس بينهما لقاء عرفنا أن الحديث منقطع ، فإن
أوهم الراوي المعاصر اللقاء عرف أنه يدلس أو يكذب .
٣- معرفة الحديث هل هو ضعيف أم صحيح .

الباب الرابع

طرق رواية الحديث وأهم المصنفات فيه :

ويشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : طرق مرواية الحديث وصيغ أدائه ، وألقاب المحدثين .

الفصل الثاني : أهم المصنفات في الحديث النبوي الشريف .

الفصل الثالث : الحديث بين الرواية والدراسة .

الفصل الرابع : بطلان الإحتجاج بالإسرائيليات .

الفصل الأول

طرق الرواية وصيغ الأداء

للرواية عن الشيخ طرق ، وكيفيات مختلفة منها :

١- القراءة : وتنقسم إلى ثلاثة أنواع :

• النوع الأول : قراءة الشيخ : وهي أن يقرأ الشيخ ، ويسمع الطالب سواء قرأ الشيخ من حفظه أو كتابه، وسواء سمع الطالب وكتب ماسمعه ، أو سمع فقط ولم يكتب ، ويعتبر هذا القسم من أعلى الأقسام .

صيغ الأداء لهذا القسم : قبل تخصيص ألفاظ الأداء لكل قسم من أقسام الرواية كان يقال لسماع لفظ الشيخ : (سمعته ، أو حدثني ، أو أخبرني ، أو أنبأني ، أو قال لي ، أو ذكر لي) .

ولكن بعد أن شاع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق الرواية صارت ألفاظ الأداء الخاصة بقراءة الشيخ : (سمعت أو حدثني) .

• النوع الثاني : قراءة التلميذ على الشيخ : وهي أن يقرأ التلميذ والشيخ يسمع ، وصيغ الأداء لهذا القسم هي : (قرأت على فلان ، أو حدثنا قراءة عليه ، أو أخبرنا) ، وهذا الذي عليه كثير من المحدثين .

• النوع الثالث : قراءة الزميل : وهي أن يقرأ الزميل على الشيخ والطالب يسمع ، وصيغ الأداء هي : (الأحوط أن يقول قريء عليه وأنا أسمع ، أو حدثنا قراءة عليه ، والمتعامل به هو أخبرنا) .

٢- الإجازة : وتنقسم إلى ثلاثة أنواع :

• النوع الأول : المشافهة : وهي أن يقول الشيخ للتلميذ أحزت لك أن

تروي عني كتاب كذا .

وصيغ الأداء لهذا النوع : (أجاز لي فلان ، أو حدثنا إجازة ، أو أخبرنا إجازة ، والذي عليه المتأخرين (أنبأنا) ، ثم يسوق الإسناد .

● النوع الثاني : المناولة : وهي أن يناول الشيخ التلميذ كتاباً مع قوله هذا من سماعي فاروه عني ، أو أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتاباً مقتصراً على قوله هذا من سماعي .

وصيغ الأداء لهذا النوع : (ناولني ، وأجاز لي ، وهذا الأحوط ، ويجوز أن يقول : حدثنا مناولة ، أو أخبرنا مناولة ، ثم يسوق الإسناد .

● النوع الثالث : المكاتبه : وهي أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب ، إما بخطه أو أمره وصيغ الأداء لهذا النوع : (كتب إلي فلان ، حدثني فلان ، أو أخبرني كتابة) ، ثم يسوق الإسناد .

٣- الوجادة :

وهي أن يجد الطالب أحاديث بخط شيخ يعرفه فيرويهها عن صاحب الخط ، وليس له سماع منه ولا إجازة ، وصيغ الأداء أن يقول : (الواحد وجدت بخط فلان ، أو قرأت بخط فلان وكذا) ثم يسوق الإسناد .

ألقاب المحدثين^(١)

ومن المناسب ذكر بعض ألقاب المحدثين التي استحسّن علماء الحديث إطلاقها على المشتغلين بالحديث وعلومه ، وإحاطتها بأسمائهم عند ترجمتهم لتعرف طبقاتهم ودرجاتهم ، وأشهر هذه الألقاب التي ينبهوا على التمييز بينها هي ثلاثة : (المسند ، المحدث ، الحافظ) .

فالمسند : هو من يروي الحديث بإسناده ، سواء أكان عنده علم به أم ليس له إلا مجرد الرواية .

والمحدث : هو من يروي الحديث بإسناده ، مع معرفته به وبالعلل ، وأسماء الرجال ، وأنواع الأسانيد ، وعلى هذا هو أرفع مكاناً من المسند .

أما الحافظ : فهو أعلاهم درجة ، وأرفعهم منزلة ، فمن صفاته أن يكون عارفاً بأكثر الأحاديث ، بصيراً بطرقها ، مميّزاً لأسانيدھا ، حافظاً لأكثرها لم يفوته إلا الشيء اليسير ، ويكون مدركاً لكل الطبقات بحيث ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يحمله ، وأشهر الحفاظ هو : الحافظ المتقن أحمد بن محمد بن عقدة أبو العباس الكوفي الزيدي^(٢) كان يحفظ ثلاثمائة ألف حديث^(٣) من حديث أهل البيت ، وقيل أربعمائة ألف حديث ، قال عبدالله القادسي : وهو أحد الأخوة الأربعة الذين أخذوا عن الحافظ ابن عقدة (أقمت مع إخواني

(١) — ونؤكد على أن الألقاب ليست على إطلاقها مطلقاً ، بل غالباً ، لأنه دخل فيها نوع من الخلط ، والمعاملات .

(٢) — تقدمت ترجمته .

(٣) — الفلك الدوار : ٤٩ .

بالكوفة عدة سنين ، فكتبنا عن ابن عقدة ، فلما أردنا الإنصراف ودّعناه ، فقال ابن عقدة : قد اكتفيت بما سمعتم ، أقل شيخ سمعت منه ، عندي عنه مائة ألف حديث ، فقلت يا شيخ : نحن إخوة أربعة ، قد كتب كل واحد منا عنك مائة ألف حديث (١) . وحكى عن جابر الجعفي (٢) أنه كان يحفظ عن الباقر ثمانين ألف حديث (٣) ، وكان الإمام عبدالله بن حمزة يحفظ خمسين ألف حديث (٤) ، هؤلاء بعض من حفاظ الزيدية الذين تناساهم بعض المحدثين .



(١) — الجامع لأحلاق الركوني : ١٥٢/٨ ، انظر هامش علوم الحديث : ٧٧ / ٧٨ .

(٢) — جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي ، أحد الشيعة الأعلام ، والمحدثين الكرام ، روى عن الإمام زيد ، وعن الإمام الباقر ، وروى عنه السفيايان ، وشعبة ، وأبو حنيفة ، قدح فيه النواصب تبعاً لقاعدتهم المشهورة ، توفي سنة (١٦٣) هـ .

(٣) — الفلك الدوار : ٤٩ .

(٤) — انظر تراجم شرح الأزهار للمعتزاري حرف العين .

الفصل الثاني

أهم المصنفات في الحديث النبوي الشريف وأنواعها

تجهيد عن كتابة الحديث :

اختلف السلف من الصحابة والتابعين في كتابة الحديث ، فكرهها بعضهم وأجازها البعض الآخر قال السيوطي : (اختلف السلف من الصحابة والتابعين في كتابة الحديث فكرهها طائفة ، وأباحها طائفة ، وفعلوها منهم علي وابنه الحسن)^(١) .

وأكثر من تشدد في عدم كتابتها هو أبو بكر ، وعمر بن الخطاب ، وكان قد جمع أبو بكر خمسمائة حديث ، ثم أحرقها ، قالت عائشة : (إن أبي جمع الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان خمسمائة حديث فبات ليلة يتقلب كثيراً ، فغمي ، فقلت : أتقلب لشكوى أو لشيء بلغك ، فلما أصبح قال : أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك ، فحنته بما فدعى بنار فحرقها)^(٢) .

وروى البيهقي ، وابن عبد البر عن عروة أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأشاروا عليه أن يكتبها ، فطلق عمر بتخير الله شهراً ، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال : لني أريد أن أكتب السنن ، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً

(١) — مصادر الحديث عند الإمامية : ٩

(٢) — أصول الحديث للمصلي : ١٥٣ .

فأكبروا عليها ، وتركوا كتاب الله ، وإني والله لا أشوب كتاب الله أبداً (٣١) ، وقد حرص عمر على ذلك أيضاً عند وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فقد روى البخاري عن ابن عباس أنه لما حضر رسول الله (أي حضرته الوفاة) وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (هلموا أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده) (٣٢) فقال عمر: (إن النبي غلبه الوجع وعندكم القرآن فحسبنا كتاب الله) وفي رواية: (إن النبي يهجر) (٣٣).

أما الإمام علي فقد ثبت أنه كتب صحيفة في أحكام الديات ، وعندما سئل عن محتوى هذه الصحيفة قال: (العقل) (٣٤) ، وفكك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر (٣٥) .

(١) — طبقات ابن سعد : ٣ / ١ ، انظر أضواء على السنة : ٤٧ .

(٢) — ومن المعلوم إن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول : (إن تارك فيكم ما إن تمسككم به لن تضلوا من بعدي كتاب الله وشرقي أهل بيتي ، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن ينفترقا حتى يردوا عليّ الخوض) ، تقدم تفريع هذا الحديث ، وكان يكرره الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في أكثر من موضع حتى قبل وفاته ، واشتهر بحديث الثقلين قال الشيخ حسن السقايف : (وأما حديث : ((تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وسنتي)) الذي يردده الناس فيما بينهم ، ويقول الخطباء على المنابر فحديث موضوع مكذوب ، وضعه الأمويون وأتباعهم ، ليصرفوا الناس عن هذا الحديث الصحيح في العرة فاتبه لذلك جداً !!! وقد ذكرت جميع طرقه ، وبينت ما في أسانيده من الكذابين ، والوضاعين في آخر كتابي (صحيح صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ص ٨٩ ، فارجع إن شئت التوسع . انظر كتابه صحيح شرح العقيدة الطحاوية : ٦٥٤ .

(٣) — أضواء على السنة : ٥٥ .

(٤) — أي المعامل والديات .

(٥) — فتح الباري : ١ / ١٨٢ ، باب كتابة العلم .

كما شاعت في عصر الصحابة صحيفة أخرى ، أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكتابتها في السنة الأولى من الهجرة ، اشتملت على حقوق المهاجرين والأنصار ، وكيفية التعامل مع اليهود وعرب المدينة ، مطلعها: (هذا كتاب محمد النبي رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش ، وأهل يثرب ومن تبعهم ، فلحقه بهم ، وجاهد معهم : أئمة أمة واحدة من دون الناس) ^(١) .

كما عني عبدالله بن العباس ^(٢) المتوفى سنة (٦٩) هـ بكتابة الكثير من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ألواح كان يحملها في مجالس العلم ^(٣) ، ولقد روي أنه ترك حمل بعير من كتبه ، وكان تلعيذه البار سعيد بن جبير ^(٤) ، المتوفى سنة (٩٥) هـ ، يكتب عنه ما يملئ عليه ^(٥) وكان

(١) - علوم الحديث ومصطلحه : ٣٠ صبحي الصالح .

(٢) - عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي ، نجر الأمة ، وترجمان القرآن ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات ، وحسنه النبي برفقه وقال : ((اللهم فقهه في الدين ، علمه التأويل ، وهو أحد العبادلة ، وأحد الستة المكثرين في الرواية ، وكان يجلس يوماً للتفسير ، ويوماً للفقهاء ، ويوماً للشعر ، ويوماً لأيام العرب ، وشهد مع الإمام علي عليه السلام حروبه ، واستعمله على البصرة ، تسولي بالطلائف سنة (٧٠) هـ عن واحد وسبعين ، وقد كلف بصره ، وصلى عليه محمد بن الحنفية وقال : اليوم مات رباني هذه الأمة ، وما نسب إليه من الأحاديث الضعيفة فمردود على ناقله ، لأنه كان يشتت كثيراً ، وقد كذب على المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ، فما بالك بغره ؟ .

(٣) - طبقات ابن سعد ٢ / ١٢٣ .

(٤) - سعيد بن جبير بن هشام الأسدي مولى بني وائلة ، بطن بني أسد بن عزيمة ، أحد أعلام السابئين وفضلائهم ، روي عن مسعود ، وابن عباس وثقه الإمام المولى بالله ، وعده السيد صارم اللذين من ثقة عندني الشيعة ، وقد عرج من القراء على المحاج فقال لم يخرج ؟ قال : لبيعة في عني فقتله سنة (٩٥) هـ عن ٤٥ سنة ، وكان يخرج مع الحسن بن الحسن .

جابر بن عبد الله المتوفى سنة (٧٨) هـ . صحيفة أيضاً ، وروى إنما في مناسك الحج ، واشتملت على خطبة الوداع ، وقد أوردتها القاضي عبد الله بن أبي النجم الصعدي^(٢) في درر الأحاديث النبوية .

والواقع أنه لو دون الحديث الصحيح في عصر الصحابة بصورة أوسع ، وبطرق صحيحة لما كثر الوضع على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وقد أدرك الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز المتوفى (١٠١) هـ كثرة الوضع على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وخاف من ضياع العلم فأمر بتدوين الحديث ، ومع ذلك لم يسلم لأن الكذب على رسول الله قد طم ، والوضع قد كثر .

وأول كتاب دُون بسند صحيح هو مجموع^(٣) الإمام زيد بن علي^(١) المتوفى

(١) — سنن الفارسي : ١ / ١٢٣ ، ابن سعد ٦ / ١٧٩ .

(٢) — أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن حمزة بن أبي النجم المشهور بقاضي صعدة ، نشأ بصعدة ، وأخذ عن الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، وعن القاضي العلامة المحقق جعفر بن أحمد بن عبد السلام ، وعن القاضي عطية بن أبي النجم — ويضمر من علماء الزيدية في عهد الدولة المنصورية ، وقد تولى القضاء بصعدة من قبل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، ومن مؤلفاته : كتاب الناسخ والمنسوخ ، وجمع الأحاديث التي في الأحكام في كتاب سماه الدرر النبوية بالأسانيد السجوية ، توفي سنة (٦٤٦) هـ ، أورد حديث جابر في درر الأحاديث النبوية ، وذكر فيه خطبة الوداع ، وقد رواها عن شيخه عطية قراءة عليه ، وعطية رواها عن والده ، ووالده رواها بسنده إلى جعفر بن محمد بن علي عليهم السلام عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله رحمه الله عليهم .

(٣) — مجموع الإمام الأعظم زيد بن علي عليهما السلام من أصح كتب الحديث رتبة ، وأقدمها تدويناً ، كتب بإسناد عالي ، وقد أقسم شيخنا العلامة المتهجد بمعد الدين المؤيد قاتلاً : (والله إن المجموع عندي أصح كتب أهل البيت ، وأنه من تلقى بالقبول عند آل محمد كما نقله الأئمة الاثني عشر . وإن أحاديثه مخرجة في كتب أهل البيت كأما لي الإمام أحمد بن عيسى ، وأحكام الإمام الهادي إلى الحق ، وشرح التجريد للإمام المؤيد بالله ، والجامع الكافي ، وسائر أماليهم ومؤلفاتهم

سنة (١٢٢) هـ ، وهو يشتمل على مائتين ولثمانية وعشرين حديثاً نبوياً ، وثلاثمائة وعشرين حديثاً علوياً ، وخمسين عن الحسين بن علي ، ويشتمل على كثير من المسائل الفقهية عند الإمام زيد بن علي ، ويعتبر أصح كتاب بعد كتاب الله ، وقد وَحِّمَ من قال بأن موطأ مالك المتوفى سنة (١٧٩) هـ أقدم منه في التدوين ، وقد اشتمل موطأ مالك على بعض الأحاديث النبوية مزوجة بفتاوى الصحابة والتابعين .

وفي عصر أتباع التابعين ممن كانوا على رأس المئتين ومن بعدهم عُني علماء الحديث من مختلف الطوائف بتأليف المسانيد ، والمجاميع ، والسنن ، والمعاجم ، والعلل ، والأجزاء ، والأطراف ، والمستدركات ، والمستخرجات ، وهكذا تفنن العلماء في كتابة الحديث ، ولم يصل إلينا إلا بعد مراحل طويلة ، وجهود عظيمة .

، وعسج في مؤلفات سائر علماء الإسلام ، كالت وغيرها ، وإنه كالجوهرة المنيرة في كتب آل محمد صلوات الله عليه وعليهم وسلامه ، وإن التشكيك فيه جهالة ونصب لآل محمد عليهم السلام ، ومن أخذ من المجموع فقد أخذ من عين حافية ، ولم يقدح فيه إلا جاهل أو ناصي ، أو مسن فقد به القصور (نقلت هذا الكلام من كلام له في أول مجموع الإمام زيد عليه السلام قال فيه: حصر بتاريخ : ١٣٨٩ هـ ، وجدت ذلك عندما قابلت نسختي على نسخته التي له عليها تعليقات مفيدة وقد طبع هذا المجموع مرتين تحت إشراف القاضي العلامة عبدالواسع الواسعي رحمه الله ، ومما : مسند الإمام زيد) .

(١) — نقلت ترجمته عليه السلام .

أنواع التصنيف في الحديث :

ومن المناسب الإشارة إلى أنواع هذه المصنفات الحديثية ، وما يميز كل واحد عن الآخر :

• السجوامع :

الجامع : هو كل كتاب يجمع فيه مؤلفه جميع الأبواب من العقائد ، والعبادات ، والمعاملات ، والسير ، والمناقب ، والفتن ، وأخبار يوم القيامة مثل : مجموع الإمام زيد^(١) ، وجامع البخاري .

• المسانيد :

المُسْنَد : هو كل كتاب جُمِعَ فيه مرويات كل صحابي على حدة من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلق فيه الحديث مثل مسند أحمد بن حنبل .

• السنن :

هي الكتب المصنفة على أبواب الفقه لتكون مصدراً للفقهاء في استنباط الأحكام مثل : أمالي الإمام أحمد بن عيسى ، وكتاب شرح التحرير للإمام المؤيد بالله ، وسنن أبي داود ، وغيرها .

• المعاجم :

المُعْجَم : هو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الحديث مرتباً على أسماء شيوخه على ترتيب حروف الهجاء غالباً مثل : المعاجم الثلاثة للطبراني الكبير ، والأوسط ، والصغير .

(١) - وهو غم مشتمل على باب العقائد ، لكن يطلق عليه جامع ، وكذلك مسند لأنه جمع فيه مرويات أمير المؤمنين علي بن أبي طالب .

• العلل :

وهي الكتب المشتعلة على الأحاديث المعلولة مع بيان عللها مثل : كتاب العلل للدارقطني ، وكتاب العلل لعلي بن المديني .

• الأجزاء :

هي كل كتاب صغير جُمع فيه مرويات واحد من رواة الحديث ، أو جُمع فيه ما يتعلق بموضوع واحد مثل : كتاب الذكر للمحدث الحافظ الزبيدي محمد بن منصور المرادي^(١) ، وكتاب الأذان بحمي على خير العمل للحافظ الزبيدي محمد بن علي بن الحسن العلوي^(٢) .

• الأطراف :

هي كل كتاب ذكر فيه مصنفه طرف كل حديث ليدل على بقیته مثل : كتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزني .

• المستدرکات :

المستدرک : هو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي أستدرکها على كتاب آخر مما فاتته على شرطه ، مثل : المستدرک على الصحيحين لأبي عبدالله الحاكم .

• المستخرجات :

المستخرج : هو كل كتاب خرَّج فيه مؤلفه أحاديث كتاب لغيره من المؤلفين بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف الأول ، وربما اجتمع معه في شيوخه أو من فوقه مثل : المستخرج على الصحيحين لأبي نعيم الأصبهاني .

(١) - تقدمت ترجمته .

(٢) - تقدمت ترجمته .

مصطلحات في الكتابة :

غلب على الكثير من المحدثين الإقتصار على الرموز في كتابة ألفاظ الأداء ومن أهمها :-

- ١- حدثنا - اختصروها إلى : (ثنا ، أو نسا) .
 - ٢- أخبرنا - اختصروها إلى : (أنا ، أو أرنا) .
 - ٣- تحويل الإسناد إلى إسناد آخر اختصروها إلى : (ح) .
- وتنطق هكذا (حـا) أي تحويل السند .

أشهر كتب الحديث

أولاً عند الزيدية :

من أشهر كتب الحديث عند الزيدية :

١- بمجموع^(١) الإمام زيد بن علي للإمام زيد بن علي عليه السلام (المتوفى: ١٢٢ هـ) ، ويعتبر أقدم كتاب حديثي جمع في مواضيع الفقه ، وهو ينقسم إلى قسمين : حديثي وفقهي ، مطبوع باسم مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام .

٢- مسند الإمام علي بن موسى الرضا^(٢) عليه السلام (المتوفى : ٢٠٣ هـ)

(١) - قال شيخنا السيد العلامة الأجد : محمدالدين بن محمد المؤيدي : (فأما مجموع الإمام زيد بن علي عليهما السلام ، فالذي يظهر عند التحقيق أنه لا يبلغ رتبة كتاب ، لأن روايته عن أبي خالد معلومة متفق عليها بين الأمة لا اختلاف عندهم في ذلك ، ولم يتكلم فيه متكلم من المعالين ، إلا من أجله ، وعدالة أبي خالد بجمع عليها عند آل محمد عليهم السلام ، فاطبة ، أضف إلى ذلك أنه متلقى بالتبوت عندهم ، كما أفاد ذلك الأئمة الأعلام ، أضف إلى هذا أن أخباره مخرجة من كتب العترة ، وسائر الأئمة ، فأبى كتاب له هذه الرتبة ، وهذه الشهرة ، وهذه الصحة ، فهو الحقيق بأن يقال فيه : إنه أصبح كتاب بعد كتاب الله عز وجل ، فعلى هذا النمط يكون النظر في سائر أسفار أئمتنا ، وعلماء ملتنا رضي الله عنهم) انظر اللوامع : ٤٢٦/١ .

(٢) - الإمام علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب سلام الله عليهم أجمعين ، أحد أئمة العترة الطاهرة ، ولد سنة (١٤٨) هـ بالمدينة المنورة وكان من أعلم أهل زمانه ، ومن أكثرهم صوماً ، وعبادة ، وسله منساب وكسرات ، وله المسند المذكور ، ويسمى أيضاً بصحيفة علي بن موسى الرضا المشهورة بالمسند المتصل بالعترة الطاهرة وقد احتوت على أحاديث في العلم والعلموات ، وفي فضائل أهل البيت ، وفي برهوالدين وصلة الأرحام ، وفي فضل المهجاد توفي عليه السلام سنة (٢٠٣) هـ بخراسان .

، ملحق بمجموع الإمام زيد بن علي عليه السلام .

٣ — كتب المحدث الحافظ الكبير : أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي المعروف بابن عقدة (ت : ٢٣٢) هـ .

قال عنه السيد العلامة صارم الدين الوزير : (الإمام الحافظ المتقن البحر ، كانت كُتبه ستمائة حملة ، وكان يجيب في ثلاثمائة ألف حديث أكثرها من حديث أهل البيت عليه السلام ، ويحفظ مائة ألف حديث بأسانيدھا ، وقال عنه الذهبي : (يمكن أن يقال لم يوجد أحفظ منه إلى يومنا هذا ، وإلى قيام الساعة) .

وذكر الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عنه : (أنه ألف كتاباً في حديث (الغدير) ، وذكره أكثر من مائة طريق وهو من أهم كتبه ، ومنها أيضاً طرق حديث (الراية) ، وطرق حديث (الشورى) ، وطرق حديث (الطائر) ، وطرق حديث (الكوفة) ، (فضائل الإمام علي) ، (كتب السنن) . ولكن هذه الكتب مفقودة ، ولن نجدھا إلا في بطون الكتب .

٤ — أمالي^(١) الإمام أحمد بن عيسى ، للإمام أحمد بن عيسى^(٢) بن زيد عليه

(١) — قال السيد العلامة البار ، صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير : (وتفاوتت الصحيح بتفاوت صفاته (أي الصفات الموجبة للصحة كالعادلة الثامة والضببط الثام) ومن ثم قدم أصحابنا أحاديث الأمالي : (أي أمالي الإمام أحمد بن عيسى) ، ولجامعين (بقصد المتعبد والأحكام) ، وجامع آل محمد ونحوها من كتبنا (كالأماليات) الفلك الدوار : ١٩٨ ، ونود التنبيه بأن في أمالي الإمام أحمد بن عيسى زبادات من رواية الحافظ محمد بن منصور المرادي لأنه هو الذي قام بجمعها . وعلى ما يبدو أن أقمنا يقدمون الرواية التي عن سلفنا خاصة المتسلسلة بأهل البيت وشيختهم وأغلبها فيما ذكرناه ، أما بقية الأحاديث التي جاءت في بعض كتب أئمة الزيدية وعلمائها فقد يكون رواها رواة الصحاح الستة ، فللناظر نظره فيما كان كذلك .

(٢) — تقدمت ترجمته .

السلام (المتوفى : ٢٤٧ هـ) .

٥- ما رواه الإمام القاسم بن إبراهيم عليه السلام (المتوفى : ٢٤٦ هـ) في كتابه الفرائض والسنن ، وكتاب المناسك ، وكتاب صلاة اليوم والليلة ، وكتاب مسائل جهشيار ، وكتاب مسائل الكلاري ، وكتاب مسائل النروسسي ، وما رواه في مجموعه الشريف في أصول الدين ، وهي روايات ممزوجة بغيرها من المسائل الفقهية والعقائدية .

٦- أمالي وتفسير المحدث الحيري^(١) (المتوفى : ٢٨٦ هـ) .

٧- كتاب الذكر للمحافظ محمد بن منصور المرادي (المتوفى : ٢٩٠ هـ) .

٨- ما رواه الإمام الهادي عليه السلام (المتوفى : ٢٩٨ هـ) ، في الأحكام والمستنخب والفنون والمجموعة الفاخرة ، وهي روايات ممزوجة بغيرها من المسائل الفقهية والعقائدية .

٩- الأحاديث الواردة في تفسير فرات الكوفي^(٢) (المتوفى : ٣٠٠ هـ)

(١) - هو العلامة ، المحافظ الحسين بن مسلم الحيري الكوفي ، أبو عبد الله ، المحدث المفسر ، أحد عظماء الزيدية الأجلاء ، صاحب التفسير المعروف الذي جمع فيه ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام ، مع الروايات الثلاثة على ذلك ، وقد طبع بتحقيق السيد محمد رضا الحسيني ، وله مؤلف آخر اسمه المسند في الحديث . ترجم له صاحب الطبقات المحافظ إبراهيم بن القاسم فقال : أبو عبد الله ، القرشي ، الكوفي ، صاحب التفسير إلى أن قال وأخرج له الأئمة الدعاء المؤيد بالله ، وأخوه أبو طالب ، والمرشد بالله ، والشريف العلوي ، وصاحب الغيط ، وغيرهم كثير توفي سنة (٢٨٦) هـ .

(٢) - فترات الكوفي هو فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي ، أبو القاسم ، عالم ، حافظ ، مفسر ، من أهل الكوفة ، عاصر المحافظ أبا العباس بن عقدة ، وابن ماني ، وتلمذ على يده أبو القاسم العلوي ، وروى عن أكثر من مائة وعشرين شيخاً ، منهم محمد بن منصور المرادي . توفي لهامة القرن الثالث ، وبهذه القرن الرابع الهجري . انظر (أعلام المؤلفين الزيدية) - حرف الفاء - .

تقريباً .

١٠ — الأمالي للإمام الناصر الأطروش : (المتوفى : ٣٠٤ هـ) أكثرها في فضائل أهل البيت .

١١ — كتاب مناقب ^(١) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، للعلامة المحدث محمد بن سليمان الكوفي ^(٢) (المتوفى : ٣٢٢ هـ) .

١٢ — أمالي الإمام المؤيد بالله للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين اخاروني : (المتوفى : ٤١١ هـ)

١٣ — كتاب شرح التحريد للإمام المؤيد بالله أيضاً .

١٤ — الأمالي المعروف (بنظم القوائد وتقريب المراد للرائد) للقاضي المحدث المتكلم عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار المعتزلي الزيدي ^(٣) .

(١) — كتاب المناقب من فهم الكعب عند الزيدية ، إحتواء على ما يقارب ألف ومائتين من النصوص النبوية ، والعلوية ، والآثار الدالة على أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام . طبع أخيراً بتحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي .

(٢) — محمد بن سليمان الكوفي ولد سنة (٢٥٥) هـ ، وهو أحد علماء الزيدية الأجلاء ، وأحد المحدثين المرموقين ، وهو من أنصار الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام ، تولى القضاء للهادي ثم لابنه الناصر ، وهو غير علي بن سليمان الكوفي قاضي الهادي الآخر ، وله الكثير من الآثار منها : كتاب (المنتخب) الذي سأل فيه الهادي عليه السلام ، وله كتاب (الراعين) في معجزات النبي ، وله كتاب (المناقب) الآف الذكـر ، وقد هاجر من العراق إلى اليمن لنصرة الإمام الهادي عليه السلام ، ولطلب العلم على يديه ، ولعل أنه تعلم قبل مجيئه إلى اليمن على يد المحدث الكبير محمد بن منصور المرادي . توفي سنة (٣٢٢) هـ .

(٣) — القاضي العلامة المحدث المتكلم ، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الاسترابادي ، أبو الحسن ، أحد أعلام الفكر الإسلامي ، مولده في إقليم خراسان سنة (٣٢٥) هـ ، واتصل بالصاحب بن عباد الزيدي ، تعلم على يديه أبو طالب ، والإمام المؤيد بالله ، تابع الإمام المؤيد بالله بالإمامة ، له مؤلفات واسعة في شئ الفنون منها : الكتاب المذكور ، وكتاب (تثبيت دلائل نبوة سيدنا

- ١٥- الإعتبار وسلوة العارفين للإمام الموفق بالله الحسين بن إسماعيل الجرجاني^(١) (المتوفى : ٤٢٠ هـ) .
- ١٦- أمالي الإمام أبو طالب للإمام أبي طالب يحيى الحسين الماروني (المتوفى : ٤٢٤ هـ) ، وله أيضاً كتاب شرح التحرير .
- ١٧- كتاب الأذان يحيى على خير العمل للحافظ أبي عبدالله محمد بن علي العلوي (ت : ٤٤٥ هـ) .
- ١٨- وله أيضاً كتاب الجامع الكافي :

وهو من أهم كتب الزيدية ، ويقع في ستة مجلدات — مخطوطة — اعتمد فيه جامعه على أقوال الأئمة الأعلام من أهل البيت وشيعتهم الكرام ، الإمام القاسم بن إبراهيم ، والإمام أحمد بن عيسى ، والإمام الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي ، والحافظ محمد بن منصور المرادي ، وذكر أنه جمعه من نيف وثلاثين مصنفاً من مصنفات محمد بن منصور المرادي ، وأنه اختصر الأسانيد من الأحاديث ، وذكر الحجاج فيما وافق وخالف ، ولا بد من التنبيه على أن الزيادات المعالفة لما عليه أهل البيت مدسوسة من بعض المخالفين لآل

محمد ، وكتاب (تزييه القرآن عن المطاعن) ، (شرح الأصول الخمسة) ، (الجموع المحيط بالتكليف) ، وكتاب (اللفني في أبواب التوحيد) ، وله غيرها من المؤلفات الثمينة — انظر أعلام المؤلفين الزيدية — حرف العين — . توفي سنة (٤١٥) هـ .

(١) — الإمام الموفق بالله : الحسين بن إسماعيل بن زيد بن الحسن الجرجاني ، أبو عبدالله ، أحد أئمة السريديّة ، وحفاظها أديب ، خطيب ، شاعر ، أحاط بفقّه جميع المذاهب ، وبلغ القمة في علم الكلام ، عاصر الإمامين المؤيد الله ، وأباطال الله ، وأخذ عنه ولده المرشد بالله ، وله مؤلفات تدل على تقدم كبير منها : الكتاب المذكور الذي جمع فيه ما يقارب ألف ومائة حديث نبوية وآثار علوية لطهارة النفوس وتخليتها ، وله كتاب (الإحاطة في علم الكلام) ، وكتاب (مسألة في أن إجماع أهل البيت صحة) — خ — . توفي عليه السلام سنة (٤٢٠) هـ .

محمد كما صرح بذلك شيخنا العلامة محمد الدين بن محمد المويدي حيث قال: (وإنما خصصت بالبحث هذا الكتاب الجامع لما في زيادته ، فقد دس بعض المخالفين لآل محمد عليهم السلام كثيراً فيها فإن أثر الصنعة ، والتكلف لذلك الكلام ، لا سيما في المشيئة ونحوها واضح ، وما كأنها صدرت إلا من حذاق الأشعرية ، والمتسمين بالسنية ، وبرهان ذلك بنور البصيرة من نفثاتها بيّن لا نسح وقد وقع فيها سوالات وجوابات ، وتصدى بعض متأخري أئمتنا^(١) عليهم السلام لتأويلها ، وحل ما فيها من المشكلات ، وتأول بقدر المستطاع لبعض ، وأشار إشارات يفهمها ذور الذوق لتصريف العبارات ، وأصاب عليه السلام فليس عليه إلا مثل ذلك ، وقد أحسن من قال :

علي نحت القواني من مقاطعها وما علي إذا لم تفهم البقر

هذا وفي المعلوم أنه لا يتعذر التأويل لكثير من صرائح الأقاويل ، ولكنه يتفاوت إلى قريب وبعيد ، ومقبول ومردود ، وذلك بحسب الدليل ، والله تعالى يقول الحق وهو يهدي السبيل^(٢) ، وأما الزيادات التي في باب القدر ، والمشيئة ، والإرادة ، والإستطاعة ، وخلق الأفعال ، وتعذيب الأطفال ، وقدم القرآن ، وغير ذلك مما هو يعنيه مذهب الجبرية ونحوها من الفرق الردية ، فإنه مردود قطعاً لمخالفتها لما عليه العترة الزكية ، وقد علق شيخنا العلامة محمد الدين على الرضاع قائلاً : (وأما الرضاع فقد خاب بفضل الله عمله ، وضل سعيه ، لأن في ذلك الكتاب بعينه ما ينقض ما أبرم من هذه الدساتير كلها ، ويهدم جميع أصوله فيها ، وفي غيرها ، دع عنك ما في كتب سائر الأئمة

(١) — يقصد بذلك الإمام القاسم بن محمد عليه السلام في جواباته على الأسئلة الصنعانية.

(٢) — النواص: ٤٢٧/١ .

المادة ، سفن النجاة ، وليس له أن يؤمن ببعض ويكفر ببعض ، وإنما أراد أن يمزج الصحيح بالفساد ، والمستقيم بالمأيد ، لبشوش على نظر قاصري الأفهام ، ويوسوس في قلوب ضعفاء الأنام ﴿ ويبأي الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ﴾ (التوبة : ٣١) ، وقد يتساءل الإنسان ، ويقول : فهل يحكم على وضع ماني الجامع الكافي جميعه ؟

قال شيخنا : (لا ومن أين يسوغ ذلك ، بل ما علم مخالفته للمعلوم الذي عليه آل محمد صلوات الله عليهم ، كهذه المباحث ، فلا ريب في كونه مردوداً على ناقله ، مضروباً به وجه قائله ، وقد كذب على جدهم الرسول الأمين ، ووصيه أمير المؤمنين عليهما وآلهما صلوات رب العالمين ، فلهما بما أعظم أسوة ، وأكرم قدوة ، هذا وما سوى ذلك من الروايات فبعد صحة طريقها إن عارضت ما هو أقوى منها بأحدى طرق الترجيح الصحيحة ، ترك العمل بها ، وإن عارضت ما هو مثلها ، من غير ظهور رجحان طرح الجميع ، وعدل إلى غيرها ، وإن عارضها ما هي أرجح منه قدمت عليه ، وإن لم تعارض شيئاً قبلت .

هذا مع استكمال شروط القبول ، ونقل الأثبات العدول كما في ذلك معلوم بحججه في الأصول ، وليس الحكم بوضع شئ فيها بوجوب ردها ، والحكم بوضع جميعها ، هذا عدول عن السبيل ، ومخالفة للدليل ، إنما ذلك لو كان لعدم الثقة بمولفها ، أو القدح في ناقلها ، ونحن لم نقل بشئ من ذلك ، وحاشا الله تعالى ، أن نذهب إلى ما هتالك ، إنما قلنا بأنه دس فيها أهل الوضع والإفتاء ، أما سادات العترة وشيعتهم عنه براء ، فنرد ما أوجب الدليل رده ، ونقبل ما أوجب الدليل قبوله ، ونتوقف عند ما يلزم الوقوف عنده .

وليكن على ذكر منك ، وفقنا الله تعالى وإياك للصواب ، وحبنا سلوك الغي والإرتياب ، أن المفسدين في الدين لم يسلكوا طريقة أقرب إلى التلبس والإضلال من التحريف ، وخلط الحق بالباطل من الأقوال وقد أنباك الله تعالى في كتابه عن المحرفين لآياته ، والمبدلين لكلماته ، فلولا إن في هذا الكتاب وماشاكله من أقوال آل محمد صلوات الله عليهم ، ومذهبهم الحق ، الذي لا ريب فيه لما تمكنوا من شيء من ذلك ، ولا سلكوا في شأنه المسالك ^(١) .

١٩- أمالي ظفر بن داعي للحافظ ظفر بن داعي ^(٢) (المتوفى : بعد سنة ٤٥٩ هـ) .

٢٠- أمالي الإمام المرشد بالله للإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الجرجاني (المتوفى : ٤٧٩ هـ) ، وهي تنقسم إلى قسمين الأمالي الخمسية ، كان يعلوها كل يوم الخميس ، والأمالي الإثنينية كان يعلوها يوم الإثنين .

بالنسبة لما ورد من الأحاديث التي تحتل الجبر والشفاعة ونحوهما ، أو التي تتناقى مع قواعد عقائد أهل البيت عليهم السلام ، فلا بد من النظر فيها ، لأنه عليه السلام لم يلتزم التصحيح ، وإنما جعل العهدة على المطلع بدليل جرحه لبعض الرواة ، وتضعيفه لبعض الأخبار ، قال شيخنا السيد العلامة محمد الدين بن محمد المؤيدي معلقاً على من قال بصحة جميع ما ورد فيها : (وينبغي أن لا يحمل هذا على عمومها ، وإنما المقصود الأعم الأغلب ، ويخص من ذلك

(١) - اللوامع : ١ / ٤٢٩ - ٤٣٠ ، وقد نقلنا الكلام بتمامه لما فيه من الفوائد .

(٢) - السيد العلامة ظفر بن داعي بن مهدي ، أحد علماء الزيدية ، ممن أدرك زمن الإمام الموفق بالله الجرجاني ، وأول زمن الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام ، وهو في أحاديثه يسلسل السند إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ذكر أئمتنا كتابه المذكور المعروف بالأمالي ، ولم نقف عليه إلى حد الآن .

الحكم ما عارض المعلوم ، ولم يكن تأويله أو علم الجرح بالطريقة المألوفة أو الصحيحة الراجحة لناقله ، فإن المعلوم أن ليس قصد الإمام المرشد بالله عليه السلام إلا الرواية لما بلغه الصحيح وغيره من دون التزام للتصحيح ، بل العهدة على المطلع ، كيف وقد صرح بجرح بعض الرواة ؟ ثم روى عنهم ، وضعف بعض الأخبار ورد بعضها ، وروى الرد على بعض ما أخرج ، وهذا الحمل هو الذي لا ريب فيه عند من له نظر يهديه ، وعلم يقننيه ، فيكون هذا التصحيح من ذلك الشيخ العالم (يقصد محيي الدين محمد بن أحمد القرشي) كافياً فيما سوى ما ذكرناه من الرواية والرواة ، والله الموافق إلى سبيل النجاة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله)^(١)

٢١- أمالي السمان للعالم الزاهد طاهر بن الحسين بن علي السمان^(٢) (التوقي: ٤٨٤ هـ) تقريباً .

هذه هي بعض مؤلفاتهم في الحديث إلى القرن الخامس الهجري ، بالرغم من الحصار الشديد المفروض عليهم آنذاك ، والمطاردة المستمرة لهم ، ولكل ما له صلة أو علاقة بفكرهم ، ولو أتيحت لهم فرصة نسبية من الاستقرار لرأينا الكثير والكثير من مؤلفاتهم الحديثية ، وتجدر الإشارة إلى أن هنالك روايات لهم بمزوجة بمسائل الفقه والعقائد ، والأخلاق والآداب .

وأما بعد القرن الخامس الهجري فقد ظهرت كتب حديثية أخرى بعضها نقلها المؤلفون الأعلام من كتب الأئمة السابقة ، أو مما صبح لديهم من

(١) - التوامع : ١ / ٤٢٠ .

(٢) - العلامة المحدث طاهر بن الحسين بن علي بن الحسين بن زنجويه السمان الرازي ، عالم ، زاهد ، أحد علماء الزيدية في القرن الخامس الهجري ، سمع على عنه أمالي المروفة بأمال السمان ، وقد نقل عنها أقتا . توفي سنة (٤٨٤) هـ ، تقريباً .

الصحاح الست وغيرها من الكتب الأخرى .

ومن أهم هذه المؤلفات :

١- سلسلة الإبريز بالسند العزيز للعلامة المحدث : الحسن بن علي بن الحسن بن الحسين^(١) (المتوفى : ٥٣٢) .

٢- أصول الأحكام للإمام أحمد بن سليمان^(٢) (المتوفى : ٥٦٦) هـ ، قال السيد العلامة البار صارم الدين : (وعليه يعتمد أهل المذهب الشريف في أحاديث التحليل والتحريم ، بلا نزاع منهم من زمانه عليه السلام إلى وقتنا ، لتقدمه ، وشهرته ، واستيفائه بحججنا وحجج المخالفين والرد عليهم ، وجملة أحاديثه ثلاثة آلاف حديث وثلاثمائة واثنا عشر حديثاً^(٣)) ، وقد اعتمد فيه على كتاب شرح التجريد للإمام المؤيد بالله عليه السلام ، وحذف أسانيده بغية الاختصار .

٣- الشافي للإمام عبدالله بن حمزة (المتوفى : ٦١٤) ، وغيره كثير من مؤلفات أئمتنا الحديثية .

(١) - تقدمت ترجمته ، وتقد الكلام حول السلسلة .

(٢) - الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان بن محمد ينحدر نسبه إلى الإمام الهادي إلى الحق ، أحد أئمة الزيدية الأجلاء ، ولد سنة (٥٠٠) هـ ، ودعا إلى الله تعالى ، وإلى منابذة الظالمين سنة (٥٣٢) هـ ، وبإيمه خلق كثير من صنعاء ، وصعدة ، وجران ، وغيرها ، وعطب له بالمجاز ، وله الكثير من المؤلفات منها : حقائق المعرفة في أصول الدين ، وأصول الأحكام في الحلال والحرام ، اختصره من شرح التجريد ، وحذف الأسانيد ، توفي عليه السلام سنة (٥٦٦) هـ ، ودفن بمحمدان مكان وفاته ، وحيدان هي من نواحي بلاد حولان بن عامر ، وقبره بها مشهور مزور .

(٣) - الفلك الدوار : ٦٦ .

٤- كتاب شمس الأخبار للشيخ العالم علي بن حميد بن أحمد القرشي^(١) (المتوفى: ٦٣٥ هـ) ، وهو مجمع من عدة كتب حديثية قال مؤلفه : (وإني إن شاء الله أخفف فيه المؤنة على الراغب ، وأيسره على الطالب ، وأحذف عنه جميع الأسانيد إلا الراوي الأخير ، الذي سمع الحديث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلا بد من ذكره حيث وجد إن شاء الله تعالى ، وذلك بعد صحة سماعي لتلك الأسانيد التي أحذفها ، فمن أحب الوقوف عليها فليقتصد أصول هذه المختصر من الكتب المسندة ، وسبيل ذلك الحديث أن كل حديث من هذا الكتاب أكتب فوق إسناده علامة أبين من أين ذلك الحديث)^(٢) .

٥- كتاب شفاء الأروام للإمام الحسين بن بدر الدين^(٣) (المتوفى: ٦٦٣ هـ) قال السيد العلامة صارم الدين : (وهو كتاب جليل محتو على ما في أصول

(١) - العلامة جمال الدين علي بن حميد بن أحمد القرشي ، أحد علماء الزيدية المحققين ، المهجرين ، وأحد فضلائهما المخلصين ، وهو من أصحاب الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، له كتاب شمس الأخبار المذكور ، وكتاب في سيرة والده توفى رحمه الله سنة (٦٣٥) هـ .

(٢) - مقدمة شمس الأخبار : ٤ .

(٣) - الأسير العلامة / الحسين بن بدر الدين محمد بن أحمد ، شقيق الحسن بن بدر الدين بنحلو نسب إلى الإمام الهادي ، أحد علماء الزيدية الأجلاء ، كثير المعرفة ، واسع الإطلاع ، له مؤلفات عديدة من أهمها : شفاء الأروام في الفقه ، التقرير لفوائد التحرير ، العقد الثمين في أصول الدين ، بتايع النصيحة في العقائد الصحيحة ، والذريعة في أصول الدين ، وله غيرها من المؤلفات المفيدة ، ولسد سنة (٥٨٢ هـ) ، وتوفى سنة ٦٦٢ هـ ، ودفن بمزار أبيه وأبيه بمحرة وغانة بمديرية حمز من أعمال حماطة صعدة . وقبره مشهور مزار .

الأحكام وهو غاية ما يعتمد أهل الزمان من أهل المذهب^(١) وقال السيد الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير ، ولا شك في كفايته للمجتهد ، وهو في كتب الزيدية مثل كتاب سنن البيهقي^(٢) في كتب الشافعية الذي قال في حقه الجويني^(٣) : (مامن شافعي إلا وللشافعي عليه منة إلا البيهقي فإن المنة منه على الشافعي)^(٤) . وهنالك غم هذه الكتب المذكورة إلا أن هذه أهمها وأخيراً قام السيد العلامة المعاصر محمد بن الحسن العجري^(٥) بجمع عدد كبير من الأحاديث في جميع أبواب الفقه ، وبعض الفضائل ، ومكارم الأخلاق ، انتقاها من كتب أئمتنا ، وسماه الصحيح المختار من علوم العترة الأطهار ، وذكره بأسانيده ، واختصره السيد العلامة محمد بن يحيى الحوثي^(٦) في كتابه : (المختار من الأحاديث والآثار) .

(١) — والحقيقة أنه كتاب قيم وفيه بعض الروايات عن المخالفين والمروحين في نظر أهل البيت عليهم السلام ، كالنفرة بن شعبة ومن شاكله أوردها المؤلف استظهاراً على الخصوم ، وفيه تعليقات للشركاني بعضها يخالف لما عليه أهل المذهب . فلا بد من التنبيه لذلك !! .

(٢) — هو أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ولد سنة ٣٨٤ ، ونشأ بيهق وتعلم العلوم وبرع في الحديث والفقه توفي سنة (٤٥٨) هـ .

(٣) — هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني إمام الحرمين ، وأحد كبار علماء الشافعية ، ولد سنة (٤١٩) هـ وتوفي سنة (٤٧٨) هـ ، له كتاب لمابة المطلب في دراية المذهب في فقه الشافعية ، يقع في اثني عشر مجلداً .

(٤) — الفلك الدوار : ٦٧ بنصرف .

(٥) — تقدمت ترجمته .

(٦) — السيد العلامة محمد بن يحيى بن الحسين الحوثي ، أحد علماء الزيدية المعاصرين ، يسكن بالقرب من ضحيان ، ومن أهم مؤلفاته : المختار من الأحاديث والآثار من كتب الأئمة الأطهار ومحبيهم الأبرار ، في مجلد اختصره من كتاب السيد العلامة محمد حسن المعري ، وكتب في مسألة الظن المعلوم والمعلوم .

ثانياً عند أهل السنة :

- ١- صحيح البخاري للحافظ محمد بن إسماعيل البخاري : (المتوفى : ٢٥٦ هـ) .
- ٢- صحيح مسلم للحافظ مسلم بن الحجاج القشيري (المتوفى : ٢٦١ هـ) .
- ٣- سنن أبي داود للحافظ أبو داود سليمان الأشعث السجستاني : (المتوفى : ٢٧٤ هـ) .
- ٤- سنن الترمذي للحافظ عيسى بن محمد الترمذي أبو عيسى (المتوفى : ٢٧٩ هـ) .
- ٥- سنن النسائي للحافظ أحمد بن شعيب النسائي : (المتوفى : ٣٠٣ هـ) .
- ٦- سنن ابن ماجه للحافظ محمد بن القزويني المعروف بابن ماجه : (المتوفى : ٢٧٥ هـ) .

فهذه الصحاح الستة عند أهل السنة ، وقد اختلفوا في السادس ، فقيل أنه سنن ابن ماجه ، وقيل موطأ مالك ، وقيل مسند الدارمي .

فإذا قرأنا في ذيل بعض الأحاديث مثل هذه العبارة (رواه الخمسة) فمعنى ذلك أن البخاري ومسلماً ، وأبا داود ، والترمذي ، والنسائي ، قد اتفقوا جميعاً على رواية هذا الحديث . ويقال في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم : (رواه الشيخان) ، أو (متفق عليه) .

وإنما سميت هذه الكتب الستة بالصحاح على سبيل التغليب ، وإلا فلماذا تشتمل على الحديث الصحيح ، والحسن ، والضعيف .

والحقيقة إن أهل السنة قد غالوا كثيراً في هذه الصحاح خاصة في صحيحي البخاري ومسلم .

ولو رجعوا إلى جميع الأحاديث التي في هذه الكتب وردوها إلى القواعد الأساسية عند أهل البيت عليهم السلام ، أو إلى قواعدهم الصحيحة لخففوا من غلوئهم ، ولم يركبوا متن الشطط ، ولم يرموا من دقق النظر فيها بأبشع التهم . ولو أخذنا مثاليين فقط من هذين الصحيحين لوجدنا أن فيهما الصحيح ، والضعيف ، والموضوع ، وغوه كما قلنا سابقاً ، وكما هو شأن كتب الحديث المختلفة :

المثال الأول : حديث الساق الذي رواه البخاري^(١) ، ومسلم^(٢) ومن ألفاظه : (حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من بر وفاجر أتاهم رب العالمين في أدنى صورة من التي رأوه فيها !! فقال ماذا تنتظرون ؟ تتبع كل أمة ماكانت تعبد ! .

قالوا : ياربنا فارقنا الناس في الدنيا أفقر ماكننا إليهم ! ولم نصاحبهم ! . فيقول أنا ربكم ، فيقولون : نعوذ بالله منك لانشرک بالله شيئاً مرتين

(١) - الحافظ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي ، ولد سنة (١٩٤) هـ - ببخارى ، وهو في الأصل ينحدر من عائلة محوسية لأن جده الثالث بردزبة كان بحوسياً ، ومات على دينه ، وجده إبراهيم أسلم على يد الجعفي ، قبل سجد ، وقبل اليان بن أخنس ، وثناً بئسماً ، فرت والدته حتى بلغ العاشرة من عمره ، فاشتغل بطلب العلم ، ولم يزل مشتغلاً به حتى توفي سنة (٢٥٦) هـ . وقد ألف الجامع الصحيح ، وغيره من المؤلفات في مختلف المواضيع .

(٢) - الحافظ مسلم بن الحجاج القشيري أبو الحسن النيسابوري ، ولد سنة (٢٠٦) هـ ، وقبل سنة (٢٠٤) هـ ، وتلمذ على يد البخاري وغيره ، وتوفي سنة (٢٦١) هـ ، وقد ألف الجامع الصحيح ، وغيره من المؤلفات .

أو ثلاثاً حتى إن بعضهم ليكاد أن يتقلب ! فيقول : هل بينكم وبينه آية ؟ فتعرفونه بها ؟ فيقولون : نعم ! فيكشف عن ساق ، فلا يبق من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود ، ولا يبقى من كان يسجد اتقاء ورياء إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة ، كلما أراد أن يسجد خرَّ على قفاه ! ثم يرفعون رؤسهم وقد تحوّل في صورته التي رآه فيها أول مرة فقال أنا ربكم؟ فيقولون : أنت ربنا ...^(١) ، وهو حديث طويل ، وإنما ذكرنا بعض ما يمكن للإستشهاد به ، فلو تأملنا تأملاً بسيطاً لوجدنا أن هذا الحديث مضطرب وشاذ ، فهم يقولون بأن الشاذ مارواه الثقة مخالفاً به الثقات ، فإذا روى الثقة حديثاً مخالفاً للقرآن أليس الأولى رده ووصفه بالشذوذ ، والتكران مع العلم بأن بعض رواه ممن تكلم فيه ونسبته وأمثاله إلى البخاري ومسلم إساءة إليهما ، وإن المسلم الصادق ليستحي أن ينسب هذا الحديث وأمثاله إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لما فيه من مخالفة صريحة للقرآن وللقرائن العقلية ، القاضية بتوحيد الله وتنزيهه عن مشاهة خلقه فمن الملاحظ :

• تفسير ذات الله من صورة إلى أخرى فيتجلى بصور متعددة ، وأشكال مختلفة ، فهو يبدو في بعض الصور متكرراً لا يعرفه بها أحد من العباد ، وفي البعض الآخر يعرفونه ، وهذا ما نلاحظه في : (فيأتيهم الله في غير الصورة التي يعرفون يقول أنا ربكم ؟ فيقولون : نعوذ بالله منك ، فيأتيهم في الصورة التي يعرفون) فيترتب على هذا القول تغير الذات الإلهية ، والتغير سمة من سمات الحوادث فيلزم منه حدوث الله تعالى ومشي رآوه حتى يعرفوه ؟ .
ولأجل هذا الإشكال حاول القائلون له أن يتأولوه ، فقالوا : إن الله يعث

(١) - البخاري : (فتح : ٢٤٩-٢٥٠ ، وسلم : ١/ ١١٤-١١٧) .

هم ملكاً ، ليختبرهم في اعتقاد صفات ربهم ، فوقعوا في إشكال آخر للأمر
التالية :

أولاً : إن الكذب بغيض إلى الله ، قبيح عنده فلم يكن الله ليأمر به : ﴿ إِنَّ
اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ
وَالْبَغْيِ يَعِظُكُم لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (النحل : ٩٠) .

فكيف يأمر الله بالفحشاء والمنكر وهو ينهى عنهما ؟ وإن أعظم الكذب
وأفحشه أن يزعم عبد من عباد الله أنه هو الله ، ولا يمكن أن يقوم أحد
الملائكة الذين هم أعرف الخلق بحقه بهذا العمل ، ثم لماذا يقوم أحد الملائكة
هذه التمثيلية المزعجة ومافائدتها ؟ .

ثانياً : إن الآخرة ليست دار اختبار ، إنما دار جزاء (اليوم عمل ولا
جزاء ، وغداً جزاء ولا عمل) .

والجزاء هو بحسب ماكان عليه الناس في الدنيا من اعتقاد ، أو عمل ،
لا بحسب ما يكون منه في الآخرة .

ثالثاً : ليس في نص الحديث ما يثبت ذلك ، لأن في نصوصه (أتأثم رب
العالمين في أدنى صورة من التي رأوه فيها) .

ثم كيف عرفوا أنه الله ؟ وكيف عرفوا الساق فهلزم أنهم قد رأوه في صورة
سابقة .

• أنهم يتعرفون إلى الله من خلال الساق : (فيكشف عن ساق) ؟ !!
فهنا أثبتوا الله ساقاً ، وهو يقول : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ
الْبَصِيرُ ﴾ (الشورى : ١١) .

• كما إن في الحديث خداع الإنسان مع الله ، مما يبعث ضحك الله وتعجبه ،

واستلامه أمام خداع ابن آدم ومكره ، فبعد أن يعطي الله العهود والمواثيق أن لا يسأله مرة أخرى ، ثم ينقض عهده مع الله فيضحك الله ، فأليك بعض فصول هذه المسرحية : (ويبقى رجل مقبل بوجهه على النار ، وهو آخر أهل الجنة دخولاً الجنة ، فيقول : يارب ! اصرف وجهي عن النار ، فإنه قد قُتِبتُ رِجُلُها ، وأحرقني ذِكاؤُها ، فيدعو الله ماشاء الله أن يدعوه ، ثم يقول الله تبارك وتعالى : هل عَسَيْتُ إن فعلتُ ذلك بك أن تسأل غيرة .

فيقول : لا أسألك غيرة ، ويعطي ربه من عهود ومواثيق ماشاء الله ، فيصرف الله وجهه عن النار ، فإذا أقبل على الجنة وراءها سكت ما شاء الله أن يسكت ، ثم يقول : أي رب ، قدمني إلى باب الجنة ، فيقول الله : أليس قد أعطيت عهودك ومواثيقك لا تسألني غير الذي أعطيت ، ويليك يا ابن آدم ما أغدرك ؟ فيقول : أي رب ، يدعو الله حتى يقول : فهل عسيت أن أعطيتك ذلك أن تسأل غيرة .

فيقول : لا وعزتك ، فيعطي ربه ماشاء الله من عهود ، ومواثيق ، فيقدمه إلى باب الجنة ، فإذا قام على باب الجنة إنفجعت له الجنة ، فرأى ما فيها من الخمر والسرور ، فيسكت ماشاء الله ، ثم يقول : أي رب ، أدخلني الجنة ، فيقول الله تبارك وتعالى : أليس قد أعطيت عهودك ومواثيقك أن لا تسأل غير ما أعطيت ؟ ويليك يا ابن آدم ما أغدرك . فيقول : أي رب ، لا أكون أشقى خلقك ، فلا يزال يدعو الله حتى يضحك الله تبارك وتعالى منه ، فإذا ضحك منه قال ادخل الجنة (١) .

تسبها أيتها العقلاء في هذه الألفاظ التي تتناق مع الله وعظمته ، ولا تكونوا

من المقلدين الذين يعتبرون تكذيب مثل هذه الأحاديث على حد زعمهم من المنكرات ، وقد يصفوا من تكلم فيها بالإلحاد ، والزندقة ، وفيه وقعوا .

المثال الثاني : مارواه مسلم في صحيحه ، في فضائل الصحابة ، باب من فضائل أبي سفيان الذي لم تصح له ولا لابنه معاوية فضيلة ، أورد مسلم بسنده إلى عكرمة بن عمار ، عن أبي زميل ، عن ابن عباس : (الْمُفْتَرَى عَلَيْهِ) قال : (كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ، ولا يقاعدونه ، فقال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يائي الله !! ثلاث أعطينهن ؟ قال : (نعم) . قال : عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها . قال : (نعم) .

قال : ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك ؟ قال : (نعم) .

قال : وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين .

قال : (نعم)^(١) .

فهذا الحديث موضوع ، كما اعترف المحققون من أهل السنة أنفسهم .

ومن دلائل وضعه : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان قد تزوج أم حبيبة بنت أبي سفيان قبل فتح مكة بزمان ، ولما زارها أبو سفيان في المدينة وهو مشرك نَحَّته عن فراش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه مشرك نجس في ذلك الحين ، وهذا معلوم لا خلاف فيه .

قال الحافظ ابن الجوزي في هذا الحديث الموضوع : (هو وهم من بعض الرواة ، لاشك فيه ولا تردد ، وقد اقموا به عكرمة بن عمار راوي الحديث ، وإنما قلنا إن هذا وهم لأن أهل التاريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت

(١) — صحيح مسلم باب من فضائل أبي سفيان رقم : ٢٥٠٦ ، وشرح مسلم : ٦٣/١٦ .

عبدالله بن جحش وولدت له ، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة ، ثم تنصر ، وثبتت أم حبيبة على دينها ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى النجاشي بخطبها عليه ، فزوجه إياها ، وأصدقها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعة آلاف درهم ، وذلك في سنة سبع من الهجرة ، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة وهي التي كانت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش في صلح الحديبية ، فدخل عليها ، ففنت بساط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، حتى لا يجلس عليه ، ولا خلاف في أن أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان ، ولا يُعرف أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر أبا سفيان (١) .

فعلى هذا فقس وما هذا إلا قليل من كثير ، وما لاشك فيه أنا هنالك بمجموعة من المحققين من مختلف المذاهب ، قاموا بوضع الصحيحين وغيرهما في ميزانها الصحيح ، وجعلوها خاضعين للدراسة ، والنقد تارة في الإسناد ، وتارة في المتن .

قال الحافظ ابن حجر : (وقد انتقده — أي البخاري — الحفاظ في عشرة ومائة حديث ، منها اثنان وثلاثون حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجه ، وثمانية وسبعون حديثاً انفرد هو بتخريجه ، وكذلك ضعف الحفاظ من رجال السبخاري نحو ثمانين رجلاً ، والذي انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلاً ، المتكلم بالضعف منهم مائة وستون رجلاً ، والأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة ، اختص البخاري

(١) — دفع شبه التشبه : ٥٣ .

بأقل من ثمانين ، وباقي ذلك يختص بمسلم ^(١) .

وقال العلامة محمد رشيد رضا معلقاً على كلام الحافظ ابن حجر : (وإذا قرأت مقالة الحافظ فيها ، رأيتها كلها في صناعة الفن ، ولكنك إذا قرأت الشرح نفسه ، رأيت له في أحاديث كثيرة إشكالات في معانيها أو تعارضها مع غيرها ، مع محاولة الجمع بين المختلفات وحل المشكلات ، بما يرضيك بعضه دون بعض) ^(٢) .

وقال ابن همام : وقول من قال : أصح الأحاديث ما في الصحيحين ، ثم ما انفرد به البخاري ، ثم ما انفرد به مسلم ، ثم ما اشتمل على شرطهما ، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما ، تحكم لا يجوز التقليد فيه) ^(٣) .

وقال النووي : (قول مسلم ليس كل شيء صحيحاً عندي ، وضعته هنا — أي في كتابه ، وإنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه ، فمشكل فقد وضع فيه أحاديث كثيرة مختلفاً في صحتها لأنها من حديث من اختلفوا في صحة حديثه) ^(٤) .

وقال بعض الحفاظ : (إن مسلماً لما وضع كتابه الصحيح عرضه على أبي زرعة الرازي ، فأنكر عليه وتغيظ وقال : سميت الصحيح فجعلته سلماً لأهل البدع وغيرهم ، فإذا روى لهم المخالف حديثاً ، يقولون هذا ليس في صحيح مسلم) ^(٥) .

(١) — فتح الباري : ٢ / ٨١ ، انظر تأملات في الصحيحين : ٨٨ .

(٢) — أضواء على السنة : ٣٠٣ عن النار : ٢٩ / ٤١ .

(٣) — أضواء على السنة : ٣١٢ عن توحيد النظر : ١٢٠ ، وشرح شروط الأئمة الخمسة : ٢٥ .

(٤) — أضواء على السنة : ٣٠٨ .

(٥) — أضواء على السنة : ٣٠٩ .

وقد تكلم الحافظ محمد بن يعقوب الذهلي على البخاري فقال : (ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى عمل محمد بن إسماعيل البخاري فاقموه ، فإنه لا ينظر مجلسه إلا من كان على مذهبه)^(١) .

والبخاري روى الذهلي بالكذب ، ثم روى عنه ودلس ، فكان يقول : محمد بن عبدالله ينسب إلى جده . ومن الأشياء التي لوحظت على البخاري أنه يروي الحديث بالمعنى ، روى الخطيب البغدادي عن البخاري قوله :

(رب حديث سمعته بالبصرة كتبه بالشام ، ورب حديث سمعته بالشام كتبه بمصر ، ! فقيل له : يا أبا عبدالله بكماله ؟ فسكت)^(٢) .

وقال ابن حجر العسقلاني : (من نوادر ما وقع في البخاري أنه يخرج الحديث تاماً بإسناد واحد بلفظين)^(٣) .

وكذلك قالوا إن البخاري مات قبل أن يتم تبييض كتابه .

ذكر ابن حجر في مقدمة الفتح : (أن أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد المستعلي قال : (انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري — الوحيد الذي نُقل عنه صحيح البخاري^(٤)) بـ ،

(١) — تاريخ بغداد : ٣٠ / ٢ .

(٢) — مقدمة فتح الباري : ٤ / ١ .

(٣) — فتح الباري : ١٨٦ / ١ .

(٤) — والمعيب من أهل السنة أقوم بنعمون على أبي عwald الواسطي ، لزعمهم أنه انفرد برواية المصروع ، مع أننا لو سلمنا بذلك لكان لأبي عwald عذره ، لأنه قتل أصحابه الذين سمعوا معه من الأسماء زيد يوم قتل ، وكان أبو عwald أشدهم ملازمة له ، فما حدث يحدث إلا بعد سماعه مرة ومرة وثلاث ، مع أن دعوى الإنفراد غير مسلمة ، لأنه رواه أيضاً ابنه يحيى بن زيد ، انظر الفلك الموار : ٧٣ .

فأريت فيه أشياء لم تتم ، وأشياء مبيضة ، منها تراجع لم يُثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم لها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض .

قال أبو الوليد الياحي : وما يدل على صحة هذا القول أبي اسحاق المستملي ، ورواية أبي محمد السرخسي ، ورواية أبي الهيثم الكشميهني ، ورواية أبي زيد المروزي ، مختلفة بالتقديم والتأخير ، مع أنهم اتسخوا من أصل واحد ، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة ، أو رقعة (١) .

وقال الشيخ المقبلي عن رجال الصحيحين : (ففي رجالهما من صرح كثير من الأمة بمرحهم ، وتكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد ، هذا وإن كان لا يلزمهما ، أعني صاحبي الصحيحين ، إلا العمل باجتهادهما ، فلعله لم يثبت لهما جرح فيمن استدرك عليهما ، أو في بعضهم ، لكن مع تخاميهما لمن هو أوثق من أولئك بدرجات ، وأعجب من هذا أن في رجالهما من لم يثبت تعديله ، وإنما هو في درجة المجهول أو المستور ، قال الذهبي في ترجمة حفص بن نفييل : قال ابن القطان لا يعرف له حال ، ولا يعرف يعني فهو مجهول العدالة ، ومجهول العين فجمع الجهالتين قال الذهبي : قلت لم أذكر هذا النوع في كتابي يعني الميزان قال ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه أمام عصر ذلك الرجل ، أو أحد ممن عاصره ما يدل على عدالته ، وهذا شيء كثير ، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون مضعفهم أحد ، ولا هم بمجاهيل .

قال في ترجمة مالك بن بجر الرمادي : في رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم ، فانظر هذا العجب !! .

(١) — فتح الباري : ٥/١ ، انظر أضواء على السنة : ٣٠٦ .

يروى عن حاله ماذكر ، ويترك أئمة مشاهير ، مصنفين ، لأنهم قالوا :
بخلق القرآن ، أو وقفوا ، أو نحو ذلك ، والعجب هنا من بحاملة الذهبي بقوله :
ولا هم مجاهيل ، فمن لم يعلم عدائته لم تشمله أدلة قبول خير الآحاد الخاصة
بالعدول (١) .

كما إن مسلماً حرج بعض رجال البخاري ، وتجنب الرواية عنهم ،
وكذلك البخاري حرج بعض رجال مسلم وتجنب الرواية عنهم .

وقد نقل الشيخ محمد زاهد الكوثري عن ابن المصمّم قوله : (وقد أخرج
مسلم عن كثير ممن لم يسلم غوائل الجرح ، وكذا في البخاري جماعة تكلم
فيهم قدار الأمر في الرواية ، على اجتهد العلماء فيهم ، وكذا في الشروط
حتى أن من اعتبر شرطاً وألغاه آخر ، يكون مارواه الآخر مما ليس فيه هذا
الشرط عنده متكافئاً ، لمعارضة المشتغل على ذلك الشرط ، وكذا فيمن
ضعف رايّاً ، ووثقه آخر (٢) .

هذا بعض الانتقاد عليهما من جهة مايتعلق بالرجال ، وأما الإنتقاد عليهما
من جهة مايتعلق بالمتون فكثير منها ما هو مخالف لصرائح القرآن كأحاديث
التشبيه والتحسيم والجبر وما يتعلق بأبواب العقيدة ، ومنها ما هو يتناقى مع
الحضرة المحمدية على صاحبها وآله أفضل الصلاة وأتم التسليم ، حيث نسبوا
إليه أشياء تحط من مكانته ، ولم يتصد المحدثون لذلك ، لتساهلهم في الشرطين
الأخريين من شروط الحديث الصحيح ، ولأن أغلب ذلك من متعلقات علماء

(١) - العلم السامع : ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٢) - شرح شروط الأئمة الخمسة : ٥٨ ، انظر أضواء على السنة : ٣١١ .

الأصول والكلام^(١) .

والخلاصة : إن في نقد البخاري ومسلم كثير ، نكتفي بما أوردناه على سبيل الإجمال لا التفصيل^(٢) ، وإذا كان صحيح البخاري ، وصحيح مسلم هما أصح كتاب بعد كتاب الله عند أهل السنة ، وقد وجه لهما هذا النقد فكيف ببقية الكتب الحديثية عندهم التي لم تصل إلى رتبتها .

(١) — توجيه النظر : ١٣١ .

(٢) — وسأاتي بعض من ذلك في الفصل الرابع من الباب الرابع .

ثالثاً : كتب الحديث عند الإمامية :

ومن أهم الكتب المعتمدة عند الإمامية ، الكتب الأربعة التي هي :

١- الكافي للشيخ محمد بن يعقوب الكليني : (المتوفى : ٣٢٩ هـ) ، قالوا إنه أُنشِرَ في سنة ١٠٠٠ هـ .

٢- من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه القمي : (المتوفى : ٣٨١ هـ) وهذا عندهم أرجح من غيره من كتبهم .

٣- التهذيب للشيخ محمد بن الحسن الطوسي : (المتوفى : ٤٦٠ هـ)

٤- الإستبصار للشيخ محمد بن الحسن الطوسي أيضاً .

وللإمامية جوامع متأخرة كبحار الأنوار للشيخ محمد باقر المجلسي : (المتوفى : ١١١١ هـ) .

والعوامل للشيخ عبدالله البحراني ، والوافي للمحسن الكاشاني : (المتوفى : ١٠٩١ هـ) ، وسائل الشيعة للحر العاملي : (المتوفى : ١١٠٤ هـ) ، ومستدرک الوسائل للشيخ ميرزا حسين تقی : (المتوفى : ١٣٢٠ هـ) استدرک ما فات على صاحب الوسائل .

ولا يخفى على الناقد البصير ما في هذه المجموع ، والكتب من ملاحظات ، ومقالات حتى عند الإمامية أنفسهم يقول السيد الخوئي (إن إبطال ما قيل من أن روايات الكتب الأربعة كلها صحيحة يقع في فصول ثلاثة) ، ثم ذكر الأدلة على أنها لا تشمل بأكملها على الصحة ، وناقش ذلك مناقشة مستفيضة ومنها : (لو سلم أن محمد بن يعقوب شهد بصحة جميع روايات الكافي فهذه الشهادة غير مسموعة ، فإن أرادوا بذلك أن روايات كتابه في نفسها واحدة

لشرائط الحجية فهو مقطوع البطلان ، لأن فيها مرسلات ، وفيها روايات في إسنادها مجاهيل ، ومن اشتهر بالوضع والكذب ، كأبي البختری وأمثاله ، وإن أرادوا بذلك أن تلك الروايات وإن لم تكن في نفسها حجة إلا أنه دلت القرائن الخارجية على صحتها ، ولزوم الإعتماد عليها فهو أمر ممكن في نفسه ، لكنه لا يسعنا تصديقه ، وترتيب أثار الصحة على تلك الروايات ، غير الواجدة لشرائط الحجية ، فإنها كثيرة جداً ، ومن البعيد جداً وجود إمارة الصدق في جميع هذه الموارد^(١) .

ولا بد من عرض جميع الأحاديث على القواعد المعتبرة للصحة ، فما وافقها فهو صحيح ، وما خالفها فهو غير مأمون .

ومما لا شك فيه أن هنالك طائفة من الإمامية غالت في الكتب الأربعة المعتمدة عندهم ، كما غالت السنة في الكتب الستة .

(١) — معجم رجال الحديث : ٨٧ / ١ ، انظر فقه الحديث : ٤٠ .

المقياس الصحيح لمعرفة الصحيح :

وليس لأحد أن يقصر شيئاً من كتب الحديث على مذهبه واتجاهه ، لأنما
بجاميع لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برواية رجال من كل
الطوائف والميادين الصحيح لمعرفة الصحيح في جميع كتب الحديث عند جميع
الطوائف والميادين ، هو العمل بالنظرة المعتدلة التي تجعل القبول والرفض وفق
المقاييس العلمية الدقيقة ، غير خاضع للأهواء والتحيزات الفاسدة .

فالحديث في أي كتاب من كتب الحديث ، وعند أي مذهب لا يميل ، لأنه
ورد في الكتاب الفلاني بل لأنما أنطبقت عليه هذه القواعد ومن أهمها قاعدة
العرض على كتاب الله تعالى الذي ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ
خَلْفِهِ ﴾ (فصلت : ٤٢) .

ولا يرفض لأنه لم يرد في الكتاب الفلاني ، بل لأن هذه القواعد الدقيقة لم
تنطبق عليه .

فلو عمل المنصفون من كل مذهب بهذه النظرية ، واتفقوا حول الأسس
العلمية الصحيحة ، وأقروها إقراراً سليماً لاستطاعوا من خلالها تحقيق تقريب
حقيقي بين الميادين ، ولسدوا هوة الخلافات التي من أعظم أسبابها
الإضطراب ، والتناقض في بعض قواعد الحديث ، واعتقاد طائفة بصحتها ،
وصحة ما انطبقت عليه ، واعتقاد طائفة أخرى بطلانها ، وبطلان ما انطبقت
عليه .

وإذا قلتُ : بأن قواعد أهل البيت في كيفية قبول الأخبار ، والتعامل

معها هي فطرة الوصول إلى توحيد الصفوف ، وانكشاف الخلافات ، ومعرفة الموضوعات ، لم أبعد عن الصواب ، وذلك لاقتراحهم بالكتاب ، والشهادة بصحتها من قبل المحققين والكتاب .

ومن العجيب أن تحاكم الأحاديث عند البعض إلى القواعد المتناقضة ، وإلى مقتضيات العصر ، ولا تحاكم إلى كتاب الله ، وأصول أهل البيت عليهم السلام .

بالرغم أن الواقع يكشف فساد بعض مقتضيات العصر الافتراضية باعتراف المنظرين أنفسهم ، ويكشف فساد القواعد المتناقضة التي يجعلونها مقياساً لصحة الأحاديث النبوية . وعلى الباحث المتجرد أن يفتش عن الحديث الصحيح الذي تطمئن إليه النفس مطمئنة^(١) ، وفق المقاييس العلمية الصحيحة ، وعليه أن يتجنب نظرة التقديس التي تجعله يقبل الغث والسمين ، وتوقعه في الإضطراب والتخمين ، وكذلك عليه أن يتجنب النظرة التشكيكية التي لا تقل خطورة عن النظرة التقديسية وهي :

أن يتشكك في أغلب الروايات ، فالتشكيك في الأحاديث الثابتة صحتها ، وفق المعايير الصحيحة ، كقبول الأحاديث الموضوعة الثابت وضعها .

(١) — احتراز من النفس الأمارة بالسوء ، أو حتى الرواية التي تارة لها وتارة عليها .

الفصل الثالث

الحديث بين الرواية والدراية

بعد أن استعرضنا أهم المصطلحات في مصطلح الحديث ، وأثبتنا في الفصل السابق أهم كتب الحديث المشهورة عند الطوائف الثلاث المعروفة ، فمن المناسب أن نشير في هذا الفصل اللاحق إلى كلمة حول علم الحديث رواية ودراية .

فالحديث رواية بمعنى : نقل الحديث بأنواعه الثلاثة : القولي ، والفعلية ، والتقريرية بغض النظر عن قبوله من رده .

والحديث دراية يعني : مجموعة من المباحث يعرف بها حال الراوي والمروي ، من حيث القبول والرد ، وهي التي ناقشناها في الصفحات السابقة . والذي نود التأكيد عليه هو ضرورة الوصل بين الحديث رواية ودراية ، بمعنى أن لا نقبل الحديث رواية إلا بعد عرضه على قواعد الحديث دراية ، ومن ثم يكون العمل به .

قال أمير المؤمنين عليه السلام في أهل البيت : (عقلوا الدين عقل وعاية ورعاية ، لا عقل سماع ورواية ، فإن رواة العلم كثير ، ورعاة قليل)^(١) .

وعند التأمل لشروط الحديث الصحيح عند المحدثين نجدها خمسة ، ثلاثة منها تختص بالسند (رجال الحديث) واثنان تختص بالمتن (نص الحديث) .

فأما شروط السند فهي :

١- أن يكون روائي الحديث عدلاً .

(١) - لمع البلاغة : ٣٥٨ .

٢- أن يكون روائي الحديث ضابطاً.

٣- أن يكون السند متصلاً ، وقد عرفنا أن من اشترط الإتصال قال بضعف المرسل ، ومن لم يشترط الإتصال قال بقبول المرسل ونحوه ، وهو الصحيح إذا كان المرسل عدلاً ، ولا يرسل إلا عند عدل .

وأما شرطاً المثن فهما :

١- أن لا يكون ممن الحديث شاذاً ، والشاذ هو : ما رواه الثقة مخالفاً به الثقات ، ويدخل فيه ما رواه الثقة أو الثقات مخالفاً القرآن .

٢- أن لا يكون الحديث معطلاً ، والعلة سبب غامض تقدح في صحة الحديث .

فصلو طبقت هذه الشروط تطبيقاً حسناً لكأنك كفيلة بإيصال الحديث إلينا كما ورد بدقة وأمانة .

ولكن الكثير يحفظها ، ولا يحسن تطبيقها ، أو يحسن تطبيق شروط السند ، ولا يحسن تطبيق شروط المثن ، أو العكس .

ونرى كثيراً من المحدثين يركزون على شروط السند ، ويهتمون بها ، وينسوا أو يتناسوا شروط المثن التي هي الأهم ، فما فائدة تطبيق شروط السند على ممن شاذ أو معتل .

والحكم بسلامة المثن يتطلب علمين رئيسيين : أحدهما : الإلمام بالقرآن الكريم ، والآخر : الإلمام بالمرويات المنقولة لإمكان الموازنة بينهما ، أو ترجيح بعضها على بعض ، وهاتان الصفتان لم يجتمعا إلا في الفقهاء المتبحرين ، المتقنين لأصول الفقه ، والواقع أن عمل الفقهاء متمم لعمل المحدثين ، فالحديث هو كالعلاج ، والمحدث كالصيدلاني ، والفقيه كالطبيب ، فكشف

سلامة الحديث سنداً ، وظيفة المحدث ، وكشف سلامته متناً مع استخراج حكمه وظيفه الفقيه .

روي أن رجلاً أتى الأعمش فسأله عن مسألة فلم يعرفها ، وكان أبو حنيفة حاضراً فطلب منه الأعمش أن يجيب على المسألة ، فأجاب ، فقال له الأعمش : من أين ؟ قال أبو حنيفة : من حديث حدثناه عن فلان عن فلان ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال الأعمش : نحن الصيادلة ، وأنتم الأطباء . فقد يصح الحديث سنداً ، ويضعف متناً ، والعكس .

قال الشيخ محمد الغزالي : (والواقع أن عمل الفقهاء متمم لعمل المحدثين ، وحارس للسنة من أي خلل قد يتسلل إليها عن زهول أو تساهل) .

إن في السنة متواتراً له حكم القرآن ، وفيها الصحيح المشهور الذي يفسر العموم ، والمطلق في كتاب الله ، وفيها حشد كبير من أحكام الفروع التي اشتغلت بها المذاهب الفقهية . وقد يصح الحديث سنداً ، ويضعف متناً بعد اكتشاف الفقهاء لعلة كامة فيه .

وفي عصرنا ظهر فتیان سوء ، يتطاولون على أئمة الفقه باسم الدفاع عن الحديث النبوي ، مع أن الفقهاء ماحدوا عن السنة ، ولا استهانوا بحديث صحة نسبه ، وسلم متنه ، وكل ما فعلوه ألهم اكتشافوا عللاً في بعض المرويات فردوها وفق المنهج العلمي المدروس ، وأرشدوا الأمة إلى ما هو أصدق قبلاً ، وأهدى سبيلاً .

وهم بهذا المنهج يتأسرون بالصحابة والتابعين ، انظر موقف عائشة رضي الله عنها عندما سمعت حديث : (إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه) ، لقد أنكرته وحلفت أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ما قاله ، وقالت بيئناً

لرفضها إياه : أين منكم قول الله سبحانه ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (الأنعام : ١٦٤) إنها ترد ما يخالف القرآن بكل جرأة وثقة ، ومع ذلك فإن هذا الحديث المرفوض من عائشة ما يزال مثبتاً في الصحاح ^(١) .

وقد عرفت أن أهل البيت عليهم السلام هم الذين تميزوا بقاعدة العرض على القرآن ، وطبقوها على الأحاديث النبوية ، فما وافق القرآن وفق الشروط المعتمدة قبلوه ، وما خالف القرآن ولو انطبقت شروط المحدثين الشكلية رذوه بكل جرأة وثقة ، والحمد لله نجد المنصفين من كل مذهب يرجعون إلى هذه القاعدة الهامة ، ويعتبرونها شرطاً أساسياً لقبول الحديث .

وكذلك نجد الذين يشككون في حديث العرض أنفسهم ، ويضعفونه نظرياً ، يضطرون مكرهين إلى تطبيقه عملياً .

قال السيد حسن السقاف : (وإذا كان الحفاظ قد عرفوا الشاذ في كتب المصطلح بأنه : ما خالف الثقة به الثقات ، فنقول : إذا خالف الثقة الثقات في رواية اعتبر حديثه شاذاً مقدوحاً فيه ، فما بالك إذا خالف الثقة القرآن ، حيث أتى برواية تخالف المقطوع به . لاشك أنه يطرح ماجاء به وهو شاذ بحرة .

وإنما يدرك ذلك من كان فهمه ثاقباً ، وكان فقيهاً صاحب استنباط دقيق ، وعقل كبير فطن ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء) ^(٢) .

وقال معاتباً المحدثين الذين لم يراعوا الشرطين الآخرين الخاصين بممن الحديث : (والحق أنهم في غالب أحوالهم لم يراعوا الشرط الرابع والخامس ،

(١) — السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث : ١٥ — ١٦ .

(٢) — دفع شبه التشبيه مقدمة : ٤٩ .

وهما سلامة الحديث من الشذوذ والعلة القادحة ، ولم يدرك شذوذ الحديث أو وجود العلة فيه إلا الثقات الذين جمعوا بين الفقه والحديث ، فأما من اقتصر علمهم على الحديث فقط ، فلم يدركوا ذلك إلا في الشيء اليسر ، وذلك بفضل الله يؤتيه من يشاء ، وقد نص على هذا الأمر جماعة من حذاق أهل العلم^(١) .

وقال الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث : (وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط وأمن ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدّثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيسير الحديث معلولاً والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير)^(٢) .

وقال الحافظ الجوزي : (اعلم أن للأحاديث دقائق وآفات لا يعرفها إلا العلماء الفقهاء ، تارة في نظمها ، وتارة في كشف معناها)^(٣) .

وأما بعض المحدّثين فقد جمع بين ظلمتين ، ظلمة الإسناد وذلك بالرواية عن مجروح أو مقفل ، وظلمة المتن بعدم مراعاة الشذوذ والعلة ، وهذا ما نشاهده في بعض الروايات خاصة التي تحمل في طياتها مناخ التشبيه والتجسيم .

فلا نغتر بأي حديث رواية إلا بعد عرضه على قواعد الحديث دراية ، لكي لانقع في التناقضات والعمل بالمستحيلات .

(١) — مقدمة دفع شبه التشبيه فباب الرابع : ٤٦ .

(٢) — معرفة علوم الحديث : ١١٢ .

(٣) — دفع شبه التشبيه : ١٤٣ .

الفصل الرابع بطلان الإحتجاج بالإسرائيليات

كنت عازماً على عقد فصل مستقل عن الإسرائيليات ، وخطرها على الحديث النبوي الشريف ، ولما اطلعت على مقدمة كتاب العلو للسيد الفاضل العلامة /حسن السقاف ، وجدت أنه قد ناقش أهم الجوانب في ذلك ، فاكتفيت بما ذكره ، والحكمة ضالة المؤمن ، قال جزاه الله خيراً : ((الأخبار أو الحكايات الواردة لنا في التحدّث عن بني إسرائيل واليهود والأنبياء الذين أرسلهم الله تعالى لهم والكتب والنصوص المنزلة عليهم أو الأقوال المنقولة لنا في ذلك تنقسم إلى قسمين :

(الأول) : ما جاء في القرآن الكريم أو الأحاديث الصحيحة الثابتة (وهي غير المعارضة التي لا تخالف الواقع) وهذا يجب علينا أن نؤمن ونصدّق به ، لأنه إخبار من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، ومنه ما أخبر الله تعالى في القرآن عن اليهود وقصصهم وبني إسرائيل وما حدث لهم وما حرّمه عليهم ، وما أمرهم به ، فكل ذلك يجب علينا أن نصدّق ونؤمن به .

(الثاني) : ما جاء من غير الكتاب والسنة الصحيحة ، كالأشياء التي نقلها عبدالله ابن سلام أو كعب الأحبار أو وهب بن منبه أو نوف البكالي وأمثالهم أو عبدالله ابن عمرو بن العاص ، وكان معتباً بالكتب القديمة ، فكل ذلك مرفوض عندنا وغير مقبول ، والأخبار الجاثية ، أي التي أتت من هذه الطريق يجب ردها والوقوف في وجهها ، لأنها كذب بشهادة القرآن الكريم ، ولأنها تُدخل الخلل والخرافة إلى التفكير الإسلامي الذي هو كالخحّة البيضاء ليلها

كهارها .

أما القسم الأول فواضح لا يحتاج لبيان أكثر مما بيّناه ، وأما القسم الثاني فهو الذي نريد أن نتكلّم عنه ونوسع فيه الكلام ، وهو القسم الذي نقصده من بحثنا هذا ، ونريد أن نثبت بالحجة والبيان أنه لا يجوز التعويل عليه ولا الإلتفات إليه ، وهو الذي نعني عندما نقول : (هذا من الإسرائيليات) أي من (الفكر اليهودي) . وللعلم ؛ ينبغي أن يعرف طالب الحق أن الإسرائيليات هذه التي هي عبارة عن الفكر اليهودي تتكوّن من خمسة أمور :

١- التوراة المخرفة وهي المتضمّنة للأسفار المعروفة بالعهد القديم ، والمسماة عند بعضهم بكتب الشريعة الخمسة .

٢- كتب الأحبار ، واعتبرها هؤلاء من الكتب المنزلة وهي من زمن سيدنا موسى عليه السلام إلى زمن سيدنا داود عليه السلام ، وهي عشرة أسفار ؛ وتسمى أسفار الملوك .

٣- كتب الحكماء ، وهي التي يدّعون أنها أنزلت على سيدنا داود وسيدنا سليمان عليهما السلام ، ويسمونها المزامير .

٤- كتب الأنبياء الصغار مثل : أشعيا ، وحزاقيل ، وأستير ...

٥- العهد الجديد ، ويتكوّن من : البشارات الأربعة ، وأعمال الرسل ، والرسائل لمثل بولس وبطرس ، ورؤيا يوحنا اللاهوتي ، وبعضهم يقول هي الأناجيل الأربعة وهي إنجيل متى ، ولوقا ، وبطرس ، وبول .

فقال الذهبي في ((سير أعلام النبلاء)) (٣/٤٩٤) : ((.. فمن الذي يستحل أن يورد اليوم من التوراة شيئاً على وجه الإحتجاج معتقداً أنها التوراة المنزلة ؟ كلا والله)) .

موقف نصوص القرآن من الإسرائيليات :

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في مقدمة كتاب ((الرسالة)) (ص ٩) :
 إن الله تعالى بعث سيدنا عمداً صلى الله عليه وآله وسلم والناس صفان :
 ((أحدهما : أهل كتاب ، بدلوا من أحكامه وكفروا بالله ، فافتعلوا كذباً
 صاغوه بالسننهم ، فخلطوه بحق الله الذي أنزل إليهم . فذكر تبارك وتعالى
 لنبيه من كفرهم فقال : ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ
 لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ
 مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (آل عمران : ٧٨) .
 ثم قال : ﴿ قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ
 عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً قَوْلٌ لَّهُمْ مِمَّا كَتَبْتُ آيَاتِهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِمَّا
 يَكْتُمُونَ ﴾ (البقرة : ٧٩) .

وقال تبارك وتعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزَّيْزُ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى
 الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ
 قَالَتْ لَهُمُ اللَّهُ أَلَىٰ يُؤْفَكُونَ ، اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ
 وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ
 عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (التوبة : ٣٠-٣١) ، انتهى ما قاله الإمام الشافعي رحمه
 الله تعالى .

ومن الآيات الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع أيضاً قول الله تعالى :
 ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ
 يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة : ٧٥) ، وقال تعالى : ﴿ مِنْ
 الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وَطَعْنَا فِي

الَّذِينَ (النساء: ٤٦) .

وقال تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (المائدة : ١٣) .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُنْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا ... ﴾ (الأنعام : ٩١) .
فمن وصفهم الله تعالى بأنهم : ﴿ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ، وأنهم : ﴿ يُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ ، ويخفون أكثر التوراة ويحرفونها ، ويأتون بما هو من عندهم وليس من عند الله !! هل يجوز أن نروي أو نحدث عنهم ؟ وهل يدخل في العقل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول بعد كل هذه الأوصاف التي وصفهم الله تعالى بها : ((حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)) ؟ ! .

سنحجب على هذا الإشكال إن شاء الله تعالى وهو جدير بالاهتمام والجواب المفصل !! فنقول ومن الله الإعانة والتوفيق واللطف :

(أولاً) : لا بُدَّ أن نبين بأن هناك طائفتين من الناس نقلوا الإسرائيليات أو السُوراة المحرّفة أو ما يسمى بالكُتب القديمة لهذه الأمة !! لنبين بطلان تلك الأنكار المنقولة من تلك المصادر وما يتعلق بهذه القضية .

(وثانياً) : مناقشة أدلة الذين أجازوا رواية الإسرائيليات ، ومن أهم تلك الأدلة الحديث الذي فيه : ((حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)) ونحوه وما يتعلق بهذا .

(أما القضية الأولى) : فهناك نوعان من الناس رَووا الإسرائيليات :

(النوع الأول) : الذين أسلموا من أهل الكتاب ، مثل : عبدالله بن سلام ، وكعب الأحبار ، ووهب بن منبه ، ونوف البكالي ابن امرأة كعب الأحبار .

(والنوع الثاني من الناس) : هم المسلمون وعلى رأسهم بعض صغار الصحابة أمثال عبدالله بن عمرو بن العاص ، الذي رجع من غزوة تبوك ومعه زاملتان (أي راحلتان) من كتب أهل الكتاب ، فكان يروي للناس منهما كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

فأما من أسلم من أهل الكتاب : مثل كعب وابن سلام فنقول لهما ولأمثالهما : لَمَّا تَرَكْتُمَا الدِّينَ الَّذِي كُنتُمَا تَعْتَقِدَانِهِ أَوَّلًا وَتَدِينَانِ بِهِ وَهُوَ الْيَهُودِيَّةُ وَدَخَلْتُمَا فِي الْإِسْلَامِ ، كَانَ هَذَا الْأَمْرُ مَتَكُمَا بِعَيْنِي : أَنْكُمَا اعْتَرَفْتُمَا أَنَّ الدِّينَ الَّذِي كُنتُمَا عَلَيْهِ دِينٌ بَاطِلٌ ^(١) مَحْرُوفٌ ، وَلَيْسَ هُوَ الدِّينَ الصَّحِيحَ الَّذِي حَفِظَ كِتَابُهُ مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّحْرِيفِ ، فَتَرَكْتُمَا الدِّينَ الْقَدِيمَ الْبَاطِلَ ، وَدَخَلْتُمَا فِي الدِّينِ الصَّحِيحِ الْمَقْبُولِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْإِسْلَامُ تَحْقِيقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي

(١) — وما ينبغي أن نُبَيِّنَ عليه هنا: أن دين سيدنا موسى وجميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام دين صحيح ، وشرائعهم شرائع صحيحة في أزمانهم وحياتهم ، أما بعد موتهم فقد خَرَفَ أتباعهم ذلك الدين الصحيح !! ، فكلأنا في ما وصلنا من الأدبان والكتب المرفقة لا فيما كان عليه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام !! فلا تغفل عن هذا !! وبين ابن سلام وكعب الأحبار وبين سيدنا موسى مئات السنين إن لم نقل آلاف ، ثم ما التبديل والتحريف والزيادة والخذف !! بل حصل من أهل الكتاب كثير من التحريف ، وخاصة في التوحيد والصفات في حياة أتبيائهم عليهم الصلاة والسلام ، ومن ذلك قولهم لسيدنا موسى عليه السلام ﴿ فَأَذْهَبَ أَلْتَّ وَرَبِّكَ فَقَاتِلَا ... ﴾

الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾ (آل عمران : ٨٥) ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (البقرة : ١٣٥) ، إلى غير ذلك من الآيات المثبتة لهذه الفكرة المقررة من كتاب الله تعالى .

فإذا كان ما خرجتما منه هو الدين الباطل المحرف ، وما دخلتما فيه هو الحق الصحيح^(١) المحفوظ ، فالواجب عليكما الذي يقتضيه إسلامكما هو الإعراض عن أفكار وكتب ونصوص الدين القديم ، والإقبال على نصوص الدين الحق الجديد القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، فلماذا بقيتم عاكفين على نصوص الدين القديم تنشرونها وتحكومها للناس وتشبهونها في الأمة ؟ حتى آل بثها إلى ان تدخل وتدخل في الأحاديث والتفاسير كما هو ملموس ومشاهد ؟!

فبدل أن يقول كعب الأحبار : قال الله تعالى في القرآن الكريم نراه يقول : قرأت في التوراة كذا وكذا !! ونراه يفسر القرآن بأفكار إسرائيلية (أي يهودية) يردّها كثيراً أهل العلم ، فيقولون : هذا الحديث من الإسرائيليات !! أو هذا التفسير خطأ وهو من الإسرائيليات !! ونحو ذلك !! ومن ذلك أمور مستشعرات جداً أتت بها هؤلاء وخاصة فيما يتعلق بصفات الله تعالى ونعوته جلّ جلاله !! ، ولا بدّ من ضرب الأمثلة على ذلك !! حتى نتبيّن كيف أفهم كانوا يأتون بالأفكار اليهودية المستشعنة في المفهوم الإسلامي المخالفة لما هو

(١) - في القاموس المحيط : ((الصَّحُّ بالضم ، والصَّحَّة بالكسر ، ولصَّحَّاح بالفتح : ذهب المرض ، والسمومة من كل عيب ، صَحَّ يَصْحُحُ فهو صحيح وصَحَّاحٌ ... والمَصْصَحُ : الصحيح للروضة ، ومن باب الأباطيل)) .

مقرر في الكتاب والسنة والمفاهيم والأفكار المقررة فيهما فيمزجوهما بالتفاسير ويشوهها في فكر الأمة المحمدية !! وإليك الأمثلة :

١- سوف السبكي : وهو ابن امرأة كعب الأحبار : ثبت في صحيح البخاري (١٢٢) في كتاب العلم في قصة سيدنا الخضر عليه السلام : ((عن سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس : إن نوحاً البكالي يزعم أن موسى ليس موسى بني إسرائيل ، إنما هو موسى آخر !! فقال : كذب عدو الله ..))!! . قال الحافظ في شرحه هناك (٢١٩/١) : ((قلت : ويجوز أن يكون ابن عباس أنهم نوحاً في صحة إسلامه))^(١) .

فالسؤال هنا : لماذا أعرض نوح البكالي الذي دخل من اليهودية إلى الإسلام عن نصوص الكتاب والسنة الصريحة المقررة أن الذي حدثت قصة سيدنا الخضر معه هو سيدنا موسى المعروف الذي لا نعرف أحداً من الأنبياء غيره يطلق عليه موسى عليه السلام !؟

ولماذا أخذ بالإسرائيليات القائلة بأن موسى هو موسى آخر ، وليس نبي بني إسرائيل المعروف عليه السلام !؟

الجواب : لينزهوا سيدنا موسى عن الاستفادة من سيدنا الخضر ، وليثبتوا بأن سيدنا موسى نبيهم عليه السلام أعلى مرتبة من أن يتعلم من الخضر عليه السلام !!

(١) - اعلم أن بعض السنن ، أو العلماء أوّل لفظة كذب إلى أسعفاً على لغة قوم تحسباً للظن مولاه !! ولكن القرائن المَحْتَفَة هذه الكلمات مثل (عدو الله) أو (نلوا عليه الكذب) في حق مثل كعب الأحبار تُصَرِّفُ تأويل الكذب بالخطأ ونمته !! ونحتم تفسيره بالكذب المتعارف عليه عند الإطلاق !! .

فلا بدّ للمسلم المريض على دينه أن يفكر في هذه المسألة جيداً ، وكذا في مثل هذا المثال ، متجرداً عن التأثيرات الجانبية ، لأن غايتنا وقصدنا هو الوصول للحق والتمسك بالقرآن والسنة ، لا الحيد عنهما تعاطفاً مع فلان أو فلان !! أو تحسين الظن بفلان وفلان ، حتى يؤدي ذلك إلى إدخال كوارث وأنكار باطلة إلى هذه الشريعة الغراء !! .

٢- كعب الأحبار : ثبت في صحيح البخاري^(١) (٣٣٣/١٣) عن معاوية وكان يحدث رهطاً من قريش بالمدينة ، وذكر كعب الأحبار فقال : (إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب ، وإن كنّا مع ذلك لنبلوا عليه الكذب)^(٢) .

(١) - في كتاب الاعتصام بالسنة / باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ((لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء)) .

(٢) - وما حكاه الحافظ ابن حجر في ((الفتح)) (٣٣٥/١٣) عن بعض العلماء من أن المقصود بالكذب هو الخطأ !! غير صحيح ، ولا يُسلم له !! قال الحافظ هناك : ((قال ابن التين : وهذا نحو قول ابن عباس في حق كعب المذكور : يَدُلُّ مِنْ قِبَلِهِ قَوْعٌ فِي الْكُذْبِ ، قَالَ : وَالْمُرَادُ بِالْمُحَدِّثِينَ : أَسْنَدُ كَعْبٍ مِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَأَسْلَمَ فَكَانَ يَحْدِثُ عَنْهُمْ ، وَكَذَا مِنْ نَظَرٍ فِي كَتَبِهِمْ فَحَدَّثَ عَنْهُمْ فِيهَا ، قَالَ : وَلَعَلَّهُمْ كَانُوا مِثْلَ كَعْبٍ ، إِلَّا أَنَّ كَعْباً كَانَ أَشَدَّ مِنْهُمْ بَصِيرَةً وَأَعْرِفَ عَمَّا يَتَوَقَّاهُ ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِ الثِّقَاتِ : أَرَادَ مُعَاوِيَةُ أَنَّهُ يَعْطِي أَحِبَّائَهُ فِيمَا يَخْبَرُ بِهِ ، وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ كَانَ كَذِباً ، وَقَالَ غَيْرُهُ : الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ (لَنَبْلُوا عَلَيْهِ) لِلْكِتَابِ لَا لَكَعْبٍ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي كِتَابِهِ الْكُذْبُ ، لِكُلِّهِمْ يَتْلُوهُ وَحَرَّفُوهُ ، وَقَالَ عِيَّاضٌ : يَصْحُحُ عَوْدُهُ عَلَى الْكِتَابِ وَيَصْحُحُ عَوْدُهُ عَلَى كَعْبٍ ، وَعَلَى حَدِيثِهِ ، وَإِنْ هُوَ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ فِيهِ تَجْرِيعٌ لَكَعْبٍ بِالْكَذْبِ)) أقول : بل فيه تَجْرِيعٌ صريح بالكذب !! ولو كان ما قالوه من التأويل الجيد كذلك لما قال له سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه : ((لَنَسْتَكُنَّ الْأَحَادِيثَ أَوْ لَنُلْحِقَنَّكَ بِأَرْضِ الْقُرْدَةِ)) كما في تاريخ أبي زرعة . (٥٤٤/١)

ومما وقفت له من الأقوال في هذه البابة من قول كعب الأحبار التي ثبت أنه يخرط خراطاً بليغاً : ما رواه النسائي (في السنن الصغرى برقم (١٣٤٦) بسنده : عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه : أن كعب (الأحبار) حلف له بالله الذي فلق البحر لموسى إنا لنجد في التوراة أن داود نبى الله صلى الله عليه وسلم كان إذا انصرف من صلاته قال : ((اللهم أصلح لي ديني الذي جعلته لي عصمة ، وأصلح لي دنياي التي جعلت فيها معاشي ، اللهم أعوذ برضاك من سخطك ...)) الحديث !.

أقول : والمتأمل في هذا النص يعرف أنه كذب من وجهين :

الأول : أن كتاب التوراة نزل على سيدنا موسى ، وليس على سيدنا داود الذي بعد سيدنا موسى بمئات السنين ، فكيف يقول : كان داود وهو بعد لم يكن ؟! وسيدنا داود نزل عليه الزبور !! .

الثاني : هذا الخبر هو من حكايات سير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام !! ومحال أن يقول الله تعالى لنا في كتاب التوراة ماذا كان يدعو سيدنا داود بعد انصرافه من الصلاة ، لأن هذه الأمور إنما يحكيها صحابة سيدنا داود وأتباعه ، ولا تكون مسطورة في كتاب منزل !! ومثال ذلك أن ما كان يقوله نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم عقب صلاته لا يكون مثبتاً في القرآن ، وإنما يكون في كتب الأحاديث والسير !! فافهم ولا ينطلق عليك ما يقوله كعب الأحبار !! ومن شنائع النصوص الواردة عن كعب الأحبار في كتاب ((العلو)) (النص رقم (٢٨١)) ما نقله كعب الأحبار من التوراة حيث قال : ((فما من السموات سماء إلا لها أطيط كأطيط الرحل في أول ما تُرُحَل)) وقال الذهبي عقبها : ((وذكر كلمة منكرة لا تسوغ لنا)) ، قلت :

والكلمة الشنيعة المنكرة التي لا تسوغ هي كما في كتاب ((العظمة))^(١) في هذه الرواية : ((من ثَقُلَ الجبار تبارك وتعالى فوقه)) !! ، وهذه لفظة شنيعة بمرّة !! سيأتي التعليق عليها وعلى قائلها في كتاب ((العلو)) إن شاء الله تعالى !! وسيتبين كم من النصوص التي ظنّها بعض الحفاظ أحاديث نبوية وهي في الحقيقة من نقولات كعب الأخبار من الكتب الإسرائيلية (اليهودية)!! فالسؤال هنا لكعب : لماذا تركت نصوص الكتاب والسنة المنزهة لله تعالى ، وأتيت بنص إسرائيلي (يهودي) فيه إخضاع الله تعالى للحاذية الأرضية ، وإثبات (الثَقَل) له حلّ جلاله وسبحانه عمّا يصفون^(٢)؟! لا سيما وقد انغمّ بهذا النص ومثله سذج المتتمين إلى الإسلام ، فذكروه مستحسنين ومستدلين به ، أمثال ابن القيم في (إجماع الجيوش الإسلامية) ص(١٦٤)^(٣) ، ولم يحذف ابن القيم من كتابه الكلمة الشنيعة المنكرة التي لا

(١) - ص (٩١) برقم (٢٣٦) من النسخة الواقعة في مخطّ واحد طبع دار الكتب العلمية . وفي المخطّ الثاني ص(٦١٢) برقم (٢٣٤) من طبعة دار العاصمة / الرياض - بتحقيق رضاء الله المبارك كفوري (المجمد) ١.

(٢) - ومن القريب المعجب أن يقول معاوية بن أبي سفيان أيضاً مع اعترافه بأن كعب كان يكذب (كان عند كعب علم كالسار وإنا كنا فيه لمفرطين) وأقول : ما هو هذا العلم الذي كالسار ؟ ومن أين أتى به كعب ؟ والمعروف أنه لم يكن عنده علم إلا من التوراة المخرقة ، والتلموذ الذي هو عبارة عن ستين ألف ورقة من وضع أخبار اليهود ورهبانهم ؟ ثم كيف يقول معاوية : (وإنا كنا فيه لمفرطين) ؟ هل يجوز لصحابي مثل معاوية (١١) أن يتحسّر على تابعي كان يهودي المستند ، ورجل علمه من الكتب المخرقة ؟ والمنطق السليم يقول : كان اللاتق أن يتحسّر كعب التابعي على معاوية الصحابي لا العكس !! فتأمل في هذا جيداً .

(٣) - هذه من طبعة دار الكتب العلمية غير المحققة / الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، أما في الطبعة المحققة من قبل الدكتور عواد عبد الله الملقن / مطابع الترذوق التجارية - الرياض ، فهو في ص(٢٥٩) - ٢٦٠ ، وارجع إلى ما علّقه المبارك فوري على ((كتاب العظمة)) (٦١٢/٢) .

تسوغ بنظر الذهبي !! .

٣- وهب بن منبه : كان وهب قد قرأ كما قال هو نفسه بضعة وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء !! وهو أحد كبار من يروي الإسرائيليات والخرافات ، وهو آخر همام بن منبه ومعتل وغيلان . وكان قد جمع علم عبدالله بن سلام الإسرائيلي ، وكعب الأحبار ، ووضعوا في فضائله أحاديث ليروجوا خرافاته ، قال الذهبي في ترجمته في ((سير أعلام النبلاء)) (٥٤٥/٤) : ((وروايته للمسنند قليلة ، وإنما غزارة علمه في الإسرائيليات ، ومن صحائف أهل الكتاب)) . وترجمته في ((تهذيب التهذيب)) (١٤٧/١١) و ((تهذيب الكمال)) (١٤٠/٣١) .

يكفي أن أسرد لكم نصاً واحداً لتمعنوا النظر فيه وتذكروا من أي فكر ومبدأ ينقل وهب لهذه الأمة ويحدثها !! قال وهب بن منبه : ((إن السموات والبحار لفي الهيكل ، وإن الهيكل لفي الكرسي ، وإن قدمي عز وجل لعلى الكرسي ، وقد عاد الكرسي كالنعل في قدمي))^(١) !!

فانظروا كيف جعل لله تعالى قدمين ، وجعل لهما نعلين أو كالنعلين !! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !! ومن أين أتى بالهيكل ؟ وأنتم تعلمون في هذا العصر قضية اليهود وهيكل سليمان ، وما يدعونه من أن ذلك في القدس بقرب المسجد الأقصى المبارك .

٤- عبد الله بن سلام : هو الوحيد المتصرف بالصحبة بين هؤلاء الأربع ، ويكفي أن تعرفوا أن مصدر القول المعزى أو المروي عن مجاهد الذي فسر فيه قوله تعالى : (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا) (الإسراء : ٧٩) ،

(١) - ونجد هذا النص والتعليق عليه بما يستحق في ((كتاب العلل)) برقم (٣٢٣) .

فقال : (يُقَعِّده على العرش) هو عبدالله بن سلام الإسرائيلي !!
فقد ثبت عنه أنه قال : ((إذا كان يوم القيامة حيء بنبيكم صلى الله عليه وآله وسلم ، حتى يجلس بين يدي الله على كرسيه ...))^(١) وهذا هو المقام المحمود الذي فسروا فيه الآية الكريمة وهو تفسير إسرائيلي (يهودي) باطل ، فاسد ، مصدره ابن سلام الإسرائيلي كما ترى !!.

ومما يجب التأمل فيه جيداً أن ابن سلام الإسرائيلي هذا وضعوا له فضائل ليحعلوا له حصانة تمنع أي إنسان من أن يتكلم فيه ، أو يقدم بما يأت به من تحريفات !! فرغموا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما شهد لأحد حي بالجنة إلا له !! وأن القرآن نزل بفضائله ، حيث أنزل الله في فضله آيتين !! والغريب أن بعض ذلك وقع في صحيح البخاري للأسف !!.

ففيه برقم (٣٨١٢) عن سعد بن أبي وقاص قال : ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لأحد يمشي على الأرض إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام ، قال : وفيه نزلت هذه الآية ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ ﴾ .. الآية (الأحقاف : ١٠) .

قلت : أين ذهبت هذه الشهادة بالجنة حكراً على ابن سلام الإسرائيلي ؟ ودعونا بالله عليكم من التأويلات الباردة والتحولات الفاشلة !! .

وحزى الله الحافظ ابن حجر خيم الجزاء ، حيث أفاض في شرح هذا الأثر فيبين بلطف أنه مشكل !! ، وقال الحافظ هناك : ((وقد استنكر فيما رواه عبد بن حميد عن النضر بن شميل عن ابن عون عنه نزولها في عبد الله بن سلام ، لأنه إنما أسلم بالمدينة والسورة مكية)) ، وقال ابن كثير في تفسيره (١٦٨/٤)

(١) - ومجد في حاشية كتاب ((المعر)) أيضاً النص رقم (١٢٥) التعليق المناسب عليه !!.

أيضاً : ((وهذا الشاهد يعم ابن سلام وغيره ، فإن هذه الآية مكية نزلت قبل إسلام عبد الله بن سلام ...)) .

وعلى كل الأحوال فسواء ثبتت فضائل لهذا الرجل أو لم تثبت — وهو ما نقول به — فإن ذلك لا يجعلنا نتغاضى عن مسألة الإسرائيليات التي كان يرويها للأمة بعد إسلامه !! وأن نكون على حذر منها !! وأن نستقصي النصوص المشككة المروية في كتب الحديث ، والمتعلقة بمواضيع رواها هؤلاء ، لنبين هل كانت تلك الأحاديث مروية فعلاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أم لم ترو عنه ، وإنما هي من الأقوال الإسرائيلية المروية عن هؤلاء وغيرهم وأمثالهم !! مثل حديث التربة الذي في صحيح مسلم !! فإنه من رواية أبي هريرة عن كعب الأبحار ، وليس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كما صرح بذلك البخاري وغيره من كبار المشتغلين في هذا الشأن !! وسياق الكلام على حديث التربة إن شاء الله تعالى في هذه المقدمة في فصل خاص للإستدلال به على موضوع آخر يتعلق بصيغ الرواية !! .

وقد جالس كعب الأبحار وابن سلام عددٌ من الصحابة رضي الله عنهم ، وسمعا منهما بعض ما كانا يقصان ويحدثان الناس من الأخبار الإسرائيلية !! ففي ترجمة كل منهما في ((تهذيب الكمال)) نجد ذلك منصوفاً عليه ، كما نلمسه في الروايات الإسرائيلية !! حتى قال الذهبي في ((سير أعلام النبلاء)) (٤٨٩/٣) : إن كعباً ((جالس أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية)) .

قلت : وقد تبين بالتبع أن الصحابة الذين رووا الإسرائيليات عنه وعن غيره هم : أبو هريرة وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله وابن

عباس وابن عمر رضي الله عنهم ، وكذا معاوية وعبدالله بن عمرو بن العاص! وقد روى هؤلاء عن مثل كعب وابن سلام ، وصيرت بعض مروياتهم أحاديث إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك !! أي رفعها بعض الرواة عنهم ، ولم يُعَيِّزُوا بين ما رَوَوْه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين ما رَوَوْه عن مثل كعب والكتب القديمة !! .

ففي ((سمر أعلام النبلاء)) (٦٠٦/٢) ، والبداية والنهاية (١٠٩/٨) عن بسر بن سعيد : (وهو من كبار التابعين ومن رجال الستة) قال : ((اتقوا الله ، وتحفظوا من الحديث ، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويحدثنا عن كعب ، ثم يقوم ، فاسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كعب ، ويجعل حديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)) (أفادني هذا النقل صديقنا الأستاذ أبو ياسر أمين نايف ذياب) .

والظاهر أن أولئك الصحابة ما كانوا يعتقدون صحة ما رَوَوْه عن أولئك ، ويظهر أيضاً أنهم ذكروا تلك الأقوال عنهم ليعلم أصحابهم أنها من الأفكار اليهودية التي شاعت وذاعت في ذلك العصر ، بواسطة الدولة الأموية التي فتحت الأبواب على مصاريعها لرواية الأخبار الإسرائيلية ، بل تبني بعض الخلفاء بعض تلك الأفكار^(١) ، وقد اعترف بذلك المتسلطون في عصرنا هذا ، ومن ذلك ما قاله رضاء الله المباركفوري في مقدمة تحقيقه لكتاب العظمة ، لأبي الشيخ الأصمبغاني (١٤٠/١) حيث صرَّح بذلك فقال : ((وتسربُّ

(١) — كما سيأتي في التعليق على عنوان (ذكر ما اتصل بنا عن التابعين في مسألة العلو) بعد النص

الإسرائيليات إلى المسلمين ومبدأ دخولها في علومهم أمر يرجع تاريخه إلى عهد الصحابة ، وذلك لأنَّ القرآن يتفق مع التوراة والإنجيل في ذكر بعض المسائل والحوادث التاريخية وإن كان بينه وبين التوراة والإنجيل فرق كبير ، وهو الإنجاز الذي يميّز به القرآن ويجعله معجزة ، والإطنا ب والتفصيل اللذان يتصف بهما التوراة والإنجيل ، إضافة إلى تعريفهما وتغييرهما كما نصَّ القرآن على ذلك)) .

وأقرَّ بهذا الإحتمال الألباني المتناقض !! حيث قال أثناء تحريجه حديث في سنة ابن أبي عاصم ص ٢٤٩ حديث (٥٦٨) : ((إسناده ضعيف ، والمتن منكر كأنه من وضع اليهود)) ، وهذا اعتراف صريح بأن الفكر الإسرائيلي أو اليهودي له يد في وضع بعض الأحاديث التي تنبثق فيما بعد عنها الأفكار والمفاهيم !! . وروى الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٦١/٢) بإسناد جيد أنه قيل للحسن البصري : قد كان يُكره أن يضع الرجل إحدى رجليه على الأخرى ؟ فقال : ما أخذوا ذلك إلا عن اليهود .

وأما سيدنا سلمان رضي الله تعالى عنه ، فكان يقرأ في الكتب القديمة كتب أهل الكتاب قبل إسلامه ، وأما بعد إسلامه فلم يقرأ شيئاً من ذلك ، كما ظهر لنا بالتتبع ، وقد حاول مروّجو الفكر الإسرائيلي أن يضعوا بعض ذلك على لسان أمثال سيدنا عبدالله بن مسعود وأبي موسى وأبي مالك الأشعري ومعاذ بن جبل !! .

وأما عبدالله بن عمرو بن العاص خاصة ، فلم يقتصر على ما سمعه من مثل كعب أو ابن سلام ، بل كان عنده حمل زاملتين (أي ناقتين) كما تقدّم من كتب أهل الكتاب جاء بها من بلاد الشام ، لسمّاً رجعوا من معركة

البرموك، فكان يعتني بتلك الكتب ، فيقرأها ويروي للناس ما فيها !! كما قال الحافظ ابن حجر في كتاب ((النكت على كتاب ابن الصلاح)) (٢/٥٣٢) شارحاً قول الحافظ ابن الصلاح (إذا كان الصحابي ينظر في الإسرائيلية فلا يُعطى نفسه حكم الرفع) ما نصه : ((وكعبه الله بن عمرو بن العاص ، فإنه كان حصل له في وقعة البرموك كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب ، فكان يخرمها فيها من الأمور المغيبة ، حتى كان بعض أصحابه ربما قال له : حدثنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا تحدثنا عن الصحيفة^(١) ، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخرم به من الأمور التي قدّمنا ذكرها الرفع لقوة الإحتمال)) انتهى كلام الحافظ وهو كلام حسن نفيس جداً .

ومن هذا الأمر تبين لي قاعدة واضحة جليلة ، وهي أن الذين جالسوا كعباً ونحوه من الصحابة كأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وأنس بن مالك وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو بن العاص ، لا يُسلم لما هو مروى عنهم من الأحاديث المرفوعة على أنه حقاً من المرفوعات ومن كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بل لا بدّ من سير ما في الحديث من أفكار ، فإن لمسنا أن فيه ما يخالف القرآن أو الأصول والقواعد أو فيه شبه بمنطق الحكايات والأوصاف الإسرائيلية وإن كان في كتب الصحاح رددناه وحكمنا بأنه من الإسرائيلية ، ولا أقول بأن أولئك الصحابة هم الذين رفعوا هذه الأخبار ، وإنما أحزم بخطأ من روى ذلك عنهم ، فظنّه من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرفعه !!

(١) — قال الذهبي في ((سير النبلاء)) (١٣/١٠٨) : إنه لا يجوز تقليد جماعة من الصحابة في بعض المسائل .

وتقدّم عن بسر بن سعيد (وهو من كبار التابعين ومن رجال الستة) قال: ((اتقوا الله وتحفظوا من الحديث ، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويحدثنا عن كعب ، ثم يقوم ، فاسمع بعض مَنْ كان معنا يجعل حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كعب ، ويجعل حديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)) (انظر ((سمر أعلام النبلاء)) (٦٠٦/٢) ، و ((البداية والنهاية)) (١٠/٨)).

والمقصود أننا جازمون وقاطعون بأن ذلك ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم !! كحديث الصورة الطويل المروي في الصحيحين من رواية أبي سعيد وأبي هريرة ، فإننا جازمون وقاطعون بأن هذا الحديث ليس من مشكاة النبوة ، وإنما هو منقول عن ابن سلام أو كعب الأحبار !! وهو شاذ مرة كما حزمتم بذلك فيما علقتة على ((دفع شبه التشبيه)) ص(١٥٧) .

ومما يستدل به على هذه القاعدة حديث التربة المروي في صحيح مسلم والذي سبق هناك على أنه من رواية أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم !! قال ابن كثير في تفسيره (٩٩/١ طبعة الشعب) : ((هذا الحديث من غرائب صحيح مسلم ، وقد تكلم عليه ابن المديني وغير واحد من الحفاظ ، وجعلوه من كلام كعب الأحبار ، وأن أبا هريرة إنما سمعه من كلام كعب الأحبار ، وقد اشتبه على بعض الرواة ، فجعله مرفوعاً))^(١) .

والذي يهمنا هنا الآن من هذا الحديث هو صيغة السماع المروية فيما بين أبي هريرة وبين سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهي كما جاء

(١) — انظر ((دفع شبه التشبيه)) ص (٤٩-٥١) .

في صحيح مسلم (٢٧٨٩) : ((عن أبي هريرة ، قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فقال : خلق الله ...)) . فلغظة (أخذ رسول الله بيدي) أعلى من لفظ سمعت وحدثني وأخبرني وقال لي فقط !! لأن فيها زيادة فعل وهو الأخذ باليد !! ومع كون ما ورد في هذا الحديث من أعلى أنسراع التحمل والسماع حقيقة ، إلا أنه تبين أنه ليس هناك سماع مطلقاً من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الخبر !! رغم وجود لفظ (أخذ بيدي) ، ولذلك قلت بأن أحاديث الصحابة المذكورين وإن كانت واردة في الصحاح مرفوعة فيمكن أن نردّها !!

وإذا ثبت أن الإمام البخاري وعلي بن المديني وغيرهما من الحفاظ نصوا على أن هذه الرواية هي عن أبي هريرة عن كعب الأحبار ، وليست عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، رغم وقوعهما في أحد الصحيحين بأعلى أنواع التحمل والسماع أو الرواية ، فالسؤال هنا : مَنْ هو الذي وضع لفظ (أخذ رسول الله بيدي ...) ؟ ١٩ .

وقد ثبت بأن أبا هريرة كان يروي عن كعب الأحبار ما في التوراة ، ففي المتوسط (٢٤٣) ومسنّد أحمد (٤٨٦/٢) بإسناد صحيح عن أبي هريرة قال : ((خرجت إلى الطور فلقيت كعب الأحبار ، فجلست معه فحدثني عن التوراة وحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ...)) ومن هذا المثال الذي أوردناه ثبت لسدي قاعدة لستها في غيره من الأحاديث أيضاً وهي : أن التصريح بالرفع لا يفيد شيئاً !! وإنما ينبغي التأمل في المتن ، فإن وجد فيه ما يخالف الأصول وكان رواية من المشهورين برواية الإسرائيليات فهو غير صحيح ، وإن كان إسناده صحيحاً متصلاً مرفوعاً وفي الصحاح !! .

وتقدّم النقل عن ((سر أعلام النبلاء)) (٦٠٦/٢) وعن ((البداية والنهاية)) (١٠٩/٨) عن بسر بن سعيد : (وهو من كبار الصحابة ومن رجال الستة) قال : ((اتقوا الله وتحفظوا من الحديث ، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويحدثنا عن كعب ، ثم يقوم ، فاسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كعب ، ويجعل حديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم))^(١).

أقول : يستفاد من هذا النص فائدة كبيرة في تأييد ما قلناه من أن بعض الأحاديث التي نستكرها من أحاديث الصحيحين وغيرهما إنما هي عن كعب الأحبار ، وليست عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وما قدّمناه من قول البخاري وغيره في حديث التربة من أكبر الأدلة المبرهنة لما نقول .
ومما يؤيد هذا ويؤكد أيضاً أن سيدنا عمر رضي الله عنه كان قد لحى أبا هريرة رضي الله عنه وكعب الأحبار عن الحديث والرواية !! فعن السائب بن يزيد : سمع عمر يقول لأبي هريرة : ((لترك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو لألحقنك بأرض دوس ! وقال لكعب : لترك الحديث أو لألحقنك بأرض القرعة))^(٢).

(١) — قلت : وإسناد هذا النص صحيح ، ذكره ابن كثير في ((البداية)) (١٠٩/٨) فقال : ((وقال مسلم بن الحجاج : حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، حدثنا مروان العمشي ، عن الليث بن سعد ، حدثني بكر بن الأشج قال : قال لنا بسر بن سعيد ...)) به . وقال الملقن على ((سر أعلام النبلاء)) (٦٠٦/٢) : ((وهذا سند صحيح)) .

(٢) — رواه أبو زرعة العمشي في تاريخه (١٤٧٥) كما في حاشية ((سر أعلام النبلاء)) (٦٠١/٢) ، وقال الملقن هناك : ((وهذا إسناد صحيح)) .

وما أعجبنى ما قاله الذهبي في ((سير أعلام النبلاء)) (١٣/٥١٣) : ((قال أبو أحمد بن عدي : كان المعمرى كثير الحديث صاحب حديث بحقه ، كما قال عبدان : إنه لم ير مثله ، وما ذكر عنه أنه رفع أحاديث وزاد في متون ، قال : هذا شيء موجود في البغداديين خاصة وفي حديث ثقاتهم وأنهم يرفعون الموقوف ، ويصلون المرسل ويزيدون في الإسناد))^(١) (!!!!) .

قلت : إذا اختلف الرواة في رفع الحديث ووقفه وتبين لنا بالنظر في متنه أنه يبعد أن يكون قولاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فإننا نجزم بأنه موقوف !! وإذا كانت الأفكار الواردة في ذلك المتن ظاهرة للفاحص المتأمل أمّا مستقاة من الإسرائيليات بعلامة من العلامات التي تظهر للباحثين والمحققين في هذا الملهع ، فإنه يتبين لنا ساعدت أنه من الأفكار الإسرائيلية المتسربة إلى هذه الأمة والتي صيرت حديثاً مرفوعاً فيما بعد^(٢) !! فمن كان له اعتراض على ذلك الرأي الذي يخرج به الباحث المنصف المتحرّد عن العصبية المذهبية والفكرية المختلفة فليردّ على ذلك الباحث أو المحدث أو الناقد بعلم وإخلاص إذا كان مراد الجميع الوصول للحق ، وتفصي الحقائق للوقوف على حقائق الأمور وما أرواه الله تعالى مثلاً !! .

ومن هذا يتبين لنا أن القاعدة القائلة : (إذا اختلف بعض الرواة في رفع حديث وبعضهم في وقفه ، فالحكم أنه مرفوع) ليست صحيحة على إطلاقها

(١) — من اللطائف أنّ لنهني نقل في السمر (٨٣/٩) الإجماع على كرامة السكيتي بهناد !! وللسكيتي فإنّ كثيراً من الرجال الذين سينقل عنهم آراء تولفقه عند سرد أقوال الأئمة أو في أسانيد أقوال الأئمة هم بغداديون هذه صفتهم !! فتبه هذه الحقيقة !! .

(٢) — وإن كانت في الصحيحين !! فقد قال الذهبي في ((سير النبلاء)) (١٣/٣٥٩) : إن من رواة الصحيحين متبعة !! قلت : هم أمثال حريز وعمران بن سبطان وغيرهما !!

وهي في بعض الأحاديث سراب يحسبه الظمان ماء^(١).

ومن ذلك يجب أن تعرف أن أحاديث الصحيحين يجوز دخول النقد عليها
كباقي الكتب المصنفة في علم السنة المطهرة من صحاح وسنن وغيرها !! مع
قولنا بأن مصنفها إمامان جليلان بذلا جهداً كبيراً في تنقية الأخبار والآثار
وغربلتها وتصفيها ، فجزاها الله تعالى عن سنة الحبيب المصطفى صلى الله
عليه وآله وسلم خير الجزاء ، ومع كل هذا لا يعني ذلك أن كل ما في
الكتابين صحيح ، وكذا لا ندعي العصمة لهما ، أو ننزههما عن الخطأ
ونحوه !! وذلك لأن الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
هو كتاب الله تعالى الذي لا يقاربه كتاب أي أحد من البشر ، ولو اجتمع
الخلق عليه !! لأنه لا يمكن أن يقارن ويوازي ما بين كتاب الله تعالى وبين
كتاب أحد من البشر ، وخاصة أنه لم يكن من الأنبياء والمرسلين !! فكيف
وقد توجه النقد للصحيحين من أكابر وفطاحل أهل العلم من أهل عصرهما
ومن جاء بعدهما كالدار قطني ، مروراً بمن ذكرهم الحفاظ في شرحه الفتح إلى
مشايخنا ومشايخنا الذين تلقينا عنهم هذا العلم بالأسانيد المتصلة .

(١) - ويجب أن نعلم جميعاً بأن قواعد المصطلح أعني مصطلح الحديث وما يتعلق بذلك هي من
وضع البشر وإحتدادهم !! أعني لما من وضع الأئمة رحمهم الله تعالى ، فليس هي وحياً منزلأ
لا يجوز معارضته !! لا سيما وقد اختلفوا في كثير منها !! أضف إلى ذلك أنهم لا يطبقونها كثيراً
عند التصحيح والتضعيف !! فليس لإنسان أن يضلل خصومه أو يخطئهم بمرء مخالفتهم لتأعده في
المصطلح أو لقضية ادعى بعض الناس الإجماع فيها ، وليس فيها إجماع حقيقة عند كل متأمل في
الأدلة ، وأقوال أهل العلم فيها !! وكلامنا هنا جميعه في العالم المطلق الصادق المخلص ، الذي همه
أن يصل إلى معرفة الحكم وحقائق الأمور ، لا العاصي أو المارق الذي يريد أن يتخذ من الخلاف
معتصماً لاتباع المروى ، أو التحايل على الشريعة ، أو الطعن في العلم والعلماء !! أو إضاعة
الحقائق !! .

ولا بأس ههنا من ضرب بعض الأمثلة على نماذج من أقوال أهل العلم في جواز دعول النقد على الكتابين لنكون على بصيرة من أمرنا ، ولنعلم هل إذا انتقدنا حديثاً فيهما نكون قد خالفنا الإجماع وخرجنا عن دائرة العلم ، وتركنا سبيل المؤمنين وابتدعنا ما لا يجوز فعله ، واختلفنا منكرًا من القول وزوراً ؟ .

أقول : أبدأ في عرض أقوال مشايخنا ومشايخ مشايخنا ومنهم السادة الغماريون أعلى الله منارهم ، وجعل الفردوس قراهم فأقول :

١- قال الحافظ الجيهي السيد أحمد بن الصديق الغماري في أواخر كتابه ((المغیر)) ص(١٣٧) : ((فكم من حديث صححه الحفاظ وهو باطل بالنظر إلى معناه ومعارضته للقرآن أو السنة الصحيحة ، أو مخالفة الواقع والتاريخ ، وذلك لدخول الوهم والغلط فيه على المعروف بالعدالة ، بل قد يتعمد الكذب ، فإن الشهرة بالعدالة لا تفيد القطع في الواقع ، ومنها أحاديث الصحيحين ، فإن فيهما ما هو مقطوع ببطلانه ، فلا تغتر بذلك ، ولا تنهيب الحكم عليه بالوضع ، لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما ، فإنما دعوى فارغة ، لا تثبت عند البحث والتمحيص ، فإن الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع ، ولتقرير ذلك موضع آخر ، وليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة أو يوجد فيها ذلك بكثرة كغيرهما من المصنفات في الحديث ، بل المراد أنه يوجد فيهما أحاديث غير صحيحة لمخالفتها للواقع ، وإن كان سندها صحيحاً على شرطهما)) فتأمل في هذا الكلام النفيس فإنه أنفس وأوضح كلام وقعت عليه في هذه القضية ، وفيه أنه لا يتعين الإقتصار على بعض الأحاديث التي انتقدت سابقاً ، وإنما

يجوز لكل من كان أهلاً أن ينفذ غير ما يُقَدَّ سابقاً ، والدليل والبرهان هو محور النظر والبحث دائماً^(١) .

٢- وقد صَنَّف شيخنا المحدث السيد عبد الله بن الصديق أعلى الله درجته كتاباً سَمَّاهُ : ((الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة)) أورد فيه عدة أحاديث من أحاديث الصحيحين اعتبرها شاذة مردودة ، ومعنى

(١) - فإن قال قائل منعقب لرأيه أو لقول مقَّده : هذا هو رأي الفسارين أشياخك ، وقد خالفهم من هو أعلم منهم كابن الصلاح وفلان وفلان !! قلنا له : دع عنك هذا الخبط ، لأنه باطل من وجوه كثيرة أذكر لك الآن منها وجهين ، مع أنه قد ظهر وانتشر اليوم في العالم بأسره فساد هذا التعصب الذي لا معنى له للصحيحين ، وإنزالهما في بيت العصمة وهو كلام غلط جداً ، فيه ادعاء التنزه من الخطأ والعصمة لغير كتاب الله تعالى الذي أنزل به لنا !! وإليك الوجهين : الأول : أنَّ هناك من هو أعلم في نظرك من السادة الفسارية ومن ابن الصلاح ، وقد طعن في البخاري وترك حديثه ، ومنهم أبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازي وابنة صاحب الجرح والتعديل وأحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى الذهلي ، وهم أعلم من ابن الصلاح أبها الأمل بكبريات ومرات !! ثم أنك لا تزال معانداً ومصرّاً على أنَّ ابن الصلاح أعلم منهم بالحديث !! انظر الجرح والتعديل (١٩١/٧) ترجمة البخاري رحمه الله تعالى ، ثم لا أسلم بأن ابن الصلاح أعلم من الفسارين بعلم الحديث البتة !! والوجه الثاني : أننا نقول بل الإجماع منعقد على أنه ليس كل ما في الصحيحين صحيح ، ولا أدل على ذلك من الشروح التي ألفها الأئمة والعلماء عليهما وفيها نقد لبعض الأحاديث المروية فيها ، وسير الآن بعد ذكر أقوال السادة الفسارين في ذلك أقوال علماء من أهل الشأن في هذه الصناعة ثبت ذلك !! على أنَّ من ادعى العصمة لما استثنى الأحاديث المنتقدة !! وهو بذلك لا يرى نفسه أهلاً للنقد والتصحيح والتضعيف !! ودعوى الإجماع على صحة ما فيها باطلة ، بل هي من أبطل الباطل !! وما استطاع الحافظ في ((النكت)) إلا أن يجلب مثل قول الغزالي والاسفرايين وعبد القاهر البغدادي ، وأمثال هؤلاء ممن لا يحترهم أهل العلم من الحفاظ الذين يجوز لهم التصدي لمثل هذه الأمور !! ومسألة إفادة العلم بالخبر المختف بالفسرائن من الخرافات حقاً !! لأنَّ ما بعده جماعة من الناس قرآن يكون عرافة عند آخرين ، وليس قرآن محقق ، بل خيالات متوهمة !! والثبة متعقبة بإذنه تعالى على تصنيف كتب الجواب على ما جاء في مقدمة ابن الصلاح والنكت المؤلفة عليه في هذه المسألة !! .

ذلك أنها باطلة ، وكنتُ سألتُه مرة عن الحديث الشاذ فقال لي : إذا خالف الثقة الثقات قلنا بأن حديثه شاذ ، فما بالك إذا خالف الثقة القرآن أو ما هو مقطوع به من القواعد ؟ فإنه يكون يا بني من أشد الشاذ والمردود .

٣- أما شقيقهما شيخنا المحدث عبدالعزيز بن الصديق رحمه الله تعالى^(١) فله أقوال كثيرة في هذه الباب وخاصة في كتابه ((الباحث في علل الطعن بالمارث)) وخاصة في إطنابه في ص (٣٤) وما بعدها في ترجمة ابن أبي أريس وحرير ، ومن ذلك قوله ص (٦) في الكتاب المذكور : ((ومعاذ الله أن يكون الكتاب الذي فيه حديث حريز ابن عثمان وعمران ابن حطان من الكب المقتصرة الصحيح ، ولو أجمع على ذلك الجن كما أجمع عليه البشر ، ومن رجع إلى ترجمة حريز بن عثمان يعرف ما نقول ، ويتحقق أن حديث الملعون ينبغي أن يُذكر في الموضوعات لابن الجوزي ولكن هذا ما شاء الله)) . فتأمل^(٢) !!

٤- ونقل الحافظ ابن حجر في ((الفتح)) (٧٥١٧/٤٨٣/١٣) في شرحه على كتاب التوحيد أثناء شرح حديث شريك بن أبي نمر في الإسراء : ((قال الخطابي : ليس في هذا الكتاب يعني صحيح البخاري حديث أشنع ظاهراً ولا أشنع مذاقاً من هذا الفصل ، فإنه يقتضي تحديد المسافة ..)) .

٥- وكتاب الدار قطني ((الإلزامات والتبع)) كتاب مشهور فيه نقد لبعض أحاديثهما .

(١) - المتوفى يوم الجمعة ٦/رجب/١٤١٨هـ في طنجة من بلاد المغرب العربي .

(٢) - وأسلم أنه مما يوافقنا نحن ومشايعنا وأئمة أهل العلم على وجود أحاديث غير صحيحة في الصحيحين متفاض عصرنا الألباني في غير ما كتاب من كتبه وهذا مشهور معلوم !! .

٦— وذكر الحافظ ابن حجر في ((الفتح)) (٤٩٧٧/٧٤٣/٨) عند شرح الحديث الذي فيه إنكار ابن مسعود رضي الله عنه أن المعوذتين من كتاب الله تعالى ما نصه : ((وأما قول النووي في شرح المذهب : أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وأن من جحد شيئاً منها كفر ، وما نُقِلَ عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح ، ففيه نظر^(١) . وقد سبقه لنحو ذلك أبو محمد بن حزم فقال في أوائل المحلى : ما نقل عن ابن مسعود من إنكار المعوذتين كذب باطل . وكذا قال الفخر الرازي في أوائل تفسيره : الأغلب على الظن أن هذا النقل عن ابن مسعود كذب باطل)) .

فهؤلاء ثلاثة من العلماء ابن حزم والنووي والرازي حكموا ببطلان هذا الأثر المذكور في صحيح البخاري ، وإن عارضهم من عارضهم !! فهذا يؤكد لنا أن الإجماع الذي يحكيه بعض الناس غير صحيح ولا واقع كما قال الحافظ السيد أحمد ابن الصديق .

٧— وفي ((سر أعلام النبلاء)) (٥٧١/١٢) : ((قال سعيد البرذعي : شهدت أبا زُرْعَةَ ذكر صحيح مسلم وأن الفضل الصائغ آلف على مثاله فقال: هؤلاء أرادوا التقدم قبل أوانه ، فعملوا شيئاً يتسوقون به)) .

٨— ونقل الذهبي في ((سر أعلام النبلاء)) (٣٥٨/٧) أن ابن حزم ردّ أحاديث الخمسة للحازمي ص (٤٠) :

(١) — ليس فيما قاله النووي نظر البتة !! بل هو الصواب الذي لا عهد عنه !! والدفاع عن عصمة صحيح البخاري لنفي وجود حديث أو أثر ظاهر البطلان فيه مع ما يترتب على ذلك من المس بكتاب الله تعالى ، وبعلم ابن مسعود وسلك طريق التأويل المتلوي المتعرج لترويج صحة خبر آحاد معارض للأصول أمر مردود ، لا يلتفت إليه !! وقد كتبت ذكرت ذلك في ((صحيح شرح الطحاوية)) ص (٦٨٦—٦٨٩) والله الهادي .

((أُلْفَ الحافظ الضياء المقدسي في ذلك مولفاً سَمَّاهُ (غرائب الصحيحين) وذكر فيه ما يزيد على مائتي حديث من الغرائب والأفراد المخرَّجة في الصحيحين)) .

وقال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى قبل ذلك ص(٣٢) : ((ولأبي مسعود الدمشقي (صاحب الأطراف) استدراك عليهما — البخاري ومسلم — ، وكذا لأبي علي الفسائي في تقييده)) .

١٠ — وروى البخاري في الصحيح (٥٠٨١) بسنده عن عروة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب عائشة إلى أبي بكر ، فقال له أبو بكر : إنما أنا أخوك ، فقال له : ((أنت أخي في دين الله وكتابه ، وهي لي حلال)) . قال الحافظ أثناء شرح الحديث هناك :

((وقال مغلطاي في هذا الحديث نظر ، لأنَّ الخلة إنما كانت لأبي بكر في المدينة وخطبة عائشة كانت بمكة ، فكيف يلتزم قوله إنما أنا أخوك ؟ وأيضاً فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما باشر الخطبة بنفسه ...)) .

١١ — وروى البخاري في صحيحه (٤٧٦٩) بسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ((يَلْقَى إبراهيم أباه فيقول : يا رب إنَّك وعدتني أن لا تخزني يوم يبعثون ، فيقول الله : إني حرَّمت الجنة على الكافرين)) .

قال الحافظ ابن حجر في شرحه هناك في الفتح (٥٠٠/٨) : ((وقد استشكل الإسماعيلي هذا الحديث من أصله ، وطعن في صحته فقال بعد أن أخرجه : هذا خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم علم أن الله لا يخلف الميعاد ، فكيف يجعل ماصار لأبيه خزيّاً مع علمه بذلك ؟ وقال غيره : هذا

الحديث مخالف لظاهر قول تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَأَ مِنْهُ ﴾ انتهى ...)) .

١٢ — وقال الذهبي في ((سير أعلام النبلاء)) (٥٤٠ / ١٤) في ترجمة الإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن أبي الحسين الشهيد : ((وقد خرَّج الحافظ أبو الفضل صحيحاً على رسم صحيح مسلم ، ورأيت له جزءاً مفيداً فيه بضعة وثلاثون حديثاً من الأحاديث التي بَيَّنَّ عللها في صحيح مسلم)) .

١٣ — وقال الذهبي في ((السم)) (١٠ / ٦) في ترجمة عبيد الله بن أبي جعفر الكناي : ((وقد قال أحمد بن حنبل مرة ك ليس بالقوي ، واستكر له حديثاً ثابتاً في الصحيحين في : " من مات وعليه صوم صام عنه وليه ")) .

فهذه الأقوال من هؤلاء العلماء وغيرها أكثر وكثير — وقد نجملها في جزء مفرد — كلها ناصة ومتفقة على عدم تنزه الصحيحين عن الخطأ وعن الضعيف أو الموضوع ، والمتبع الباحث المتفحص يقف بنفسه على تحقيق ما قاله هؤلاء العلماء رحمهم الله تعالى أجمعين ، ورحم الله الإمام الشافعي الذي كان يقول : ((أبي أن يصحَّ إلا كتاب الله تعالى)) .

(القضية الثانية) : مناقشة الأحاديث التي فيها جواز الحديث عن بني إسرائيل : بقي أن نتحدث عن حديثين اثنين قد يستدلُّ بهما بعض الناس على حكاية الإسرائيليات وجواز روايتها :

(الحديث الأول) : حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ((بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَرَأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)) رواه البخاري (٣٤٦١) .

أقول : هذا اللفظ لا يصح !! ، لأن لفظ رواية مسلم (٣٠٠٤) مخالف
لذلك ، ونصه : ((حَدَّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَدًّا ..))
وليس ((حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ)) ، فالذي أراه وأعتمد أنه النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا يقول هذه المقالة ، وخاصة بعدما وصف الله
تعالى اليهود في كتابه بأنهم اقترفوا الكذب والتحريف والوضع في الكذب ،
التي أنزلت على أنبيائهم ، وإما هذه اللفظة (حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا
حَرَجَ)^(١) من إجتهدات عبد الله بن عمرو لا سيما وهو من أكابر مَنْ كان
يحدث من تلك الكذب القديمة ، كما جاء في كلام الحافظ ابن حجر المتقدم
من كتاب ((النكت)) صرَّها الرواة بعد ذلك من المرفوعات .

وعلى فرض أن هناك من لا يريد الإقتناع فيما أبدناه واعتمدناه ،
فللحديث تأويل وهو : حَدَّثُوا عَنْ أَخبارِ بَنِي إِسْرَائِيلَ الواردة في الكتاب
والسنة الصحيحة ، أما النقل عن أخبارهم وكتبهم وعَمَّنْ ينقل عنها ، فليس
في النص ما يجزؤه لدخول الكذب والتحريف عليه بنص الكتاب والسنة .

(الحديث الثاني) : ما رواه البخاري (٧٣٦٢) من حديث أبي هريرة
مرفوعاً : ((لَا تَصَدَّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ ، وَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا

(١) — مع أن رواية ابن عمرو هو أبو كيشة السلولي لم نجد من وثقه إلا العجلي ويعقوب بن سفيان ،
وهو شامي غير معروف الاسم ، وقال الحافظ في ((الفتح)) (٤٩٨/٦) : ((ليس له في البخاري
إلا هذين الحديثين)) . ثم من تتبع طرق الحديث من رواية أبي سعيد وأبي هريرة مع ضعف السند
عن أبي هريرة ، يتبين لنا التلاعب في منته ، والله تعالى أعلم . وما أعجبتني بما يتعلّق بهذه القضية
لمستعرض مشون هذا الحديث من رواياته : ما رواه الدارمي (٣١٩) عن ابن عون قال : كان
الشامي والسنعمي والحسن يُحَدِّثُونَ بِالْحَدِيثِ مَرَّةً هَكَذَا وَمَرَّةً هَكَذَا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَمْدِ بْنِ
سَرِين فَقَالَ : أَمَا لِمَ لَوْ حَدَّثُوا بِهِ كَمَا سَمِعُوهُ كَانَ خَيْرًا لَهُمْ .

أنزل إلينا وما أنزل إليكم ...) .

قلت : هذا حديث مشكل !! إذ كيف يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا بعدما وصفهم الله تعالى في كتابه العزيز بالشرك والكذب والتحريف وإخفاء كتب الله المنزلة عليهم ؟! فهذا عندنا لا يصح^(١) وهذا اللفظ لم يقله النبي صلى الله عليه وآله وسلم !! وقال الحافظ ابن حجر في ((الفتح)) (٢٩٢/٥ قبل ٢٦٨٥) : ((والغرض منه هنا النهي عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يُعرف صدقه من قِبَل غيرهم ، فبدلُ على ردِّ شهادتهم وعدم قبولها كما يقول الجمهور)) .

وإذا تأمل الإنسان قليلاً في لفظ (لا تصدقوهم) ولفظ (لا تكذبوهم) لقال: وماذا نعمل إذن^(٢) والله تعالى يقول : ﴿ ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ﴾ ، وهل يصح التوقف في تكذيب الخرافات والحكايات والقصص المعارضة للتوحيد وللأصول المقررة في القرآن الكريم !! .

(١) — وقد تفرَّد به علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير !! .

(٢) — أنا أعلم أن بعض الناس يقولون أن معنى ذلك التوقف !! ولكن لما رأيت أن الناس لم يتوقفوا فيها بل أخذوها مصدقين بما وباتين لما فيها من أفكار حتى اعتنقها العامة وبعض المتحمين إلى العلم، ورأيت يُعَدُّ تأويلها بالتوقف وتفرَّد علي بن المبارك في روايته عن يحيى بن أبي كثير !! حُزمت بأن هذا التأويل تأويل ركبت مردود !! .

عرض بعض الأدلة المتهاففة المجيزة للاحتجاج بالاسرائليات وبيان عدم صلاحيتها للإستدلال :

اعلموا أن هناك بعض الناس الذي عرفوا أن حاجة من الصحابة رضي الله عنهم رروا عن كعب الأحبار قصصاً وحكايات إسرائيلية انتشرت فيما بعد في كتب الحديث والتفسير والعقائد ، فنظروا بعاطفتهم للأمر ، ولم يميزوا بين أمرين (الأول) : وجوب حفظ الفكر الإسلامي بجميع فنونه وعلومه عن عرافات وأقاصيص وتحليلات الفكر اليهودي (والثاني) : تخطئة هؤلاء الصحابة (وهم عدد يسير جداً يمكن غلبة أحاديثهم وتنقيتها وتمييزها من الأفكار الإسرائيلية الداخلة عليها) وكذا غيرهم من التابعين كذلك ممن روى تلك الإسرائيليات !! .

ولعدم نظرهم في هذه القضية نظرة ثاقبة مؤداها إلى صالح الدين الإسلامي ذهبوا يمسادلون ويتمحلون لتسويغ رواية كعب الأحبار ومن روى عنه من صغار الصحابة للإسرائيليات !!

فسنجد قلوبهم قد امتلأت شفقة ورحمة وعطفاً وحناناً على كعب الأحبار وأمثاله !! ونراهم نصبوا أنفسهم محامين دفاع عن كعب الأحبار ، كما نراهم لا يميزون نسبة الخطأ إلى أولئك الصحابة الذين أخذوا عنه ، فرووا تلك الإسرائيليات أو عكفوا على قراءة تلك الكتب القديمة المشرفة !! وهذا من أعجب العجب ، لأننا لا نجدهم يفعلون مثل ذلك في صالح الدين وحراسته من الأفكار الدخيلة !! .

فمن جداهم العقيم الذي ليس فيه أدنى رؤية لصالح الإسلام (وهم

معذورون ذلك لقصر أنظارهم ، ولعدم اتساع آفاقهم الفكرية (إيرادهم بعض الشبه — ولا أقول الأدلة — التي يتوهمون منها جواز رواية تلك الإسرائيليات !! فهؤلاء التقليديون لا يريدون تنقية الإسلام من الخزعبلات والخرافات الإسرائيلية ، ويريدون أن يبقى المرض كامناً باقياً ولا يعالج ، لأن فلان وفلان يقول به !! فلنذكر ما وقفنا عليه من أدلتهم مما يحتاج لتفنيد وتزيف :

١- قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (آل عمران: ٩٣) ، أقول : هذا خطاب لليهود وليس للمسلمين !! فكيف يستدل به على جواز رجوع المسلمين إلى اليهود وفهم المعلومات وأخذها من التوراة المحرفة ١٩ .

٢- حديث : ((حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)) ، وحديث ((لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم)) وقد تقدّم الجواب عليهما .

٣- إقتناء بعض الصحابة كتب أسفار أهل الكتاب ، أو روايتهم عن مثل كعب الأحبار وابن سلام !! .

والجواب على ذلك : أن فعل الصحابي أو قوله ليس بحجة كما هو مقرر في علم الأصول على الصحيح ، ثم إن الذين رووا الإسرائيليات منهم ربما لا يزيدون على عشرة أشخاص ، وقد خالفهم في ذلك جميع الصحابة الذين يزيد عددهم عن مائة ألف .

فكيف إذا انضاف لذلك خبر الله تعالى في كتابه بأن تلك الكتب والأسفار مليئة بالكذب والتحريف ، وهي التي صلى الله عليه وآله وسلم عن قراءة تلك الكتب ، وكذا نص بعض رواة الإسرائيليات أنفسهم على عدم جواز

روايتها !!.

أما نصوص القرآن المخيرة عن كذبهم وكفرهم وغريبتهم وفسقهم فتقدمت وهي مشهورة في كتاب الله تعالى !! والرواية عن مثل من كانت هذه صفته لا تجوز ، كما هو مقرر في الكتاب والسنة والقواعد المشهورة !!.

وأما ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ، ففي صحيح البخاري (١٣/٣٢٣-٧٣٦١-٧٣٦٣) في كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة قال : (باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ((لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء))) .

قال الحافظ ابن حجر في شرح الباب المتقدم ذكره في ((الفتح)) (١٣/٣٣٤) : (قوله : (باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبخاري من حديث جابر : ((أن عمر أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب ، فقرأه عليه ، فغضب وقال : لقد حسنتكم بما بيضاء نقية ، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو باطل فتصدقوا به ، والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني)) ورجالهم موثقون إلا أن في مجالده ضعفاً . وأخرج البزار أيضاً من طريق عبد الله بن ثابت الأنصاري ((أن عمر نسخ صحيفة من التوراة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء)) وفي مسنده جابر الجعفي وهو ضعيف . واستعمله في الترجمة لورود ما يشهد بصحته من الحديث الصحيح ، وأخرج عبدالرزاق من طريق حريث بن ظهير قال : قال عبد الله : لا تسألوا أهل الكتاب فلهم لن يهدوكم ، وقد أضلوا

أنفسهم فستكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل . وأخرجه سفيان الثوري من هذا الوجه بلفظ : ((لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل)) وسنده حسن . انتهى كلام الحافظ .

وفي مصنف عبدالرزاق (١٠٩/٦—١١٤) باب (مسألة أهل الكتاب) فيه آثار وأحاديث عديدة فيها النهي عن النقل عن أهل الكتاب . وانظر كذا ((شرح السنة)) (٢٦٨/١) باب (حديث أهل الكتاب) .
وأما الصحابة ونفس رواة تلك الإسرائيليات ففي البخاري (١٩١/٥) :
عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال :

((يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أحدث الأخبار بالله ، تقرأونه لم يُشَبَّ !؟ وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا : ﴿ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُخْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ (البقرة : ٧٩) . أفلا ينهاكم عما جاءكم من العلم عن مسألتهم ؟ ولا والله ما رأينا فيهم رجلاً قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم))^(١) .

وفي البخاري أيضاً ... عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام .. الحديث . قلت : أهم ما نستفيد منه من كلام سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما وأبو هريرة أيضاً هذا هو أن المسلمين كانوا يسألون أهل الكتاب سواء الذين

(١) — كأن ابن عباس لا يرى لأحد من عامة المسلمين أن يتخوض فيها ويتنصر جواز النظر على من يمكنه تفنيحها وإدراك ما فيها من الأفكار الباطلة ١١ .

أسلموا أم غرهم ، كعبدالله ابن سلام ، وكعب الأحبار ، وينقلون من كتبهم ، فأخذ المسلمون أموراً وأشياء عنهم ، ولما كانت الأمور شفاهاً ولم تدون بعد اختلط بعض ذلك في الأحاديث ، بل جعلت بعض القصص الإسرائيلية أحاديث كاملة ، وأغلبها الأحاديث الطوال ، وطريقة معرفتها في الأغلب والأكثر ليس من ناحية الإسناد ، وإنما من ناحية عرض أفكارها التي في تلك المتن على القواعد الشرعية الثابتة في القرآن الكريم .

ومع هذا التحذير من ابن عباس للمسلمين بحده هو نفسه وأبو هريرة وغيرهما وبعض التابعين كعطاء بن رباح يروون عن كعب الأحبار !! ولم يكن كعب صحابياً يروي لهم ما فاقم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان لهم في غرور من الصحابة غناء !! .

ثم إن المتبع لبعض القضايا التوحيدية في الأحاديث ، مثل قضية إثبات العلو والغوقية والعرش ، يجد فيها أشياء كثيرة مأخوذة عن أهل الكتاب وخاصة اليهود^(١) ، ومثل قضية الرؤية ، وبجاء الله تعالى يوم القيامة وإتيانه بمقتضى الخيال اليهودي التحسيمي ، وكذا فكرة الصراط بالمعنى الذي أنكرناه وفندنا فكرته في ((صحيح شرح الطحاوية)) مأخوذ من كعب الأحبار وعبدالله بن سلام بلا شك ولا ري ، والحديث الطويل الذي فيه ذكر الرؤية والإتيان والصراط الذي هو الجسر الذي على من جهنم ، وتشكل الله بصورة وكشفه لهم عن ساقه ، كل هذه الأفكار جاءت في حديث واحد وهو الحديث الطويل الذي يروي أبو هريرة وأبو سعيد في الصحيحين وابن مسعود

(١) — وما علقناه على كتاب العلو ثبت هنا !! .

في غير الصحيحين^(١)، فلا يشك المتأمل فيه أن هذه القصة الطويلة المناقضة تمام المناقضة لما جاء في القرآن الكريم لم تأت إلا من عند أهل الكتاب، وأنما من نسيج خيالهم وقصصهم وتعرفهم ووضعهم!! .

لا سيما وأنهم كانوا يفسرون القرآن الكريم على حسب النظريات القائمة بأذهانهم، والمقتبسة من الفكر التحسيمي المناقض للقواعد الثابتة في نفس القرآن الكريم، فهذا هو ابن سلام يفسر قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ (الإسراء: ٧٩) بأن الله يجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم على كرسيه، ويفسر قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الصِّرَاطَ فَإِنِّي يُبْصِرُونَ﴾ (يس: ٦٦)، وينفرد عن جميع الصحابة والمفسرين الذين فسروه بأنه الجسر الذي على من جهنم!! بينما يفسره سيدنا ابن عباس وغيره بالهم (أي الكفار) استبقوا (صراط) أي طريق الضلالة في الدنيا، فكيف سيصرون الحق الذي يدعوهم إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم!! انظر تفسير الإمام القرطبي (٤٩/١٥-٥٠)، وانظر ((صحيح شرح العقيدة الطحاوية)) ص (٥٤٩-٥٥٠) .

وقد وجدت أن مثل حديث أبي هريرة وأبي سعيد الطويل الذي فيه ذكر الرؤية وإتيان الله تعالى الناس يوم القيامة أولاً بغير صورته التي يعرفونها، ثم بصورته التي يعرفونها والذي فيه أيضاً ذكر الصراط، والذي رواه غيرهما أيضاً وهو حديث ابن مسعود في الطبراني وعند الحاكم، وفيه عن ابن مسعود: أن الله يأتي الناس يوم القيامة في ظلل من الغمام وينزل من العرش إلى الكرسي، وفي لفظ ((ينزل يوم القيامة إلى العباد)) هذا الحديث وجدته منقولاً عن

(١) - ولم يصح السند إلى ابن مسعود رضي الله عنه، كما يتبين من التعليق على حديثه في الملو .

عبدالله بن سلام الإسرائيلي ، وكان من عظماء أحبار اليهود ، فأسلم عند قدوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة ، فقد نقل القرطبي في التذكرة ص (٤٠٧) والمحدث السيد الزبيدي عنه في ((شرح الأحياء)) (١٠/٤٨٤) أنه قال : ((إذا كان يوم القيامة جمع الله الأنبياء نبياً نبياً ، وأمة أمة ، ويضرب الجسر على جهنم وينادي أين أحمد وأمتي ؟ فيقوم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتبعه أمة برها وفاجرها ، حتى إذا كان على الصراط طمس الله أبصار أعدائه ، فيتهافون في النار يميناً وشمالاً ، ويمضي النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصالحون بعد ، فتلقاهم الملائكة ، فيدلونهم على الطريق على يمينك على شمالك ، حتى ينتهي إلى ربه ، فيوضع له كرسي عن يمين العرش)). وهذا رواه الحاكم (٤/٥٦٨) وهو صحيح عنه ، واعترف بذلك الذهبي في تلخيص المستدرک والألباني في التعليق على سنة ابن أبي عاصم في تخريج الحديث رقم (٧٨٦) .

وفي ((شرح الأحياء)) للحافظ الزبيدي (١٠/٤٧٢) : ((ويروى عن عبدالله بن سلام .. أنه قال : إن ميزان رب العالمين ينصب بين الجن والإنس يستقبل به العرش إحدى كفتي الميزان على الجنة والأخرى على جهنم ، ولو وضعت السموات والأرض في إحدهما لوسعتهن ، وجبريل عليه السلام آخذ بعموده ينظر إلى لسانه)) (١١) .

فإذن لا غرابة من نسبة بعض الأحاديث للإسرائيليات أو وضع اليهود ١١ ، فهذا مما سيوافقنا عليه الجميع من العقلاء المدركين ، كما سيوافقنا على ذلك الألباني المتناقض قسراً ١١ ، فإنه في تخريج سنة ابن أبي عاصم ص ٢٤٩ حديث (٥٦٨) كما نقلت ((إسناده ضعيف والمتن منكر كأنه من وضع اليهود)) ١١ .

هذا ما أردت بيانه والتنبيه عليه بشكل مقتضب ، وهو مهم جداً ينبغي التفكير فيه بجد وروية ((^(١)).



(١) — كتاب الملو للعلّام الغفّار / ص ١٦ — ٤٦ .

خاتمة

ثم يعون الله وتوفيقه ، ماأردت جمعه في فن مصطلح الحديث مراعيًا قدر الإمكان ما اشترطته من الإبتعاد عن التطويل الممل والاختصار المخل ، ومضيفاً إلى هذا وذاك ما التزمت بإيراده من قواعد أهل البيت عليهم السلام التي نسيها أو تناساها البعض وتجاهلها البعض الآخر .

وقد حاولت تقديمه إلى جميع طبقات القراء بلغة سهلة مفهومة بعيدة عن التعقيد والتبجح :

وإن تجدد عيباً فسد الخللا فجعل من لا عيب فيه وعلا
وقيل وداعكم أيها القراء الكرام أود أن أضع بين أناملكم الطاهرة هذه
النقاط المتواضعة :

من خلال قراءتنا للمقدمة ، عرفنا دور الصحابة في الإهتمام بالسنة ، وتناوهم في مجالس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبأنهم طبقات مختلفة سواء في الحفظ والإتقان أو في العدالة .

وعرفنا كذلك أن المنافقين والوضاعين لم يستطيعوا تكثير الوضع على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته خوفاً من انكشاف أمرهم ، وقد حذر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك ونبه عليه .

وبعد ذلك عرفنا كيف نشأ علم الحديث وما هي مراحل تطوره وما هي جهود أهل البيت في خدمة السنة النبوية المطهرة ، وأشرنا إلى قواعدهم في علم الحديث ، وما لاحظوه على غيرهم من المحدثين .

ثم عرفنا في الباب الأول أقسام الحديث باعتبار رواته ، وأنه ينقسم إلى

قسمين متواتر وآحادي ، وأن المتواتر قطعي والآحادي ظني ، وعرفنا أقسام كل واحد منهما .

وكذلك عرفنا رؤية أهل البيت في الحديث الصحيح ، وأما من أقوى الرؤى والقواعد .

ثم ففهمنا ماهي الأحاديث المعمول بها ، وماهي الأحاديث غير المعمول بها ، وعرفنا كيفية التعامل مع محكم الحديث ومختلفه ، وماهي نتائج الاختلاف فيه ، ثم دخلنا إلى الباب الثاني ، وعرفنا الأحاديث المردودة وأسباب ردها ، وعرفنا أنها ترجع إلى سببين رئيسين هما سقط الإسناد ، والطعن في الراوي ، وعرفنا أقسام وأنواع الأحاديث التي تدخل تحت كل قسم ، وفهمنا أن الحديث المرسل مقبول عند بعض المذاهب ، ومنهم أهل البيت عليهم السلام بشرط أن يكون المرسل عدل ، ولا يرسل إلا عن عدل ، وعرفنا أن من قال بضعفه فقد تحسور ، ووقع في التناقض ، وذلك لأن القائلين بضعفه يعملون به في الجرح والتعديل ، وكذلك عرفنا الحديث الموضوع ، وأسباب الوضع المختلفة التي كان من أهمها تأثير الدول ، ومن أهمها الدولة الأموية بقيادة معاوية بن أبي سفيان ، ثم عرفنا الخير المشترك بين المردود والمقبول .

ودخلنا إلى الباب الثالث الذي ركز فيه على علم رجال الحديث ، فعرفنا الإسناد وأهميته ولطائفه ، وأن أصح الأسانيد إسناد أهل البيت عليهم السلام ، ثم عرفنا الجرح والتعديل ومعناهما وكيفيتهما ، وعرفنا التعسفات التي اتخذت ضد شيعة أهل البيت عليهم السلام من القتل والحرق والصلب والإبادة ، وعدم قبول الرواية .

وعرفنا تناقضات المحدثين في ذلك ، والتي أثبتت تأثيرهم بالدولتين الأموية

والعباسية .

ثم تعرفنا على أهم كتب الزيدية في علم رجال الحديث ، وكيفية مذهبهم في الجرح والتعديل ، وعرفنا أيضاً ماهي أسباب روايتهم عن قدحوا فيه ، وعرفنا أيضاً قواعد الجرح والتعديل ، ونظرية عدالة الصحابة ، وأن تعديلهم جميعاً نوع من الغلو لأن القرآن شهد بفسق ونفاق بعضهم ، فلنعدل من عدله الله ورسوله ، ونجرح من جرحه الله ورسوله ، وكذلك عرفنا أهم علوم رجال الحديث .

ثم دخلنا إلى الباب الرابع والأخير ، والذي فهمنا فيه طرق رواية الحديث ، وأهم المصنفات فيه عند الثلاث الطوائف المشهورة ، وعرفنا أن هذه الكتب الحديثية التي جمعوها ليست حكراً على أحد ، بل هي للجميع لأن الصحيح منها صادر عن الرسول الأمين ، المرسل إلى العالمين أجمعين .

وعرفنا أن نص الحديث يطلق عليه رواية ، وأن علومه وفقهه يطلق عليه دراية ، وعرفنا ضرورة الوصل بين الحديث رواية ودراية ، وعرفنا كذلك أضرار الفصل بينهما ، هذه هي أبرز العناوين بصورة موجزة .

وفي الأخير تذكر :

❖ الشاكّد من ثبوت الحديث النبوي الشريف ، وصحته حسب الموازين العلمية الدقيقة التي وضعها العلماء ، ولا يلزم العمل بالموازين المشبوهة التي وضعت تحت تأثير الدول وذلك كقاعدة الجرح بالتشيع المحمود الذي مدح الله فاعله .

❖ الشاكّد من عدم معارضة الحديث للقرآن ، فإذا عارضه طرح بالمرة ، ولكن بشرط أنك قد حاولت التوفيق بينه وبين القرآن فقد يكون ظاهره معارض للقرآن ، ولكن مع التأويل لا يمكن أن يعارضه .

❖ إذا اضطربت عليك الأحاديث في موضع ما حاول جمع الأحاديث المتصلة بذلك الموضوع الموحد ، ورد متشابهها إلى محكمها ، ومطلقها إلى مقيدها ، وعامها إلى خاصها ، ومنسوخها إلى ناسخها .

❖ وإذا جمعت الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد ، فحاول التوفيق بينها بلا تعسف وإذا وجدت لأحدهما مرجحاً عملت به ، والجمع أولى ما أمكن .

❖ حاول التمييز بين الوسيلة المتفجرة ، والمهدف الثابت للحديث النبوي الشريف .

❖ وإذا لم تحفظ الحديث على الوجه المطلوب فقل عند قراءته بهذا اللفظ أو معناه .

❖ تذكر إن في الحديث الحقيقة والمجاز ، فلا بد من ضرورة التفرقة بينهما .

❖ ارجع دائماً إلى قواعد أهل البيت فهي من أهم عوامل التعامل مع الأحاديث .

وَأَعْرَافًا:

أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ أَنْ يَرْحُبَ صُفُوفَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَيُلْهِمَهَا رَشْدَهَا ، وَيُبَصِّرَهَا بِأَعْدَائِهَا ، وَأَنْ يَرْحَمَنَا وَيَغْفِرَ لَنَا ، وَيَقْبَلَ جَمِيعَ أَعْمَالِنَا الصَّالِحَةِ ، وَيَجْعَلَهَا خَالِصَةً لِرُوحِهِ الْكَرِيمِ ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾ (الأعراف : ٨٩).

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَوَّلًا وَآخِرًا فَلَهُ الْحَمْدُ وَالْمُنَّةُ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْأَمِينِ وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ .

وَكُتِبَ أَهْوَاؤُكُمْ بِأَذَلِّ الدَّعَاءِ لَكُمْ وَمُسْتَمِدَّةً مِنْكُمْ

الراجعي عفو الله ومغفرته

عبدالله حمود ودهم فارس العنزي

بتاريخ ٨/١١/١٤١٩ هـ

الموافق ٣٠/١١/١٩٩٨ م

أهم مراجع الكتاب

١. القرآن الكريم .
٢. تفسير المصابيح / الشري - غ - .
٣. الشافي / للمنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام / ٤ ج في ٢م / منشورات مكتبة اليمن الكبرى - صنعاء / طبع مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت / ط ١.
٤. العقد الثمين في بيان مذاهب الأئمة الهادين / للإمام عبدالله بن حمزة عليه السلام - غ - .
٥. المحيط بالإمامة / لعلي بن الحسين الزبيدي / مخطوط .
٦. مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام (الممّوع) للإمام الأعظم زيد بن علي عليه السلام / دار مكتبة الحياة - بيروت .
٧. المصابيح في السيرة / لأبي العباس الحسين رحمه الله / مخطوط .
٨. المنهاج الجلي / للإمام محمد بن المطهر رحمه الله / مخطوط .
٩. الأمالي الإنشائية - غ - / للإمام المرشد بالله عليه السلام .
١٠. أنساب الأشراف / لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري / تحقيق محمد باقر المحمودي / دار التعارف للمطبوعات / ط ١٩٧٧م - ١٣٩٧م .
١١. الإيمان للإمام زيد بن علي عليه السلام - غ - .
١٢. تسمية من روى عن الإمام زيد عليه السلام من التابعين / للإمام أبي عبدالله العلوي - غ - .
١٣. تفسير فرات الكوفي / لأبي القاسم فرات بن إبراهيم بن حران الكوفي / تحقيق محمد الكاظم / مؤسسة الطبع والنشر ، التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - طهران / ط ١

١٤. تمذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام المزي / تحقيق د . بشار عواد معروف / مؤسسة الرسالة — ط ٢ .
١٥. تيسر المطالب في أسامي السيد أبو طالب ، للإمام أبي طالب يحيى بن الحسين اخاروني / دار مكتبة الحياة — بيروت .
١٦. الخدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية — لحمد بن أحمد المحلي / مخطوط .
١٧. تفسير الإمام الشهيد زيد بن علي ، المسمى تفسير غريب القرآن / للإمام زيد بن علي عليه السلام / تحقيق محمد تقي الحكيم / دار العالمية — ط ١ (١٤١٢هـ — ١٩٩٢ م) .
١٨. الفسلك الدوار / للسيد صارم الدين الوزير / تحقيق محمد يحيى سالم عزان / دار التراث اليمني صنعاء — مكتبة التراث الإسلامي صعدة / ط ١ .
١٩. روح المعاني / للألوسي — دار إحياء التراث العربي .
٢٠. أصول العدل والتوحيد ، للإمام القاسم بن إبراهيم / تحقيق سيف الدين الكاتب / دار مكتبة الحياة ، وهو ضمن مجموعة سائل العدل والتوحيد .
٢١. الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم / للحافظ محمد بن إبراهيم الوزير / دار الباز — نشر دار المعرفة — بيروت .
٢٢. المستدرك على الصحيحين ، للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، مع التلخيص للنهي / دار الكتاب العربي .
٢٣. المجموعة الفاخرة / مجموعة كتب تروى على العشرين / للإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين / مخطوط .
٢٤. الغتب الجميل على أهل الجرح والتعديل / محمد بن عقيل / دار الزهراء — بيروت / ط (١٣٩١هـ — ١٩٧١ م) .
٢٥. تحريم الأفكار / بدر الدين الحوثي / مؤسسة أهل البيت عليهم السلام للرعاية الاجتماعية / ط ١ (١٤١٥هـ — ١٩٩٤ م) .

٢٦. تراجم الرجال المذكورين في شرح الأزهاري ، الجنداري ، ضمن كتاب شرح الأزهاري / وزارة العدل — دار إحياء التراث العربي بإشراف غمضان .
٢٧. صحيح مسلم / أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري / دار الفكر — بيروت .
٢٨. الجامع الصحيح / للربيع بن حبيب / ط دار الفتح .
٢٩. حادي الأرواح / لابن القيم / دار الكتب العلمية — بيروت .
٣٠. المجازات النبوية ، للشريف الرضي / تحقيق طه محمد الزبيدي / دار الأضواء / ط ٢ (١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م) .
٣١. مقدمة البحر الزخار / لأحمد بن يحيى المرتضى / دار الحكمة اليمانية / ط ١ .
٣٢. الإمام زيد حياته وعصره / لمحمد أبو زهره / دار الفكر العربي .
٣٣. الاعتصام بحبل الله المستين / للإمام القاسم بن محمد عليه السلام / مكتبة اليمن الكبرى — إشراف الفضيل .
٣٤. دفع شبه التشبيه / الجوزي / تحقيق حسن السقاف / دار النووي / ط ٢ .
٣٥. العلل للعلي الففار / للحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قليماز الذهبي / قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه حسن علي السقاف .
٣٦. الإمام الهادي والياً وفقهياً ومجاهداً / عبدالفتاح نعمان / ط ١ .
٣٧. الرسالة / الإمام الشافعي / المكتبة العلمية — تحقيق شاكر .
٣٨. المحصول في علم أصول الفقه / الرازي — تحقيق در العلواني / مؤسسة الرسالة — ط ٢ .
٣٩. مختصر المنتهى في أصول الفقه / ابن الحاجب / المطبعة الأميرية — ط ١ .
٤٠. منهاج الوصول إلى شرح معيار العقول / الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى / دار الحكمة اليمانية / تحقيق المأخذي — ط ١ .
٤١. شرح التحرير للإمام المولود بالله — خ — .
٤٢. المقصد الحسن / أحمد بن يحيى حابس — خ — .

٤٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال / الذهبي / السعادة — ط ١ .
٤٤. شرح لمج البلاغة / أبو الحديد / مكتبة الحياة — بيروت ١٩٦٣ م .
٤٥. المراجعات — شرف الدين العاملي / النجاح — ط ٢ .
٤٦. المعاصم والقواصم / محمد إبراهيم الوزير / تعقيق شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة/ ط ١ .
٤٧. الصحيح المختار / محمد حسن المعري / خ .
٤٨. الكاشف المفيد / محمد حسن المعري / خ .
٤٩. توضيح الأفكار / محمد إسماعيل الأمر / ط ١ .
٥٠. محاسن الأنظار / الإمام الحسن القاسمي / ط دار العلوم — وزارة التربية والتعليم .
٥١. عدالة الرواة والشهود وتطبيقها في الحياة المعاصرة / د . المحطوري — مركز بدر العلمي .
٥٢. الفصول اللؤلؤية / صارم الدين الوزير / خ .
٥٣. مرقاة الوصول إلى علم الأصول / القاسم بن محمد — خ .
٥٤. جوهر الوصول إلى علم الأصول / أحمد محمد الرصاص / خ .
٥٥. الكاشف لنزوي العقول / أحمد لقمان — ط ١ / مكتبة اليمن الكبرى .
٥٦. الحاوي / للإمام يحيى بن حمزة عليه السلام / خ .
٥٧. القسطلس / الحسن بن عز الدين / خ .
٥٨. صفوة الاختيار / للإمام عبدالله بن حمزة عليه السلام / خ .
٥٩. مآثر الأبرار / الزحيف / خ .
٦٠. لوايح الأنوار / السيد العلامة محمد الدين المؤيدي / مكتبة التراث الإسلامي صعدة — ط ١ .
٦١. مجمع الفوائد / محمد الدين المؤيدي / دار الحكمة اليمنية .
٦٢. طبقات الزيدية / إبراهيم بن القاسم — خ — .

٦٣. الروض النضر للقاضي العلامة شرف الدين الحسين بن أحمد السباغي / مكتبة المؤيد — الطائف / ط ٢ .
٦٤. لسان الميزان / ابن حجر العسقلاني / مطبعة دار المعارف — الهند / ط ١ .
٦٥. التاريخ الكبير / البخاري / دار الكتب العلمية — بيروت لبنان .
٦٦. زيد بن علي المفترى عليه / لصالح أحمد الخطيب / منشورات مكتبة الفيصلية / ط ١ — ١٩٨٤ م .
٦٧. الزبديّة / لأحمد محمود صبحي / دار الزهراء للإعلام العربي — القاهرة / ط ٢ — ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
٦٨. سمر أعلام النبلاء للذهبي / حققه مجموعة من المحققين / مؤسسة الرسالة — ط ٤ .
٦٩. غربال الزمان في وفيات الأعيان / للعلامة يحيى بن أبي بكر العامري / تحقيق محمد ناجي زغي / دار الخیر دمشق — ط ١ .
٧٠. الإستارة / للحارث بن عبدالوراث / جمعية عمال المطابع التعاونية — عمان / ط ٣ (١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م) .
٧١. كيف تتعامل مع القرآن / محمد الغزالي / الوفاء للطباعة والنشر / ط ١ — ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
٧٢. السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ، محمد الغزالي / دار الشروق / ط ١ — ١٤٠٩ هـ .
٧٣. رسالة إبليس إلى إخوانه المناhuis / للحاكم أبي سعيد الحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي / ط ١ .
٧٤. الأعلام لخبر الدين الزركلي / دار العلم للملايين / بيروت — ط ٥ .
٧٥. أعربان الشيعة لحسن الأمين / حققه حسن الأمين / دار التعارف للمطبوعات — بيروت .
٧٦. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني / تحقيق وإشراف لجنة الأدباء / دار الثقافة بيروت / ط ٤ .

٧٧. الإرشاد في سبيل الرشاد / للإمام القاسم بن محمد / حققه وعلق عليه محمد يحيى سالم عزان / دار الحكمة اليمنية / ط ١ .
٧٨. تاريخ الطبري المعروف بتاريخ الأمم والملوك / لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري / مؤسسة الأعلمي للمطبوعات — بيروت / ط ٤ .
٧٩. تهذيب تاريخ دمشق ، لعبد القادر بدران / دار المسيرة — بيروت — ط/٢ .
٨٠. كتاب الضعفاء والتركيب ، لأبي الحسن علي بن عمر الدار قطني / تحقيق صبحي البري السامرائي / مؤسسة الرسالة — ط (١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م) .
٨١. أضواء على السنة الحمديّة / محمود أبو ربه / الأعلمي للمطبوعات — ط ١ .
٨٢. سنن أبي داود ، لسليمان بن الأشعث السجستاني / تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد / دار السعادة — مصر .
٨٣. تأملات في الصحيحين / محمد صادق الخمي / تعريب حسن مرتضى الفوزيني / دارالعلوم — ط (١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م) .
٨٤. معارف القرآن / محمد تقي المصباح / الدار الإسلامية — ط ع (١٤٠٨هـ) .
٨٥. شرح الأسس الكبير / أحمد بن محمد بن صلاح الشرقي / تحقيق أحمد عطاء الله عارف / دار الحكمة اليمنية — ط ١ (١٤١٩هـ — ١٩٩١م) .
٨٦. تمهيد قواعد الإيمان / للخليلي ، وزارة التراث القومي — سلطنة عمان .
٨٧. تاج العروس / للمرتضى الزبيدي / ط دار مكتبة الحياة — بيروت .
٨٨. لسان العرب / جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور / ط بولاق .
٨٩. المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسن بن محمد ، المعروف بالراغب الأصفهاني / دار المعرفة — بيروت .
٩٠. سر أعلام النبلاء للنهي / مؤسسة الرسالة / ط ٣ — بيروت .
٩١. فاسألوا أهل الذكر / لمحمد التيجان السماوي / مؤسسة الفخر — لندن .
٩٢. ينابيع النصبحة / الحسين بن بدر الدين محمد / مخطوط .
٩٣. أحكام القرآن ، لأحمد بن علي الجصاص / دار الكتاب العربي .

٩٤. حقائق المعرفة / للإمام أحمد بن سليمان / مخطوط .
٩٥. تيسر مصطلح الحديث / محمد الطحان / ط ١٩٨٥ م .
٩٦. تحف العقول عن آل الرسول / لأبي محمد الحسن بن علي بن الحسن الحراني / مؤسسة الأعلمي - بيروت .
٩٧. الميزان في تفسير القرآن / للطباطبائي / قم المقدسة - جماعة من المدرسين في الخوزة.
٩٨. الشيعة في عقائدهم وأحكامهم / لأمر محمد الكاظمي القزويني / دار الزهراء / ط ٣.
٩٩. تهذيب التهذيب / لابن حجر العسقلاني / تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف .
١٠. خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال / أحمد عبد الله الخزرجي / ط ١٠.

	فهرس المواضيع
٥	المقدمة
٦	انواع الرواة في عصر الصحابة
٨	درجات الصحابة
١٢	المنافقون والإسرائيليات
١٤	تدوين علم الحديث ومراحل تطوره
١٦	علم الحديث عند الزيدية
١٩	قواعد أهل البيت في كيفية قبول الأحاديث
٢٤	أهم الملاحظات على المشتغلين بالحديث ومصطلحه
٢٥	دوافع التأليف
٢٦	خطة البحث
٢٩	الباب الأول
٣٠	الفصل الأول
٣٢	الفصل الثاني أقسام الحديث باعتبار رواه
٣٢	الحديث المتواتر
٣٣	أقسام الحديث المتواتر
٣٥	الحديث الأحادي
٣٦	أقسام الحديث الأحادي
٣٨	الفصل الثالث غير الأحاد من حيث القوة والضعف
٣٨	الحديث الصحيح
٤٠	الحديث الصحيح من وجهة نظر أهل البيت عليهم السلام
٤٨	قاعدة عرض الأحاديث على كتاب الله

٦٣	الفصل الرابع تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به
٦٣	بحكم الحديث
٦٣	بمختلف الحديث
٦٣	لا تعارض حقيقي بين الأحاديث المقبولة
٦٦	شروط الجمع بين الأحاديث
٦٧	كيفية التوفيق والترجيح
٧٠	أشهر المصنفات في مختلف الحديث
٧١	الناسخ والنسوخ
٧٣	الباب الثاني
٧٤	الفصل الأول الخبر المردود وأسباب رده
٧٥	الحديث الضعيف
٧٦	الفصل الثاني
٧٦	الخبر المردود بسبب سقط الإسناد
٧٦	١- الحديث المعلق
٧٦	٢- الحديث المرسل
٧٧	حكم المرسل
٨٠	تفصيل في الترجيح بين المسند والمرسل
٨٢	٣- الحديث المتقطع
٨٢	٤- الحديث المعضل
٨٣	السقط الخفي
٨٣	١- التدليس
٨٦	طرق معرفة التدليس وحكم رواية المدلس

٨٧	٢- المرسل الحفي
٨٨	المنعن والمؤنن
٨٩	القصل الثالث المردود بسبب طعن في الرواي
٩٠	١- الحديث الموضوع
٩١	طرق الرضاعين
٩٢	وسائل معرفته
٩٢	أسباب الرضع وأصناف الرضاعين
١٠١	الفرق الرضاغة
١٠٣	٢- المتروك
١٠٣	٣- التكر ويقابله المعروف
١٠٤	٤- المعل
١٠٥	أماكن وجود العلة والطريق إلى معرفتها
١٠٧	أهم المصنفات في علل الحديث
١٠٧	٥- البدعة
١٠٨	أقسام البدعة
١٠٩	٦- الجهالة بالراوي
١١٠	أنواع الجهول
١١٠	نفي قبول الزيدية لرواية الجماهيل
١١٣	الإعتبار والمتابعة والشاهد
١١٥	عخالفة الثقاة
١١٥	١- الشاذ ويقابله المعروف
١١٦	أماكن الشفرة
١١٧	٢- المدرج وأقسامه

١٢٠	٣- المقلوب
١٢١	أنواع المقلوب
١٢٢	٤- المزيد من متصل الأساسيد
١٢٣	٥- المضطرب
١٢٧	٦- المصحف
١٣٠	الفصل الرابع الخبر المشترك بين المقبول والمردود
١٣٠	١- الحديث القدسي
١٣١	٢- الحديث المرفوع
١٣٢	٣- الحديث الموقوف
١٣٥	٤- الحديث المقطوع
١٣٦	٥- المسند
١٣٦	٦- المتصل
١٣٧	٧- زيادة الثقات
١٣٨	الباب الثالث
١٣٩	تمهيد عن رجال الحديث
١٤٠	الفصل الأول الإسناد وأهميته ولطائفه
١٤٠	الإسناد وأهميته
١٤٤	أصبح الأساسيد
١٤٩	الجواب على العلامة محمد إبراهيم الوزير بخصوص أساسيد الزيدية
١٥٣	تشكيك النواصب
١٥٥	لطفائف الإسناد
١٥٥	١- الإسناد العالي والنازل

١٥٧	٢- السلسل
١٥٩	٣- رواية الأكابر عن الأصاغر
١٥٩	٤- رواية الأبناء عن الآباء
١٦٢	٥- رواية الآباء عن الأبناء
١٦٣	٦- رواية الأقران
١٦٣	٧- السابق واللاحق
١٦٤	الفصل الثاني الجرح والتعديل
١٦٥	مشروعيته
١٦٦	أسباب الجرح والتعديل
١٦٧	العدد الذي ثبت به العدالة والجرح
١٦٩	١- مراتب والتعديل
١٧٠	٢- مراتب الجرح
١٧١	إبطال الجرح بالتشيع
١٧٥	شيء من معاناة الشيعة
١٧٧	تأثير الدولتين الأموية والعباسية على المحدثين
١٨٥	تعجب واستغراب!!
١٨٧	تعقيب على كلام ابن حجر
١٩٣	تبصرة المتقين بتناقض المحدثين
١٩٣	١- يروون فضائل أهل البيت ويعملون بخلافها
١٩٥	٢- يجرحون الشيعة ثم يرووا عنهم ثم يقدحوا فيهم إذا رروا حديث غير ما يهرونه
١٩٧	٣- يتعسفون في فضائل الإمام علي الصحيحة ويتمسبون الأعذار لمساوي معاودة القبيحة

٢٠١	٤- يتعمدون ترك الرواية عن أهل البيت ويكثرون الرواية عن النواصب
٢١٤	مذهب الزيدية في الجرح والتعديل
٢٢١	أسباب الرواية عن المخالفين
٢٢٥	أهم كتب رجال الحديث عند الزيدية
٢٣٢	قواعد هامة في الجرح والتعديل
٢٣٥	الفصل الثالث عدالة الصحابة
٢٣٦	— القرآن يؤكد نفي عدالة جميع الصحابة
٢٣٨	— السنة النبوية تؤكد نفي عدالة جميع الصحابة
٢٣٩	— وقفات حول معاوية ١١
٢٤٨	— طرق معرفة الصحبة وصيغ الأداء
٢٥٠	الفصل الرابع بقية أنواع علم الرجال
٢٥٠	٢- معرفة التابعين
٢٥٠	٣- الإخوة والأخوات
٢٥١	٤- المتفق والمفترق
٢٥١	٥- المهمل
٢٥٢	٦- التشابه
٢٥٢	٧- المبهعات
٢٥٤	٨- الوجدان
٢٥٤	٩- معرفة من ذكر بأسماء أو صفات
٢٥٤	١٠- معرفة الألقاب
٢٥٥	١١- معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب
٢٥٦	١٢- معرفة من اشتهروا بكناهم
٢٥٦	١٣- معرفة المؤلف والمؤلف والمختلف

٢٥٦	١٤ — معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم
٢٥٧	١٥ — معرفة تواریخ الرواة
٢٥٩	١٦ — معرفة المنسوین إلى غير آهالهم
٢٥٩	١٧ — معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها
٢٦٠	١٨ — معرفة طبقات العلماء والرواة
٢٦٠	١٩ — معرفة من خلط من الثقات
٢٦٠	٢٠ — معرفة الموالى من العلماء
٢٦٠	٢١ — معرفة الثقات والضعفاء
٢٦١	٢٢ — معرفة أوطان الرواة
٢٦١	أهم فوائد معرفة رجال الحديث
٢٦٢	الباب الرابع طرق رواية الحديث وأهم المصنفات فيه
٢٦٣	الفصل الأول طرق الرواية وصيغ الأداء
٢٦٣	١ — القراءة
٢٦٣	٢ — الإجازة
٢٦٤	٣ — الروادة
٢٦٥	ألقاب المحدثين
٢٦٧	الفصل الثاني أهم المصنفات في الحديث الشريف
٢٧٢	أنواع التصانيف في الحديث
٢٧٢	المجامع ، المسانيد ، السنن ، المعاجم
٢٧٣	العلل ، الأجزاء ، الأطراف ، المستدرجات ، المستخرجات
٢٧٤	مصطلحات كتابة نقل الحديث
٢٧٥	أشهر كتب الحديث عند الزيدية

٢٧٨	أشهر كتب الحديث عند أهل السنة
٢٩٩	أشهر كتب الحديث عن الإمامية
٣٠١	المقياس الصحيح لمعرفة الصحيح
٣٠٣	الفصل الثالث الحديث بين الرواية والدراية
٣٠٨	الفصل الرابع بطلان الإحتجاج بالإسرائيليات
٣١٠	موقف نصوص القرآن من الإسرائيليات
٣٣٧	عرض بعض الأدلة المتهافة المجهزة لرواية الإسرائيليات
٣٤٥	خاتمة
٣٥٠	أهم مراجع البحث
٣٥٧	فهرس المواضع





مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

ص. ب. ١٤٣٦٨٤ ، عمان ١١٨٤٤ ، المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف/فاكس : ٩٦٦٦ ٥٣٤٨١٢٨

P.O.Box : 10754, McLean, VA 22102, USA

Website: www.izbucf.org ; email: info@izbucf.org